التوتاليتارية العراقية
تشريح الظاهرة الصدامية

ميثم الجنابي

حوار وتقديم

يوسف محسن

اسم الكتاب : التوتاليتارية العراقية . . تشريح الظاهرة الصدامية
تأليف : ميثم الجنابي
حوار وتقديم : يوسف محسن
الطبعة الأولى
تاريخ الطبع : ١٤٣١هـ \ ٢٠١٠م
اللوحات الداخلية : الفنان فيصل لعيبي
تصميم الغلاف : فلاح الخطاط
الكمية : ١٠٠٠ نسخة
الناشر : دار ميزوبوتاميا
العنوان : العراق ـ بغداد ـ شارع المتنبي
عمارة طه أبو الكاشي
موبايل : ٠٧٩٠٥١٣٩٩٤١
البريد الالكتروني : mazinlateef_2005@yahoo.com



فهرس المحتويات

تقديم

إن إحدى المفارقات الكبرى للتوتاليتارية تقوم في هلاكها السريع وبقاءها المريع في مختلف الآثار الخربة لوجود الدولة والنظام السياسي والعلاقات الاجتماعية والثقافة العامة والخاصة والقيم الأخلاقية وقواعد الحق والقانون. باختصار إنها الإرث المريض لوجود الكل. وهي الحالة التي يقف العراق أمامها بعد انهيار التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية السريع وبقايا المريعة في كل شيء.

من هنا الأهمية البالغة لتحليل مقدمات نشوء هذه الظاهرة وأساليب عملها ونتائجها من اجل تحصين الرؤية الاجتماعية السياسية من آثارها الخربة في كل مكان من جهة، وتكثيف أشعة الرؤية النقدية والعقلانية تجاه إشكاليات الحاضر والمستقبل من جهة أخرى.

فالسؤال حول التوتاليتارية في الحقل السياسي العراقي يسحبنا إلى منطقة شاسعة ومتشابكة ومعقدة يتداخل فيها الوجود السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري. مع ما يترتب عليه من تشابك وتداخل الأسئلة المتعلقة بالدولة والنظام السياسي والمجتمع والأديان والفكر والقوميات والأعراق والجماهير والأيديولوجية والحركات والأحزاب السياسية وكثير غيرها.

الأمر الذي يجعل من مهمة تحديد ماهية التوتاليتارية بشكل عام والعراقية بشكل خاص مهمة علمية وعملية بقدر متكافئ. لاسيما وإنها القضايا التي تواجه العراق بعد انهيار الدكتاتورية الصدامية ومخلفاتها الهائلة المتروكة في كل من نظام القرابة والأيديولوجية التوتاليتارية والحزب الواحد والاقتصاد المركز بأيدي العصابة والعصبية الجهوية والطائفية المبطنة، وهيمنة المؤسسة العسكرية والأجهزة البوليسية من مخابرات وامن واستخبارات وأجهزة أمنية عشائرية، واستحكام تام بأجهزة الإعلام والثقافة والتربية والتعليم والتلاعب بالمؤسسات الاجتماعية التقليدية والأهلية وسيطرة نظام العصبية السياسية وعبادة الفرد وغيرها.

ففي حقبة الثمانينيات، وبالأخص بعد استيلاء صدام حسين على السلطة السياسية وقيامه بسلسلة القتل الفردي والجماعي لكل شكل ومستوى من مستويات المعارضة بما في ذلك داخل حزب البعث نفسه، صدرت تحت إشراف المؤسسة الثقافية السياسية للسلطة ثلاثة كتب عن صدام حسين، الأول في باريس عام ١٩٨٠ لمؤلفه أمير اسكندر تحت عنوان (صدام حسين مناضلا ومفكراً وإنسانا)، والثاني في لندن عام ١٩٨١ لمؤلفة فؤاد مطر تحت عنان (صدام حسين أو المستقبل العراقي)، والثالث لعبد الأمير معلة تحت عنوان(الأيام الطويلة) وهو سيرة ذاتية للحياة المبكرة لصدام حسين. والكتاب الأخير اقرب ما يكون إلى سرديات وحكايات جرى تحويلها لاحقا إلى فيلم سينمائي.

قدمت هذه الكتابات صورة أسطورية عن صدام حسين تجمع في

شخصيته الحكمة والبطولة والعدل والشجاعة وسير العظماء الفاتحين في التاريخ. كما اتسمت بطمس الأبعاد الفعلية لشخصيته بأحكام وتصورات أيديولوجية قومية صرف وشخصانية. بحيث تحول هؤلاء الكتاب إلى فاعلين سياسيين وجزء من بنية السلطة الثقافية، مهمتها إلباس الظاهرة الصدامية لباس المعنى والقوة عبر مع إنتاج أوهام مضخمة ومفاهيم بدائية. وجرى ذلك من خلال استخدام التاريخ العراقي كمادة لخدمة هذه الرؤية الأيديولوجية، بحيث صممت شخصية صدام بلغة خرافية رومانسية عبر رفعها إلى مصاف الأسطورة. ثم دمجها بهالة من العبادات والطقوس السياسية القومية والطائفية.

واستطاعت المؤسسة الإعلامية العراقية تركيب أسطورة صدام حسين الخاصة، التي كانت تتغذى باستمرار وبدون انقطاع من فسيفساء الدولة والنظام السياسي الذي "بناه". بحيث لم يعد قبله شيئا. وكلما ما يأتي بعده فهو استمرارا لظله وخياله! لقد جرى تقديم صدام كما لو انه لم يكن قبله شيئا، وان ولادته كولادة الأرواح، ولد بمعجزة هكذا سيبقى ابد الآبدين. ظهر بفعل الطبيعة العاتية وغير خاضع لقوانين الوجود البشري والتاريخي للعراق وطبيعة ومستوى وأشكال الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وجرى توزيع هذه الخرافة المكتوبة والمطبوعة والمسجلة في أفلام وثائقية على صناع متعددين ومثقفين عرب وعراقيين وأجانب ومحامين وإعلاميين وصحفيين وشعراء وقصاصين وروائيين لتمجيد اسمه بما في ذلك عبر المؤسسة الدينية التابعة للسلطة. وجرى تتويج

هذه العملية بإنشاء إطار لاهوتي لها بهيئة أسماء صدام حسين الخالدة محاكيا بها هيئة أسماء الله الحسنى.

وبالمقابل ظهرت بعد سقوط الدكتاتورية الصدامية عام ٢٠٠٣ كتابات تتسم بالابتذال الفكري وتحتوي على مذكرات وفضائح من الحياة السرية لصدام حسين. بينما لا يمكن حل مختلف "الغاز" وخفايا الصدامية إلا عبر تحليل الظاهرة التوتاليتارية بشكل عام والعراقية بشكل خاص، أي كيفية تراكم وتناغم ما يدعوه الجنابي بوحدة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية على خلفية سيادة وهيمنة التقاليد الراديكالية السياسية.

وبالتالي، فمن الصعب انجاز هذه المهمة الفكرية دون الانطلاق من العام إلى الخاص في حركة دائرية والاشتغال على مفهوم (التوتاليتارية) (الشمولية أو الكليانية) بوصفه مفهوم مفتاحي يحتاج إلى الدقة والضبط والتجريد، إضافة إلى معرفة تاريخ مختلف حقول تكوينه وصلاحيته وتاريخية استخدامه. وبالمقابل يحتاج ذلك أيضا إلى توظيف مختلف الأدوات والمقولات والمفاهيم والحقول المعرفية في دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها وعلى مختلف المستويات. لكن قيمة هذه الأدوات والمفاهيم والمقولات وفاعليتها بالنسبة لإبراز الظاهرة التوتاليتارية بشكل عام والصدامية بشكل خاص تتوقف في نهاية المطاف على كيفية تطبيقها. من هنا أصبح الحفر السوسيولوجي في بنية الدولة والمجتمع العراقي وبالذات في المرحلة المفصلية ١٩٦٣ ـ ٢٠٠٣ مهمة أولية وضرورية. فهي مرحلة هشاشة التكوين

الاجتماعي للعراق، وتخلف البنية الاقتصادية، واندماج العصبيات القبلية والعائلية والطائفية بالسلطة السياسية والريع النفطي وتحول الحزب الواحد المسلح إلى جهاز بوليسي.

من هنا قيمة العمل الحوار الفكري مع ميثم الجنابي، لما له من اثر في كشف كافة هذه الجوانب التي مازالت شبه مجهولة أو عصية على الفكر العربي بشكل والعراقي بشكل خاص. وليس مصادفة أن تخلو المكتبة العراقية من أعمال بهذا الصدد. بل أنها لا تحتوي على كتاب أو دراسة واحدة جدية بهذا الصدد، رغم سيادتها المطلقة في تاريخ العراق الحديث ومصدر كل مآسيه وخرابه.

بعبارة أخرى إن الحوار الفكري مع الجنابي يسعى بقدر واحد إلى تحليل ونقد كل الإشكاليات الكبرى للظاهرة التوتاليتارية بشكل والعراقية بشكل خاص عبر تسليط الضوء على الشخصية الصدامية وتشريحها العلمي الدقيق. لكنه في الوقت نفسه عمل منهجي بالدرجة الأولى. بمعنى انه لا يدعي الإجابة على كافة الأسئلة المتعلقة بجميع جوانب الظاهرة الصدامية، بقدر ما انه يهدف إلى تحريك الفكر والذهن الاجتماعي والسياسي والثقافي من اجل العمل حول هذه القضية لما لها من اثر جوهري بالنسبة للمستقبل. من هنا ابتعاد الحوار الفكري عن الأحكام القيمية والأخلاقية والسعي إلى فهم الظاهرة الصدامية والكشف عن جذورها المعرفية والسياسية والاجتماعية والفكرية والأيديولوجية ومصادرها وآليات عملها في حقل الدولة والمجتمع والثقافة، بوصفها

ظاهرة سياسية تمثل حلقة من سلسلة تاريخ الدولة العراقية الحديثة.

لقد ظهرت الأعمال الفكرية والسياسية والفلسفية للبروفسور ميثم الجنابي وأخذت بالانتشار داخل الوسط الثقافي العراقي بعد العام ٢٠٠٣. وأثار ظهورها وانتشارها في البدء (ولحد الآن) حالة من الدهشة والحيرة والالتباس والغموض. ولم يكن ذلك معزولا عن كون الحقل الثقافي العراقي يستمد مرجعياته من الثقافات التقليدية السائدة سواء كانت الماركسية المدرسية أو الفكر القومي العربي أو الإسلامي الشعبوي وما شابه ذلك.

إذ لم يقدم الحقل الثقافي العراقي نفسه لحد الآن للتداول الفكري حتى على مستوى العالم العربي، دع عنك على المستوى العالمي. بينما يرتقي فكر الجنابي ورؤيته الفلسفية إلى مستوى يجمع بين الثقافة العربية الكبرى والعالمية. الأمر الذي أدى إلى اصطدام رؤيته الفكرية ومنظومته الفلسفية بصلابة الثوابت العقائدية والأيديولوجية والأنماط المعرفية السائدة في المجتمع العراقي وخاصة قطاع المثقفين. قد كانت أعماله الفكرية السياسية والفلسفية المتعلقة بالعراق مثل (العراق ومعاصرة المستقبل) و(العراق ورهان المستقبل) و(العراق والمستقبل – زمن الانحطاط وتاريخ البدائل) و(أشجان وأوزان الهوية العراقية) و(فلسفة الثقافة العراقية البديلة) و(حوار البدائل) ومئات من الدراسات والأبحاث والمقالات التي أصبحت في متناول القارئ العراقي، تمثل بحد ذاتها مسحا شاملاُ للتركيبة الثقافية والسياسية وتداخل فيها التحليل التاريخي والاجتماعي والسياسي

والثقافية برؤية فلسفية من طراز خاص يصعب إدراجها ضمن الأنماط الغربية المعروفة والمألوفة. بعبارة أخرى، إننا نقف أمام أنموذج جديد تماماً في التحليل والرؤية والمواقف. وهو أمر جلي مع صعوبته المباشرة حالما ننظر إلى كال ما يخص أعماله بصدد "الحالة العراقية". وهي أعمال يصعب إدراك حقيقتها كما هي خارج إطار أعماله الفلسفية الكبرى التي لم تدخل بعد ميدان الثقافة العراقية. الأمر الذي جعل من فكر الجنابي فلسفة تؤسس لنوع من القطيعة التامة مع تقاليد المرجعيات الفكرية التقليدية للثقافة العراقية. كما أنها تسعى لتأسيس نمط ثقافي مفارق أو بعبارة أدق لبناء منظومة فكرية فلسفية جديومنهجي لمعرفةالخاص ومفاهيمها وتصوراتها وأحكامها.

وضمن هذا السياق يمكن النظر إلى هذا الحوار الفكري على انه صيغة نقدية ونموذج عملي ومنهجي لمعرفة مكامن التوتر والتأزم داخل بنية المجتمع العراقي، وكذلك لفهم ديناميكية الظاهرة العراقية. وبالتاي فان الأسئلة وسياقها هي وحدة واحدة. وقد تم تقسيم الحوار إلى سبعة محاور أساسية تتناول

أولا تأسيس المفاهيم وتحديد الفكرة والمقولات. حيث يجري فيه تناول المقولات والمفاهيم وذلك لما لها من أهمية منهجية كبرى بهذا الصدد. من هنا الاهتمام بمفهوم التوتاليتارية بوصفه مفهوما تأسيسيا، فضلاً عن تحديد الأصول الفلسفية لظهور التوتاليتارية كنظام سياسي في الغرب الأوربي.

ثانيا، تناول قضايا أزمة الدولة ومقدمات التوتاليتارية العراقية، منذ تكوينها الجديد عام ١٩٢١ حتى انهيارها عام ٢٠٠٣.

ثالثا، تناول الأصول السياسية للتوتاليتارية العراقية، عبر البحث في جذورها الاجتماعية وكيفية تراكمها في ستينيات القرن العشرين.

رابعا، تناول الاقتصاد "السياسي" و"الاجتماعي" للتوتاليتارية العراقية (الصدامية) عبر تحليل بنية الاقتصاد السياسي للدولة العراقية وارتباط ذلك بصعود النزعة التوتاليتارية والأيديولوجية البعثية ونظام الحكم.

خامسا، ويتناول الأسس الاجتماعية للظاهرة الصدامية، باعتبارها ظاهرة مركبة.

سادسا ويتناول الأصول الأيديولوجية للصدامية وخطابها السياسي وطبيعة التحولات التي جرى عليهما في مجرى استحكام الدكتاتورية وتوسيع مدى النظام التوتاليتاري.

وأخيرا المحور الذي يتناول الشخصية الصدامية عبر تحليل ما يمكن دعوته بانتروبولوجيا العبودية والاستبداد.

يوسف محسن

التوتاليتارية ـ تأسيس المفاهيم وتحديد الفكرة والمقولات

- **نشأت التوتاليتارية في تاريخ أوربا كفلسفة بنائية حيث تكونت من مصادر متعددة فكرية وسياسية واجتماعية وتداخلت عناصر متناثرة غير متسقة لتأخذ شكلها النهائي. ما هي أصول الفلسفة التوتاليتارية؟**

من الصعب الحديث عن "أصول فلسفية" مستقلة للتوتاليتارية. بمعنى أن من الصعب الحديث عن "فلسفة توتاليتارية" مستقلة قائمة بذاتها. بما في ذلك عن تلك الفلسفات التي اقترنت بها النظم السياسية التوتاليتارية كالشيوعية (الماركسية واللينينية والستالينية وغيرها) والفاشية والاشتراكية القومية(النازية). فالتوتاليتارية أيديولوجية وحالة ومنظومة فريدة وحديثة لحد ما من التحكم بالدولة والفرد والمجتمع والروح والجسد. وإذا كان بالإمكان العثور على صفات مشتركة بينها وبين الأديان و"مؤسساتها" اللاهوتية، كما هو الحال بالنسبة للكنسية، بما في ذلك في اشد حالاتها انحطاطا ودموية (العصر الوسط ومحاكم التفتيش والحروب الصليبية والدينية)، فان الخلاف يبقى كبيرا ولحد ما جوهريا. وذلك لأن الأديان ومعتنقيها "يؤمنون" بما يفعلون بوصفهم جزء من "إرادة إلهية" باقية في

نصوص "مقدسة" (توراة وإنجيل وقرآن). بينما التوتاليتارية تضع "إرادة الحزب" و"القائد" فوق كل اعتبار. مما يفرغها من فكرة القانون والشريعة والنوازع الأخلاقية. كما أن الفكرة الدينية تتمتع بالقدرة على البقاء، بينما النظرية التوتاليتارية جزئية وعابرة.

من هنا عدم دقة الفكرة التي يحاول البعض من خلالها إيجاد الصلة بين الفكرة التوتاليتارية وفلسفة أفلاطون وهيغل ونيتشه وغيرهم. فعندما تناول بوبر هذه القضية في كتابه (المجتمع المفتوح وأعداءه) الصادر عام ١٩٤٥، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، فانه وجد المصدر الفكري للتوتاليتارية في فلسفة أفلاطون السياسية، استنادا إلى انه أول من قال بان العدالة هي ما يفيد الدولة ويستجيب لمصالحها. من هنا استنتاج بوبر القائل، بأن فلسفة أفلاطون اقرب ما تكون إلى هندسة سياسية اجتماعية طوباوية، مع ما يترتب عليه بالضرورة من تصنيع للعقائدية الجزمية. هذا ما توصل إليه بوبر. أما في الواقع، فانه وليس من الصعب نقض هذا النتيجة، وذلك لأنها مجرد تأويل جزئي لبعض آراء أفلاطون.

إن فلسفة أفلاطون، بل كافة الفلسفات والأديان الكبرى تحتوي بالضرورة على ما يمكنه أن يمدّ التوتاليتارية بأفكار معينة، كما تساعدها بصورة عرضية على تشحذ وعيها الخطابي وهمومها الوجدانية، وذلك لأن التوتاليتارية رؤية نفسية ذهنية جمعية ونظام شامل. من هنا إمكانية واحتمال استعمالها لمختلف الأفكار والقيم والشعارات والممارسات التي تخدم فكرة الواحدية.

والواحدية فكرة كبرى. من هنا "كبر" التوتاليتارية وضخامة رؤيتها لنفسها وغاياتها. ومن هنا أيضا حبها للضخامة والتضخيم في كل شيء. بحيث يمكن رؤيته في تسييرها للمظاهرات المنظمة الكبرى واستنفاذ طاقة الضمير والوقت على أمور تافهة، وحب البنايات الضخمة والمشاريع "الكبرى" والتماثيل واللوحات والجداريات الضخمة. ولم يكن ذلك معزولا عن هشاشتها الداخلية وضعفها الذاتي، الذي يمكن العثور عليه في التهامها الفج لقشور القيم والشعارات الرنانة.

إنني أورد هذه الأمثلة من اجل التدليل على أن التوتاليتارية بوصفها نفسية وذهنية خاصة غير قادرة على تمّثل الفكر الفلسفي الكبير. إنها تقدر وتعمل فقط على تطويع القيم الأيديولوجية، كما نراه بجلاء على نماذج البلشفية (اللينينية) والستالينية والموسولينية والهتلرية. فهي جميعها تفتقد إلى إدراك ومعرفة التراث الفلسفي. فقد كانت معارف لينين الفلسفية (بوصفه الأوسع معرفة مقارنة بمن جرى ذكرهم) بسيطة للغاية ومحصورة بالماركسية المسيسة فقط. إذ لم تتعد معارفه بهذا الصدد أكثر من قراءات سريعة لكتب قليلة، كما نعثر عليها فيما يسمى "الدفاتر الفلسفية"، أي في التلخيص الذي لا يتعدى عشر صفحات متعجبة من "اكتشافات" عادية!! إضافة إلى كونها لا تتعدى أكثر من حبيبات الملح الضرورية لطبخة الشهية "الماركسية". وما عداها لا شيء!

وفيما لو تناولت هذه القضية ضمن سياق الرؤية الفلسفية الصارمة، فان من الممكن القول، بان الفلسفة والتفكير الفلسفي العميق

يخلون من إمكانية التأسيس النظري للنزعة التوتاليتارية. إذ لا يمكن العثور على منظومة فلسفية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة أسست للمشروع التوتاليتاري. كما يخلو منها الفكر الفلسفي الإغريقي والصيني والهندي والإسلامي.

وإذا كانت الفكرة الجوهرية للتوتاليتارية تتمحور حول الواحدية، وبالتالي تحتوي على عناصر الوحدانية، فأن الخلاف بينها وبين التراث الفلسفي الوحداني (بالمعنى الفلسفي) يبقى جوهريا ولا يمكن ردم الهوة بينهما. فالوحدانية الفلسفية لامبيدوقلس والغزالي وابن عربي وهيغل وأمثالهم هي نفي شامل لمضمون التوتاليتارية.

التوتاليتارية هي منظومة التوليف الخربة للعناصر المتناثرة في المنظومات الأيديولوجية من قيم نفسية وأوهام سياسية وخيال شعبي محكوم بأزمات للقادة والجماهير في مراحل الانعطاف العاصفة للدولة والأمة والثقافة، أي في مراحل "المصير" القومي المتأزم. من هنا ترابط احدهما بالآخر بوصفهما وجهان للأزمة البنيوية الشاملة للدولة والأمة والثقافة من جهة، وللصدفة القاتلة للعقل والضمير التاريخي السليم من جهة أخرى. وليس مصادفة أن تلتقي في خصائص تفكيرها الأسطوري، وغاياتها الكونية الكبرى، وأساليبها العملية رغم تباين شعاراتها الأيديولوجية (القومية والأممية وغيرها). ومن هنا أيضا إمكانية توظيف بعض الأفكار الفلسفية لهيغل ونيتشه في التوتاليتارية الألمانية الهتلرية، وكذلك الانتقاء المتحزب للتراث الفلسفي والتاريخ العالمي ككل في

التوتاليتارية السوفيتية. طبعا أن ذلك لا يعني تطابقهما بهذا الصدد، إذ تبقى الخلافات بينهما كبيرة أيضا. لكن الخلاف يبقى هنا محصورا في الوسيلة والغاية المعلنة. أما من حيث الجوهر فإن الهموم واحدة والمضمون واحد، ألا وهو الاستغلال الممكن لكل ما يمكنه أن يخدم "الفكرة الكبرى" الخاصة. بمعنى أولوية وجوهرية التطويع والاستغلال "المفتوح" على كل شيء من اجل وضعه ضمن أغلال "الانغلاق الذاتي". وضمن هذا السياق يمكن الاتفاق مع الفكرة الجوهرية التي وضعها بوبر بهذا الصدد عما دعاه بالمنظومات المغلقة (التوتاليتارية) والمنظومات "المنفتحة" (الليبرالية). فالتوتاليتارية منظومة مغلقة. بينما الفلسفة من حيث كونها رؤية وأسلوب في التفكير وغاية محكومة بحب الحكمة تتضاد مع الانغلاق والتزمت. مع أن ذلك لا يتعارض بدوره مع الادعاء الذاتي ببلوغ "الحقيقة النهائية". لكنه بلوغ لا يتعدى من حيث الإعلان والوسيلة والغاية سوى التعبير الفرح بالاكتشاف الحر والاجتهاد النظري. ومن ثم يحتوي في ذاته على نقيضه. الأمر الذي جعل من الأيديولوجيات الصرف مصدر ومرتع النفسية والذهنية التوتاليتارية، وبالأخص الأيديولوجيات الطوباوية السياسية.

فمن غير الصحيح إدراج الطوباويات جميعا بهذا الصدد، وبالأخص العقلية والأخلاقية منها. وهو الخطأ الذي وقع فيه بوبر وكثير غيره من فلاسفة ومفكري ومؤرخي الغرب الحديث في مجرى تناولهم للظاهرة التوتاليتارية. ومفارقة الظاهرة تقوم في أن هذا الموقف من الطوباويات هو النتاج المناقض لأصول الماركسية وموقفها "النقدي" من

الطوباوية نفسها.

فالمساعي العملية والتنظير الفكري للنزعة التوتاليتارية القائمة في العقائدية السياسية تتسم بقدر واضح من الرؤية المباشرة بهذا الصدد. فعلى سبيل المثال، إن المفكر السياسي الايطالي جينتيلي الذي وضع مصطلح التوتاليتارية قد أسس له من خلال الفكرة الأيديولوجية القائلة، بأنه لا حدود لتدخل الدولة، ولا توجد أماكن لا يحق لها التدخل فيها. واستند في مطلبه هذا إلى فكرة أيديولوجية بحت تقول، بأن الدولة التوتاليتارية هي تجسيد للروح الأخلاقي للشعب، وذوبان الفرد في البنية العامة للحركات السياسية. وقد جرى وضع هذه الفكرة الأيديولوجية في الفاشية الايطالية، ولاحقا في النازية الألمانية. وقبلهما جرى تجسيدها النظري في الماركسية وتطبيقها العملي في البلشفية (اللينينية والستالينية). فحقيقة الماركسية أيديولوجية صرف. من هنا انتشارها السريع والمريع بين الأوساط البسيطة والجاهلة أو غير المتعلمة. وليس مصادفة ألا يقرأ رؤساء الأحزاب الشيوعية المؤلفات الأساسية لماركس وأنجلس ولينين وغيرهم من أيديولوجي الشيوعية. إنما اكتفوا كما هي العادة بالنسبة "لقادة الجماهير" بالشعارات وبعض "مختارات الحكم" التي ترصع الإيمان التقليدي للذهنية البائسة للجماهير و"نخبها" البليدة!

لكن الأمر يختلف بالنسبة للطوباويات العقلية الأخلاقية وذلك لأنها محكومة بنوازع معرفية ووجودية وأخلاقية عقلية، إي فلسفية صرف. ومن ثم فان غايتها ليس تنظيم المجتمع بمعايير ومقاييس العقلانية التكنوقراطية

الحديثة، بقدر ما كانت تعمل ببواعث الوحدانية الفلسفية المتسامية، وفكرة الخير الأسمى، وحكمة رجل الدولة الفلسفية. وهي مكونات لا علاقة لها بالأيديولوجية الحديثة، كما هو الحال في (جمهورية) أفلاطون و(آراء أهل المدينة الفاضلة) للفارابي. والشيء نفسه يمكن قوله عن مشاريع الطوباويات السياسية الأخلاقية العقلية الكبرى كما نراها على سبيل المثال عند توماس مور في (اليوطوبيا)، وكامبانيلا في (مدينة الشمس). فقد كانت تلك وأمثالها الصيغة الخيالية لجزيرة العقل المحاصرة بواقع فاسد. انها نموذج المجتمع العادل. من هنا اختلافها الجذري عن النماذج الشكلية اللاهوتية المشابهة، كما هو الحال في (مدينة الله) الاكوينية (توما الاكويني) و(شرح كتاب القيامة) ليوحيم الفلوري (ايطالي ـ القرن ١٢) وغيرها.

لقد غذّت هذه الطوباويات النزوع الأخلاقي والوجداني الذي عادة ما يلازم الأحلام السياسية الكبرى. وليس مصادفة أن تشتعل في العقل الصغير والوجدان الكبير للحركات السياسية المتطرفة في أوربا القرن الثامن والتاسع عشر مختلف الحركات الطوباوية. وبالتالي يمكن النظر إلى ما يسمى بتحول الطوباوية إلى علم (الاشتراكية الطوباوية إلى اشتراكية علمية) سوى حلقة في مسار "الحتمية" الملازم لزمن الطوباويات وخروجها الفعلي على مسار التاريخ الواقعي. من هنا يمكننا النظر إلى الشخصيات السياسية الكبرى لتيارات الطوباوية مثل ماليه، ومابلي، وموريلي، وبابوف، وسان سيمون وفورييه في فرنسا، ونستينلي وأوين في انجلترا،

على أنها حلقات ربطتها الماركسية في "نظرية علمية" برزت أسسها الكبرى في (البيان الشيوعي) بوصفه احد النماذج الكبرى للتسطيح الفكري والتعبير الوجداني، الذي أشعل لهيب القلوب المرهقة في تأمل جنة التاريخ النسبية في البديل الشمولي الكلياني أو التوتاليتاري.

كل ذلك يكشف عما في الطوباويات السياسية من مصدر كبير قادر دوما على تغذية النزوع الوجداني للجمهور. من هنا سيادة وانتشار أنصاف المتعلمين فيها، بوصفهم الحلقة الرابطة والواسطة بينها وبين نماذج الأيديولوجيات الصارمة. وإذا كانت الطوباوية السياسية عادة ما تنطلق من فكرة "القرن الذهبي" والبديل "الاسمي"، فإن ذلك لا علاقة له من حيث الجوهر بما وضعته تقاليد ما قبل الفلسفة الإغريقية (غيسيود ــ القرن ٨ ـ ٧ قبل الميلاد) والفكرة الأفلاطونية. فالأزمان الذهبية جزء من بقايا الأحجار القديمة للوعي التاريخي وقيمة الثمن الكامن فيها. كما أنها تعكس التحسس المرّ بالواقع المعاش والرغبة في تجاوزه من خلال الرجوع إلى عالم الطفولة "البريء". لكنها براءة محكومة بحنين الجنين إلى أصوله، بوصفها العملية الضرورية الملازمة لطبيعة الأشياء والطبيعة. بينما كانت الفكرة الأفلاطونية سبيكة كبرى للعقل التاريخي والوجدان الثقافي الإغريقي، أي كل ما عمل لاحقا أرسطو على تهذيبه بمعايير المنطق والبحث عن الحقيقة المجردة. ومن ثم لا علاقة للفكرة الأفلاطونية بحد ذاتها بالتوتاليتارية أو الشيوعية. أما الهمسات واللمسات المتناثرة فيها فإنها تتحول إلى "نغم" يدغدغ مشاعر التأويل المتحزب فقط. ومن ثم لا علاقة

له بأفلاطون والفكرة الأفلاطونية. الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بأن مفارقة الظاهرة تقوم في أن التأويل المتحزب (السلبي والايجابي) للفكرة الطوباوية الأفلاطونية في العرف السياسي يستمد أصوله من التأويل المسطح والعجول الذي أطلقه ماركس عليها عندما وصفها بأنها الصيغة الأثينية المبجلة (المثالية) لنظام الطبقات المصري القديم!!

بعبارة أخرى، إن "المصادر الفلسفية" للتوتاليتارية تكمن أساسا في الأيديولوجية السياسية الطوباوية أو اليوطوبيا السياسية العملية كما هو جلي في الشيوعية والفاشية والنازية، بوصفها النماذج الكبرى لهذا الاستعمال "العقلاني الشكلي" الصارم لتراث الفلسفة المجزأة وتقاليد الطوباويات الوجدانية السياسية.

- **طرحت الباحثة حنة اريندت في كتابها (أسس التوتاليتارية) أن النازية والفاشية والستالينية تمثل الشكل الذي ولد من انهيار البنية السياسية والاجتماعية التقليدية بعد الحرب العالمية الأولى. ما هذا الشكل الجديد للهيمنة داخل المجال الأوربي المتمثل بالظاهرة التوتاليتارية؟**

من الأدق ترجمت كتابها بعبارة أصول أو منشأ أو مصادر التوتاليتارية، الصادر عام ١٩٥١. في البداية أود القول، بان كتاب حنة اريندت من بين الكتب القيمة بهذا الصدد. وتكمن قيمته الأساسية في تتبع وتحليل مختلف مظاهر التوتاليتارية وأساليبها في تنظيم القمع و"نزع إنسانية

الإنسان". بمعنى انه يتسم بصفة التقرير والإشارة والتصوير، إضافة إلى امتلاءه بالتلوين البلاغي، الذي لا يخلو من تأثير أصول المؤلفة والتجربة المريرة التي تعرض لها يهود ألمانيا آنذاك. مما طبع الكتاب في كثير من جوانبه بنزعة نقدية وجدانية عارمة للتوتاليتارية وتعرية أساليبها الهمجية في سحق الشخصية الإنسانية.

وما عدا ذلك، فإن مستوى التأسيس النظري الفلسفي فيه يبقى ضعيفا. وقد تكون فكرة أن التوتاليتارية الشيوعية الستالينية والنازية والفاشية هي نتاج لانهيار البنية السياسية التقليدية بعد الحرب العالمية الأولى احد نماذجها. فمما لا شك فيه، أن التطور الرأسمالي كان يجري في جميع البلدان ضمن مسار كسر وتحطيم وتدمير وتذليل البنية التقليدية. لكنه لا يحتوي بحد ذاته على إمكانية الصعود التوتاليتاري. على العكس! أن الصعود التوتاليتاري هو نكوص إلى تقليدية "متسامية"، أي محكومة بطوباوية الأيديولوجية العملية (السياسية) "المتسامية". وفي هذا يكمن تناقض النزعة التوتاليتارية. بمعنى، أنها تنتقد الواقع من اجل الاستيلاء على الماضي والحاضر والمستقبل، أي مصادرة الواقع والآفاق. فالتوتاليتارية "فكرة مستقبلية". من هنا احتقارها للماضي. إنها لا تحتوي على أي نقد تاريخي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، مما يجعل من الماضي والحاضر والمستقبل زمنا لا قيمة له مقارنة بما في نياتها وإرادتها وغايتها!

فالشيوعية والنازية والفاشية، أي القوى المتربية بتقاليد الأيديولوجيات الكونية الكبرى وبدائلها الشمولية هي قوى راديكالية. وفي

هذا يكمن سرّ عنفوانها زمن الأزمات و"مراحل الانتقال" العاصفة. لكنها خلافا للقوى الأخرى الفاعلة زمن انكسار القيم والمفاهيم والمؤسسات عادة ما يرتبط نقدها للواقع بمحاولة تجاوزه إلى "الأفضل" و"الأسمى". لكنه تجاوز يعادل في حقيقته الرجوع إلى نفسية وذهنية القطيع البدائي. وفي هذا يكمن سرّ وطبيعة "الشكل الجديد للهيمنة"، أي لمصادرة التاريخ والمستقبل والروح الإنساني والعقل الحر، باختصار مصادرة كل شيء من اجل صنع كلّ خاضع وخنوع بوصفها الصيغة "المثلى" و"المتسامية" للبديل. من هنا تنوع مظاهرها، واجتماعها في الغاية والوسائل. باختصار ليست هذه الأشكال الجديدة للسيطرة والاستحكام والهيمنة سوى مظاهر متنوعة لفعل الآلة التكنوقراطية الشكلانية الصارمة في "توحيد" الطبيعة وما وراء الطبيعة في بنية أو تشكيلة تتناسب مع الغاية الكبرى للأيديولوجية وشعاراتها المعلنة: اجتماعية طبقية أو قومية عرقية.

ذلك يعني أن صعود هذه الأنماط التوتاليتارية ونماذجها في "الهيمنة" داخل "المجال الأوربي" يعكس أولا وقبل كل شيء، كما هو الحال بالنسبة لكل التوتاليتاريات الأخرى، خصوصية الأزمة البنيوية الشاملة والحادة للدولة والمجتمع والثقافة في مراحل الانعطاف الحاسمة وكيفية تنظيم الردود عليها في منظومات نظرية (أيديولوجية) وعملية (سياسية) تستقطب وتستنسخ بصورة مشوهة خليط القيم النفسية والأوهام السياسية والخيال الشعبي المحكوم بأزمات القادة والجماهير، بحيث يجعل منهما كتلة لا عقلانية ترفع هيجانها إلى مصاف "القدر المحتوم". بينما لا تتعدى حقيقة

هذا "القدر" ما أسميته بالصدفة القاتلة للعقل الثقافي والضمير التاريخي للأمم. وليس مصادفة أن يكون صعود التوتاليتارية واستحكام سيطرتها في ثالوث القوة "الروحية" الكبرى لأوربا (روسيا وألمانيا وايطاليا). فقد كانت روسيا عند بداية القرن العشرين تحتوي على قدر هائل من الصعود "العالمي"، وإنتاج روحي فكري ثقافي علمي غزير وضعها في أولية "الطليعة الأدبية" العالمية، بينما كانت ألمانيا مصدر الإشعاع الفلسفي العالمي ومنظومات "المطلق" العقلي والروحي والأخلاقي، أما ايطاليا فهي أس "الأنا الأوربية" المادية والروحية، بمعنى جمعها بين تقاليد روما السياسية الحقوقية ومرحلة النهضة التي أسست لبنية الوحدة الثقافية الأوربية ومن ثم "مركزيتها الكونية". إننا نلاحظ ظهور التوتاليتارية في "أقوى" البلدان وأضعفها، أي أقواها من حيث الاحتمال والإمكانية، وأضعفها من حيث الفعل والواقع. من هنا شهية الإرادة في تذليل هذا الخلل من خلال البحث عن قوة بديلة وإرادة عليا ويقين جازم

بعبارة أخرى، إن الأنماط الجديدة للهيمنة الكلية هي أشكال متشنجة لتجسيد المشاريع الكبرى الضاغطة على الوعي القومي واللاوعي الثقافي، التي تحطمت أمام مجريات التاريخ الواقعي. وليس مصادفة أن يكون احترابها أساسا فيما بينها وبصورة تتسم بقدر من الشراسة والعنف لا مثيل لهما، سواء ما قبل صعود البلشفية (الحرب العالمية الأولى) وما بعد صعود الفاشية والنازية وهيمنتهما السياسية (الحرب العالمية الثانية).

- **هل يمكن حدّ التوتاليتارية الأوربية بشكل خاص، بحيث يمكن تطبيق هذا الحدّ (التعريف) أيضا على الظاهرة التوتاليتارية العراقية؟**

تفترض الإجابة على هذا السؤال الانطلاق من تحديد ماهية التوتاليتارية وخصائصها وسماتها وتفحص مقدماتها وأصولها لكي يكون بإمكاننا رؤية الحصيلة النظرية بهذا الصدد. عندها يمكنني تحديد موقفي من "التوتاليتارية الأوربية" بمختلف أشكالها، وبعد ذلك إلى ما غيرها.

وسوف لن أتوقف عند الجدل المتعلق بدقة هذا المصطلح من عدمه وعما إذا كان يفي بالغرض أم لا، كما قال بذلك كثير من المفكرين والباحثين أمثال غيدنس وشابيرو. فهي أمور لا تغني البحث كثيرا. بمعنى إنني سآخذه كما هو بوصفه مصطلحا "شائعا" ومعبرا عن ظاهرة فريدة لها خصائصها وتاريخها الذاتي في العالم المعاصر.

فمن حيث المصطلح ليست التوتاليتارية (الكليانية) سوى الصيغة المعربة للكلمة اللاتينية totalitas، أي الكلّ أو الامتلاء. أول من استعمله في ميدان العلاقات السياسية موسوليني. فقد استعمال هذا المصطلح الذي بلوره المفكر السياسي الايطالي جوفاني جينتيلي، الذي انطلق من الفكرة القائلة، بأنه لا حدود ولا أماكن لا يحق للدولة التدخل فيها. وأن الدولة التوتاليتارية هي تجسيد للروح الأخلاقي للشعب، مع ما يلازم ذلك ويفترض بدوره ذوبان الفرد في البنية العامة للدولة وحركاتها السياسية.

غير أن التوتاليتارية، بوصفها ظاهرة تاريخية سياسية فكرية وثقافية

غاية في التعقيد. لكنه تعقيد يختبئ وراء ملامحها الجلية والبسيطة! وفي هذا تكمن دوما خصوصية الظواهر الكبرى. إذ ليس هناك من ظاهرة لعبت هذا الدور المأساوي والعنيف في التاريخ الحديث والمعاصر أكثر مما لعبته الظاهرة التوتاليتارية. إنها صنعت بقدر واحد "بداية" و"نهاية" التاريخ المعقد للقرن العشرين. إذ احتوت بقدر واحد على "أمل" التاريخ ومأساة الوجود. وما بينهما تراوحت حصيلة تاريخ الحداثة وخاتمته. مع ما في ذلك من كمون هائل للاحتمالات القائمة في العولمة المعاصرة، باعتبارها مرحلة البدائل الكبرى.

وفيما لو أهملت هذه الجانب، رغم ما له من أهمية بالنسبة لفهم خصائص "المشروع الكوني" للنزعات التوتاليتارية الكبرى" ومن ثم أثرها بالنسبة لمصيرها التاريخي في مواجهة المسار الطبيعي للعولمة، فإن التوتاليتارية كانت وما تزال تحتوي في أعماقها على احتمال التشويه والتخريب الفعال للبحث عن بدائل عقلانية. من هنا عدم دقة الفكرة السائدة في تحديد التوتاليتارية على أنها مجتمع عقلاني ـ تكنوقراطي مغلق، ينزع من الإنسان إنسانيته. إنها تحتوي دون شك على عناصر عقلانية جزئية مثل معارضة الدين والتدين، لكنها لا تقل عنهما "كفاءة" في تصنيع الإيمان القهري! أما نزعها لإنسانية الإنسان فهو احد نتائجها الملازمة بسبب سيادة فكرة الواحدية الأيديولوجية التي تقترب من حيث نيتها وغايتها ووسيلتها من نفسية وذهنية العبودية القديمة.

وضمن هذا السياق يمكن الإقرار العام بالفكرة القائلة، بأن

التوتاليتارية ظاهرة سياسية واجتماعية وثقافية خاصة، وأنها الصيغة القادرة على اختبار مختلف المنهجيات النظرية في الموقف من ماهية التوتاليتارية وتحديد خصائصها ونقدها الفكري والسياسي. وقد يكون التيار الروسي النقدي في موقفه من التوتاليتارية الأكثر قربا من فكرة التحليل المنهجي السياسي والثقافي للظاهرة التوتاليتارية بوصفها ظاهرة ثقافية ــ سياسية، كما نلمحها في مواقف وأراء كل من بيردياييف، وبولغاكوف، ونوفوغورودسيف، وستروفه، وفيودوروف، وفرانك وغيرهم. إذ اجمعوا بصورة عامة على ربط ظهور التوتاليتارية بطبيعة الأزمة العامة للحضارة الأوربية الغربية وكيفية انكسارها في الواقع الروسي. إذ وجدوا في الماركسية تعبيرا عن هذه الأزمة وتمثلا لها. كما أن روسيا أصبحت حقلا تجريبيا لهذه الأزمة المزدوجة (الأوربية الغربية والروسية في ميدان الثقافة والسياسة). إذ جرى تجريب فلسفة الأزمة (الماركسية) في واقع روسيا المتأزمة، عبر النظر إليها على أنها "الحلقة الأضعف" في سلسلة الأزمات الأوربية بداية القرن العشرين. فقد أدت الأزمة الاجتماعية الثقافية الروسية إلى انتصار الدكتاتورية البلشفية المتلبسة بهيئة دكتاتورية بروليتارية. فهي الفكرة التي قال بها بيردياييف ثم أيّدها في وقت لاحق كل من فيودوروف وستروفه. إذ أكد فيودوروف على أن طبيعة هذه الأزمة في ظروف روسيا هي نتاج لديناميكية الغربنة الأوربية وانحلال العلاقات التقليدية مع ما ترتب عليه من تشّوه في الوعي الاجتماعي وتشّوش في الرؤية السياسية والاجتماعية والثقافية.

بعبارة أخرى، إن التيار الروسي في تحليله لماهية التوتاليتارية ودراسة أسباب ظهورها ونقدها انطلق من مواقفه الخاصة تجاه مظهرها الروسي. بمعنى أن مواقفه كانت محكومة بمعايشته لمصير الدولة والنظام السياسي والأمة الروسية التي تعرضت إلى أول تجريب خشن للنزوع التوتاليتاري. ووجدت هذه الحالة تعبيرها النقدي أيضا فيما يسمى بتقاليد معارضة اليوطوبيا في الإبداع الأدبي والفني كما نراه على سبيل المثال في أولى المحاولات التاريخية الساخرة والعميقة في كتابات زامياتين (نحن) ١٩٢٠، ورواية بولغاكوف (قلب كلب) ١٩٢٤، وما تبعها لاحقا بعد عقود من الزمن كما هو الحال في رواية جورج اوريل (١٩٨٠) التي كتبها عام ١٩٤٨.

لكننا حالما ننتقل إلى ميدان الفكر السياسي والاجتماعي والفلسفي، فإن انعكاس فهم مقدمات ومضمون الظاهرة التوتاليتارية ونقدها يأخذ بالبروز في ثلاثينيات القرن العشرين، كما هو جلي على سبيل المثال لا الحصر في كتاب اورتيغا ـ إي ـ كاسيت (انتفاضة الجماهير) الصادر عام ١٩٣٠. فهو من بين أوائل من تكلموا عن ظهور "الإنسان الجماهيري" المنظم على أساس أيديولوجيات كارهة وعصبية. غير أن المزج التام بين تحليل مقدمات ظهور التوتاليتارية ونقدها يبدأ بالتراكم مع كتاب هكسلي (حول العالم الغريب الجديد) الصادر عام ١٩٣٢. إذ نعثر فيه هنا للمرة الأولى على تحديد ماهية النظام التوتاليتاري على انه مجتمع عقلاني تكنوقراطي مغلق، يحوّل الإنسان إلى مسمار في آلة الدولة التي تفقده

إنسانيته. كما انه مجتمع ونظام يقتل القيم الإنسانية من حب وفنون ودين. في حين ربط هايك في كتابه (الطريق إلى العبودية) الصادر عام ١٩٤٤ ظهور التوتاليتارية بالاتجاهات الاشتراكية المعارضة لليبرالية، أي تلك الاتجاهات التي رفضت فكرة القيمة المطلقة للفرد والشخصية الإنسانية، بحيث جعلت من الإنسان مجرد أداة لغاية أسمى! وعمّق لفيلسوف بوبر لاحقا في نقده للتوتاليتارية هذا الاتجاه كما نراه في كتابه (المجتمع المفتوح وأعداءه) الصادر عام ١٩٤٥، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وصراع التوتاليتاريات الدامي. إذ انطلق من مقدمة فكرية تقول، بأن التوتاليتارية ظاهرة قديمة. وأنها موجودة في "المجتمع المغلق" في معارضة المجتمع المفتوح. والمقصود بالمجتمع المغلق هي البنية التقليدية البدائية القبلية. وإذا كان مضمون الثورة التاريخية الكبرى للإنسانية يقوم في تأسيس الانتقال من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح، فإن التوتاليتارية الجديدة هي رجوع إلى المجتمع المغلق. إنها تتمثل نفسية الرجوع إلى المغارة وسيادة الانغلاق عبر إرساء أسس السيادة المطلقة للدولة. بحيث نراه يجد في فلسفة أفلاطون السياسية مصدرا فكريا أساسيا للتوتاليتارية، انطلاقا من فكرة أفلاطون القائلة، بأن العدالة هي ما يفيد الدولة ويستجيب لمصالحها. وبالتالي ليست فلسفة أفلاطون بهذا الصدد سوى احد نماذج الهندسة السياسية الاجتماعية الطوباوية. والطوباوية تؤدي بالضرورة إلى العقائدية الجازمة. بينما المهمة تقوم ليس في إسعاد البشر بل في تخفيف معاناتهم. بينما اعتقد كانيتي بأن التوتاليتارية هي اقرب ما تكون إلى تمظهر مكثّف لصيغة أولية

نموذجية تعيد إنتاج نفسها في الوعي والسلوك العملي. وهو تفسير نفسي اجتماعي كما لو انه يريد القول، بأن التوتاليتارية موجودة في النفس البشرية وأنها قديمة شأن كل مظاهر السيطرة والخضوع والهيمنة والتحكم. بينما وجد توينبي في التوتاليتارية بديلا وتعويضا عن الدين.

أما حنة اريندت، التي تورد اسمها وكتابها في أكثر من سؤال، فإنها تناولت الظاهرة التوتاليتارية بصورة محترفة وموسعة منذ وقت مبكر، أو بصورة أدق بعد بروز اغلب معالمها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وسقوط النازية والفاشية. ففي كتابها (أصول التوتاليتارية) الصادر عام ١٩٥١ يمكننا رؤية ملامح النازية الألمانية بوصفها النموذج "الأرقى" للتوتاليتارية. وكتابها كما أشرت لا يتسم بمنهجية عميقة ومتجانسة، لكنه يحتوي على تصوير دقيق ومتوسع لمظاهر التوتاليتارية الألمانية وتقديمها على أنها نموذجا شاملا. ولا يخلو هذا التحليل والنقد من ردود الفعل النفسية والأخلاقية على ما في النازية من إفراط في إرساء أسس المنظومة التي "تفقد الإنسان إنسانيته" وتجعله عنصرا فعالا في "جمهور" أو "رعاع" مبتهج ومتحمس فيما تقوم به الدولة من جرائم تجاهه وتجاه الجميع. من هنا فكرتها عما تدعوه بالطابع المجرم للنظام التوتاليتاري وقدرته في الوقت نفسه على حصول تأييد الجماهير. الأمر الذي جعلها تتكلم عن أن أصول التوتاليتارية تقوم في تحول الطبقة (الاجتماعية) إلى جمهور (رعاع) في المرحلة الامبريالية. والرعاع ليس ما هو متعارف عليه، بل ظاهرة اقرب ما تكون إلى رعاع جمعي، أي رعاع من كافة الفئات والطبقات. وتبلغ هذه

الظاهرة ذروتها في التقاء الرأسمال والرعاع. فالرأسمالية تقضي على الطبقات وتجعل الجميع رعاعا (نزع الطابع الطبقي)، مع ما يترتب عليه من تهشيم وتدمير للتمايز الاجتماعي والفئوي للبشر بوصفها المقدمة الاجتماعية الضرورية لتمثيلهم السياسي في مؤسسات حقوقية. من هنا غياب وتلاشي الحرية السياسية. وهي الحالة التي تجعل من الممكن صعود وقبول فكرة القائد والزعيم. مع أن زعماء التوتاليتارية لا يختلفون عمن سبقهم. والفرق فقط في سيطرتهم الشاملة. إذ ليس في الزعامة التوتاليتارية كاريزما (حسب الطريقة الفيبرية). أما شخصية هتلر فإنها لا تتمتع بقوة الكاريزما بقدر ما كانت تقوم في قدرته على خداع القوى المعارضة من خلال نظرتهم إليه باعتباره ديماغوجيا. كما أن ستالين لم يكن شخصية كاريزمية ويفتقد إلى ابسط قدرات الخطابة. إن الجوهري بالنسبة لصعود التوتاليتارية هو "الجمهور" أو "الرعاع" من خلال استنادهما إلى الدعاية والتنظيم، اللذين يتوقفان بدورهما أيضا على "الجمهور". غير أن فاعلية الدعاية تعمل حالما يصبح الشعار السائد هو "إرادة القائد هو قانون الحزب". وكذلك سيادة واستحواذ الأيديولوجية على عقول وأفئدة الجماهير من خلال توظيفها الدائم والشامل. خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الأيديولوجية هي أداة سياسية وليست معرفية. من هنا قيمة وفعالية المنظمات الأيديولوجية (المؤدلجة) والتنظيم الهرمي الصارم في الإدارة والمنظمات المحكومة بقاعدة "من ليس معنا فهو ضدنا"، أي كل ما يتوج الخطاب التوتاليتاري ويجعله خطابا لا عقلانيا.

إننا نقف هنا أمام تنوع كبير ومختلف لكنه يكمل احده الآخر فيما يتعلق بتحديد مقدمات وماهية التوتاليتارية. لكن الدراسات والأبحاث تجمع فيما يتعلق بتحديد سمات التوتاليتارية باعتبارها ظاهرة مميزة للقرن العشرين. وفيما لو أجملنا نتائج مختلف الدراسات والأبحاث المحترفة بهذا الصدد، فمن الممكن إجمالها بست سمات كبرى وهي:

١. نظام وسيادة الحزب السياسي الواحد،
٢. النظام الدكتاتوري،
٣. التحكم العام والصارم للدولة في كل جوانب الحياة الفردية والاجتماعية والسياسية والروحية،
٤. استعمال العنف المنظم والشامل (العنف الجماعي والسياسي)،
٥. والأيديولوجية الواحدة الشاملة (الحكومية) المتحكمة في كل شيء،
٦. وأخيرا الزعامة المطلقة المعصومة للقائد الفرد الفذ.

مما سبق يتضح بأنه ليس هناك اتفاقا عاما وشاملا وجوهريا حول ماهية التوتاليتارية، إلا فيما يتعلق بالحصيلة المتعلقة بسماتها، التي يمكن وضعها في تحديد ماهية التوتاليتارية. وهي سمات دقيقة وتعمم في الواقع الصفات الجوهرية الكبرى المميزة للتوتاليتارية "الأوربية" وغير الأوربية، بما في ذلك "العراقية". إلا أن المضمون الأعمق وراء هذه "الوحدة" يكمن في الاختلاف التاريخي والثقافي والسياسي الفعلي القائم وراء ظهور

توتاليتاريات مختلفة ومتباينة، بما في ذلك بالنسبة لآثارها اللاحقة على الدولة والأمة والثقافة. وهي قضية شائكة وكبيرة لكنني سوف اكتفي بوضع أسس الرؤية المنهجية العامة لمقدمات وماهية "التوتاليتارية الأوربية" ونماذجها المختلفة (الشيوعية والفاشية والنازية) و"العراقية".

إننا نستطيع الحديث عن "توتاليتارية أوربية" غير أن لكلّ منها خصوصيتها القومية والأيديولوجية والاجتماعية، التي تجعلها أحيانا مختلفة ومتعارضة بل ومتضادة. لكن ذلك لا يتعارض مع التقائها الجوهري فيما يمكن دعوته بالمرجعية الخفية الكامنة وراء هذا التباين، ألا وهي مرجعية "فكرة البدائل الشاملة". فالتوتاليتارية هي فكرة "البديل الشامل"، وبالتالي فهي فكرة بدائل الواحدية العقائدية والسياسية. وإذا كان نشوءها وتكاملها النظري (الأيديولوجي) قد برز في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن النصف الأول من القرن العشرين هو زمن تجسيدها العملي. ذلك يعني أن قرنا من الزمن (البيان الشيوعي عام ١٩٤٨) يمكن وراء ظهورها الأوربي وتلاشيها، أي منذ البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ حتى ظهور "المعسكر الاشتراكي" (١٩٤٨) والقضاء التام على منافسة المشاريع التوتاليتارية الأخرى للشيوعية الستالينية (الفاشية والنازية). وللاستطراد فقط أود الإشارة هنا إلى ظاهرة تستحق البحث ألا وهي أن هذا "القرن" كان أيضا زمن الصيرورة الخفية للمشروع الصهيوني وظهور "إسرائيل" بوصفها الضريبة التي حصل عليها اليهود مقابل "جرائم النازية" فقط!.

وعندما نضع هذا "القرن" الزمني ضمن سياق تحديد ماهية ومقدمات ظهور التوتاليتارية الأوربية، فإن "مأثرته" بهذا الصدد تقوم في انه زمن الصعود العارم للفكرة الراديكالية على ضفاف التيار الليبرالي العقلاني السائد للرأسمالية. ومن ثم لم تكن الراديكالية الأوربية في الواقع سوى الوجه الآخر للمرجعيات المتحكمة في آلية بلورة وفاعلية الليبرالية الأوربية. فقد صنعت الأخيرة في مجرى تطورها مرجعية "الأوربية المركزية" ووضعتها (بوصفها جزء من التطور التلقائي الأوربي) في صلب رؤيتها للبدائل الكونية. وقد اتسمت هذه البدائل في مجرى قرون عديدة بالدموية والعنف المصّدر للخارج. وجرى التنفيس عنه بإبادة شعوب واحتلال قارات. وكانت تلك إحدى أقسى وأعنف قرون التاريخ البشري. وهذا بدوره لم يكن إلا الوجه الّمحسن بسبب فاعلية الفكرة الليبرالية والربح المادي من سحق رياء وتناقض المهمة "الأخلاقية والروحية" للكنسية، بوصفها "مركز الوحدة الأوربية". بعبارة أخرى، لقد استعاضت الليبرالية الأوربية مركزية ببديلها الاقتصادي الاجتماعي والثقافي عن مركزية الكنيسة الروحية العقائدية. أما الراديكالية الأوربية فقد تكاملت أيديولوجياتها الكبرى من خلال نفي الليبرالية والكنسية. مما كان يحتوي في أعماقه على مركزية المادة والروح. وهو الشيء الجوهري الذي صنع بوعي ودون وعي آلية التوتاليتارية التي وجدت منفذها في مجرى الأزمات الكبرى بهيئة بدائل كبرى للدولة والأمة والثقافة. فقد استمدت الراديكالية الأوربية في كل "مآثرها" رحيق الأنساق القائمة في وعي ولاوعي المركزية

الأوربية، بوصفها الوجه الجديد لتقاليد الكنيسة الكاثوليكية (العالمية). فقد كانت وما تزال تقاليد الكنيسة النصرانية ونظامها المختزن في دهاليز اللاوعي الثقافي كامنة في وعي ولا وعي الثقافة الأوربية السياسية، رغم تعرضها الشديد للنقد والتثلم. وقد يكون تطويع وتأويل تقاليد وتاريخ اليونان والرومان والكنيسة الكاثوليكية من اجل بلورة "بديل" قومي ـ أوربي ـ عالمي احد أمثلتها الظاهرية. وبدأ ذلك "بالاكتشافات الجغرافية" وانتهى بالكولونيالية. وعملت في مجرى قرون من اجل أن تكون "الأوربية" عالمية. ومن هذه الذروة انطلقت الراديكاليات الأوربية الكبرى من شيوعية وفاشية ونازية. والفرق بينهم بهذا الصدد يقوم في أن نفسية وذهنية الهيمنة تعتمد في الشيوعية على "الطوعية" (مع أنها كانت مبنية من حيث يقينها السياسي الأيديولوجي الأول على فكرة "الثورة العالمية" و"تصدير الثورة")، بينما تعتمد في الفاشية والنازية على الإكراه بالقوة والعنف والإرهاب القومي والعرقي الأسطوري. الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بأن فكرة المركزية العالمية التي حكمت الكنيسة والليبرالية الأوربية والراديكاليات الكبرى الدائرة بفلك "قوة المثال" ومثال القوة، هي المرجعية الكامنة والخفية وراء صعود "التوتاليتارية الأوربية". وخصوصية كل منها تقوم في شراسة فعلها المنظم من اجل صنع مجتمع تجريبي تكنوقراطي مغلق لا يخلو من عقلانية لكنها شكلية وجزئية. وذلك لأن التوتاليتارية "تراكم" في شحذ فكرة وهواجس "الوحدة" المطلقة. من هنا إمكانية جمعها بين كل العناصر المتناقضة من غضب السفهاء إلى حلم الأنبياء! وفي هذا تكمن

خطيئتها الفكرية والروحية. فالتوتاليتارية خطيئة وليس خطأ! وهي الصفة التي تجسّدها كل توتاليتارية بطريقتها الخاصة. ولا تخرج "التوتاليتارية العراقية" (البعثية الصدامية) عن هذا التحديد الصارم، كما هو الحال بالنسبة للتوتاليتارية الشيوعية (الستالينية) والايطالية (الفاشية) والألمانية (النازية).

- **هل ترتبط التوتاليتارية بفكرة أو شخصية الأقلية (الاجتماعية أو السياسية أو العرقية أو القومية أو غيرها) أم أنها وثيقة الارتباط بالأيديولوجيات الشعبوية في أوربا العتيقة؟**

إن حقيقة التوتاليتارية ومضمونها الفكري والسياسي لا علاقة له بالأقلية. أما جوهر الفكرة التوتاليتارية فمرتبط كما أشرت أعلاه بأيديولوجية البديل الكوني. لكنه بديل بلا احتمالات، أي بديل بلا بدائل! بمعنى أنها لا تقر بشيء غير بديلها الخاص. الأمر الذي يجعل منها نفسية وذهنية اقرب إلى الدين واللاهوت منها إلى الفكرة الدنيوية (العلمانية) الحرة، رغم أن التيارات التوتاليتارية دنيوية النزوع والغاية. وفي هذا تكمن مفارقتها وتناقضاتها الحادة. أنها تتمثل فكرة الكلّ من خلال واحدية ضيقة، وتنفي "المقدس" لتقيم على أشلائه "مقدساتها"، وتدعو للجمعية والجماهيرية والعمومية، لكنها تصنع خاصة لها امتيازاتها، ونخبة فارغة مغلقة، وسدنة طقوسها رغباتها!

وفي هذا يكمن سرّ ارتباطها بالأقلية. بمعنى أنها تسعى للقضاء على

الأقلية لكنها تعيد إنتاج اشد أشكالها تطرفا وغلوا. فالانغلاق الكامن في النفسية التوتاليتارية وذهنيتها يتطابق مع حقيقتها. إذ لا تستطيع التوتاليتارية الفعل والعمل والإنتاج دون فكرة التمايز الحاد بين الأقلية والأغلبية، النخبة والجماهير، القائد والنخبة، أي أنها تصنع من حيث الجوهر اشد الأشكال هرمية. وتقدمها على أنها النموذج الأمثل للكلّ والعام. وضمن هذا السياق يمكننا الحديث عن وجود ترابط عضوي بين الأقلية والتوتاليتارية. لكنه ترابط له مقدماته وأسسه الأيديولوجية، بوصفه نتاج الأيديولوجية التوتاليتارية نفسها. فالتوتاليتارية فكرة كلّية وقسرية. ولا يمكن للكلّ أن يمارس القسر على نفسه بنفسه. كما أن فكرة "المنقذ" "المعصوم" القائمة في "القائد" و"الزعيم" تجعل من الأقلية قوة محببة له تماما بالقدر الذي يجعل منها القوة الأكثر طواعية في تلبية رغباته ونزواته. فالأقلية استمرار للزمن، أي لا علاقة لها بالتاريخ بوصفه تراكما ومؤسسة وبدائل تلقائية. من هنا استعدادها للقبول بكل شيء والقيام بكل شيء من اجل الاستمرار في الزمن.

فالأقلية أما بقايا تاريخية لم تكتمل وأما بقايا عوالم مندثرة. وليس مصادفة أن تلتقي الأقلية القومية والعرقية بالأفكار الراديكالية "الكونية" من اجل الاختباء بين ثناياها. وهو السبب الذي يجعل على سبيل المثال من الشيوعية مرتعا للأقليات. ومع انه تناقض فض، لكنه "طبيعي" ضمن سياق الرؤية النفسية الاجتماعية. فالأيديولوجية الراديكالية عادة ما تمدّ هذه العلاقة المزيفة بين "الأقلية" وفكرة "الأكثرية" الكونية بحبل البقاء

السري. ومن ثم يمتص كل منهما من الآخر رحيق الحياة والموت. من هنا رجوع الأقليات إلى أصولها وجذورها الأولى بعد انهيار التوتاليتارية والراديكاليات الأيديولوجية، كما نراه بجلاء على حال العراق، حيث نزعت الأقليات عن جلدها قشور الشيوعية المزيفة وعادت إلى أصولها العرقية أو الدينية أو المذهبية أو الجهوية. بحيث يصعب رؤية شيوعي من بين الأقليات، التي كانت تصول وتجول في الحزب الشيوعي. كما يصعب رؤية بعثي متمثلا لفكرة العروبة الثقافية. طبعا إن لكل منهما مقدماته وخصوصياته، لكنهما يكشفان عن نماذج متنوعة لشخصية الأقلية (العرقية أو الجهوية أو الطائفية أو الاجتماعية، أو خليط من مختلف هذه المكونات).

ذلك يعني انه بالقدر الذي تبلور الأيديولوجية الراديكالية الكونية نفسية وذهنية الأقلية السياسية أو الحزبية المغلقة، فإن الأقلية القومية أو العرقية أو الدينية أو الطائفية وغيرها تشكل المرتع الخصب لانتشار الراديكالية والقبول بها. مما يعطي لنا إمكانية الحديث عن البعد الاجتماعي السياسي الآخر المكمل لأيديولوجية النزوع التوتاليتاري. والسبب يكمن في كون الأقلية تحتوي من حيث "تاريخها الذاتي" وخصوصية استمرارها على احد مصادر الانغلاق والراديكالية. وبهذا المعنى فقط يمكن الحديث عن وجود علاقة عضوية بين الأقلية والتوتاليتارية. بعبارة أخرى، إن ولادة التوتاليتارية ليست مرتبطة بالأقلية، لكن حياتها وفعلها محكومين بنفسية وذهنية الأقلية. والأقلية هنا متنوعة، يمكن أن تكون قومية أو عرقية

أو دينية أو طائفية أو جهوية أو اجتماعية تقليدية (عشائرية أو قبلية أو عائلية) أو سياسية، أو خليط بين مكونين أو أكثر منها. وقد تناولت هذه القضية في أكثر من مبحث، وقد يكون كتابي عن (اليهودية الصهيونية في روسيا) هو الأكثر تطبيقا لها بهذا الصدد. فقد كشفت بصورة تاريخية دقيقة عن طبيعة الترابط بين الأقلية العرقية (اليهودية بوصفها السبيكة الخاصة لما أسميته بوحدة الشتات والغيتو) والراديكالية البلشفية (الشيوعية).

إن التوتاليتارية ترتبط ارتباطا عضويا وجوهريا بالأيديولوجيات الراديكالية الكونية. أما الشعبوية (أو بصورة أدق الجماهيرية) فهي مجرد احد مظاهرها، والأكثر تمثلا وتمثيلا واستعدادا لتجسيد ما في النزعة التوتاليتارية من كمون بهذا الصدد.

- **الدولة التوتاليتارية ظاهرة من ظواهر القرن العشرين. أنها تمثل الطور المكتمل للدولة البيروقراطية الحديثة، التي استطاعت اختراق المجتمع واحتكار السلطة. ما هي الأزمات التاريخية التي تعرضت لها هذه المجتمعات وأدت إلى ظهور هذا الشكل من الدولة التوتاليتارية؟**

إن الدولة التوتاليتارية هي إحدى الثمار المرّة للقرن العشرين. ومرارتها تكمن في عدم قدرتها على تذوق الحياة بمعايير الحياة نفسها. وذلك لأن معيارها الوحيد هو القيم الأيديولوجية. بمعنى أنها محكومة في أذواقها بالأهواء الخاصة. وإذا كانت الأهواء هي النتيجة العرضية الملازمة

لتطور الأمم والثقافات الكبرى، فإن سيادتها في القرن العشرين جعل من الممكن انتقال الهامشية والراديكالية من الأطراف إلى المركز، ومن ثم جعل الزمن حاكما على التاريخ. بمعنى انقلاب القيم والمفاهيم والمبادئ. وضمن هذا السياق تكلمت عن "مرارة" التوتاليتارية. أما في الواقع، فإن التوتاليتارية ليست خطأ في الذوق فحسب، بل وخطيئة تاريخية كبرى. لكنها شأن كل "خطيئة تاريخية كبرى" هي نتاج "خطأ كبير" في السمار التاريخي للأمم والدول والثقافة، أي خطأ الخروج على "منطق" التاريخ.

أما ارتباطها بالقرن العشرين، فبسبب كونه القرن الذي جعل من فكرة "الحتمية" فلسفة سياسية تاريخية. وإذا كان ارتباطها الظاهري بالشيوعية الماركسية، فإن جذورها النفسية والأيديولوجية تكمن في فكرة الحتمية القائمة في السيطرة "الفرحة" للمركزية الأوربية وقيمها وسهولة انتشارها وهيمنتها العالمية. لقد أنتج ذلك بوعي ودون وعي سهولة "البدائل الكبرى". لقد أصبح من السهل لكل برنامج ورؤية أوربية ادعاء العالمية. وهي نفسية وذهنية كانت أوربا ميدانها الأول. من هنا كانت الفكرة التوتاليتارية الوجه الآخر والمقلوب للنزوع الكوني الأوربي. لكنه نزوع أيديولوجي. وذلك لأن الكونية الأوربية لم تكن في الواقع سوى الوجه الآخر "للأوربية" القومية. وهي مرحلة تاريخية لها جذورها الخاصة في التاريخ والثقافة الأوربيين. وليس مصادفة أن تنشأ فيها ظاهرة التوتاليتارية "الكونية"، مع أن حقيقتها محكومة بالنزوع القومي الذي يشكل جوهر وغاية النزوع الأوربي "الكوني". إذ لم تكن التوتاليتارية

الفاشية والنازية سوى الوجه الباهت للتوتاليتارية الشيوعية، أو الصيغة الأشد تشويها عنها. من هنا نزوعهما صوب السيطرة العالمية، ومحاولة فرض "نموذجهما" بالقوة. الفاشية والنازية باسم القومية، والشيوعية باسم الأممية المزيفة، وذلك لأن حقيقتها هي قومية الأقليات (العرقية والدينية). والتناقض الظاهري بينهما هو تناقض مهانة القومية الكبرى وصعود الأقلية. وكلاهما ظواهر مختلفة لما أسميته بالخطأ التاريخي الذي ترتبت عليه خطيئة سياسية كبرى. وليس مصادفة أن يكون صعودهما واندثارهما في القرن العشرين، بوصفه ذروة الصعود القومي (الأوربي) والعالمي أيضا.

لقد كان القرن العشرين ذروة الصعود القومي الأوربي. لكنه كان أيضا قرن المنافسة الكونية الجديدة. بمعنى صعود المركز الأمريكي العالمي، مع ما ترتب عليه من انتقال "المركز" أو بصورة أدق توزعه (بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة). وكمون الصراع الإمبراطوري فيهما. وإذا كانت التوتاليتارية السوفيتية جلية المظهر فأن الكمون الذائب في صعود "المركز" الأمريكي "العالمي" ليس إلا إحدى الصيغ الملطفة للنزعة القومية. الأمر الذي كان يحتوي في أعماقه على نزوع توتاليتاري يمكن رؤية نموذجه في أيديولوجية المحافظين الجدد وفكرة "الرسالة العالمية" و"القرن الأمريكي" وما شابه ذلك. لكنها توتاليتارية خارجية، بمعنى جرى توظيفها نحو الخارج، كما نرى صورتها المقلوبة في عملها المثابر على غسل مخ ومخيخ الوعي الأمريكي بعد أحداث "الحادي عشر من أيلول". وهي قضية بحاجة

إلى التأمل والبحث. وذلك لخصوصيتها ونتائجها المستقبلية الكامنة في طي "الغيب". لكنها لا تتعدى النتيجة التي أدت إليها كل محاولات ونماذج الإمبراطوريات الحديثة، والنظم التوتاليتارية، بوصفها إحدى الصيغة المشوهة للنزوع الإمبراطوري في العالم الحديث والمعاصر.

فقد كان انحلال القوة الأوربية واضمحلال فكرة الإمبراطورية وراء صعود التوتاليتارية الشيوعية والنازية والفاشية. كما أن زوالهم يتضمن زوال الإمبراطورية والتوتاليتارية. وفي هذه الظاهرة ينبغي البحث عن سرّ صعود وانهيار التوتاليتارية في أوربا القرن العشرين. أما البيروقراطية، فأنها مجرد أداة إضافية. وذلك لأن البيروقراطية تتسم من حيث الجوهر بطابع محايد بهذا الصدد. بمعنى أنها يمكن أن تعرقل أيضا النزوع التوتاليتاري. كما أنها يمكن أن تخدم التفتح الديمقراطي وتقنين فكر الحقوق والواجبات والحرية. إذ لا توجد دولة ولا يمكنها الوجود والعمل بدون بيروقراطية.

إن جوهر القضية ليس في البيروقراطية، بل نمط إدارة الدولة والمجتمع. والتوتاليتارية تعمل وتفعل بمعايير ومقاييس القيادة السياسية الحزبية الأيديولوجية. إنها لا تعرف الإدارة، بما في ذلك البيروقراطية. أنها تعرف "الإرادة الفاعلة" و"التخطيط" غير العقلاني! وفي هذا تكمن المفارقة الكبرى للتوتاليتارية. لهذا فهي لا تخترق الجميع وذلك، بسبب ما تصنعه من قطيع محكوم بإرادة القوة والقهر، وقيم شرطية (خارجية) مفروضة أيضا بالقوة والدعاية المكثفة، ومحاصرة العقل والضمير الفردي والاجتماعي. لهذا من الصواب الحديث عن تحكمها بالفرد والجماعة

والمجتمع والأمة والدولة والثقافة من خلال منظومة "متجانسة" للقهر والإذلال والتوزيع والتحكم، باختصار إنها تتحكم بالروح والجسد والعقل، منذ الولادة حتى الموت. وتختلف مظاهر وصور هذه الحالة، لكننا نستطيع العثور عليها في كافة النماذج التوتاليتارية الشيوعية والفاشية والنازية وغيرها.

أما ما يخص طبيعة الأزمات القائمة وراء ظهور وصعود التوتاليتارية، فإنها متنوعة. والجامع بينها يعود إلى أزمة الدولة والأمة والثقافة و"حلها" من خلال صعود الراديكالية والعوام، أي حالما تصبح العوام "النخبة القائدة". ففي روسيا كانت الأزمة البنيوية الشاملة تتجسد في كونها "الحلقة الأضعف" في صراع البدائل. وفي ألمانيا في كونها "الحلقة الأضعف" في منظومة الهيمنة الكولونيالية، وفي ايطاليا في كونها "الحلقة الأضعف" في منظومة الاحتلال. وبالتالي، فأن لكلّ منها خصوصيته في الأزمة. وجميعها محكوم بنزوع إمبراطوري متشنج. فالإمبراطورية الروسية لم تعرف الحدود. إذ كانت واسعة الاستعمار ولم تعرف حدود إمكاناتها الفعلية. انه توسع أفقي (جغرافي) فقط، رافقه إهمال للتكامل. أما ألمانيا وايطاليا، فأنهما كان يعانيان مما يمكن دعوته بالنقص الإمبراطوري والمهانة القومية اللتين تعرضتا لهما. فقد كان تاريخ ألمانيا الحديث محاولات حثيثة من اجل إلغاء التجزئة والقضاء على مهانتها التاريخية القومية بأثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. أما ايطاليا، فإنها كانت تعاني من أزمة العقدة القومية المترتبة على تجزئتها وخضوعها المتنوع للإمبراطوريات الأوربية

الصغيرة، واستجماعها المتأخر، شأن ألمانيا (نهاية القرن التاسع عشر). وهي وريثة اقوي وأطول العهود الإمبراطورية في التاريخ الأوربي. والشيء نفسه يمكن قوله عن الأثر "الجرماني" في تاريخ القوة الأوربية. من هنا طغيان الأبعاد القومية في الفكرة التوتاليتارية. طبعا أن التوتاليتارية لم تكن نتيجة حتمية بالنسبة لأي من هذه الدول والقوميات، بقدر ما أنها تراكمت في "انغلاق" تاريخهم السياسي الحديث في أعين النخب السياسية. وهو انغلاق عادة ما تساهم به القوى السياسية جميعا، والسلطة بشكل خاص، من خلال عدم قدرتها على إيجاد بدائل واقعية محكومة بفكرة المصالح الكبرى للفرد والمجتمع والدولة استنادا إلى قواها الخاصة وضمن حدودها الذاتية. بينما يؤدي الخروج على هذا المنطق البسيط للتاريخ إلى خطيئة سياسية كبرى تجعل من وهم التوتاليتارية بديلا فاضلا لما هو موجود، وحلا معقولا وضروريا وحتميا للازمة. أما في الواقع، فإنه مجرد مؤشر على وجود واستمرار ما أسميته بأزمة الأمة والوعي التاريخي الثقافي والأزمة البنيوية لنظام الدولة السياسي.

- **تقول حنة اريندت: النظام التوتاليتاري ليس أحادي البنية قط، بل هو نظام قائم عن سابق وعي وتصميم على وظائف تتقاطع أو تتوازى وتتضاعف. وأن بقاء هذه البنية محكوم بأذرعه الرئيسية وهي الجهاز البوليسي وليس الحزب أو الأيديولوجية. إذ تتحول هذه الأجهزة البوليسية المتعددة إلى جهاز عصبي يربط جميع مؤسسات السلطة وتنظيماتها (التشريعية والتنفيذية والقضائية). أذن ما هي وظيفة الأيديولوجية الخاصة في هذا الفضاء التوتاليتاري؟ ألم تكن الأيديولوجية تمثل المادة الأسمنتية التي تضبط حركة الأفراد والجماعات؟**

ليس هناك من تناقض بين أحادية البنية السياسية للنظام التوتاليتاري وتعدد الوظائف وتقاطعها. إن النظام التوتاليتاري متناقض بحد ذاته ومن حيث إمكانياته الداخلية. ولعل احد أهم تناقضاته بهذا الصدد تقوم في قدرته على استعمال كل الوسائل والأدوات والقيم والمفاهيم والمبادئ من اجل صنع واحدية. أما النتيجة فهي تهشيم وتدمير فكرة الواحد. وذلك لأن مضمون الواحدية التوتاليتارية محكوم بشعارات أيديولوجية "متسامية" لكنها بدائية في نفعيتها المباشرة وغير المباشرة.

بعبارة أخرى، إن النظام التوتاليتاري أحادي البنية وليس كما تقول اريندت. انه محكوم بفكرة الواحد والوحدانية والواحدية في كل شيء، لكنها واحدية أيديولوجية وليست ثقافية. من هنا عدم تعارضها مع تنوع الوسائل والوظائف، وذلك لأن مهمتها تقوم في "تنسيق هذه الوحدة"

وتوسيع مداها وعمقها بحيث تشمل كل شيء وميدان، بما في ذلك عقل الإنسان وروحه، أي ليس عالمه الخارجي بل والباطني أيضا. الأمر الذي يجعل من الممكن تطابق وتمازج وتناسق الحزب والجهاز البوليسي، وشعار الطبقة وإلغائها، والأممية والعرقية، والإنسانية والهمجية. ولكل تنسيق مذاقه وتبريره الخاص. ولا تناقض بالنسبة للتوتاليتارية، وذلك لأنها تنظر وتفعل بمعايير أيديولوجية "مقدسة". أنها تجعل من نفسها إلها قادر على أن يجعل الملاك شيطانا والشيطان ملاكا. ولكل منها مهمته في امتحان الإنسان ومصيره بوصفه جزء من العلم والإرادة التي يتمتع بها القائد والحزب. بمعنى أنها تستعيد نفس مضمون التقاليد اللاهوتية التي تجعل من العلم والإرادة والحياة والسمع والبصر صفات جوهرية للذات الإلهية.

والشيء نفسه تتمثله النفسية والذهنية التوتاليتارية التي تجعل من نفسها "ذات مقدسة" قادرة على معرفة وسماع ومشاهدة كل شيء. عندها لا مكان للتناقض في سلوكها. إن التناقض المحتمل يقوم في ذهن الآخرين، أو "عدم قدرتهم" على إدراك "الحقائق الغامضة" و"الأسرار" الكامنة فيما يسعى إليه الحزب والقائد. لهذا ليس غريبا أن يكون الحزب والجهاز البوليسي شيئا واحدا. إنهما بالفعل شيء واحد بالنسبة للتوتاليتارية، لأنهما يؤديان وظيفة واحدة ضمن واحديتها الخاصة. بل أن كل شيء في النظام التوتاليتاري هو مجرد وظيفة. مما يجعل من الحزب والجهاز البوليسي شيئا واحدا أو مظاهر متنوعة لروح توتاليتاري واحد. فالحزب هو الغطاء السياسي والمنظم والدعائي أو بصورة أدق انه الأداة الظاهرية، أما الجهاز

البوليسي فهو أداته الضاربة (الباطنية). من هنا تطابقهما وتناسقهما.

فعندما تقول "حزب" (في النظام التوتاليتاري) فانك تعني جهازا بوليسيا، وعندما تقول "جهاز بوليسي" فانك تعني حزبا. أما الاختلاف الجوهري بينهما فهو جزء من تراث الدولة الليبرالية وتقاليدها الشرعية. بينما التوتاليتارية تحتقر فكرة الشرعية. ويستمد هذا الاحتقار قوته وتأسيسه "النظري" من القيم والمفاهيم الأيديولوجية. وضمن هذا السياق فقط يمكن الحديث عن أولوية الأيديولوجية والحزب، وليس الجهاز البوليسي. وهي أولوية مرتبطة بطبيعة التحول الذي تجريه التوتاليتارية على الجهاز البوليسي، بوصفه جهازا وأداة ضرورية بالنسبة للدولة بغض النظر عن طبيعتها. أما المتغير فهو وظيفته. ووظيفة الجهاز البوليسي في التوتاليتارية تقوم في نزوله إلى مستوى الوظيفة "العادية"، أي المدموجة في منظومة القمع الشامل. إذ لا يمكن للجهاز البوليسي أن يؤدي وظيفته ضمن النسق العام لواحدية النظام التوتاليتاري دون السبيكة الخاصة المصنوعة من الحزب وأيديولوجيته. وذلك لأن بوليس بدون حزب وأيديولوجية لا يمكنه أن يؤدي وينسق ويجعل من الوظائف الكثيرة (التي بدونها لا تعقل التوتاليتارية) قادرة على تجسيد نموذجها في "البدائل الكبرى" وبلوغ غايتها العملية.

فالتوتاليتارية ليست قهرا فقط، بل وإقناع وغسل أدمغة ويقين وإيمان. بل يمكنني القول أن الحزب بالنسبة للتوتاليتارية هو كنيسة "دنيوية"، أما الأيديولوجية فهي تفسير شرعي لكتب مقدسة (مؤلفات

ماركس ولينين) و(كفاحي) و(خطب موسوليني). وضمن هذا السياق يمكن الحديث عن الدور الذي يلعبه الجهاز البوليسي في ربط "السلطات".

ومن الممكن الإقرار الجزئي بعبارة أن "الجهاز البوليسي هو الجهاز العصبي الذي يربط ويفصل السلطات" (التشريعية والتنفيذية والقضائية). رغم عدم دقتها العلمية والفعلية. والسبب يقوم في أن التوتاليتارية لا تعترف بفكرة ومبدأ وفلسفة فصل السلطات. فالتوتاليتارية واحدية المبدأ والغاية. الأمر الذي حدد ويحدد فيها وحدة الشرعية المقدسة للعقيدة والحزب، ومن ثم "حكمة" القائد "المعصوم" وقدرته على جمع السلطات كلها في يد قوية واحدة. وليس مصادفة أن تنتشر كلمة "القبضة الضاربة" و"الأيادي القوية" وصورها المتنوعة في الرسم والنحت والرمز في ظل التوتاليتارية.

وليس لهذه القضية علاقة بالجهاز البوليسي كما هو. كما أن ذلك ليس افتعالا من جانب النظام التوتاليتاري، بقدر ما انه مرتبط بصورة عضوية بطبيعة النظام التوتاليتاري. فالعقيدة الواحدية وفكرة البديل الشامل المميزة للتوتاليتارية تتنافى مع تقاليد الليبرالية عن فصل السلطات.

إن الجوهري بالنسبة للتوتاليتارية هو "الشرعية الثورية" و"إرادة القائد" وتنوعاتها المتباينة والمختلفة التي تعمل "الأيديولوجية المقدسة" وسدنتها على سبكها بالصيغة والشكل المطلوبين. وبالتالي قدرتها على تطويع كل شيء من اجل البرهنة على صحة ما تقوله القيادة والحزب. وهما شيء واحد. أما في الواقع، فإنه لا وجود لحزب سياسي اجتماعي

بالمعنى الدقيق للكلمة. إذ ليس الحزب التوتاليتاري سوى عصابة عصبية من طراز خاص مبنية على العبودية والرياء ومحكومة بصورة تامة وشاملة بحب الجاه والهلع البليد للعقل المستلب. وهي نتيجة ليست معزولة عما للأيديولوجية من دور حاسم في تصنيع شكل ومضمون الحزب وآلية عمله وتوظيفه الدائم. من هنا الدور الفعال والهائل للأيديولوجية الحزبية.

فالأيديولوجية الحزبية هي منظومة قيم مبسطة وقابلة للهضم من جانب العوام، شأن كل القيم الإيمانية. ومن ثم لا علاقة لها بالعلم. فعندما تعتبر الشيوعية (الماركسية) بأنها أيديولوجية العمال والفلاحين، فأنها تتضمن بالضرورة انعدام أو ضعف علاقتها بالعلم. إنها عقيدة العوام والجهلة وكارهي القراءة والمعرفة والأدب والمتلذذين بالأساطير والحكايات والثقافة الشفهية. وفي هذه الحالة المتناقضة تتحول الأيديولوجية وشعاراتها البراقة إلى فصوص ذهبية لامعة أمام الأعين الباهتة للاميين والجهلة وأنصاف المتعلمين. وفي هذا تكمن قوتها الفاعلة وتأثيرها السحري. بعبارة أخرى، إن قوة الأيديولوجية بالنسبة للتوتاليتارية تقوم في استجابتها لذوق العوام ومستوى إدراكها البسيط والمسطح. من هنا فاعلية الواحدية التي تستجيب للذوق العام، والفهم العام، وأولوية العام في كل شيء. بمعنى انعدام التخصص والاحتراف. بينما هي الصفة الضرورية لكل علم. وفي هذا تكمن وظيفتها ودورها وفاعليتها وضرورتها في تجنيد وتجييش الوعي والقطيع الاجتماعي. إذ لا يمكن للواحدية أن تحيى وتعلم وتفعل وتسمع وترى دون الأيديولوجية وسدنتها (الحزب). من هنا وحدتهما وتوحدهما

الضروري وأولويتهما وجوهريتهما بالنسبة للنظام التوتاليتاري.

- **تتميز التجارب الفاشية والنازية والسوفيتية (الشيوعية) كلها بنزعة (الاشتراكية الوطنية). ما هو سرّ العلاقة بين النسق التوتاليتاري والنزعة الاشتراكية الوطنية؟ ورأسمالية الدولة؟**

من الأدق القول، بأن التجارب السوفيتية والفاشية والنازية تشترك بنزوعها الاشتراكي. بمعنى أنها جميعا تنحدر من أصل واحد ألا وهو تزاوج الفكرة الاشتراكية الأوربية والحركة العمالية. أما "الاشتراكية الوطنية" أو القومية، فإنها اسم للحركة النازية (الألمانية) ومرتبط بها من حيث الأصل والشهرة. أما الفاشية فاسم مرتبط بالحركة الاشتراكية العمالية الايطالية التي قادها موسوليني. والشيء نفسه يمكن قوله عن السوفيتية، باعتباره الاسم الذي جسّد النزوع العمالي للاشتراكية الديمقراطية الروسية (البلاشفة، أو الماركسية اللينينية) عندما جرى ابتداع فكرة المجالس الشعبية العمالية (السوفيتية).

إننا نقف هنا أمام تجارب مختلفة ومتباينة وأحيانا متعارضة ومتناقضة بصورة حادة فيما بينها، لكنها تعكس نماذج مختلفة للنزوع الأيديولوجي المتمثل للعوام والهامشية في مراحل الانكسار التاريخي للأمم والدول والثقافة. وضمن هذا السياق يمكن الحديث عن الوحدة والاختلاف في التجربة السوفيتية والفاشية والنازية. بمعنى اشتراكهم في الانتماء للحركة العمالية والاشتراكية واختلاف نماذجهم التوتاليتارية بسبب اختلاف

الصيرورة التاريخية للدولة والقومية والثقافة. غير أن مفارقة الظاهرة تقوم في تلاقي هذه التجارب واقترابها من بعضها البعض فيما يتعلق بمسخ الشخصية الإنسانية وفكرة الحرية، رغم شعاراتها "المتسامية" المعلنة بهذا الصدد. والسبب يكمن في الخطيئة التاريخية النابعة من الوهم الأيديولوجي القائل ليس فقط بإمكانية بل وبضرورة وحتمية السيادة التامة للطبقات والفئات الاجتماعية الأقل تطورا في المجتمع! وجعلها نموذجا ينبغي سحب الجميع صوبه. ومن ثم جعل إلغاء التمايز الضروري والطبيعي لوجود الأشياء نموذجا "للحق والحقيقة". بينما هو في الواقع ابتذال أيديولوجي لا ينتج في نهاية المطاف غير نفسية وذهنية القطيع وخلخلة الكينونة الروحية للإنسان. والاختلاف الظاهري بين الشيوعية والفاشية والنازية بهذا الصدد يقوم في مظاهر الأولوية وليس في مضمون الفكرة الأيديولوجية. بمعنى اشتراكهم جميعا في النزوع الراديكالي والتوتاليتاري. والاختلاف في الأولوية (عمالية فلاحية، أو عمالية، أو قومية). وتعكس هذه الأولويات مظاهر الاختلاف، الذي يصل أحيانا حد التعارض الشديد، بل والتناقض العصي على الحل، إلا أن كل منهم يؤدي بطريقته الخاصة مهمته في تصنيع وفرض "البديل الشامل"، أي في تصنيع التوتاليتارية "الأمثل".

مما سبق استطيع القول، بأن سرّ العلاقة ليس بين النسق التوتاليتاري والاشتراكية الوطنية، بقدر ما يقوم في الترابط بين البدائل الأيديولوجية الكونية للراديكالية السياسية ونمط الحكم الذي قدمته البلشفية (الشيوعية). أما الاشتراكية الوطنية فإنها مجرد احد نماذج البديل القومي السياسي المميز

لألمانيا بسبب ازمة الدولة والأمة والثقافة، كما أشرت إليه وتكلمت سابقا. بمعنى أن الترابط بين النظام التوتاليتاري والاشتراكية الوطنية في ألمانيا لم يكن محكوما بفكرة الثورة الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة للتجربة السوفيتية (ولحد ما الفاشية الموسولونية)، بل بفكرة الهيمنة القومية بسبب الأزمة التاريخية للدولة الألمانية وتعرضها للهزيمة والمهانة الكبرى بأثر الحرب العالمية الأولى. أما رأسمالية الدولة، فإنها ظاهرة مرتبطة بالتجربة السوفيتية وتتطابق معها. إنها محكومة بخصوصية الاشتراكية الشيوعية السوفيتية وفكرتها الأيديولوجية عن جوهرية الاقتصاد. وبالتالي، فهي رأسمالية مقلوبة، تعكس بصورة أيديولوجية جديدة شبح القيصرية وفكرة الإمبراطورية. أما ألمانيا فإنها لم تكن إمبراطورية. وفشلت جميع تجاربها بهذا الصدد. من هنا عنفوان النزعة القومية فيها.

- **الدولة التوتاليتارية تقوم على تفكيك بنية المجتمع عبر إعادته إلى مكوناته التقليدية (العرقية والدينية والطائفية) مع تفكيك يعزلها بعضها عن بعض. كما تستخدم في سلوكها أيضا قاعدة "فرّق تسد" في كافة ميادين الحياة. كيف تستطيع هذه الدولة التوتاليتارية (كما رأيناه ونراه في العراق) تشكيل هذه الهوية الغامضة للجماعات المكونة للأمة وتختزل المجتمع في الوقت نفسه إلى هذا الرهط البدائي؟**

تستند الفكرة التوتاليتارية إلى أيديولوجية الوحدة الواحدية، أي

تلك التي لا تقرّ بالانفتاح والتعدد والاحتمال. من هنا سيادة وهيمنة اليقين والمقدس وما شابه ذلك من مفاهيم وقيم أيديولوجية بحتة. بمعنى أن همومها الظاهرية والباطنية محددة من ألفها إلى يائها بنفسية القطيع. فالواحدية التوتاليتارية هي واحدية القطيع، أو الكلّ المبعثر! وفي هذا يكمن تناقضها الذاتي.

فالتوتاليتارية من حيث الفكرة والنزوة والهاجس والرغبة والمساعي والأهداف لا تدعو إلى التفكيك. على العكس. إنها تدعو للوحدة والكلّ، للجمعية والجماعية الشاملة. بل أن غايتها المعلنة والمستترة تقوم في إلغاء الفردية والفردانية والخصوصية. ومفارقة الظاهرة تقوم في أن هذا الأسلوب بالذات هو الذي يعمل على تفكيك الغاية، أي يفعل في نخر فكرة الجماعة والمجتمع والكلّ، ومن ثم تفكيك الوجود في مختلف مظاهره. وقد تكون فكرة المنظومة من بين أكثرها تعرضا للتفكيك. فالتوتاليتارية تسعى لبناء منظومة في كل شيء. بينما المنظومة تراكم وديناميكية طبيعية. من هنا تصادمها في كل ما تقوم به مع متطلبات العقل والضرورة.

بعبارة أخرى، إن أساليب التوتاليتارية في تصنيع الكلّ هو سبب تفكيكها للكلّ. فالكلّ أو الجمعية الموحدة القادرة على الحياة بوصفها وحدة فعالة ونشطة وبنّاءة ومستقبلية لا يمكن تصنيعها بإرادة سياسية محكومة بقيم أيديولوجية، بل أنهما نتاج تراكم تاريخي طبيعي، يجري بأشكال وصيغ ومستويات ونوعيات مختلفة من أمة لأخرى. من هنا تباين

المجتمعات والأمم والثقافات وتوحدها في المشاكل الإنسانية. وبالتالي، فإن خطأ أو خطيئة التوتاليتارية بهذا الصدد تقوم في نفيها للتاريخ الطبيعي. وليس مصادفة أن نراها أكثر من يفكك الماضي. وعندما نتأمل سلوك التوتاليتاريات في كل مكان بهذا الصدد، فإن ما يجمعها هو تفكيك الماضي، أي التاريخ أو احد أهم شروطه المتراكمة في الوعي والوجود. من هنا يمكنني القول، بأن التفكيك الوحيد والمنظم في سلوكها ومواقفها ورؤيتها العملية و"الإستراتيجية" يقوم في موقفها من الماضي. فتحليل الماضي بمعنى تفكيكه ورميه في "مزبلة التاريخ" (وكل شيء بالنسبة لها مزبلة باستثناء وساختها!) مبني على "فلسفة تفكيكية" خشنة يقوم فحواها في سيادة النزعة الانتقائية الأيديولوجية. وهي نزعة مبتورة وخشنة. وخشونتها المريعة تقوم في تمويتها للعقل والضمير والبصيرة مع اعتدادها الصلف بأنها الوحيدة التي تتمتع بصفات العقل والبصيرة والضمير. وما عداها ومن عداها هباء لا يستحق الالتفات! فهي تضع نفسها فوق كل شيء وأي شيء. مع تسخيرها الدائم والمتعنت لكل شيء! أي كل ما يشكل أسلوبها المذكور أعلاه، والذي يؤدي في موقفها من التاريخ (الماضي) إلى تفكيك الحاضر والمستقبل. أنها تريد بناء مستقبل بلا ماض. من هنا كمون التفكيك فيها. وذلك لأن حقيقة الوحدة تفترض مرونة التنوع والاختلاف، بوصفه أسلوب وجود الأشياء، بل وأحد طبائعها الضرورية.

وليس مصادفة أن تكون فكرة الطبيعة من بين أكثر الأشياء تعرضا

للنقد العنيف من جانب الدولة التوتاليتارية وممارساتها. وليس ذلك نتاجا لمعارضتها للطبيعة، بقدر ما انه نتاج تناقضها الذاتي في كل شيء. فالطبيعة وحدة واحدة، ومنظومة حية. وبما أن الوحدة الواحدة والمنظومة هو الهاجس الجوهري في الفكرة التوتاليتارية، من هنا جوهرية المنظومة والطبيعة في تصوراتها وأحكامها ونظرتها ومن ثم ممارساتها العملية. بمعنى سعيها، بحكم سيادة العندية اللاعقلانية والنزعة الإرادية ومشروع البدائل الكبرى، إلى استبدال الطبيعة الحية (التاريخية والثقافية) بطبيعة أيديولوجية جديدة، أي اصطناعية أو مصطنعة. وهو السر القائم وراء مساعي وإرادة الدولة التوتاليتارية من أجل تصنيع طبيعة لا علاقة لها بالطبيعة! إنها تريد إعادة "خلق" كل شيء، لأنها لا ترى في الوجود غير اعوجاج مقارنة بفكرتها "المستقيمة". وهو الأسلوب الذي يؤدي بالضرورة إلى التحلل. ومع إفلاسه لسبب ما أو لآخر، يصبح الرجوع إلى الحالة البدائية الملجأ الأخير للاستمرار. وهي حالة "طبيعية" أيضا! بل يمكنني القول، بأنها الحالة الطبيعية الوحيدة المميزة للنزعة التوتاليتارية. من هنا بروزها الخرب في الدولة التوتاليتارية، بمعنى الرجوع إلى مختلف الأشكال التقليدية ما قبل الدولة الحديثة حالما تتعرض للإفلاس. وكان يمكن رؤية الملامح المشوهة لهذه الحالة في العراق بعد إفلاس التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية بعد حرب الخليج الأولى. فقد أصيبت بالموت وهي على قيد الحياة! فإذا كانت الدولة التوتاليتارية الألمانية الهتلرية قد تناثرت في لحظة واحدة وكذلك الحال بالنسبة للفاشية الايطالية بعد الهزيمة في الحرب

العالمية الثانية، فإن السوفيتية هي الأخرى قد تعرضت للاندثار والهزيمة بعد معركة "عسكرية" صغيرة داخلية. الأمر الذي عادة ما يجعل من انهزام التوتاليتارية بعد الحروب شيئا أشبه ما يكون بالحالة الطبيعية والحتمية. ويشكل هذا بحد ذاته مؤشرا على أن منظومة القوة والعنف (العسكرة) اصطناعية المحتوى. وهو شيء لا طبيعة فيه لغير الغريزة، ومن ثم تعارضها مع جوهرية الكينونة الثقافية (التاريخية الطبيعية) للدولة والمجتمع. أما البعثية الصدامية فأنها بقيت عليلة لمدة عقد من الزمن. والسبب يكمن في "مناورات" الصراع والغاية من وراء الحرب. أما الحرب الثانية (٢٠٠٣) فقد أدت إلى انهيار الدولة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في مجرى سويعات. بعبارة أخرى، إن عقدا من الزمن بين حرب الخليج الأولى (١٩٩١) والثانية (٢٠٠٣) قد كشف عن طبيعة الكمون الفعلي لحقيقة الدولة التوتاليتارية، وبالأخص ما يتعلق منه بما أسميته بالملجأ الأخير لها، ألا وهو استعمال مختلف الأشكال والأساليب المتخلفة للحفاظ على "وحدة" هي عين التفكك. مع ما ترتب عليه من تخريب ونخر لكل شيء في بنية الدولة والمجتمع والإنسان والروح والعقل والضمير.

فإذا كانت الدولة والأمة والثقافة تكشف عن معدنها زمن الأزمات الحادة، فإن الانهيار المريع للدولة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية يكشف عن طبيعة الخلل المتراكم في فكرة الوحدة والجماعة الوطنية العراقية. إذ لم تكن التوتاليتارية البعثية الصدامية قادرة على صنع هوية خاصة قومية أو وطنية. وفي عقد التحلل والخراب(١٩٩١ ـ ٢٠٠٣)

رجعت إلى أصولها بوصفها هامشية بالمعنى الجغرافي والاجتماعي والطائفي. فقد كشف هذا العقد الزمني عن غياب التاريخ الفعلي في الفكرة التوتاليتارية وكونه الأسلوب الملازم لطبيعتها القائم في تحليل الكلّ من اجل صنع كلّها الخاص، أي سيطرتها وهيمنتها وتفرّدها في التحكم بكل شيء. وفي هذا يكمن سرّ تخريبها للكلّ. وذلك لأن كل سعي لفرض نموذج كلي سوف يؤدي بالضرورة إلى تدمير الكلّ. وذلك لأن فكرة الكلّ في الدولة التوتاليتارية تعادل فكرة القطيع، أي الوحدة المبعثرة التي لا يربطها شيئ غير الغريزة العمياء. فالمجتمع والإنسان بالنسبة للدولة التوتاليتارية كائنات بحاجة إلى "رعاية" و"قيادة" في كل شيء. ومن ثم يجري التعامل معها على هذا الأساس. حيث يتحول المجتمع، فيما لو جاز لنا الوصف "الفني"، إلى قطعان متنوعة من الحيوانات الناقصة. محصورة ضمن "حدود" مجزأة لمزرعة كبيرة. وهي حالة لا مجاز فيها بالنسبة للدولة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. من هنا حتى صعوبة إطلاق كلمة "هوية" عليها. إذ لا هوية فيها من حيث الجوهر لغير انعدام الهوية. فالجوهري في الدولة التوتاليتارية هو تشكيل الكلّ (القطيعي) من أجل التحكم به. لكنه كلّ مشوه ومهمش ومفكك، أو ما أطلقت عليه عبارة الكل المبعثر! انه مربوط بقوة العنف والإكراه والإجبار وغسل الأدمغة. من هنا سرعة تفككه واندثاره كما لو انه لم يكن شيئا. وما يبقى منه مجرد آثاره الخربة!

- **أهم عامل لقيام الدولة التوتاليتارية هو الاستيلاء على ثروات المجتمع (السيطرة على الاقتصاد). كيف استطاعت الدولة التوتاليتارية السوفيتية والنازية تحويل المجتمع الروسي أو الألماني مثلا إلى مجتمع بلا طبقات وفئات اجتماعية، ومن ثم تفكيك النسيج الاجتماعي؟**

ينطلق الاستيلاء على الثروة في الدولة التوتاليتارية من مسلمة أيديولوجية عن دورها في قيادة المجتمع. بمعنى إنها تنفي فكرة الإدارة. من هنا أهمية استحواذها على الثروة. وترتبط هذه النتيجة ارتباطا عضويا بالأيديولوجية التوتاليتارية. إن فكرة الكلّ والقيادة و"البدائل الكبرى" الأيديولوجية تفترض التوحيد والوحدة والمركزة على كافة المستويات، بوصفه الأسلوب الضروري لتوجيه القوى صوب الأهداف المعلنة والمستترة. من هنا يصبح التحكم بالثروة ومصادرتها فعلا "طبيعيا". بعبارة أخرى، إن التحكم بالثروة ومصادرتها باسم المجتمع وتركيزها بيد السلطة هي إحدى العقائد الجوهرية للفكرة التوتاليتارية. كما انه الأسلوب الملازم لوجودها من اجل الاستحكام التام بالفرد والجماعة والمجتمع من خلال تحويلهم إلى حملان صغيرة محكومة بغريزة الارتماء أمام اضرع الدولة. فالتحكم بالثروة يعني التحكم في الكلّ. وهما وجهان لعملية واحدة في الدولة التوتاليتارية. إذ لا تعقل الأخيرة بدون فكرة الكلّ الخاضع، كما أن أسلوب تصنيعه يفترض إرجاع الكلّ إلى قطيع محكوم بقيادة قائد أوحد أو راع واحد. وعندما تصبح الدولة هي راعية القطيع وفي أيديها الماء والكلأ،

عندها تصبح السيطرة فعلا مرحا ومحببا للجميع!

ويعكس هذا النمط من الممارسة الإيمان الأيديولوجي بالقوة السحرية للإرادة السياسية (الحزبية) والإمكانية المطلق "للقائد" الغائص حتى أذنيه بالتلذذ السعيد بتجاربه وتجريبه. انه خارج القانون وفوق القانون. فإذا كانت النتيجة "ناجحة"، فإنها تضاف إلى "انجازات" الدولة وقادتها، وفي حال فشلها تتحول إلى جزء من تراث "المعاناة" والتجارب الضرورية لتصليب الإرادة! بمعنى تحويلها إلى ملح أو حلاوة "النقد الذاتي" من اجل الاستمرار بدون تحمل أي مسئولية شخصية أمام المجتمع والمستقبل. وتكمن هذه النتيجة في الفكرة التوتاليتارية نفسها بوصفها أيديولوجية العصمة والمعصومين! ومن الممكن تتبع مختلف مظاهرها على مثال التجربة السوفيتية والنازية، وأثرها بالنسبة لتصنيع مجتمع القطيع، رغم التراث الثقافي الهائل لهاتين الدولتين والأمتين. فقد استطاعت التوتاليتارية أن توّحد كل الوسائل والسبل في طريق تصنيع الوحدة المزيفة والكلّ النافي لجميع أشكال ومظاهر الفردية والفرادنية. من هنا جمع التوتاليتارية بين الاقتصاد والسياسة بمعايير الرؤية الأيديولوجية. وليس مصادفة أن تتحول عبارة "السياسة هي التعبير المكثف عن المصالح الاقتصادية" إلى "مرشد عمل" أو مسلمة عقائدية كبرى. ولا تخلو هذه الفكرة من الصحة بحد ذاتها، لكنها تتحول إلى شيء مضاد للعلم والحق حالما تصبح جزء من منظومة القيم الأيديولوجية، كما نراه في فكرة وممارسة حصر مصادر الثروة في يد الدولة. حينذاك يصبح من السهل

التحكم بكل شيء. وليس مصادفة أن تكون عبارة "نحن" و"جميعنا" و"أنا كالجميع" الصيغة الأكثر انتشارا في الدولة التوتاليتارية. فهي الصيغة الأيديولوجية القادرة على نفي أية إمكانية للإنسان الفرد في منازعة القيادة والزعامة حق المشاركة في "النجاح" و"الفوز" و"المآثر"، بينما تحّمل الجميع ثمن الهزيمة. إذ ليس للفرد أي نصيب يذكر، وذلك لأنها تجعل من الإنسان نكرة نشيطة في خدمة الكلّ، أي في نفي الذات. وليس مصادفة أن يجري رفع "نكران النفس" إلى مصاف الفضيلة الكبرى. أما في الواقع، فأنه ليس إلا الوجه الآخر لتوكيد عظمة الزعامة وتقديسها المزيف!

- **تقوم الدولة التوتاليتارية على أركان ثلاثة وهي: الأيديولوجية، والعنف، والإعلام. وعادة ما تتصف الأيديولوجية بالتطرف والعصمة واحتكار الحقيقة والانغلاق على النفس وتحويل الجماهير إلى قطيع. فما هي الأطر المعرفية للأيديولوجية التوتاليتارية؟**

فيما لو طرحت جانبا تدقيق الفكرة القائلة، بأن الأيديولوجية والإعلام والعنف هي الأركان الثلاثة للدولة التوتاليتارية، كما هو شائع في الكتب والدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الصدد، فإن الشيء الأهم فيها يعود للأيديولوجية. فوسائل الإعلام ليست اقل أهمية في أكثر الأنظمة ديمقراطية وشرعية، كما أن الدولة التي تمارس العنف، بما في ذلك اشد أنواعه وأشكاله قسوة، ليست توتاليتارية بالضرورة. والشيء نفسه

ينطبق على الدولة التي تستعين برؤية أيديولوجية قوية ومنظمة وواسعة الانتشار دون أن يلازم ذلك سيادة العنف والنظام التوتاليتاري.

إن خصوصية الدولة التوتاليتارية تقوم في سيادة نوع خاص من الأيديولوجية المتجوهرة في الوقت نفسه في صلب بنية الدولة وأجهزتها. إضافة إلى قابليتها واستعدادها وقدرتها على قبول كل الوسائل والأساليب من اجل تثبيت وتوسيع نظام الواحدية الصارم على كافة المستويات وفي كافة الميادين.

فإحدى خصائص الدولة التوتاليتارية تقوم في قدرتها عل تحويل اشد الأمور جزئية إلى "حالة مصيرية". ومن ثم تتمتع بالقدرة الغريبة على استقطاب كل شيء لتحويله إلى "عامل جوهري" و"حاسم" و"مصيري" و"أبدي". كما يمكنها التخلي عنه بعد لحظات أو ثواني، أو بصورة أدق بعد أن يؤدي وظيفته. فالجوهري بالنسبة للدولة التوتاليتارية هو تأدية الوظيفة على "أكمل وجه". الأمر الذي يجعل من كل شيء قادر على تأدية هذه المهمة "ركنا" من أركانها. غير أن هذه الخصوصية الفريدة التي تجعل من الدولة التوتاليتارية مستعدة للاستنساخ "غير المتناهي"، ترتبط بمصادر الوعي "المقدس" القائم في "مشكاة" وحيها الذاتي، أي في الأيديولوجية. لهذا السبب يتحول الإعلام والعنف إلى مجرد وسائل "تسترشد" بالأيديولوجية التوتاليتارية. كما يمكن لكل شيء آخر أن يكون أداة طيعة لها من جال "خدمة الأهداف الكبرى". أما أهمية الإعلام الأساسية فتقوم في كونها قادرة على تقديم الغطاء الضروري لكل ما تريد الدولة

التوتاليتارية تمريره، أي لكل ما تؤسس له هذه الأيديولوجية. وهذا بدوره ليس إلا احد مظاهر العنف المعنوي. فهو الخط الذي يوازي فعالية العنف المادي المتنوع. فالإعلام يصنع نفسية وذهنية القطيع والعنف الجسدي المتنوع يصنع سوطها وعلفها! وما بينهما يجري "سيل العرم" اللاعقلاني.

ترتبط آلية توليد وإعادة إنتاج التوتاليتارية بثلاثة أسباب رئيسية وهي: فقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وفقدان الاعتدال العقلي — الأخلاقي، وأخيرا خلل التوازن الداخلي، الذي عادة ما يجد انعكاسه في سيادة الغلوّ والتطرف العملي. وهذه كلها لها أصولها "المعرفية" في الأيديولوجية، أي في ذلك النوع من المنظومات الفكرية العاملة بمعايير القيم السياسية المتحزبة والعقائدية الهادفة إلى صنع نظام واحدي "مقدس". الأمر الذي يجعل هذا النوع من الأيديولوجية بلا اطر معرفية حرة، إضافة إلى خلوّها بالمعنى الدقيق للكلمة من المعرفة العلمية. إنها قادرة على استغلال مختلف استنتاجات العلوم ولكن من خلال توظيفها للمهمات العملية (المتحزبة)، أي جعلها جزء من أدواتها الخاصة لبلوغ الغاية. بعبارة أخرى، إنها تجعل من كل شيء وسيلة تابعة وجزئية ضمن "منظومتها" الخاصة. وبالتالي، تعيش في عالم تحصد كل متغيراته من اجل تثبيت قواعدها وقيمها. ولا يمكن تنفيذ هذه المهمة دون أيديولوجية قادرة على تأدية هذا العمل.

إن الأيديولوجية التوتاليتارية تخرب اطر المعرفة، ومن خلال ذلك تؤسس "لمعرفتها" الخاصة، و"فلسفتها" الخاصة. وقد تكون الأيديولوجية

الماركسية من بين أكثر "رقيا" بهذا الصدد. فقد كانت في بدايتها هيغلية يسارية، تعلمت أبجدية المفاهيم العقلانية والمنهجية الديالكتيكية. مما جعلها قريبة نسبيا من الحياة وإشكالاتها الكبرى والصغرى. وهو الباعث القائم أو الإغراء الكامن وراء صعود فكرة النشاط العملي (التجربة)، أي كل ما نجد جاذبيته في الاندفاع اللاحق صوب النزعة الإنسانية للفيورباخية ونزوعها الانتروبولوجي. ومن مجموعها تراكمت النزعة النقدية الإنسانية التي وجدت تعبيرها الأول في فكرة الاغتراب، التي حالما جرى وضعها في مفاهيم الفكر السياسي العملي، فإنها تكون قد مهدت لاحقا لتراكم عناصر الأيديولوجية العملية. بمعنى الاقتراب من التسييس المباشر للفكر والعمل من اجل تطويع تأملاته ونتائجها إلى خادم نشط للتحزب السياسي والمباشر. وفي مجراه تراكمت قواعد الرؤية الأيديولوجية، التي حولت التأملات النقدية والإنسانية الأولى لماركس إلى قواعد عقائد.

وحالما تبلورت الصيغة العملية الأيديولوجية في فكرة ماركس عن أن الفلاسفة لم يفعلوا غير أن فسروا العالم بينما المهمة تقوم في تغييره، عندها أصبح من الممكن تحويل الأفكار الفلسفية المتناثرة إلى "منظومة" أيديولوجية. من هنا أصبح من الممكن تحويل أو قلب الهيغلية، عبر شعار "وضع الهيغلية على قدميها بعد أن كانت على رأسها". وفي هذا كان يكمن السرّ الذي جعل من كل انهماك متشدد لها بهذا الاتجاه اندفعا أهوجا صوب ترتيب قيم ومفاهيم الأيديولوجية الصرف كما نراه في استقرار الماركسية النهائي بهيئة أيديولوجية خالصة، أي هيغلية مفرغة من

مضمونها الفلسفي الحقيقي. لكنها تلقفت مزاج المرحلة التاريخية القاسية للرأسمالية وتصنيعها السريع للعوام (العمال والفئات الرثة).

وليس مصادفة أن تتلذذ الماركسية مع مرور الزمن بالتأويل السياسي، وبالأخص بعد "احتقارها" للتفسير الفلسفي واعتباره مجرد رغبة في عالم لا علاقة له بالحياة. وهو تحوّل تنفر منه الفلسفة العميقة وتتقبله الأيديولوجية برحابة صدرها الضيق! الأمر الذي جعل الماركسية مع صدور "بيان الحزب الشيوعي" فكرة مسطحة وشعارات رنانة وقواعد عمل ويقين جازم، أي أيديولوجية صرف. من هنا إثارتها الهائلة لزوبعة الاندفاع العارم من جانب الشباب المراهق وأنصاف المتعلمين وأشباه المثقفين ومحبي السلطة والجاه. أما النتيجة فقد كانت تجري في مصب فئة محبي السلطة والجاه من أنصاف المتعلمين والجهلة! ومع كل خطوة واسعة وواثقة بالنفس بهذا الاتجاه كان يمكن لكل عابر سبيل صوب "ملكوت الشيوعية" أن يكون "مفكرا" قديرا على قلب الأفكار كما يريد بوصفه "اكتشافا" جديدا و"ثورة" وما شابه ذلك. وليس مصادفة أن يكون "المنظرين" في ميدان "الفلسفة" الماركسية جهلة أو أنصاف متعلمين، أي كل أولئك الذين لم يقرأ اغلبهم كتابا فلسفيا واحدا ولو عن طريق المصادفة أو الخطأ!! أما النتيجة فهي سيادة التقليد وفقدان العقل النقدي الحر.

كل ذلك جعل ويجعل من الأيديولوجية حيوانا يأكل المعرفة والعلم وينتج شأن الخنازير مزاج الالتهام النهم للشعارات والمسلمات الفارغة وقواعد العقائد الميتة وتحويلها إلى شحوم التقليد الجاثم على الحس والعقل

والضمير! وقد يكون احتكار الحقيقة والانغلاق من بين أكثرها تلازما وتدميرا. وكلما تكون الأيديولوجية أشد "تمثلا" لفقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وفقدان الاعتدال العقلي ــ الأخلاقي، وخلل التوازن الداخلي، كلما يكون نزوعها اشد انغلاقا وغلوّا وتطرفا. وكلما تتشدد وتنهمك الأيديولوجية في هذا المضمار، كلما تزداد وتتوسع وتتعمق العناصر الكبرى للفكرة التوتاليتارية، مع ما يترتب عليه من تكامل منظومة ما ادعوه بتفاعل "مشروع بلا بدائل"، و"يقين بلا احتمالات"، و"إرادة بلا رادع"، و"واحدية عقائدية – سياسية بلا روح ثقافي" في كل ما تريد قوله وفعله. أما النتيجة الحتمية لكل ذلك فهي تخريب المجتمع والدولة والوعي.

- **أين تكمن قوة هذا النمط من الدولة في إنتاج المعنى السياسي. وهل يكمنا الحديث عن معنى فلسفي كامن وراء طبيعة الدولة التوتاليتارية؟**

لا يحتوي هذا النمط من الدولة على قوة. إنها قوة عابرة وعارضة. إذ تكمن قوتها الظاهرية والسريعة في قدرتها على امتصاص الطاقة التاريخية الصاعدة والمكبوتة بسبب طبيعة ونوعية الأزمة التي تتعرض لها الدولة والأمة والثقافة. وهو أمر جلي في التجربة السوفيتية التي كانت انجازاتها الكبرى في الأغلب مجرد امتصاص رهيب للطاقة الروسية المتراكمة في مجرى قرون من الصعود الإمبراطوري. والشيء نفسه يمكن قوله عن

ألمانيا الهتلرية. فقد امتصت بقوة رحيق التجربة الألمانية في مجرى قرنين من مساعي الوحدة والتطور الديناميكي الهائل. والشيء نفسه يمكن لمحه في تجربة التوتاليتارية البعثية التي امتصت رحيق الطاقة الكامنة في العراق بعد ظهور الجديد في بداية القرن العشرين. أما النتيجة أو النهاية الفاجعة فقد كانت على الدوام تكشف عما في التوتاليتارية من قدرة عنيفة على رمي التاريخ وتجاربه إلى مزبلة الزمن الفارغ! بحيث تضطر الأمة والدولة للبدء من حالة "الصفر". وضمن هذا السياق لا يمكنني الحديث عن "معنى سياسي" فيها غير "عبرتها" السياسية القائلة، بأن التوتاليتارية هي خروج على منطق التاريخ الطبيعي والثقافي للدولة والأمة. وبالتالي، فإن معناها السياسي يقوم في انعدام حقيقة المعنى. إنها مجرد لاعقلانية جسدية بلا روح. مع ما يترتب عليه من تصنيع العبث والعيش بمعاييره الأيديولوجية. فهي تعيد تصنيع اشد الأشكال والقيم اللاهوتية تخريبا بعد إلباسها لباس "العقلانية" و"الدنيوية"، كما نراه على سبيل المثال في مختلف نماذج التأسيس الأيديولوجي لفكرة الحتمية والضرورة التاريخية وما شابه ذلك. وهذه بدورها ليست إلا الصيغة الفجة للفكرة اللاهوتية عن القضاء والقدر. وإذا كانت هذه المفاهيم اللاهوتية جزء من منظومة الثواب والعقاب "الإلهية"، فإنها تتحول في الدولة التوتاليتارية إلى تجسيد عملي مباشر لها، بمعنى العمل من اجل بناء "الجنة" على الأرض. مما يجعل من الدولة التوتاليتارية "قضاء وقدرا"، بل وتتعداه إلى ميدان رسم التاريخ والمستقبل. وإذا كان بالإمكان استعمال كلمة "المعنى الفلسفي" هنا فهو لا

يتعدى مجاز طوباوية البدائل الكبرى الكونية. وبالتالي لا معنى فلسفيا يمكن استنباطه هنا غير معنى الطريق المسدود بالنسبة لهذا النمط من الدولة والفكر. إنها مرحلة انتهاء المشاريع الكونية و"الأصولية". بعبارة أخرى، إن المعنى الفلسفي الممكن هنا لا يقوم في فكرها، بل في نتائجها. لقد أرادت التوتاليتارية القضاء على الله والاستعاضة عنه بنفسها، لكنها صنعت شيطان أمرد! والمهمة تقوم في القضاء على الشيطان دون الوقوع في إغواء وإغراء تصنيع آلهة جديدة. وهي مهمة ما ادعوه بفلسفة البدائل الثقافية.



أزمة الدولة ومقدمات التوتاليتارية العراقية

- **لم يتناول المؤرخون العراقيون الباحثون جملة من الأسئلة المهمة بالنسبة للوعي الذاتي السياسي والتاريخي المتعلق بالدولة العراقية الحديثة، مثل لماذا تم استيراد ملك عربي؟ وهل كان المجتمع العراقي عقيم بحيث لم يستطع إنجاب ملك؟ كما أن النخبة السياسية التي حكمت العراق في المرحلة الملكية (١٩٢١ ــ ١٩٥٨) مستوردة في اغلبها. وبدورها كانت نتاج الثورة العربية المحكومة بمشروع ثقافي مستورد (ساطع الحصري). ألم تؤدي هذه الوضعية السياسية والثقافية إلى تفريخ عناصر النزوع التوتاليتاري داخل بنية الدولة العراقية؟**

إن العراق المعاصر يعاني من أزمة بنيوية شاملة فيما يتعلق بوعيه الخاص. والاهتمام بالتاريخ الذاتي والسياسي والثقافي بشكل خاص هو احد معالم أو أدلة تطور وعيه الذات. ولا يمكن تحقيق ذلك دون نمو وعي الذات التاريخي. وإذا كان العراق وما يزال يعاني من شدة تأثير هذه الحالة المفقرة للوعي، فمن السهل توقع إمكانية التكرار الفج لما يجري فيه. وهي

صفة الصغار أو المجانين! وليس في هذه العبارة ما يمكنه الإيحاء بالإحباط. على العكس! فالإحباط لا يحل مشكلة. وخاتمة الحياة الموت! وهو في انتظار الجميع! تماما كما أن وحدة الوجود والعدم هي الدورة الأبدية لنشوء الكائنات وفسادها، كما كان الفلاسفة القدماء يقولون. ولا بأس من البكاء على الموجود! ولكن بشرط أن يكون بكاء على أطلال القلوب الخربة! وما نراه الآن يعكس حالة المجتمع العراقي عموما. وأنا ادعوها بحالة الانحطاط وسيادة الزمن. بمعنى أن العراق يفتقد الآن إلى تاريخ ذاتي، من هنا ضعف وتشوه وعيه الذاتي. بينما وعي الذات هي المقدمة الضرورية لرؤية النفس والآخرين والاستفادة النقدية من تجارب الأمم.

إن ضعف الوعي التاريخي والسياسي يرتبط أساسا بغياب التاريخ السياسي الذاتي المستقل، أي التاريخ المتراكم بتجارب المواجهة الحية والحرة والعقلانية لإشكاليات الحاضر واستشراف المستقبل. وهنا يكمن سبب ضعف الوعي التاريخي العراقي. وما هو موجود ومنتشر وسائد لحد ما اقرب ما يكون بالرواية والحكاية. بمعنى انه لم يرتق إلى مصاف الرؤية الفلسفية التاريخية، والمواقف النقدية المؤسسة المحكومة بتأثير المرجعيات الثقافية المتسامية في قواعد العلم النظري. ولم تكن هذه الظاهرة معزولة عن الانقطاع السياسي الذي أحدثته تقاليد الراديكالية السياسية بوصفها تقاليد الأيديولوجيات الفجة والغرائز الجسدية البدائية للوعي التقليدي. من هنا ضعف بل وشبه انعدام الاحتراف والتخصص. الأمر الذي جعل من "السياسي" أو "أزلام السلطة" و"الأحزاب" مؤرخي الدولة والمجتمع

والفكر السياسي! وإذا أخذنا بنظر الاعتبار مستوى التحصيل العلمي عند أغلبيتهم المطلقة فمن الممكن توقع مستوى الجهل من جهة، والانتقائية البليدة من جهة أخرى. من هنا غياب الكثير من القضايا الكبرى والجوهرية التي لم يجر عرضها أمام الوعي التاريخي النقدي، ومن ثم المساهمة في جعلها عناصر ضرورية من منظومة وعي الذات التاريخي.

الأمر الذي يجعل من الضروري تناول كل ما جرى في تاريخه الحديث بالشكل إلي يجعله جزءا فعالا في منظومة الوعي الاجتماعي والسياسي النقدي. فالعراق الحديث والمعاصر بحاجة إلى مسح شامل وتحليل مؤسساتي طويل ومديد من اجل أن يبلغ التفكير والفكر السياسي مستوى الوعي الذاتي وإدراك حقائق الأشياء كما هي، بوصفها مهمة رجال العلم والأكاديميين ومؤسسات المعرفة والثقافة والمدرسة والتربية والتعليم والحياة المدنية وليس مهمة الأحزاب وأزلام السلطة ومختلف "السياسيين".

طبعا أن ذلك ليس معزولا كما أشرت قبل قليل إلى ما ادعوه أحيانا بهشاشة الزمن العراقي، أي انعدام تاريخ المؤسسات فيه. من هنا ضرورة إعادة بناء شاملة. وهي مهمة العراقيين أولا وقبل كل شيء. ولا يمكنها أن تكون شيئا آخرا غير تلقائية تطوره الذاتي. ويستحيل تحقيق ذلك دون تأسيس منظومات فكرية علمية رصينة تتناول مختلف جوانب تاريخه المعقد. وبالتالي التخلي من الصيغ الفجة والواسعة الانتشار عن أن التاريخ العراقي واضح جلي ويكفي المرء إدراك كل ما فيه ببساطة. فهي صيغة

واسعة الانتشار بين صفوف الأحزاب و"رجال السياسة". ويمكننا العثور عليها عند كل "سياسي" ومتحزب، سواء كان من المؤيدين والمعارضين. وهذا بدوره ليس معزولا عما ادعوه بسيادة تقاليد الأصولية والتوتاليتارية في الوعي الاجتماعي والسياسي العراقي. انه لا يرى غير ما يشاهد. ويرمي إلى المزبلة كل الإبداع الكبير، لأن كل ما يجري ويحدث وسوف يحدث "واضح وجلي ولا يحتاج إلى جدل" بالنسبة له. وهو الوعي لا يستمع ولا يسترق السمع على الإطلاق لكل ما يخالفه. انه يريد ويرغب ويسعى إلى رؤية وسماع ما يريده ويرغب به فقط. ولا تنتج هذه الدورة في الواقع غير الانغلاق واللاعقلانية. انه لا يقرّ بالاحتمال، كما انه اقرب إلى آلهة خرساء ليس على الآخرين سوى تفسير إيماءها!

وضمن هذا السياق يمكن التطرق إلى السؤال المتعلق بالقضايا التي كانت وما تزال خارج سياق المعرفة الحقيقية. مثل السؤال المتعلق بالأسباب القائمة وراء "استيراد" ملك من الخارج في بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة. وذلك لما فيه من إشكالية بالنسبة لفكرة النخبة والفكرة الوطنية وتاريخ الوعي السياسي وكثير غيرها. بمعنى أنها ليست قضية من قضايا الماضي. فالعراق الآن يواجه نفس هذه الحالة، عندما جرى على سبيل المثال تعيين أو "انتخاب" رئيسا للعراق من أصول قومية صغيرة (كردية) ويمثل إحدى التيارات القومية الضيقة، أي لا يتمتع بصفة العراقية من حيث الانتماء الوجداني والرؤية السياسية والإخلاص للفكرة الوطنية. فهو ممثل تيار "كردستاني" أي قومي كردي وليس عراقي. وفي كلتا الحالتين

تعكس هذه الصيغة أولا وقبل كل شيء حالة الاحتلال الأجنبي للعراق.

بعبارة أخرى، تعكس هذه الحالة من حيث الجوهر الخلل في بنية الدولة والفكرة الوطنية والنخبة السياسية والقوى الاجتماعية. وإذا كان ذلك جليا في الظروف الحالية، فإنه يمكن أن يكون مرآة لرؤية ما جرى في عشرينيات القرن العشرين. غير انه ينبغي في الوقت نفسه الأخذ بنظر الاعتبار فارق المقدمات التاريخية وأثرها المباشر وغير المباشر في إمكانية صعود قوى غريبة عن العراق إلى هرم السلطة السياسية. ففي حالة الاحتلال البريطاني للعراق والاحتلال الأمريكي له نعثر على نفس الصيغة، أي على قوى اجتماعية منهارة وضعيفة ومفككة. وفي كلتا الحالتين نعثر على ملك ضعيف الإرادة ورئيس "فخري"! لكن الفرق مع ذلك يبقى جوهريا. ففي الحالة الأولى هي جزء من صيرورة الدولة الحديثة، بينما في الثانية هي جزء من حالة التمزق والتحلل.

فقد كان الملك فيصل جزء من تاريخ المعركة الكبرى آنذاك، أي احد الممثلين للفكرة العربية والدولة المحتملة (العربية الكبرى). ومن الممكن العثور فيها على صدى الخلافة الأولى، أي عندما أصبحت الأموية والعباسية سلالة الخلافة العربية الإسلامية. وذلك لأن الملك فيصل يبقى جزء من تاريخ الصيرورة العربية الجديدة للعراق، التي فقدها من زمن طويل في ظل السيطرة التركية العثمانية. إذ نستطيع العثور في صعوده إلى سدة الحكم في العراق على نتاج تداخل التاريخ وذكرياته، والحالة العراقية في مخاضها الجديد بعد انهيار السلطنة العثمانية، والاحتلال البريطاني

للعراق، وحالة "الثورة العربية". فقد تداخلت هذه المقدمات في صعود الملك فيصل. ففي سوريا التي كانت تتمتع آنذاك بقدر كبير من المواجهة العنيفة والطويلة مع السيطرة التركية العثمانية، وبتقاليد فكرية وسياسية كبيرة بهذا الصدد، ومن ثم بنخب أدرى بواقعها وشئونها الخاصة، فإن حالة العراق، وبالأخص بعد "ثورة العشرين" قد أدت إلى إنتاج هذه "المساومة" السياسية التي جعلت من العائلة الهاشمية عائلة مالكة في العراق. مما أدى إلى كسر الإمكانيات السياسية والثقافية والاجتماعية الآخذة بالنمو في أواخر المرحلة العثمانية في العراق. فقد كانت العائلة الهاشمية بعيدة عن تاريخ العراق ما قبل الحرب العالمية الأولى. كما أنها لم ترتبط به ارتباطا عضويا من الناحية الوجدانية والسياسية والثقافية والتاريخية.

فقد كانت العائلة الهاشمية من حيث مكوناتها هذه كلها نتاجا "للأرستقراطية العلوية" المزيفة في مجرى صراعها مع آل سعود من اجل الاستحواذ على السلطة. إذ لم تعن الدولة بالنسبة لها في أفضل الأحوال سوى السلطة المحكومة بمفهوم ونفسية "الإمارة" القبلية والدينية. وكان ذلك جليا في "مساومتها التاريخية" مع الإنجليز قبيل وبعد ما يسمى "بالثورة العربية". وهو أمر كان يشير في الإطار العام إلى الضعف البنيوي الهائل آنذاك لمنطقة الهلال الخصيب والجزيرة العربية ككل من جهة وللضعف البنيوي في التركيبة التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية للعائلة الهاشمية في العراق من جهة أخرى. وسوف يظل هذا التناقض يحكم

تاريخ العراق السياسي حتى الانقلاب العسكري في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

فقد كانت الملكية الهاشمية في العراق مصادرة تاريخية وسرقة عائلية لتراث الجنوب العراقي آنذاك، أي للقوة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي بلورت الهوية العراقية منذ أقدم العصور. إن ذلك لا يقلل من مأثرتها التاريخية الهائلة بالنسبة لتكوين وبناء الدولة العراقية المعاصرة في مختلف الميادين، إلا أنها كانت في الواقع العائق الاجتماعي والسياسي الكبير أمام صيرورة العراق الفعلية في دولة حديثة بالمعنى الدقيق للكلمة. لكن ذلك لم يكن معزولا بدوره عن الضعف الذاتي العراقي قبيل تأسيس الدولة الحديثة، الذي حولته الملكية الهاشمية إلى حالة بنيوية سياسية كان بدوره الاستمرار الحتمي لنشوئها التاريخي بوصفها نتاجا لمساومة خارجية. وقد لازم هذا الضعف مسارها في غضون ثلاثة عقود حتى انتهى بحالة مأساوية في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨.

وضمن هذا السياق، كما هو الحال بالنسبة لواقع العراق بعد الاحتلال الأمريكي، تشير حادثة "انتخاب" ملك ورئيس من خارج العراق الفعلي إلى ما يمكن دعوته مجازا بالعقم السياسي للنخب، أو بصورة أدق عقم النخب العامة والسياسية بشكل خاص. ففي كلتا الحالتين، يشير إلى أن الإشكالية الكبرى بالنسبة للتاريخ العراقي هي إشكالية النخبة بشكل عام والسياسية بشكل خاص. ومقدماتها تكمن في أن "النخب الحاكمة" لا تمثل العراق الكلي. أي أن العراق كان يقف دوما على رأسه وليس قدميه.

وللمرة الأولى في تاريخه على امتداد ثمانية قرون من الزمن بدأ يستعيد معادلة بنيته الذاتية. والمهمة الباقية تقوم في كيفية توليف تاريخ المستقبل بالمرجعيات الثقافية العراقية المتسامية، أي بتاريخ كينونته العربية الثقافية. وهو تاريخ لا ينبغي وضع ساطع الحصري وأمثاله بالضد منه أو خارجه. فإبداع الرجل تعرض إلى تشويه كبير بهذا الصدد. وأملي في أن أتناوله في مكان وموضع آخر بصورة مسهبة من اجل كشف حقيقة الرجل ودوره التاريخي بالنسبة للمشروع الثقافي والعلمي العربي العراقي. فالحصري، شأن الملك فيصل لم يكونا "مستوردات" أجنبية، بل جزء من صيرورة عربية جديدة. والأزمة ليست فيهما بل في تاريخ العراق وتهشم بنية وعيه الذاتي وتاريخه السياسي الدولتي المستقل. وهنا فقط ينبغي البحث عن الجذور الدفينة وغير المرئية التي جعلت من الممكن في وقت لاحق صعود الراديكالية السياسية والحثالة الاجتماعية الهامشية إلى مركز الدولة والاستيلاء على السلطة، أي المقدمات التي كان بإمكانها أن تنتج ظاهرة الدكتاتورية الصدامية والتوتاليتارية البعثية وتلازمهما اللاحق.

- **إن إعادة التفكير العميق بمسألة الدولة الوطنية العراقية الحديثة وما حصل لها من عملية استقطاب وانهيار وغير ذلك يفترض إعادة فهم مشروع الدولة الوطنية العراقية الحديثة، باعتباره احد نماذج عصر الحداثة الأوروبية. أين تكمن الأزمة التاريخية في هذا التكوين الأولى للدولة الوطنية العراقية الحديثة؟**

إن مشروع الدولة الوطنية العراقية يكمن في العراق وتاريخه الذاتي. بمعنى أن الدولة الوطنية العراقية الحديثة لا يتعدى كونها إطارا جغرافيا سياسيا. وإذا كان هذا الإطار قد اتخذ صيغته الحالية بالارتباط مع الغزو البريطاني وتجزئة المشرق العربي المتهرئ آنذاك في السلطنة العثمانية، فإنه كان مجرد مصادفة تاريخية لا غير. أما المنحى السياسي لتطور الدولة فقد تأثر بصورة كبيرة بالسيطرة البريطانية. انه استطاع كسر تقاليد العثمانية ولكن من خلال إدراج العراق في فلك المصالح الكولونيالية البريطانية. وبالتالي لم تكن "الحداثة" فيه سوى الثمرة الجزئية لهذا الإشراك. وبالتالي لا يمكننا الحديث عن "حداثة أوربية" في العراق. ولم يكن بإمكانها أن تكون أوربية أو بريطانية أو أيما نوع آخر. بل يمكنني القول، بأن هذا الانكسار التاريخي الذي حدث في مجرى اصطدام العثمانية المتهرئة والبريطانية الصاعدة قد أدى إلى خلخلة الإمكانية الذاتية الضعيفة للعراق آنذاك تجاه مواجهة إشكالاته الخاصة، ومن ثم أدرج الجميع في سباق مع "المستقبل" الفاقد لأسسه التاريخية الخاصة. من هنا قشرية الحداثة. وهنا يكمن احد أسرار الضعف التاريخي للدولة العراقية الحديثة والمجتمع

العراقي عموما.

فعندما نتطرق على سبيل المثال إلى حالة كثرة كثيرة من الدولة التي خضعت في مجرى تاريخها الحديث إلى السيطرة البريطانية، فإننا نقف أمام أنواع مختلفة جدا مثل الولايات المتحدة والهند والعراق وغيرها. ولكلّ منهم مساره الخاص في التحرر من السيطرة البريطانية وأسلوبه الخاص في بناء الدولة الوطنية وإمكانياتها. طبعا أن ذلك لا ينفي الخلافات الجوهرية أحيانا بين الدولة الأمريكية والهندية والعراقية، فهي هنا مجرد مادة للمقارنة التاريخية السياسية القادرة على تقديم الدروس والعبر في كيفية الخروج من مقدمات واحدة صوب البدائل. والعراق من بين أسوأها، مع أن تراثه وتاريخه الذاتي هو الأعمق والأوسع والأكثر تكاملا. وسوف لن أقف عند هذه المقارنة. واكتفي هنا بالقول، بأن الإشكالية الكبرى ليست في "الحداثة الأوربية"، بل في الضعف التاريخي للعراق آنذاك وعدم تكامله الطبيعي الذي كان نتاجا مباشرا للسيطرة العثمانية الطويلة التي ألغت مقوماته الذاتية وتاريخه السياسي. من هنا ضعف النخبة وتقليديتها وتخلفها المريع آنذاك (ولحد الآن). لهذا يمكنني القول، بأن الاحتلال البريطاني الكولونيالي قد فسح المجال أمام إمكانية جديدة واحتمال جديد رغم غايته الدفينة القائمة في الاحتلال. لكن تضافر التدخل والانتداب والضعف التاريخي للعراق آنذاك قد أدى إلى حالة مشوهة أعاقت إمكانية تطور الطبيعي. بينما دمرت التقاليد السياسية الراديكالية لاحقا استقراره الذاتي وتراكم نموه الديناميكي. بحيث أرجعته إلى حالته الأولى من التفكك

والتخلف والانحطاط.

- **أية قراءة جدية لحفريات الدولة السياسية العراقية إبان تكوينها الأول توصلنا إلى أن وزارة المستعمرات البريطانية أشرفت وبشكل كامل على إنشاءها كما هو الحال بالنسبة للدستور والجيش والعقيدة العسكرية، بالإضافة إلى شكل الشراكة السياسية للجماعات العراقية. واستمر ذلك إلى زمن "الدولة الصدامية". كيف تعلل ذلك؟**

في البدء تجدر الإشارة إلى أن السيطرة البريطانية قد استتبعت السيطرة التركية العثمانية. بعبارة أخرى، إن بريطانيا احتلت العراق وهو في حالة مهشمة ومتخلفة ومتردية وتقليدية ومنحطة. لا شيء فيه يوحي بمظهر الدولة واستقلاليتها بالمعنى الحديث للكلمة. من هنا كانت السياسة البريطانية المحكومة بأولوية مصالحها الإمبراطورية بحاجة إلى قوة إضافية لإحكام سيطرتها وهيمنتها العالمية آنذاك. وليست هذه الحالة غريبة، كما أنها ليست جديدة. بل يمكنني القول، بأنها "تقليدية" جدا. من هنا كان إشراف وزارة المستعمرات على كل شيء فيه، لأنه لا شي فيه! وليست بعيدة عن الذاكرة ما جرى قبل سنوات بعد الغزو الأمريكي للعراق. فهنا أيضا جرت محاولة السيطرة والتحكم بكل شيء من "مجلس الحكم" إلى "العملية السياسية" إلى "القانون المؤقت" (الدستور) إلى الجيش والشرطة والأمن والوزارات، باختصار كل شيء. والسبب يقوم في انه لا شيء بعد

الصدامية! فقد تركت الأخيرة العراق صحراء كما واجه البريطانيون صحراء العثمانية في العراق. ولكل مرحلة مقدماتها وخصوصيتها. لكنها تشير أولا وقبل كل شيء إلى طبيعة الخلل البنيوي الكبير في العراق، والقائم بين إمكانياته التاريخية والروحية الكبرى وواقعه البائس.

بعبارة أخرى، إننا نقف أمام حالتين متشابهتين رغم التغير الهائل الذي جرى على صيرورة الدولة العراقية. مما يكشف بدوره عن وجود خلل بنيوي تاريخي مستمر. ومصدر هذا الخلل يكمن في ضعف التكامل الذاتي للعراق الذي جعل من الممكن سقوطه من حالة الاستعمار العثماني التركي إلى حال الانتداب البريطاني الغربي، ومن الدكتاتورية الصدامية (القومية) إلى الاحتلال الأمريكي. ذلك يعني أن العراق لم يتكامل على أساس مقوماته الذاتية وتطوره الطبيعي. وبالتالي لم يستطع لحد الآن تجاوز التشوه التاريخي لبنيته الذاتية القائم في استمرار البنية التقليدية للدولة والمجتمع والنخب، وبالأخص سيادة الجهوية والفئوية والطائفية ومختلف أنماط ومستويات التجزئة والتفكك الوطني والقومي والاجتماعي. كل ذلك أدى إلى عدم تكامله الطبيعي بهيئة دولة ــ وطن ــ شعب ــ أمة. أما الصدامية فقد أرادت صنع أمة ودولة بمعاييرها ومقاييسها، أي إعادة إنتاج البنية القديمة عبر تغليفها بأيديولوجية قومية. من هنا تحول الأيديولوجية البعثية إلى غطاء توتاليتاري من اجل استحكام الدكتاتورية. وهذه بدورها ليست إلا الصيغة "السياسية الحديثة" لأنماط الحكم والوجود التقليدي (العائلي والقبلي والجهوي والفئوي والطائفي).

- **قامت الدولة الوطنية أصلا على ترميم الطبقات القديمة وشيوخ القبائل العربية والأغوات الأكراد وكبار التجار والسادة والأشراف السابقين في الجيش العثماني، أي على التحالف التقليدي الذي استمر حتى ١٩٥٨. لماذا لم تكن النخبة السياسية، التي تحمل مشروع حداثي - ليبرالي فاعلة في تلك المرحلة؟ هل تعود المسألة إلى طبيعة التصميم البريطاني أم إلى ضعف بنية المجتمع العراقي؟**

إن الإجابة المختصرة على هذا السؤال تقوم في تلاقي "التصميم البريطاني" والضعف البنيوي للعراق الذي أشرت إليه وأبرزت ملامحه العامة في أكثر من موضع. بعبارة أخرى، ينبغي الانطلاق من المقدمات التاريخية للظاهرة والقائمة في أن الولادة العراقية الجديدة كانت من أم عثمانية عجوز ومريضة. أما القابلة فقد كانت بريطانية لا تربطها بالوليد شيئا غير الرغبة في "تربيته" بالشكل الذي يجعله عبدا أو خادما. من هنا أثرها ودورها في الإبقاء على بقايا العثمانية في بنية الدولة والسلطة والمجتمع. لكنها كانت مضطرة أيضا لإجراء تغيرات ضرورية بالنسبة لتقوية إمكانياتها في المنافسة العالمية وديمومة سيادتها شبه التامة آنذاك. ولا ينعزل ذلك عن نفسية وذهنية الإمبراطورية على مر العصور والدهور. لكنها نفسية وذهنية قادرة على الفعل فقط في ظل توفر شروطها ومقدماتها الواقعية. فالاحتلال والإمبراطورية يفترضان وجود مناطق جغرافية وكتل بشرية لا تحميها منظومة قادرة على الرقي والازدهار. وقد كان العراق

آنذاك جغرافية وكتل بشرية محكومة بالشيوخ والأغوات والسادة وما شابه ذلك من بنية تقليدية متهرئة وبائسة. وذلك لأنها مشيخة وسيادة عائمة على مستنقع القوى الخائرة.

فالعراق آنذاك كان مهراقا لقواه التاريخية والروحية. بحيث لم يكن في الواقع أكثر من مستنقع الانحطاط والتخلف والبلادة عندما ننظر إليه بمعايير ومستوى تحلل كينونته الثقافية وانعدام تاريخه الدولتي والسياسي المستقل، الذي جعل منه طرفا سائبا في سلطنة متهرئة، بعد إن كان مركزا كونيا. من هنا عومه على بقايا الذاكرة التاريخية التي تجهل في الوقت نفسه تراثه الثقافي المكتوب! وليس مصادفة أن تسود فيه (لحد الآن) ثقافة نظم الكلمات والعبارة (الشعر) وليس الفكر والمنظومات النظرية. بينما كانت وما تزال وسوف تبقى على الدوام إعادة بناء النفس جزء من عملية تاريخية محكومة بصيرورة التاريخ السياسي الذاتي. في حين لم تكن هذه العملية ذاتية بالمعنى الدقيق للكلمة. فقد أهلكت المرحلة العثمانية الكينونة العربية العراقية وسحبتها نحو الحضيض. وقد كانت تلك في الأغلب حالة العالم العربي. والاستثناء الوحيد آنذاك لمصر، الذي لم يكن بدوره معزولا عن التأثير المباشر للغزوة الفرنسية وما ترتب عليه من صعود محمد علي باشا. أما في العراق فلم يكن هناك غزوا، ولا حركة، بل هدوء الموتى. والقوة الوحيدة التي أقلقت بعض مضاجعه، بحيث كانت اقرب إلى لسعات البعوض هي الحركة الوهابية. فقد كانت لسعات قرصانها البدويين أول من أثار ململة حركته الذاتية، لكنها سرعان ما خمدت بسبب حالة

التفسخ الكبيرة في العراق، وموضعه المضغوط بين قوتين تتعرضان آنذاك في مجرى احترابهما للتفسخ الذاتي (تركيا وإيران). أما النخبة الممكنة فيه آنذاك فقد كانت محكومة بالانتماء للأطراف الخارجية. من هنا غياب حركة داخلية فكرية سياسية اجتماعية ثقافية مستقلة. ومن هنا أيضا ضعف أو انعدام النخبة بشكل عام والسياسية والفكرية بشكل خاص. أما النخبة الثقافية السائدة آنذاك فقد كانت تقليدية حتى مخ العظام. من هنا صعوبة الحديث عن مشروع حداثي ليبرالي.

لقد كان العراق بحاجة إلى مشروع إصلاحي ديني بوصفه المقدمة الضرورية للإصلاح الاجتماعي والسياسي. وهو ما لم يحدث. والسبب يكمن فيما أشرت إليه أعلاه. واستمرت هذه الحالة حتى الحرب العالمية الأولى. ومن هنا أثرها في استمرار الأزمة البنيوية للدولة والنظام السياسي والنخب الذي وجد انعكاسه المرير والمخرب في انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، الذي ادخل العراق في مأزق تاريخي اعنف واشد تدميرا مما سبقه. مما يشير بدوره إلى طبيعة ونوعية الأزمة والخلل البنيويين في الدولة والنظام السياسي والنخب والثقافة والمجتمع.

- **إن إحدى الصفات المميزة للدولة العراقية الحديثة (منذ عام ١٩٢١) تقوم في سيادة نمط من الهيمنة والإقصاء السياسي والقومي. وقد يكون ذلك أيضا استجابة للنظام الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي السائد في العراق آنذاك. وهنا يطرح نورمان دانيال في كتابة (التمايزات المؤقتة) مشكلة الالتباس التاريخي. حيث عمل البريطانيون على تأسيس نظام ملكي في العراق على غرار جورج الثالث وليس جورج السادس. ما هي الأسباب التي تكمن خلف هذا التصميم، الذي أدى إلى عدم تبلور امة ـ دولة؟**

إن الدولة لا تنشأ من فراغ. كما أنها محكومة دوما بتراثها الخاص. والعراق تاريخ إمبراطوري ثقافي كوني. ولا يمكنه التجرد من ذلك في مراحل الصعود والانحطاط. غير أن لكل حالة آثارها في الوعي السياسي. بمعنى أنها قادرة على صنع الأوهام والطوباويات والبدائل الواقعية أيضا. وإشكالية الدولة والأمة الحديثة من بينها. بعبارة أخرى، إن العراق لا يمكنه أن يكون محلا لتجريب الأوهام البريطانية، كما نرى بوضوح فشل المشروع الأمريكي. والسبب يكمن في أن المشاريع الكبرى لا يمكنها أن تكون خارجية. وذلك لأنها نتاج تراكم طبيعي لمسار الأمم في كيفية حل إشكاليات وجودها الطبيعي والماوراطبيعي على مستوى الدولة والنظام السياسي والثقافة والعلم.

إن فشل مشروع الدولة – الأمة البريطاني في العراق يكمن في أن التجربة البريطانية تبقى جزء من أحلام وأوهام البريطانيين أنفسهم. وهي

أوهام وأحلام سرعان ما تتلاشى مع تلاشي الإمبراطورية لتبقى مجرد ذكريات قابلة لإعادة التفسير والتأويل. وضمن هذا السياق يمكن النظر إلى جورج الثالث والسادس. فالعراقي لا يعرف شيئا عنهما. وتاريخ الدولة والأمة لا يمكنه العيش بأثر الرموز أيا كان دورها ونموذجها. أما إذا كانت من عوالم أخرى فهي تبقى في أفضل الأحوال مجرد دمى جميلة أو دميمة، أي مجرد ألعوبة بأيدي القوى التي تعتقد بأن حركاتها قابلة على تغير مسار التاريخ الفعلي للأمم كما تفعل الدمى في أمزجة الصغار.

إن إشكالية هذه القضية في العراق تكمن في الخصوصية المعقدة نسبيا للتاريخ العربي العام والخاص في العراق، أي في كيفية انحلاله التاريخي وصعوده الجديد. إذ لم يكن عراق المرحلة العثمانية دولة بالمعنى الدقيق للكلمة. لقد كان مجرد أقاليم يجمعها حس عراقي هو صدى عالم قديم وشبه منقرض. الأمر الذي جعل منه وحدة مجزأة أو أجزاء مرتبطة بمركز خارجه. ووجد ذلك انعكاسه في خصوصية التجزئة الداخلية للعراق وقواه الاجتماعية. وبما أن مستوى تطوره ما قبل تأسيس الدولة الحديثة لم يكن شيئا ذا قيمة، من هنا يمكن النظر إلى تكوّنه الأول على أنه مجرد انعكاس لمستوى الحدس الذي كان يثقل بأبعاده التاريخية الثقافية على العقل العراقي السياسي حتى في اشد مراحله انحطاطا. لكنه ثقل أكثر مما هو منهج رؤية ومساعد في إدراك مستوى الانحطاط والعمل للخروج منه.

فقد كان العراق يفتقد إلى فكرة الجمعية والمركزية. وكلاهما كانا خارجه بالمعنى الجغرافي والسياسي والثقافي والقومي. من هنا كانت آلية

الإقصاء المحتملة في قواه الناشئة تعكس آلية الإقصاء القديمة في كيانه المهشم. وقد عمقت السيطرة البريطانية (الكولونيالية) هذه الآلية من خلال تذويبها في قاعدة عملها العامة والشاملة آنذاك: فرق تسد! من هنا استعمالها لملك "أجنبي" وقادة لا علاقة لهم بتاريخ العراق ومعاناته الذاتية، وإبعاد القوى التي واجهته في مجرى "ثورة العشرين" والاعتماد على الطائفية المبطنة. ومن حصيلة هذه الممارسة التي تمتلك تاريخها الخاص الأسبق بوصفه جزء من زمن السيطرة الأجنبية، جرى تصنيع وتعميق وترّسخ تقليد سيادة الأقلية. مع ما ترتب عليه من عجز بالنسبة لتصنيع الفكرة الوطنية وفكرة الدولة الحديثة والأمة. وهو أمر جلي الآن. إذ لا فكرة وطنية عراقية وقومية عربية بالمعنى الدقيق والسليم لهذه الكلمة عند الأغلبية المطلقة من الأحزاب والنخب السياسية.

إن التحول الذي حدث في مجرى انتقال السيطرة العثمانية إلى السيطرة البريطانية كان مجرد انتقال من سياسة الاستحكام المتخلفة إلى نظيرتها الخبيثة. وفي كلتا الحالتين كشف التاريخ العراقي عن استحالة تحول الأقلية إلى أغلبية، إضافة إلى عجزها التام على الانتقال إلى فكرة الأغلبية. من هنا ملكية مستوردة وتنظيم داخلي استبعد من حيث الجوهر الأغلبية المطلقة للعراقيين. الأمر الذي جعل من الصعب، بل من المستحيل بناء الهوية الوطنية على أسس تذليل أشكال البنية التقليدية. من هنا صعود الراديكاليات السياسية واستمرار أسلوب القوة والعنف وغياب أو اضمحلال فكرة القانون والشرعية والديمقراطية. وفي هذا كانت تكمن آلية

الصراع الدفينة والفاعلة في تمزيق أو عدم إرساء فكرة الوطن والدولة والأمة.

- **ظهور الدولة الوطنية العراقية في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان اقرب إلى حالة انتقال تاريخي لمجتمع يعاني من هيمنة اللاهوت والتشرذم الطائفي والقبلي إلى مجتمع ـ دولة مع ما يلازمها من بنية قانونية ودستورية. ما هي الأسباب القائمة وراء انحدارها عام ١٩٦٣ إلى دولة فاشية بدوية؟**

إن الانتقال التاريخي للعراق من مقاطعة تابعة إلى دولة قائمة بحد ذاتها لم يجر بفعل قواه الخاصة. ونفس الحالة نعثر عليها بعد مرور قرن من الزمن. وفي كلتا الحالتين نقف أمام نفس الضعف الجوهري والخلل البنيوي في المجتمع والوعي الثقافي بشكل عام والسياسي بشكل خاص. بمعنى أن العراق لم يستطع تذليل خلل البنية الاجتماعية المعرقلة لإمكانية بناء الدولة الحديثة والمجتمع المدني والنظام السياسي العقلاني. كما انه لم يبدع منظوماته الفكرية والسياسية القادرة على تقديم إجابة واقعية ومعقولة لهذه المشاكل الكبرى. طبعا أن ذلك لا يعني خلوه التام من محاولات بهذا الصدد. لكنها تبقى ضعيفة وزهيدة جدا مقارنة بمجرى قرن من الزمن من قرون العصر الحديث.

فمن الناحية الموضوعية ليس هناك مرحلة في تاريخ العراق الحديث لها أهميتها وقيمتها بالنسبة لبناء الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والعلم

غير المرحلة الملكية، رغم ضعفها وخللها البنيوي. وذلك لأنها كانت من حيث الجوهر مرحلة التراكم الطبيعي. ولا يقلل من هذه الأهمية طابعها البطيء والمتأزم بسبب التخلف الاجتماعي والنخبة السياسية المستوردة والانتداب البريطاني. لكنه كان تراكما بمعايير التجربة الذاتية وصراع القوى السياسية والاجتماعية. وذلك لأنه كان ينمو ويتطور بمشاريع واقعية وعقلانية ومستقبلية في مختلف الميادين.

فقد كانت المرحلة الملكية تتمثل الصيغة الواقعية والعقلانية لفكرة القطيعة التاريخية مع التراث السابق وليس الانقطاع عنه. على عكس ما سيحدث لاحقا. وعموما يمكننا الحديث عن ثلاثة انقطاعات كبرى في تاريخ العراق الحديث، الأول عام ١٩٢١ والثاني عام ١٩٥٨، والثالث عام ٢٠٠٣.

الانقطاع الأول كان يتميز بالتراكم والبناء والاجتهاد. من هنا كانت أزماته وصعوده وهبوطه جزء من معاناته الذاتية.

أما الانقطاع الثاني فقد كان مفتعلا لأنه وضع أولية السلطة في صلب الفكر السياسي والقوى الاجتماعية، وبالتالي أثار حمية التحزب ونفسية الانقلاب والمؤامرة. مع ما ترتب عليه من إرساء أسس الزمن الراديكالي.

أما الانقطاع الثالث فيشكل من حيث الجوهر مقدمة ما يمكن دعوته بمرحلة الاحتمال المجهول. وذلك لأنه كان انقلابا خارجيا استكمل مرحلة الزمن الراديكالي. وبالتالي فإنه يحتوي بقدر واحد على تداخل وصراع

الزمن الراديكالي والتاريخ المستقبلي.

أما الانحدار صوب "الدولة الفاشية البدوية"، أي المسخ الغريب بالنسبة للتاريخ والعلم، والذي ينبغي وضعه بصورة أدق بعبارة سلطة العصابة الراديكالية للحثالة الاجتماعية والهامشية، فقد كان يكمن في سيادة الزمن الراديكالي، أي مرحلة الانقطاع الثاني. وذلك لما فيه من احتمال حتمي(!) في إثارة مختلف النوازع غير العقلانية والمتخلفة. وبالتالي ليس الرجوع إلى البنية التقليدية من جهوية وفئوية وقبلية وعائلية وطائفية سوى احد أشكالها.

إن تحول العامل السياسي والحزبي إلى "مرجعية أيديولوجية" شاملة وجازمة في الموقف من الدولة والمجتمع والنظام السياسي ليس إلا الصيغة المغلّفة والمغفّلة للأوهام والأسقام التي أخذت تنخر الوجود التاريخي للعراق بعد عام ١٩٥٨. لقد أدى هذا الانقطاع إلى قطيعة تامة مع أسس الدولة الشرعية والمجتمع المدني والثقافة الحرة. ففي هذه المقدمة كانت تكمن أسباب انحدار الدولة أو بصورة أدق تهشمها وتناثرها في صياح الثورات المزيفة ونعيق الأحزاب الراديكالية. الكل يصرخ بشعارات الحياة والسعادة ويعملون من اجل الموت والتعاسة! بحيث جعل من الممكن الحديث عن "دولة فاشية بدوية"! وهو كما أشرت أعلاه مصطلح لا يستقيم مع الفكرة والعبارة، لكنه مقبول ومعقول حالما ننظر إلى زمن بعث الأشباح المتجسد في الدكتاتورية الصدامية وتوتاليتاريتها.

- **ظهور الأفكار التنويرية (الزهاوي، الرصافي وغيرهم) تمثل منتج مشوه لعصر النهضة العربية. لماذا لم يظهر مشروع تنويري نهضوي عراقي؟**

إن فكرة النهضة تفترض كحد أدنى إدراك قيمة الموروث الثقافي العام والقادرة على تنظيم الرؤية الاجتماعية والسياسية والوجدانية حول هموم مشتركة كبرى. الأمر الذي يجعل من فكرة النهضة تحولا نوعيا في تراكم المعاناة الاجتماعية والسياسية القومية إلى مصاف الوعي التاريخي الذاتي. وبالتالي فإن فكرة النهضة اقرب إلى منظومة منها إلى شذرات من ذهب الأقوال والأعمال.

بعبارة أخرى، إن فكرة النهضة محكومة بتفعيل التراث الثقافي. ومن ثم مرتبطة باستعادة أو إعادة تأسيس وعي الذات التاريخي. وعادة ما تنشأ من الأدب واللغة والشعر بوصفها المقدمات الأولية الحسية والمباشرة القريبة من قلوب وأفئدة الجمهور. وضمن هذا السياق يمكن النظر إلى شخصيات الرصافي والزهاوي وغيرهم على أنها جزء من هذه العملية التاريخية. وبالتالي لا ينبغي النظر إليهما بمعايير الرفض والنفي الراديكالي. إذ ليس في الرصافي والزهاوي ما يمكنه أن يكون منتجا مشوها لعصر النهضة.

إن جذر المشكلة يقوم في كون العراق لم يمر بمرحلة نهضة بالمعنى الذي أشرت إليه أعلاه. والتشوه اللاحق، الذي مازال سائدا لحد الآن في العراق، بما في ذلك سيادة الرؤية الشعرية، يعكس أولا وقبل كل شيء

بقاء وسيادة البنية التقليدية في الوعي والدولة والمجتمع والنظام السياسي والثقافة. فالوعي العراقي مازال في طور الحماسة والبطولة القديمة أي لما قبل التاريخ الثقافي للدولة! رغم امتلاك العرق لتراث فكري نظري فلسفي قد يكون الأكبر في التاريخ العالمي!!

إن سبب هذه الحالة المفارقة يكمن في حالة الانهيار والتلاشي الثقافي الذي تعرض له العراق في مجرى ثمانية قرون بعد سقوط بغداد والخلافة العباسية. فمن ذلك الوقت ولحد الآن لم يستطع العراق تذليل حالة انهيار الكينونة الثقافية وانعدام التاريخ السياسي الذاتي المستقل. وبالتالي تذليل ضعف أو انعدام وعي الذات الوطني والقومي والسياسي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. أما التاريخ الحديث فقد كان في اغلب مكوناته مزيجا من توليف الجهوية والفئوية والطائفية المبطنة والحثالة الاجتماعية. ووجد ذلك انعكاسه المباشر وغير المباشر في ضعف بل وشبه انعدام المشروع النهضوي التنويري الشامل. وليس مصادفة أن يصبح "عالما فذا" و"يتيم عصره" من يجتّر المعلومات. ويمكنني أن اذكر هنا على سبيل المثال والطرافة وليس تقليلا من شأن الرجل، شخصية مصطفى جواد، باعتباره "شخصية فذة" و"رجل العلم الفريد" وما شابه ذلك من أوصاف عادة ما نعثر عليها حتى الآن على كثرة كثيرة من "حاملي العلم" الجهلة. أما في الواقع فإن كتاباته "الفكرية" لا ترتقي من وجهة نظري إلى مستوى طالب جامعي بسيط. وينطبق هذا أيضا على الكثير من "المشاهير" أو ما يسمى الآن "بالمفكرين"! إن المرء ليصاب بالغثيان والقرف من هذا الكم الهائل للخرافات والتسطيح الذي يجري تقديمه على انه "علم" و"ثقافة".

إننا نقف أمام توصيف حالة مريضة وليس أمام حالة يمكننا الحديث عما فيها من إمكانية واحتمال لمشروع نهضوي تنويري. إن مشروع البدائل بهذا الصدد يحتاج بقدر واحد إلى نقد تاريخ الحالة الخربة للثقافة والمثقفين والذهنية الاجتماعية والسياسية. وبغض النظر عن الحالة المأساوية والخربة التي يعاني منها العراق الآن، فإنني على يقين تام ومطلق بإمكانية تجاوزه وتذليله لهذا الخلل. وهو حكم لا جبرية فيه. وشتان كما يقال بين جبرية العقلاء والأغبياء، والأولياء والأنذال! لكنها تبقى أيضا في الوقت نفسه مفارقة العراق الحالية وإشكالاته الكبرى. لكنني أرى في العراق أملا كبيرا رغم كل هذا الحطام والركام والخراب المروع. لكنه أمل واقعي، بمعنى أنه محكوم بفكرة البدائل الواقعية والعقلانية وبقدر يناسبهما من الأحلام.

فتجارب الأمم الكبرى لا تخلو من رغبات طوباوية وحالمة جميلة. والمهمة تقوم في جعلها أكثر واقعية. والواقعية الوحيدة والممكنة هنا تقوم في تأسيس بنية الثقافة البديلة على الأقل في ميدان الفكر النظري. وهي المهمة الأكثر مشقة وجدارة في نفس الوقت. كما أنها الوحيدة التي تعطي ثمارها مع مرور الزمن لكي لا يقع العراق بعد قرن من الزمن في حالة الأطلال والمقابر! أما المظاهر الحالية السيئة والخربة والواسعة الانتشار، فإنها مجرد فقاعات الوعي "الثقافي" الفعلية في العراق. وخروجها بهذه الصيغة هو موتها السريع. وذلك لأنها توحي بانعدام الأمل، والسبب بسيط، وهو انه لا أمل فيها ولا طاقة للاستمرار في ظل عالم يقهرها بالضرورة ويحولها إلى هباء.

أما حالة "المثقف" العراقي، فهي إشكالية دون شك. إذ لا ثقافة علمية أو أكاديمية رصينة في العراق الآن. انه يحتوي على مثقفين متناثرين، لكنه يفتقد إلى منظومة ثقافية وهموم مشتركة في بنائها. وهو أمر تابع لحالة التجزئة الفعلية التي تسود العقل والضمير والروح والجسد العراقي. وما لم تلتئم هذه المكونات في طاقة وإرادة فاعلة، فإن من الصعب توقع السير، كما يقال، إلى الأمام. وهذه بدورها تحتاج إلى رؤية بديلة للدولة والأمة والمجتمع والنظام السياسي. وبما أن الخراب في كل هذه المكونات قد بلغ درجة يصعب وصفها أحيانا بمعايير العلم، فإن المنطق الوحيد لإدراكها والتعامل معها يقوم في التأني والعمل الدءوب والصبر، والاهم من ذلك بالتأسيس العلمي للأفكار. أما ذوي الجلود السميكة، فما لنا ولهم؟! دعهم يتلذذون، لأن المقابر أيضا بحاجة إلى حفارين ونائحين! وهذا ميدان لا علاقة له بالأرواح. فالثقافة روح. وصانعوها على الدوام أفراد فردانيون. وهو سر المعاناة وضوء الأمل ورنين الأبد. والمشروع النهضوي التنويري هو احد أشعة هذا الأمل التاريخي والمستقبلي للعراق.

- **هل يمكن لمذكرات الملك فيصل الأول (١٩٣٢) أن تكون مادة لتشريح الدولة العراقية الأولى؟**

إن مذكرات الجميع يمكنها أن تكون ذات قيمة بالنسبة لفهم مراحل التاريخ، وبالأخص حالما تكون الشخصية في صلب التحولات الكبرى وحاملة الثقل الأكبر فيها. وهكذا كان الحال بالنسبة للمك فيصل. فهو

إحدى أهم واكبر الشخصيات التاريخية والسياسية والوطنية والاعتبارية في تاريخ العراق الحديث. وتجاهله لفترة طويلة هو جزء من سيادة الزمن الراديكالي، أي لنفسية وذهنية القطيعة مع النفس. مع ما ترتب عليه من ابتذال لفكرة التاريخ ووعي الذات التاريخي. فالراديكالية مصادرة بائسة وسخيفة ولا قيمة لها بحد ذاتها. من هنا استعداءها الشرس للماضي وشخصياته القادرة على إخفاء "ضوء" المغامرين العابرين وأزلام السلطة الصغار، أي كل ما ميز ويميز لحد الأغلب "النخبة السياسية" العراقية.

فقد كان الملك فيصل وما يزال عربيا وعراقيا. كما أنه واضع أسس العراقية الوطنية، أي الرؤية الواقعية. وبالتالي فإن مذكراته تعكس إحساسه ورؤيته وتصوراته وأحكامه ومواقفه بهذا الصدد. إنها مادة لدراسة شخصيته ومن ثم أثره الذي تركه على صيرورة الدولة وتاريخ العراق الحديث. والقضية هنا لا تقوم في إبراز فضائله ورذائله، بقدر ما تقوم في ترسيخ الرؤية النقدية من التاريخ العراقي، وبالتالي تحويل تجاربه الناجحة والفاشلة إلى جزء من منظومة وعي الذات التاريخي السياسي السليم. فهو الأسلوب الوحيد لتأسيس مرجعيات الرؤية الواقعية والعقلانية والوطنية والاجتماعية والقومية السليمة.

إذ تحتوي مذكرات الملك فيصل على مادة ثرية بالنسبة لدراسة أوضاع العراق آنذاك والمستقبلية أيضا. إنها مادة ضرورية بالنسبة لإعادة إرساء أسس التفكير النقدي والسياسي الواقعي والعقلاني. والمهمة تقوم في إعادة قراءتها بصورة نقدية وواقعية وعقلانية بعيدة عن التحزب وعن

زمن الخراب الراديكالي. بمعنى إعادة قراءتها بالشكل الذي يجري تذويبها في سبيكة الوعي النقدي التاريخي ولضمها في نسيج الوعي التاريخي السياسي العراقي الحديث. ومن ثم استلهام ما فيها (وما في غيرها) من اجل إعادة رسم ملامح التاريخ العراقي الحديث بما يخدم أيضا صنع الإجماع الوطني على مفاصل تاريخنا الحديث. وبالتالي صنع مرجعيات معقولة ومقبولة قادرة أيضا على تأسيس الفكرة الوطنية (العراقية) والقومية (العربية)، أي السبيكة الضرورية للهوية الذاتية.

بعبارة أخرى، ينبغي النظر إلى مذكرات الملك فيصل بعيون المرحلة التاريخية وشخصيته وطبيعة الملابسات التي جرت حول وصوله للعراق ومهمته الذاتية والتاريخية والسياسية. وانطباعه العام دقيق وواقعي. وهو يعكس واقع مرحلة الصعود الحديث للدولة العراقية التي جرى نثرها وتفتيتها على امتداد قرون من السيطرة العثمانية، أو المغولية الثانية. ولم يكن بالإمكان توقع شيء آخر. إلا أن المجتمع كان مستعدا، بفعل الكمون الثقافي المستتر فيه، لبذور التقدم العقلاني. وهو ما جرى بطريقة كبرى وخطوات هائلة في مجرى أربعة عقود (من العدم إلى الوجود الحي). على عكس ما جرى بعد ذلك (من الوجود إلى العدم). وهذا يساوي ما ادعوه بالخطأ والخطيئة التاريخية للراديكالية السياسية التي هدمت كينونة العراق الوطنية والاجتماعية والروحية والسياسية.



الأصول السياسية للتوتاليتارية العراقية

- **ما هي الأسباب التي جعلت الطبقة الوسطى العراقية تقطع جميع الصلات والروابط بالفكر الليبرالي العراقي، الذي كان من المفترض أن يوصلها بفكر التنوير وتجارب الإصلاح الديني والسياسي خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين؟**

إن الانقطاع الفعلي بين الطبقة الوسطى والفكرة الليبرالية هو نتاج حالة معقدة لازمت كيفية الانقطاع التاريخي للتطور الاجتماعي. فالطبقة الوسطى هي صانعة التاريخ الحديث والمستقبل بقدر واحد. إنها القوة الفاعلة والفعالة على كافة المستويات وفي كافة الميادين. وبالتالي لم يكن إبعادها عن لعب دورها الخاص سوى الانحراف التاريخي الهائل للمجرى الطبيعي لارتقاء المجتمع والدولة. فقد لازم هذا الانحراف صعود الراديكاليات الرثة لما يسمى بالحركات الثورية.

فمن الناحية التاريخية ارتبط هذا الانحراف بالكيفية التي تهشمت بها السلطنة العثمانية. بمعنى تحللها الداخلي دون أن تنشأ بدائل سياسية قومية لمكوناتها في العالم العربي. بينما جرت تجزئته تحت وطأة الاحتلال الكولونيالي الأوربي (البريطاني والفرنسي)، مما أدى بدوره إلى بعثرة ما تبقى من إرث مرحلة النهضة بمختلف تياراتها الدينية والدنيوية. مما أدى

بدوره إلى أن يصبح التاريخ الذاتي زمنا فقط، وذلك لدورانه في فلك الهيمنة الأوربية الكولونيالية ومشاكلها. ومنه أيضا وبأثره نشأت القيم والمفاهيم واستيراد النظريات، أي كل أشكال ومضامين التقليد الظاهرية والباطنية. ومن بين أكثرها تشوها بهذا الصدد هو انتشار الفكرة الراديكالية السهلة والمسطحة. فإذا كانت الفكرة الراديكالية الأوربية تسير على ضفاف التيار العقلاني العام، فإن انتقالها إلى عالم (عربي) ضعيف ومنهك وخارج للتو من رحم العثمانية المتهرئ، قد جعل من الفكرة الراديكالية عروة وثقى. مع ما ترتب عليه لاحقا من قلب الأمور جميعا رأسا على عقب.

فقد أدى ذلك في البداية إلى صعود الفكرة "السياسية" وأولوية الأحزاب ورجل السياسة على المجتمع والنخبة الثقافية العامة. وبلغت هذه العملية ذروتها بصعود الراديكاليات الثورية، أي تلك التي جعلت من الفئات الرثة وغير الناضجة "طبقات" محتوم عليها قيادة الدولة والأمة! ثم تجّسد ذلك في تيارات متنوعة "قومية" محلية قبلية وعائلية هي النتيجة الحتمية لهذه العملية المقلوبة التي جعلت الأطراف مركزا والفئات الرثة نخبة. وهي إحدى المفارقات الغريبة التي جعلت أيضا من الغباء السياسي عقيدة عصماء! لقد أدى ذلك إلى أول انقطاع تاريخي بنيوي عنيف مازالت آثاره القوية سارية لحد الآن في الفكر والاجتماع والاقتصاد والسياسة والثقافة. بمعنى بقاء وسيادة وإعادة إنتاج البنية التقليدية. وفي هذا يكمن سرّ الانقطاع عن تراث النهضة.

فالفئات الرثة ومركزيتها الجديدة في السلطة والدولة جعلت من تدمير الطبقة الوسطى هدفها الأساسي، أو أن ذلك لازم بالضرورة نشاطها وفعلها. فالفئات الرثة لا تعاني ولا تنتج لا في المجال المادي ولا الروحي. إنها مجرد نقّال وحمّال. وهي مهام كانت وما زالت باقية بوصفها جزء من تاريخ البحث عن عدالة معقولة هي بدورها جزء من لغز الحياة والوجود. غير انه حالما يتحول الحمال إلى "قائد" فإنه يجعل من كل ما حوله مجرد بضاعة أو أشياء تجثم بثقلها على كاهله! وليس هناك من ثقل بالنسبة له أكبر من الفكر وتعقيداته. أما الفكرة الراديكالية المبنية على مجموعة شعارات وقيم وجدانية كاذبة فإنها مجرد تقليد أجوف. أما "الفكر" فيها فأنه مجرد غلاف خارجي، فارغ، بلا معاناة. إنه "فكر" بلا تلقائية. من هنا هجوم الأيديولوجية، بوصفها "عقلا" بلا تفّكر، و"فكر" بلا معاناة، ومعاناة مغتربة عن التاريخ الذاتي والواقع ومن ثم بلا ماض ولا مستقبل. مما يجعل منها اجترارا للحاضر فقط أي لزمن وجود الأشياء.

مما سبق يتضح بأن سبب الانقطاع لا يكمن في سلوك الطبقة الوسطى، بقدر ما انه جرى فطمها قبل أن تنمو. ومن ثم سحقها وتحويلها إلى ذرات متناثرة في الكتلة البشرية الرثة التابعة للسلطة التوتاليتارية. وقد ترتب على ذلك اضمحلال واندثار المقدمات الاجتماعية الضرورية للفكرة الليبرالية.

فالفكرة الليبرالية بوصفها بحثا عن الحرية والعقلانية والاعتدال، عادة ما تتجذر في الوعي السياسي للطبقات الوسطى. بل أن الفكرة

الليبرالية من الناحية التاريخية والاجتماعية والنفسية هي من صنع الطبقة الوسطى. وليس اعتباطا أن تشترك مختلف التوتاليتاريات السياسية والعقائدية (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار) بمحاربة الطبقة الوسطى وتصويرها على أنها مرتع "القلق" و"انعدام الثبات" في المواقف! أما في الواقع فإن حقيقة "القلق" تعادل نفسية وذهنية البحث الدائم عن الجديد أو ما يمكن دعوته بالثبات الديناميكي. أما اتهامها "بانعدام الثبات" فهي مجرد صيغة أيديولوجية مقلوبة للرؤية التوتاليتارية التي عادة ما تجد في الثبات أسلوبا لوجودها، مع ما يترتب على ذلك من استبداد وقمع لكل اختلاف وتباين وحركة تؤمي بإمكانية خلخلة الوضع القائم. من هنا عدائها السافر والمستتر لكل "خروج" على "ثوابتها" الوطنية والقومية والاجتماعية والفكرية وما شابه ذلك. وليس مصادفة أن تكون الطبقة الوسطى هي الأكثر تضررا ضمن سياق السيطرة التوتاليتارية. وذلك لأن الطبقة الوسطى هي الأكثر "ثباتا" بمعايير الديناميكية التاريخية والاجتماعية. وينبع هذا الثبات من موقعها الاجتماعي التاريخي بوصفها الطبقة الأكثر ارتباطا بفكرة الحرية والنظام الاجتماعي الديمقراطي.

فالطبقات جميعا عرضة للتغير والتبدل من حيث موقعها الاجتماعي وأيديولوجياتها وأفكارها المتعلقة بماهية الدولة والمجتمع المدني وفكرة الحق والحقوق، بينما تبقى الطبقة الوسطى من حيث الإمكانية والواقع الممثل الفعلي لتيار البحث الدائم عن نسب الاعتدال والعقلانية والحرية الفردية والاجتماعية. الأمر الذي يجعلها اشد القوى الاجتماعية

معارضة للتوتاليتارية. كما أنه السبب الذي يجعلها هدفا مباشرا وغير مباشر لسياسة التفكيك الواعية وغير الواعية من جانب السلطة التوتاليتارية. وليس مصادفة أن تكون فترة الستينيات وما تبعها مرحلة التدمير الشامل للطبقة الوسطى، كما أنها مرحلة الصعود العنيف للنزعات الراديكالية والتوتاليتارية.

- **إن الوجود السياسي الاقتصادي يحتوي على قيم وتوازنات وأنماط إنتاج يسمح بخيارات معينة ويعوق أخرى. وهذه بدورها نتاج تفاعل عوامل مختلفة. ما هو دور هذا الوجود السياسي الاقتصادي بنمو وظهور التوتاليتارية بشكل عام والسياسية بشكل خاص في المجتمع العراقي؟ وهل يمكن لمفهوم الوجود الاقتصادي السياسي) أن يكون أداة منهجية لتفسير هذه الظاهرة؟**

إن الظاهرة التوتاليتارية هي نتاج أزمة بنيوية عامة تشمل الدولة والأمة والثقافة في التاريخ الحديث والمعاصر. وتصبح "خيارا معقولا" حالما تقود مهمة تجسيد "البدائل الكبرى" قوى راديكالية. والمادة الاجتماعية لهذه القوى الراديكالية هي الحثالة الاجتماعية والفئات الرثة والطبقات المنهكة، أي تلك التي تعاني أكثر من غيرها زمن الأزمات البنيوية الحادة. مما يجعلها فريسة الأوهام السياسية والأيديولوجية. ذلك يعني أن الجذور الاقتصادية للنزعة الراديكالية بشكل عام والتوتاليتارية بشكل خاص، شيء اقرب إلى البديهة. غير أن الحلقة الرابطة لهذا التلازم تقوم في ميدان

السياسة والحياة السياسية للدولة.

فالأزمة الاقتصادية في الدولة عادة ما تؤدي إلى تنشيط الطاقة الراديكالية، وبالأخص في تلك المراحل والدول التي تشكل فيها نسبة الفئات الاجتماعية الرثة والهامشية والفقيرة أغلبية مطلقة، أو تلك المراحل التي يجري فيها خلخلة الأسس الاقتصادية للمجتمع والدولة. لكن "ارتقاء" الراديكالية إلى مصاف التوتاليتارية يستلزم "تكامل" الأزمة الاقتصادية بأخرى سياسية وثقافية عامة. ومن الممكن رؤية هذه الحالة والآلية على مثال تجارب التوتاليتاريات "الكلاسيكية" الكبرى. كما تجد طريقها الأكثر تشوها في البلدان والدول المتخلفة، كما هو الحال بالنسبة للعراق.

فقد كان ظهور التوتاليتارية وسيادتها شبه التام في تاريخ العراق الحديث يعكس طبيعة الأزمة البنيوية الاقتصادية والسياسية والثقافية. بمعنى أن تجربة العراق هي إحدى الصيغ النموذجية لتداخل الأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن الصعب الآن الاستفاضة في تحليل هذه الجوانب وخصوصية تمظهرها في تاريخه الحديث، وذلك لأنها بحاجة إلى دراسة ميدانية تاريخية سوسيولوجية وكيفية انعكاسها في الفكر السياسي والثقافة السياسية. بمعنى أنها بحاجة إلى دراسة متخصصة. وهي مهمة يمكن تركها لأجيال لاحقة بوصفها جزء من وعي الذات التاريخي والسياسي. واكتفي هنا بالقول، بأن الصيغة العامة لتلاقي وتفاعل المكونات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت في تاريخ العراق

الحديث إلى صعود التوتاليتارية تقوم في عدم قدرته على حل مشكلة الحداثة أو المعاصرة بطريقة عقلانية وواقعية. وقد كان بإمكان العراق حل هذه المهمة بطريقة سريعة وفعالة ونموذجية لحد ما فيما لو لم تسيطر الفكرة الراديكالية السياسية. وهي مفارقة القرن العشرين التي أنتجت بدورها أشنع أنواع التوتاليتاريات تخلفا! بمعنى المزاوجة بين راديكالية متطرفة في ميدان الأيديولوجية السياسية ومتخلفة من حيث مكوناتها وأصولها الاجتماعية! قوى سياسية راديكالية ذات أصول اجتماعية تقليدية ومتخلفة! ومن هذه المزاوجة ولد مسخ التوتاليتارية العراقية! وليس مصادفة أن يعود العراق بعد قرن من الزمن إلى البداية، أي انه استهلك قرنا من الزمن (القرن العشرين) لكي يبدأ في القرن الحادي والعشرين من ابسط متطلبات بناء الدولة والمجتمع والثقافة! أي البدء من الصفر ولكن على كمية هائلة من ركام الخراب المعنوي والأخلاقي! بحيث يشبه العراق الحالي وبشره بأهل الكهف بين عالم علمي تكنولوجي ديناميكي يعيش ويعمل بمعايير المستقبل. غير أن هذه الحالة المزرية تحتوي في أعماقها أيضا على إدراك الطريق المسدود والمغلق للنموذج التوتاليتاري. الأمر الذي يجعل من الصعب، بل شبه المستحيل تكرار النموذج البعثي الصدامي. فقد كان هذا النموذج نتاج مرحلة انكسار خطرة في تاريخ العراق السياسي والعالم العربي والعالمي. إذ كان من الممكن تعايش التوتاليتارية والدكتاتورية في مسخ من "الثورية" المقبولة ضمن توازن الصراعات الدولية آنذاك. طبعا إن التخلف السياسي والاقتصادي المريع والمنتعش ضمن بنية

اجتماعية تقليدية شديدة التخلف يمكنه أن يغذي صعود الراديكاليات الطائفية المغلقة، لكنه لا يوفر لها تلك الإمكانية المادية والمعنوية التي توفرت للراديكاليات السياسية العراقية في النصف الثاني من القرن العشرين.

- **تمثل حقبة منتصف الستينيات مرحلة حاسمة في تطور أجهزة الدولة التوتاليتارية العراقية عبر مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات، التي سمحت للدولة بالتوسع على حساب المجتمع والتدخل الشامل والسافر في مجال الاقتصاد والسياسة. هل يمكننا ربط ظهور النزعة التوتاليتارية بهذه الحقبة من تاريخ العراق، أم أن جذورها أعمق من ذلك؟**

إن صعود التوتاليتارية مرتبط من الناحية الفكرية والسياسية بصعود الفكرة الراديكالية في العراق، أي بصعود ما يسمى بالأيديولوجية واستحواذها على النفسية الاجتماعية للجمهور والعوام، والذهنية السياسية للأحزاب. والنتيجة هي تكوين سبيكة خطرة من نفسية العوام وذهنية الأحزاب الراديكالية. وفي هذه السبيكة كانت تكمن البذرة المميتة لأيديولوجية النزعة التوتاليتارية. وليس مصادفة أن تعدي هذه البذرة كل ما حولها أو تنتج مختلف نماذجها في قوى سياسية متصارعة ومستقتلة حتى الموت ومتضادة في المظاهر، كما نراه على سبيل المثال في التيارات الشيوعية والبعثية والإسلامية. إذ جّسد كل منهم بطريقته الخاصة هذا الكمون.

بمعنى اشتراكهم جميعا في سيادة الرؤية الأيديولوجية والعصمة الأبدية واحتقار التاريخ والمستقبل والمجتمع والحرية الفردية والاجتماعية والشرعية والقانون.

وإذا كان النزوع التوتاليتاري جزء من حالة الكمون النسبية القائمة في ثنايا الأزمة المتنقلة التي لازمت النظام الملكي، فإن تفجيرها عبر انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ قد أدى إلى نشر الأزمة في كل ثنايا الوجود والوعي التاريخي العراقي المعاصر. كما انه أعطى للراديكالية صفة الصيغة المثلى لوجود الدولة والمجتمع والنظام السياسي والثقافة. بمعنى جعله من التيار الجزئي القائم على ضفاف التيار التاريخي لصيرورة الدولة والأمة والثقافة تيارا عارما ووحيدا. من هنا إشراكه الجميع في هوس "الثورة" وأوهامها التي لم تكن في ظروف العراق آنذاك أكثر من مجرد انقلابات صغيرة ومؤامرات حزبية لقوى هامشية بالمعنى الاجتماعي والفكري والسياسي والجهوي والفئوي.

إن انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ هو بداية الزمن التوتاليتاري في العراق. ومن ثم انعدام التاريخ الفعلي للدولة والمجتمع. الأمر الذي يستلزم إعادة النظر بالتجربة المريرة لهذا الانقلاب التعيس في تاريخ العراق الحديث. والمهمة لا تقوم هنا في تأسيس الإدانة أو الدفاع عن الملكية. فكلاهما جزء من تاريخ ماض. بل تقوم أساسا في إرساء أسس الرؤية المستقبلية. مما يفترض بدوره تحرير الفكر السياسي والرؤية المستقبلية من هواجس الخواطر الأيديولوجية وأوهام الأحلام الحلوة للطفولة.

فالتاريخ يكشف عن أن أنبل الأهواء أشدها تدميرا وتخريبا للنبل! بينما الموقف السليم والصحيح يفترض السير مع منطق الحق والإخلاص له، أي مع منطق الحقيقة. مما يفترض بدوره تطهير العقل من ثقل الأهواء (الأيديولوجية). فالعاقل يحب أخاه وأباه وأمه وأخته وفي الوقت نفسه يمقت سلوكهم في حال خروجهم على الحق. والشيء نفسه يمكن قوله عن انقلاب الرابع عشر من تموز. فنحن جميعا "جيل الثورة". كما أن أثرها عميقا في كل هذا الكم الهائل من ثقل الأوهام الجميلة المرتسمة في خيال الطفولة عن "الزعماء" و"الأبطال". لكن الأمر يختلف حالما يجري النظر إلى التاريخ بمعايير العبرة التاريخية والمستقبل. فزلات الصغار محببة للقلوب، بينما أخطاء الكبار قد تصل حد الإجرام. كما أن أخطاء الكبار قد تصبح خطيئة تاريخية كبرى. والخطيئة الكبرى لانقلاب الرابع عشر من تموز تقوم في تحوله إلى "ثورة". وفي هذا التحول كانت تكمن بداية ما يمكن دعوته بسيادة زمن الغريزة.

لقد كان انقلاب الرابع عشر من تموز المقصلة التي حّزت رقبة التاريخ الطبيعي للعراق الحديث. لقد تحول هذا الانقلاب العسكري، بفعل احتقان الحياة السياسية وضغط الأيديولوجيات الراديكالية إلى "ثورة". بعبارة أخرى، أنها "ثورة مصطنعة". من هنا سيادة الطابع المصطنع لكل ما جاء بعدها وحتى الآن. وهي الصفة التي تلازم وجود التوتاليتارية. بمعنى أن العراق لم يفلح في مجرى النصف الثاني للقرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أي تأسيس

جدي لكافة مقومات الوجود الطبيعي للدولة والسلطة والمجتمع والثقافة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا. بل إننا نقف الآن أمام انهيار شبه تام لبنية الدولة في جميع مكوناتها وعلى كافة المستويات. إضافة إلى وطن ودولة ومجتمع تحت الاحتلال، مسلوب الإرادة شأن الحالات الشاذة لقرون الاستعمار والكولونيالية قبل بضعة قرون خلت!! واحتراب شامل يفتقد لأبسط مقومات الرؤية الاجتماعية والوطنية والعقلانية. إننا نقف أمام حالة انحطاط شامل. وعندما نتأمل تاريخ الثورات الفعلية الكبرى، فإننا نستطيع العثور على "مراحل تراجع"، لكنها جزئية بوصفها مقاطع التوقف الضرورية في معزوفة المستقبل. بينما لا يمكننا قول ذلك عن العراق لا بالمعنى السياسي ولا التاريخي ولا المجازي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن من الضروري البحث عن المقدمات الفعلية التي أدت إلى هذا الواقع المزري، أي التحولات التي مست بنية التطور الطبيعي للدولة، بحيث جعلت من مسارها اللاحق مجرد اجترار للزمن.

فقد كان المسار التاريخي للعراق حتى الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ مسارا طبيعيا. بمعنى انه كان يحتوي على مراحل التوقف والتراجع، لكنه كان في مجراه العام تقدما وتراكما بالمعنى التاريخي. لقد كان يحتوي على تراكم طبيعي في المؤسسات والبنية الذاتية للدولة والسلطة والمجتمع والفكر والثقافة والاقتصاد. وما بعد الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ تحول تاريخ العراق إلى زمن الراديكالية السياسية، أي زمن التجريب الخشن والاجترار الأجوف للأوهام. أما رفع الانقلاب العسكري

إلى مصاف "الثورة" فهو انقلاب في المفاهيم يعكس استعداد الوعي السياسي لقبول كل ما يفرض عليه. وتشير هذه الحالة إلى أن المفاهيم السياسية ليست نتاج معاناة علمية ونقدية دقيقة، بل اقرب ما تكون إلى تأييد إعلان أو شعار سياسي. وهو خلل صنعته "ثورة" الرابع عشر من تموز.

إن الخطأ التاريخي لانقلاب الرابع عشر من تموز هو عين خطيئته السياسية. وسبب ذلك يقوم في أنه أسبغ الشرعية على إمكانية الانقلاب العسكري وتدخل الجيش المباشر في شئون الحياة السياسية والمدنية وتحكمه فيهما! وهو مؤشر على ضعف الدولة والمجتمع والنخب السياسية. وحالما جرى رفعه إلى مصاف "المقدس"، فإن النتيجة الملازمة هي تقديس بواعث الخراب والتخريب. لقد أدى انقلاب الرابع عشر من تموز إلى جعل المؤامرة والمغامرة السياسية لحفنة من الحزبيين الجهلة ومحبي الجاه والسلطة ولاحقا الإجرام والسرقة، أمرا عاديا! وأصبح تاريخ العراق بعدها سلسلة متصلة من الانقلابات والجريمة السافرة والمستترة. والنتيجة انعدام الاستقرار والأمن والتراكم الضروري للمعرفة والاحتراف والكفاءة. أنها وضعت وأسست لإمكانية الخروج على كل شيء، ورفعته إلى مصاف الممارسة الشرعية. من هنا "شرعية الثورة" وما شابه ذلك من صيغ لا علاقة لها بالشرع والحقوق، باستثناء تحويل غريزة السلطة المتحكمة في نوعية الأحزاب السياسية العراقية إلى "حق شرعي". وقد أدت هذه الطريقة، كما تكشف عن نتائجها تجارب الأمم الحديثة جميعا والعراق بشكل خاص،

إلى الغوص في أوحال الدكتاتورية والتخلف والانحطاط.

لقد كان تحول انقلاب الرابع عشر من تموز إلى "ثورة"، الصيغة الملازمة للتشوه التاريخي ولسطحية الوعي السياسي الحزبي. وهي حالة لم يجر بعد دراستها بصورة علمية معمقة، استنادا إلى معطيات التاريخ السياسي والأبحاث السوسيولوجية المتعلقة برؤية طبيعة وحجم الخلل الفعلي في العراق الجمهوري. أما النتيجة كما نراها الآن، فإنها لا تحتاج إلى تدليل كبير لرؤية التخلف المزري. بحيث يرتقي هذا التخلف إلى مصاف ما ادعوه بمنظومة الانحطاط، بوصفه الوجه الآخر، أو الاسترجاع المعكوس للانقلاب التاريخي الذي أحدثه انقلاب الرابع عشر من تموز.

فعندما نتأمل تاريخ التراكم الطبيعي في ثورات الأمم الناجحة، فإننا نرى ملامح الثورات الفعلية في الانتقال (على مستوى الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي وبنية الدولة والاقتصاد) من المستوى الديني إلى الليبرالي ثم إلى القومي ثم إلى الاشتراكي الديمقراطي (الاجتماعي). بمعنى الانتقال على مستوى الوعي والواقع من مرحلة الأمة الدينية إلى القومية العصرية ومنهما إلى المرحلة الاجتماعية. وقد تراكمت هذه العملية في تاريخ العراق الحديث قبل الرابع عشر من تموز، رغم التخلف المزري الذي ورثه من المرحلة العثمانية. بحيث كان بإمكاننا أيضا أن نرى ظهور حزب شيوعي بعد عقد ونيف من الزمن ممثلا "للبروليتاريا" الساعية للبناء الشيوعي!! أي في بلد كانت الأمية فيه تبلغ ٩٠٪ وشبه انعدام للتصنيع ومستوى متخلف في الزراعة وعلاقات اجتماعية تقليدية وملك مستورد!

وتعكس هذه الحالة بصورة مبطنة حالة التشوه الأولى للوعي الاجتماعي والسياسي، لكنها كانت تتعرض إلى عملية تهذيب وتشذيب ضمن السياق العام للتطور الطبيعي في انتقال الوعي السياسي من المرحلة الدينية والوعي الأسطوري واللاهوتي إلى الفكرة اللبرالية والوطنية. وكانت تتراكم في هذا المسار عناصر الفكرة القومية والاجتماعية. وهو مسار طبيعي. غير أن التحول الجذري (الراديكالي) الذي أحدثه انقلاب الرابع عشر من تموز قد قلب الأمور رأسا على عقب. بحيث تحولت الشيوعية إلى الفكرة السائدة (بعد ١٩٥٨)، ثم تلتها الفكرة القومية (بعد ١٩٦٣) ثم الفكرة الدينية (بعد ٢٠٠٣). وهو خط بياني يعكس ما يمكن دعوته بالانقلاب التاريخي للتاريخ مازال العراق يعاني من نتائجه المريرة، لكنه يسير الآن ضمن السياق التاريخي الطبيعي. وهي التعزية الوحيدة الكبرى لما يجري الآن! بمعنى أن رجوع العراق إلى "المرحلة الدينية" هو مقدمة صعود الفكرة الليبرالية اللاحقة، فالقومية، فالاجتماعية.

إن الرؤية المطروحة أعلاه تتضمن موقفي من طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها انقلاب الرابع عشر من تموز، الذي جعل من كل انجازاته اللاحقة أشياء اقرب ما تكون إلى وليمة سرقة! كبيرة ومبهرجة وسريعة الزوال! وليست التوتاليتارية سوى ذروتها الكبرى.

إن نقد المرحلة التوتاليتارية في العراق ينبغي أن تبدأ من نقد انقلاب الرابع عشر من تموز الذي مازال يخيم بأوهامه على صدأ الذاكرة والفكر السياسي. ومن ثم يمنعهما من التفكر بمعايير المستقبل. إن مهمة هذا النقد

تقوم في تحرير العقل السياسي من قيود الأوهام الأيديولوجية. فالعراق بحاجة إلى منظومة إصلاح عقلانية وإنسانية وواقعية، أي منظومة إصلاح شاملة تعمل بمعايير المعاصرة والمستقبل. انه ليس بحاجة إلى انقلابات يجري تجليلها لاحقا بمسوح "الثورة" وما شابه ذلك لكي لا تتكرر مأساته من جديد. والخطوة الأولى تقوم عبر تأسيس الوعي السياسي بالشكل الذي يحّصنه من الوقوع في شبكة الأوهام العنكبوتية للراديكالية الدنيوية منها أو الدينية. وذلك لأنهما كلاهما يؤديان بالضرورة إلى مختلف أشكال ومظاهر ومستويات التوتاليتارية، أي الاستبداد والإرهاب الشامل.

- **نظرية (الاستبداد الشرقي) تربط بين الطغيان السياسي والبيئات النهرية. تعود هذه النظرية إلى كارل فيتفوغل (Karl wittfoggel) التي وضعها في عمله الضخم (الطغيان الشرقي: دراسة مقارنة في الحكم المطلق). إضافة لذلك هناك عامل آخر يرتبط بالحالة الجيوسياسية للمجتمعات المفتوحة، التي يسهل غزوها عسكريا وفكريا، كما هو الحال بالنسبة للعراق، حيث يمثل نقطة تقاطع هش للمشروع الإسلامي الصحراوي(الوهابي) والمشروع الرعوي التركي والمشروع القومي الإيراني. الأمر الذي يجعل من الضروري وجود دولة تقوم على المركزية السياسية والاقتصادية. ما هو مدى قوة هذه النظرية بالنسبة لتطبيقها على حالة العراق؟ خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار رؤية ملامح هذه المشاريع بعد تفكك الدولة التوتاليتارية؟**

إن الظروف الجغرافية والمناخية تلعب ادوار متنوعة ومختلفة في تاريخ البشر والدول والأمم. وشأن كل عامل من هذا القبيل لا يمكنه أن يكون حاسما بمفرده أو جوهريا بحد ذاته. فحياة الأمم والدول والحضارات نتاج معقد لتداخل ظروف ومكونات وإرادة البشر و"منطق" التاريخ" سواء من خلال فعل شروطه الطبيعية والموضوعية والمصادفات وكثير مما يصعب أحيانا حصره. من هنا تنوع وتباين فلسفات التاريخ بهذا الصدد. وضمن هذا المسار المعقد والمختلف والمتباين لتجارب الأمم لا يمكن الحديث بصورة جدية عما هو سائد بعبارة "الاستبداد الشرقي". وذلك لأن

"الغرب" ليس اقل استبدادا وطغيانا سواء ما يتعلق الأمر بالنظام السياسي أو الدور التاريخي.

إن "الاستبداد الشرقي" و"الديمقراطية الغربية" هي مجرد صيغ أيديولوجية بحتة لتفسير بعض مظاهر ومراحل التاريخ الكبرى. والشيء نفسه يمكن قوله عما يسمى بترابط الاستبداد بالبيئة النهرية. وذلك لانعدام أية علاقة طبيعية أو غير طبيعية بينهما. فالأنظمة الاستبدادية نشأت في بيئة نهرية وصحراوية ومختلطة. كما أنها انعدمت في ظروف أخرى نهرية وصحراوية ومختلطة.

"الاستبداد" القديم هو احد مظاهر مركزية الدولة الإمبراطورية. وكان يحمل في أعماقه احد مظاهر التاريخ الضرورية لارتقاء الأمم في مجرى التحول من مرحلة ما قبل الدولة والكينونة العرقية إلى مصاف الدولة والصيرورة الثقافية للأمم. بينما يختلف الأمر في العصر الحديث. فالاستبداد في أغلبه هو نتاج صعود الراديكالية السياسية ومحاولاتها فرض بديلها الشامل بالقوة والعنف. وعلى قدر وطبيعة الأزمة البنيوية للدولة والأمة والثقافة (السياسية بشكل خاص) تتوقف نوعية الاستبداد وقوته. وليس مصادفة أن نراه يتوسع على مدار القرن العشرين بحيث يبدأ في أوربا (روسيا) ثم ايطاليا وألمانيا، ويتكاثر في آسيا وأمريكا اللاتينية بحيث يصبح الصفة السائدة لأغلب الدول. والسبب يكمن في أن القرن العشرين هو قرن التحول الراديكالي في مختلف ميادين الحياة. كما أنه القرن الذي خرج فيه الإنسان عن كافة أطواره بما في ذلك خروجه إلى الفضاء. وفي خروجه

المتنوع هذا تكمن أيضا مقدمة رجوعه إلى النفس. بمعنى أن عصور التجارب الكبرى قد ولى، دون أن يلغي ذلك الإمكانية غير المتناهية للمغامرات الروحية الكبرى والصغرى. وهو السبب الذي يفسر السجود الهائل أمام صنم "الديمقراطية". ففي هذا الرمز تكمن معالم الإجماع العقلي والعقلاني على انتهاء قيمة الاستبداد وهوس الراديكالية السياسية. إنها عملية تاريخية جديدة، تنقل فكرة الديمقراطية بوصفها مناهضة للاستبداد التقليدي إلى ميدان ومستويات أخرى، تتعلق أساسا بهوية الإنسان والنزعة الإنسانية. ويواجه العراق هذه الحالة من خلال تداخل مكونات ليست تاريخية، بمعنى أنها ليست نتاج تطور تلقائي. وذلك بسبب سيطرة احد اشد الأشكال وأكثرها تفاهة للراديكالية السياسية الهامشية (التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية). لكن الأمر يختلف بالنسبة للماضي. فقد كان الاستبداد فيه الصيغة الملازمة لتاريخه الإمبراطوري. فتاريخ العراق في اغلبه هو تاريخ الإمبراطورية. وفي هذا يكمن سرّ إثارته القديمة والحديثة والمعاصرة.

طبعا أن لكل مرحلة خصوصيتها. لكن المشترك بينها جميعا يقوم في طبيعة تراكم تطوره التاريخي المدني. أما الجغرافيا فإنها لعبت وما تزال تلعب دورا مهما، لكنه ليس حاسما. خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن هذا الدور يتغير. وفي ظل التطور المعاصر للعلم والتكنولوجيا، لم يعد للجغرافيا دورها السابق، بحيث يمكننا الحديث عن دورها "الحيادي".

طبعا يمكننا الحديث عن الخصوصية الملازمة للجغرافيا العراقية

وانبساطها وأنهارها التي كانت تكفل بقدر واحد إمكانية التطور والحضارة وكذلك غزوها. لكنها ظاهرة تميز كل الأراضي حالما تصبح جزء من "المعمورة" أي القابلة للعمران. إضافة لذلك أن الجغرافيا السهلة تختزن في أعماقها على تعقيد الإبداع التاريخي الذي يكفل لها إمكانية نمو القوة ونشوء المدنية. وضمن هذا السياق كان السبق التاريخي لقيمة الجغرافيا العراقية يقوم في تحولها إلى بؤرة الحضارة الإنسانية والإشعاع الثقافي، وليس إلى محل الغزو العسكري والفكري!!

إن حالة الجغرافيا العراقية تثبت العكس. فالعراق لم يكن محل الغزو العسكري والفكري، بل على العكس. لقد كان هو على امتداد آلاف السنين مصدر الأفكار الكونية والثقافة العالمية. وبالتالي، فإن جغرافيته السهلة قد أبدعت إحدى اعقد الأشكال تأثيرا عل الصعيد العالمي. وفي هذه المعادلة ينبغي البحث عن سرّ إثارته للغزو الخارجي. بمعنى أن قوته وكونه مصدر الحضارة والثروة والأبهة كان يكمن وراء المساعي المتعدد والمتتالية على امتداد التاريخ لاحتلاله. غير أن "احتلاله" كان يحتوي بالقدر ذاته على إمكانية تذويب من يدخل فيه. الأمر الذي صنع ما ادعوه بصيرورته التاريخية وكينونته الثقافية. من هنا عدم دقة الفكرة القائلة، بأنه كان وما يزال محلا لشهية المشروع الصحراوي (الوهابي) والرعوي التركي والقومي الإيراني.

ذلك يعني أن الفكرة التي تحاول أن تجعل من تاريخ العراق مجرد ميدان لمشاريع صحراوية ورعوية وقومية أجنبية هو جهل بتاريخ العراق

وبواعث مكوناته وتطوره التلقائي. إن كل هذه المظاهر التي يمكن أخذها بنظر الاعتبار حالما ننظر إلى تاريخ العراق القديم والحديث، تبقى مجرد أمور جزئية وعادية وعلى ضفاف تطوره التلقائي. أما من الناحية العلمية الدقيقة، فإن الفكرة المذكورة أعلاه، أي التي تنظر إلى تاريخ العراق على انه ميدان لمشاريع "خارجية" هي مجرد أحكام أيديولوجية ظاهرية ومسطحة، كما أنها تجمع بين مراحل مختلفة ومكونات متباينة. بعبارة أخرى، إنها صيغة أيديولوجية مفتعلة في النظر إلى التاريخ العراقي. وإذا كان بالإمكان الحديث عن هذه "المشاريع" فإنها مجرد نتاج لحالة الفراغ والانحطاط. ومن ثم فهي ليست "مشاريع" بل "مشاريع مضادة"! ومن ثم تبقى ذرات رملية متطايرة أو موجة رحلات عابرة.

لكننا حالما ننتقل إلى ميدان التاريخ الفعلي والتفسير العلمي الدقيق، فإن تاريخ العراق والمنطقة هو تاريخ مشترك وليس تاريخ الغزو. وإذا كان من الممكن الحديث عن "غزو" فيه، فإن "الغازي" الأكبر فيها هو العراق! بمعنى أنه صانع الكينونة الروحية للمنطقة. أما ما يسمى بالمشاريع الصحراوية والرعوية والقومية فهي رؤية تحاول وضع العراق بالضد من إقليمه الطبيعي. وهي رؤية تعكس إما الجهل بكيفية المسار التاريخي للمنطقة، أو أنها محكومة برؤية محلية ضيقة. فالجزيرة العربية هي جزء من العراق تماما بالقدر الذي كان وما يزال العراق جزء منها. والعلاقة العراقية الإيرانية هي عريقة التأريخ ومتوحدة الثقافة. كما أنها علاقة محكومة بتاريخ إمبراطوري وثقافي مشترك قد يكون الأطول والأعمق والأوسع.

بمعنى أن التاريخ الإمبراطوري والثقافي المشرك اكبر من الوجود المستقل والمغترب لكليهما. أما المكون التركي فهو صنيعة العراق الكبرى على امتداد قرون الخلافة الأموية والعباسية. وتحوله اللاحق إلى عثمانية تركية هو احد مظاهر الانحلال الثقافي. أما الصيغة "الرعوية" فهو تأويل مؤدلج. وذلك لأنها مجرد مرحلة في ارتقاء الأمم والحضارات. والشيء نفسه يمكن قوله عن "الوهابية". فهي لم تكن مجرد صحراء، بقدر ما أنها جزء من تاريخ الصيرورة القومية التي لازمت أولى بوادر الصعود العربي بعد قرون من السبات التاريخي. ومأثرتها التاريخية الأولى لا ينبغي إرجاعها إلى كمية "الغزوات" والغارات على أطراف العراق "الرملية" ونهب المدن. فقد كانت تلك مجرد نتاجا لخصوصية السلفية العنيفة ودعوتها العملية.

مما سبق يتضح، بأن الهجوم "الخارجي" على المنطقة السهلة المنبسطة النهرية للعراق لم يكن نتاج "المشاريع" المذكرة أعلاه، وليست نتاج الجغرافيا، بقدر ما أنها كانت نتاج البنية الاجتماعية السياسية والثقافية للدولة في العراق، وبالأخص في مراحل انحطاطه. فسهولة غزوه ليس بسبب جغرافيته، بل بسبب الفراغ المحتمل فيه. وينطبق هذا بصورة كلاسيكية على حالة الغزو الأميركي للعراق.

إضافة لذلك، إن احتمال الغزو كان سائدا و"طبيعيا" في تاريخ الدول والأمم والحضارات فيما مضى. ولم ينته لحد الآن كما تبرهن تجربة الاحتلال الأمريكي للعراق. فالاحتلال والغزو حالة مطلقة بالنسبة لتاريخ الدول والأمم جميعا دون استثناء. وبالأخص بالنسبة للدول التي تميز

تاريخها بمساع إمبراطورية. إذ لا يعرف التاريخ منطقة جغرافية محصنة خصوصا حالما تكون مرتعا للحضارة والثروة. والسائد فيها هو مد وجزر التاريخ والقوة. فقد بنت الصين سورها العظيم لكنها انهارت أمام بريطانيا البعيدة واليابان البحرية الصغيرة. كما تحولت الإمبراطوريات القديمة جميعها إلى محميات. كما أن جميع الإمبراطوريات كانت في البداية مقاطعات في إمبراطوريات، كما هو الحال بالنسبة لاسبانيا وفرنسا والنمسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأميركية. من كل ما سبق يمكن التوصل إلى أن الجغرافيا العراقية ليست قدر العراق المحتوم في أن يكون ميدانا لتجريب مشاريع الغزو والاحتلال. غير أن يضع فكرة المركزية السياسية والثقافية للدولة في أولوياتها من اجل تلافي إمكانية السقوط في أوحال التحلل والانحطاط وصعود الراديكاليات السياسية.

إن معضلة العراق الكبرى في القرن العشرين تقوم في عدم انجازه بناء الدولة المركزية المحكومة بشروط وجودها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بوصفها منظومة واحدة. وإذا كانت هذه المنظومة قد حصلت على تكاملها الأول الطبيعي في المرحة الملكية، رغم تعرجها وخللها الجزئي وأزماتها الدورية، فإن العرج أصبح أسلوب مسارها "الطبيعي" في ظل سيادة الراديكالية السياسية التي توجت بصعود التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. فقد جرى هنا تهشيم كل العناصر المتراكمة لمركزية الدولة العصرية والاستعاضة عنها بتوتاليتارية مشوهة. إذ أدت إلى إفراغ التاريخ العراقي وملئه بزمن التخريب الدائم. والنتيجة خواءه التام

وسقوطه وتهشمه المريع أمام أول ضربات الاحتلال الخارجي. مع ما رافق ذلك من تطاير مكوناته الهشة (عرقية أقليات متخلفة وبدائية وشرسة، وطائفية مغلقة ودموية وعنيفة، وفئوية حزبية عدوانية، وانغلاق شبه كلي للعقل الاجتماعي)، التي أخذت تتلذذ بالتحلل والضعف لأنه يجعلها قوية بمعايير الأجزاء المتحاربة.

كل ذلك يكشف عن أهمية وقيمة الدولة المركزية ومركزية الدولة. إن مركزية الدولة الشرعية هي نفي للتوتاليتارية. وفي ظروف العراق الحالية والمستقبلية، فإنه ليس بحاجة إلى لا مركزية. اللامركزية معقولة ضمن دولة عربية كبرى (موحدة) عندها يمكن الحديث عن ولايات أو حكم لا مركزي في دوله الحالية. أما العراق فانه بحاجة إلى نظام مركزي قوي شرعي محكوم بالقانون. وهنا أود القول، بأن إحدى مفارقات التاريخ الكبرى تقوم في صنعه بديهيات عامة، رغم افتقاده لملكة التفكير! وهي مفارقة تحصل على تعبيرها النموذجي في اختلاف وتعارض الزمن والتاريخ. فالزمن عرضة للاندثار في هباء النسيان، بينما التاريخ هو تراكم التجارب العقلانية والأخلاقية وإدراك قيمة الاحتراف العلمي والحكمة العملية. وهو تراكم يتبلور في "بديهيات" متنوعة هي جزء من معاناة الأمم في كيفية حل إشكاليات وجودها الكبرى. لكنها شأن كل بديهيات التاريخ وحقائقه الكبرى عادة ما تتخذ في مسار الأمم وصراع قواها الاجتماعية والسياسية صيغا ملموسة. ونعثر على هذه الصيغة فيما تطلق عليه لغة السياسة عبارة "المهمات الملحة" و"القضايا الأكثر جوهرية" و"العامل

الحاسم" و"المصيري" وما شابه ذلك. لكن جوهر القضية يبقى كما هو في حال اختيار العبارة المناسبة تعبيرا فعليا عن حقيقة ما هو موجود. فالحقيقة اختبار قاس، وذلك لأنها تلزم الجميع مع مرور الزمن بالرجوع إليها واختبار النفس والفكرة والآفاق.

وهي الحالة التي يجسدها واقع العراق الحالي. انه يكشف عن أن اجترار الزمن هو الوجه الآخر لتفريغ تجاربه التاريخية ووعيه الذاتي من قيم العقلانية والحكمة العملية. وترتبط هذه النتيجة أساسا بتحلل فكرة المركز الثقافي السياسي، أي كل ما نعثر عليه في تحلل فكرة الوطنية المثلى بوصفها المرجعية الجامعة لوحدة صيرورته التاريخية وكينونته الثقافية. ويمكن العثور على هذه البديهة في كل تاريخه الفعلي. ففي إحدى القصائد الكبرى التي قيلت بحق سرجون الثاني، ملك آشور (ت — ٧٠٥ قبل الميلاد)، نقرأ الخطاب الموجه إلى نينيجيكو (اله الحكمة):

يا اله الحكمة!
فجّر ينابيعك لسرجون، ملك آشور،
وحاكم بابل،
وملك سومر وأكد،
ومشّيد هيكلك!
واجعل للعقلاء والعلماء قدرهم
ووفقهم بالتمام وبلوغ المرام!

يعكس هذا المقطع النموذجي فكرة وذهنية المركز السياسي، التي

صنعت بدورها قيمة المركزية الثقافية. بمعنى التوكيد على أن الحكمة هي منبع الحكم، وأن العراق هو آشور وبابل وسومر (أي شماله ووسطه وجنوبه) وأن للحكم الرشيد (العقلاني والحكيم) قدره في بلوغ التمام والمرام. إذ تكشف هذه الفكرة بعد مرور حوالي ٢٧٠٠ سنة عن ضحالة الواقع العراقي الحالي و"نخبه السياسية"! لكننا حالما نضعها ضمن سياق الحاضر والمستقبل، فإنها ليست أكثر من مؤشر على بديهة التاريخ العراقي القائلة، بأن العراق هو صيرورة تاريخية وكينونة ثقافية لا مكان فيها للتجزئة المفتعلة. بمعنى أن كل الصيغ المفتعلة التي جرى حشرها في وعيه السياسي على امتداد تاريخه الحديث (وبالأخص منذ ثلاثينيات القرن العشرين) لم تؤد في نهاية المطاف إلا إلى الزوال والاندثار دون أن تثير في الذاكرة غير مختلف نماذج الأسى والكراهية، كما هو جلي في ما آلت إليه الأيديولوجيات الكبرى كالشيوعية والبعثية، وما نراه ونسمعه من صداها الباهت في "الاستفحال" البليد للأحزاب العرقية الكردية، وهوس الحركات الطائفية، وهمجية الأصوليات الإرهابية، ومختلف أشكال ومستويات التجزئة والانحطاط. وسوف تكشف هذه الحصيلة بصورة سريعة عن وهم "القوة" المستأسدة بقوة الاحتلال، أي كل الحالة المتشابكة لزمن التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية وبقاياها الخربة في نسيج الواقع والوعي السياسي والأخلاقي الاجتماعي.

فقد كانت الصدامية التجسيد التام لنفسية وذهنية التخريب الفعلي لأسس الدولة والمجتمع والثقافة. بمعنى أنها مثلت واقع وخراب

المؤسسات. بينما لا يتعدى واقع الدولة الحالية من وجهة نظر البدائل العقلانية أكثر من تمثلها لما يمكن دعوته بمؤسسة الخراب. لكنها خلافا للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية تعكس حالة الانتقال ومن ثم تحتوي في أعماقها على إمكانيات متنوعة، أي أنها إحدى الصيغ النموذجية لحالة الاحتمالات المختلفة. مع ما يترتب عليه من أنماط وأشكال ومستويات للصراع. وفيما يخص الفكرة الوطنية باعتبارها القضية الأكثر جوهرية، فإنها وثيقة الارتباط بغياب الإجماع السياسي حول ماهية وفكرة المركز والمركزية العراقية. ويمكن رؤية الملامح الدفينة لهذا الغياب في صعود نفسية وذهنية وفكرة "الداخل" و"الخارج"، بوصفها الحالة الوجودية والمعنوية والأيديولوجية لتيارات مصطنعة لكنها فعلية بسبب سيادة الزمن التوتاليتاري والدكتاتوري.

فقد صنع الزمن التوتاليتاري مقدمات التجزئة والانحطاط، بحيث جعل من سيادة الأطراف والهامشية والأقلية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر أمرا ممكنا. ومن ثم إضعاف وإنهاك فكرة المركزية الدولتية والثقافية كما نرى ملامحهما الحالية بوضوح. ولا يمكن لهذه الحالة أن ترسي أسس الدولة والأمة بالمعنى الدقيق للكلمة. مع ما يترتب عليه من صعود الغرائز وأولوية الجسد والعائلة والقبيلة والجهة، أي كل أشكال البنية التقليدية. ومن ثم صعود مختلف أشكال الصراع الهمجي. ولعل "أعلى" نماذجها الحالية هو صعود صراع وتناقض "الداخل" و"الخارج" في الفكرة الوطنية. لكنه صراع واقعي وفعلي، وذلك بسبب طبيعة الانقطاع

في الفكرة الوطنية وتهشم الفكرة العامة في ظل الإحكام المطبق للدكتاتورية ونظامها الكلي. وذلك لأن الجامع الفعلي للكلّ كان القهر والإجبار. وهو جامع لا يصنع في الواقع غير آلية التجزئة. وحالما تستحكم في بنية السلطة، فإنها تتحول إلى "سياسة" تشمل كل شيء. أما النتيجة فهي الغربة والاغتراب في وجود الأشياء كلها. وهي الحالة التي واجهها العراق بعد سقوط السلطة الصدامية. وإذا كان سقوطها قد جرى بفعل قوى خارجية لها إستراتيجيتها الخاصة ومصالحها الكونية، فمن الممكن توقع طبيعة الخروج الأهوج لمختلف نماذج وأشكال الصراع المحتملة. فقوى "الداخل" هي كمية من الاغتراب الاجتماعي الهائل، أما قوى "الخارج" فهي نوعية الاغتراب الشامل. من هنا ظهور أسماء (الاتفاق) و(الوفاق) و(الائتلاف) و(الاتحاد) و(التآخي) وما شابهها من أسماء هي الوجه الأيديولوجي للتعويض عن فقدان الاتفاق والوفاق والائتلاف والتآخي والاتحاد على المستوى الاجتماعي والسياسي الوطني. لكنها كانت وما تزال جزء من حالة فقدان التاريخ الفعلي في بناء الدولة الشرعية والمجتمع والمدني والنظام الديمقراطي والثقافة الحرة.

وجعل هذا الواقع من الممكن أن يصبح العراق محلا لتجريب مختلف المقولات الأيديولوجية للمحافظين الجدد. بمعنى تحوله إلى ميدان التجريب الخشن للصيغة الأمريكية المتطرفة التي لازمت صعود أوهام "نهاية التاريخ" وبداية "القرن الأمريكي". وهي أوهام سرعان ما جفت قطراتها في صحراء العراق القاحلة! فقد كان العراق، قبيل سقوط الدكتاتورية الصدامية

صـحراء قاحلـة بـالمعنى الـدولتي والـوطني والـسياسي والاجتمـاعي والاقتصادي والعلمي والتكنولـوجي والأخلاقـي. مـن هنـا لم تكـن مقولـة "الفوضى الخلاقة" أكثر من وجه آخر للفوضى الصدامية!

فقد كانت مقولة الأيديولوجية التجريبية للمحافظين الجدد من ناحية إمكانية تأثيرها الفعلي، مجرد انعكـاس عنيـف لحالـة الفوضـى والاسـتمرار فيهـا. إذ تعكـس هـذه المقولـة مـستوى الرؤيـة الخاليـة مـن ابـسط مقومـات الواقعيـة والنزعـة الإنـسانية. بمعنـى اقترابهـا مـن نفـسية الغطرسـة وذهنيتهـا المتجردة عن رؤية آفاق الأحداث ونتائجها، التي ستدفع الولايات المتحـدة ثمنها لاحقا.

فالتاريخ لا يرحم إلا بالقدر الذي تتراكم فيـه فكـرة الرحمـة وقيمهـا العملية. وهي رحمة لا يمكن أن يصنعها بالنسبة للعـراق غـير العـراق نفـسه وقواه الاجتماعية والسياسية الوطنية العقلانية. وإذا كان العـراق ومـا يـزال جزء من اللعبة الأمريكية، وميدان تجريب مقولاتهـا الأيديولوجيـة، ومـادة لتجريب مشاريعها الإستراتيجية العالمية، فإن تاريخه اللاحـق هـو جـزء مـن الحالة المتناقضة لوجوده المعاصر. والقضية هنا ليست فقط في مستوى المهانة التاريخية التي تعرض لها بأثر الاحتلال، بل وبطبيعة الترتيب غير العقلانـي الذي رافق طبيعة التحول الراديكالي في بنية الدولـة والـسلطة. وهـي الحالـة التي تمثلت في الواقع واقع الفوضى الخالية من معنى الإبداع.

لم تكن "الفوضى الخلاقة" سوى "منظومة" الفوضى غـير العقلانيـة، التي تغلغلت في بنية النظام الـسياسي الحـالي (مـن محاصـصة عرقيـة ونزعـة

طائفية ونفسية جهوية وذهنية تقليدية) وأثرها في تحول الفساد إلى آلية تحكم شخصية الأفراد والأحزاب وتفعل فعلها في تخريب فكرة الوطنية ومركزية الدولة. وهي بنية دفع العراق في مجرى سنوات ما بعد الاحتلال وسوف يدفع ثمنها (البشري والمادي والمعنوي) عقودا من الزمن لكي يتسنى له إعادة بناء تاريخه الذاتي. إذ لا تاريخ ذاتي دون فكرة ومنظومة مركزية الدولة والأمة. وهي فكرة ومنظومة مجهولة بالنسبة لأغلب القوى السياسية المتحكمة في السلطة الحالية. كما أنها نتيجة مترتبة في اغلب مقدماتها السياسية على مقولة "الفوضى الخلاقة". إذ تعكس هذه المقولة الأيديولوجية البحت بقايا الذهنية المسطحة عن آلية وتقاليد السوق وبقايا التراكم البدائي للرأسمال، أي عن آلية "التطور الاجتماعي والاقتصادي للأمم". وإذا كان لهذه الرؤية ما يبررها من الناحية التاريخية والسياسية المجردة، فإنها لم تكن في ظروف العراق أكثر من صيغة متغطرسة انتهكت ابسط مقومات التاريخ الثقافي للعراق وأثره بالنسبة لبنية وعيه السياسي وآفاق تطوره الذاتي. وليس مصادفة أن تجد صداها "الفعال" والمتحمس بين الأقليات الهامشية وما أطلقت عليه مرة إحدى "الدراسات التحليلية الأمريكية المحترفة" عبارة "عجول الأحزاب المخصية"!!

فهي القوى التي كانت مبعدة ومبتعدة عن تاريخ العراق الفعلي، ومنهمكة بقضاياها الجزئية الخاصة. بمعنى غربتها واغترابها السياسي والاجتماعي والوطني عن فكرة وذهنية مركزية الدولة والأمة. من هنا يمكن فهم سرورها وغرورها بما أحدثته "الفوضى الخلاقة"، وذلك لانعدام

الإبداع فيها وسيادة الفوضى. لاسيما وأنها الحالة التي لا تتطلب الموهبة والاحتراف العالي والشعور بالمسئولية الكبرى تجاه القضايا الجوهرية والوطنية العامة، بوصفها قيما طبيعية واجتماعية وعلمية وتاريخية لا يمكن صنعها وتراكمها إلا عبر مركزية الدولة والأمة. وإذا كان تخريبها في تاريخ العراق الحديث والمعاصر هو الوجه الآخر لصعود الراديكالية السياسية، وبالأخص بعد انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، فإن تدميرها التام قد جرى في مجرى العقود الأربعة المظلمة للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. وبالتالي، لم يكن بإمكان "الفوضى الخلاقة" الأمريكية أن تستقطب غير الأقليات الهامشية والمهمشة، وحثالة الأحزاب والنخب! من هنا شراستها العنيفة وعنفوانها المتقاتل في احتلال كل ما احتلته القوات الأمريكية في العراق! بحيث أصبح من الممكن أن يكون "رئيس" الدولة العراقية رئيس حزب عرقي محلي لأقلية قومية. وهي مفارقة مزدوجة وغريبة، شأن كل الانقلاب العنيف للشخصيات والأحزاب السياسية، التي تحولت بين ليلة وضحاها من "أعداء الامبريالية" إلى مؤيدين لها، ومن "إسلاميين أصلاء" إلى طائفيين "عقلاء"، ومن قوميين عرب إلى "عرب" بلا قومية، ومن "شيوعيين أمميين" إلى قوميين صغار، ومن "دعاة الثقافة" إلى تجار صغار باسم الثقافة. وهي قائمة يمكن تتبع جردها على كل ما يطفو الآن على سطح الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية!

لم تكن هذه الحالة الغريبة والشاذة معزولة عن حماقة الرؤية الأمريكية وصداها الأشد إثارة في شخصية الأحزاب السياسية وقياداتها.

فقيمة وحقيقة النخب بشكل عام والسياسية بشكل خاص تبرز في مراحل الاختبار التاريخي. وهو اختبار كشف عن ضحالتها المريعة! من هنا سرّ انهماكها "الطبيعي" في اللعبة الأمريكية، بوصفه التعبير الفعلي عن طبعها وطبيعتها وتطبعها! بمعنى تلاقي الطرفين في مستنقع الفوضى والعيش بذوقه. الأمر الذي جعل ويجعل من كل ما تقوم به النخب الحالية مجرد اجترارا للزمن، أي اغترابا فعليا عن التاريخ العراقي. وهو اغتراب لا يصنع مستقبلا. والسبب جلي للغاية، وهو أن "الفوضى الخلاقة" لا يمكنها أن تصنع في العراق غير الفوضى فقط. وذلك لأن "الفوضى الخلاقة" بوصفها صيرورة للإبداع لا يمكنها الفعل إلا ضمن كينونة ثقافية وسياسية لها منظومتها الخاصة ومرجعياتها الكبرى.

فالفوضى تبدع ولكن في ظل وجود منظومة كبرى. بينما لم توجد في العراق بعد سقوط الصدامية منظومة كبرى باستثناء حالة الخراب الشامل للدكتاتورية وبقاياها الصدئة في كل مكان. من هنا استحالة عملها. ومن هنا أيضا الطابع المأساوي والمخجل لأغلب قوى "الخارج".

فحقيقة الإبداع ليست فوضى، بل رؤية منظومية متجانسة تتسم بقدر كبير من التعقيد. لكن الرؤية الأمريكية المتعالية التي جرى سحق انفها في تربة العراق الخربة، لم تتحرر بعد من نزعتها النفعية السقيمة. وهي نزعة لا يمكنها الفعل في العراق (والعالم العربي عموما)، بسبب تباين واختلاف منظومة القيم واثر التاريخ وآفاق المعاصرة والمستقبل. من هنا اعتمادها على نفسية وذهنية الأقلية. لكنه اعتماد وانهماك لا معنى له

ولا قيمة غير الاستمرار في تقاليد الاغتراب عن مصالح العراق الجوهرية. وهي الحالة التي أكثر من جسّدها في ظروف العراق الراهنة الحركات القومية العرقية الكردية. غير أنها حالة طارئة وعابرة بسبب تمثلها لزمن التجزئة المفتعلة. وفي هذا يكمن سرّ تمسكها المستميت بفكرة التجزئة ومحاولة إدخالها إلى قاموس العراق السياسي (الفيدرالية العرقية)، بوصفه التعبير المبطن والمقلوب عن نفسية وذهنية الأقلية الطارئة بالمعنى التاريخي والثقافي. بينما حقيقة البدائل والبدائل الحقيقية تكمن في الدفاع عن فكرة المركز السياسي والمركزية الثقافية، خصوصا في مراحل الانتقال العاصفة. فهو الأسلوب الوحيد الذي يعصم الجميع من الغرق في تيار اللاعقلانية والاحتراب والدموي. فضعف المركز السياسي والمركزية الثقافية يحوّل القوى والأحزاب والتيارات "السياسية" إلى عصابات وتجمعات لا يربطها غير غريزة الخوف والغنيمة! وهي أمور لا علاقة لها بالدولة والأمة.

إن حقيقة البديل الوطني العراقي تكمن حاليا ولفترة عقود قليلة قادمة في تأسيس وترسيخ فكرة المركز السياسي والمركزية الثقافية. وهو بديل اقرب ما يكون إلى تيار سار في شرايين العراق، يضخ بدوره قوة الحياة الصاعدة في صيرورته التاريخية وكينونة الثقافية. وسوف يجرف هذا التيار في مجرى تطوره مختلف بقايا الأقلية والهامشية، كما هو جلي في ملامح "الصحوة" المتعددة الأوجه وتيارات "الداخل" الوطنية. بمعنى إننا نقف أمام ظاهرة أفول الأقلية والجهوية والتجزئة بوصفها زمنا، وصعود الكينونة العراقية الجامعة بوصفها تاريخا.

- **اعتمد البعث العراقي على "تبعيث" المؤسسات الاجتماعية وعسكرة المجتمع. بحيث قام جوهر النظام البعثي على إستراتيجية محددة هو بناء المجتمع المعسكر والتحكم به من خلال مختلف الخطط والمشاريع والقوانين والأحكام. هل كان تكريس التربية العسكرية داخل المجتمع جزء من الأيديولوجية الفاشية؟**

لا تستطيع الأيديولوجية العيش دون تجييش العقل وعسكرة النفس الغضبية. وبدونها تضمحل وتتلاشى كما لو أنها غبار الزمن! والأيديولوجية التوتاليتارية تعادل عسكرة الوعي والنفس الاجتماعية. ويرتبط ذلك أولا وقبل كل شيء بفكرة النظام وأولويتها في الأيديولوجية التوتاليتارية. فالتوتاليتارية واحدية. ومن ثم فإنها لا تعترف، بل تلغي وتنفي بقوة وحزم كل ثنائيات الوجود، بوصفها "تناقضات سخيفة" لا معنى لها ولا اثر. من هنا واحدية النظام بوصفها حرية، وعسكرة الجميع باعتبارها انضباطا وما شابه ذلك. باختصار إنها تريد وتسعى لإرساء أسس الوحدة في كل شيء وعلى كل مستوى وفي جميع الميادين. وعادة ما يتخذ هذا الفعل في جميع التوتاليتاريات بلا استثناء هيئة إخطبوط السيطرة التامة. حيث يبدأ بالجسد لينتهي بالروح. وذلك لأنه لا يقر بثنائية الروح والجسد. من هنا عمل التوتاليتارية الدائب من اجل تذليل هذه الثنائية وصنع الوحدة فيها من خلال تحييد العقل (لنقدي) وتمويت الضمير الفردي. وليس هناك من أسلوب امثل لتجسيد هذه الغاية أكثر من العسكرة. إذ يجري من خلالها عسكرة الجسد عبر تحويله إلى آلة متحركة

بصورة ميكانيكية. واستكمالها بعسكرة الوعي (عبر الأيديولوجية وغسل الأدمغة بمساحيق القمع والإكراه). وتحويلها إلى "عبادة" الفرد.

واتخذت هذه العملية في العراق احد أتعس وأبشع الأشكال والممارسات والنماذج. وذلك لأن البعث فيه كان أيديولوجية مبتسرة، وحزبية ضيقة من حيث أسسها الاجتماعية والفكرية والروحية. وليس مصادفة أن تصبح الحزبية الضيقة والمغامرة السياسية للحثالة الاجتماعية أسلوب البعث وصفته الأساسية. وهو السبب القائم وراء سعيه الأيديولوجي والعملي الحثيث للعسكرة المتحزبة. إذ فيها تنعكس أولا وقبل كل شيء محاولات التعويض عن هذا النقص الجوهري لفكرة وأيديولوجية البعث وأسسه الاجتماعية.

لقد كانت العسكرة مجرد أسلوب السيطرة وليس أسلوب التكامل القومي بمعايير البدائل الكبرى كما هو الحال بالنسبة للتوتاليتاريات الكلاسيكية. فالبعث (الصدامي) كان نتاج المغامرة والمؤامرة الحزبية للحثالة الاجتماعية المتربية بتقاليد الراديكالية السياسية. من هنا تحول التوتاليتارية إلى غلاف ضروري لاستكمال واستحكام دكتاتورية الأقلية والجهوية والطائفية والفئوية. وليس هناك من سبيل أكثر إحكاما لبلوغ هذه الغاية من العسكرة. حيث ابتدأ حزب البعث بفكرة "التبعيث"، أي إجبار الجميع على اعتناق فكرته. وهذا شيء يعادل قتل العقل الحر وحرية الاختيار والإرادة الإنسانية وقيمة الضمير. مع ما ترتب عليه بالضرورة من تجييش العقل. واستتبع ذلك بالضرورة عسكرة الجسد عبر تشكيل جيوش

(عامة وخاصة ومختلف أصناف الجيوش). بحيث لم تترك فئة اجتماعية دون أن يجري إدراجها وإجبارها على الانخراط في تشكيلة عسكرية مهمتها الأولى والأخيرة إشراك الجميع في حركة لا معنى وقيمة لها باستثناء الهاء العقل والضمير عبر إرهاقهما الدائم وإشغالهما في كل ما لا علاقة له بالسلطة والدولة والمجتمع.

بعبارة أخرى، إن مهمة التبعيث والعسكرة تقوم في إلغاء الضمير الفردي والعقل النقدي والحرية عن المشاركة في إدارة شئون الدولة والمجتمع. وقد كشف الاحتلال الأمريكي للعراق عن أن هذه الجيوش العديدة والهائلة لا قيمة لها ولا معنى ولا اثر في الحرب! جيش هائل لا يحارب، بل يأكل ويشرب وينام. واستعداده الوحيد هو الهرب في المعركة!!

- **استطاع النظام الصدامي أن يسيطر على الإدارات العسكرية ويخضعها لحكم المجموعات القبلية وتحت ظل أيديولوجية قومية في إعادة إنتاج الدولة التوتاليتارية في العراق وتحولهم إلى الطبقة ــ القبلية. ما مدى صحة هذه الفرضية؟**

إن إحدى الصفات الجوهرية للصدامية التي طبعت بنفس القدر خصوصيتها في السيطرة هو خضوعها نفسها لهاجس الأمن. من هنا سيادة مبدأ القوة والعنف والبطش، بوصفه التعبير المناسب عن خلل الرؤية والكينونة الاجتماعية للصدامية. إذ ليست الصدامية في الواقع سوى التعبير

الأشد غلوا عن نفسية وذهنية الأقلية والجهوية والطائفية المسبوكة بمقومات الحثالة الاجتماعية والراديكالية الحزبية السياسية. بمعنى أنها نتاج أشد العناصر تخلفا وانحطاطا وتخريبا لواقع العراق آنذاك.

إن الصدامية هي التعبير النموذجي والتام عن كل البنية التقليدية والبدائية للمجتمع العراقي في مراحل صعوده. فقد كانت تحتوي في ذاتها على إفرازات تحلل البنية التقليدية التي وصلت إلى السلطة عبر المغامرة الحزبية التي فتح انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ الطريق أمامها. وهو أمر جلي من خلال استحكام السيطرة الجهوية والفئوية التي لازمت تثبيت الحكم الدكتاتوري، كما نراه على سبيل المثال في عسكرة المناطق التقليدية المحكومة بتكريت. لقد تحول لقب التكريتي إلى هوية قائدة وسائدة محكومة ومتحكمة بالسلطة والقوة، أي رمي القانون والشرعية في المزبلة. وليس مصادفة أن يتحول كل ما لا يدخل ضمن هذه الصيغة إلى مزبلة. بحيث تحول العراق إلى مزبلة فعلية. وهي الصيغة النموذجية لنفسية وذهنية الأقلية الجهوية الفئوية الطائفية التي لا تعترف بفكرة الوطن والمجتمع والدولة والقانون. وهذه بدورها ليست إلا بقايا القبلية أو أنها القبلية بأشد أشكالها صعودا في "الدولة الحديثة"! وليس مصادفة أن يدمر ويقتل صدام بصورة تدريجية تاريخ الجيش الوطني العراقي ويدمر بصورة شبه تامة روح الاحتراف العسكري الوطني فيه وأخلاقه الخاصة. بمعنى أنه قطع تراكم هذه المكونات الضرورية للدولة الحديثة والفكرة الوطنية والقومية.

لقد جرى تثبيت دكتاتورية الجهة والفئة والطائفة عبر العائلة والقبيلة. مما أدى إلى صنع سبيكة يمكن أن نطلق عليها عبارة الطبقة القبلية! وهو "انجاز" صدامي متميز يمزج بين نظام الطبقات الهندوسي والماركسي والنازي، أي خليط ليس له مثيل في التاريخ القديم والحديث! وقد أشرت في أكثر من موضع إلى أن خصوصية التوتاليتارية في العراق تقوم في أنها كانت مجرد استكمال لاستحكام الدكتاتورية الصدامية، وليس بالعكس. فتاريخ التوتاليتاريات "الكلاسيكية" يكشف عن أنها تؤدي بالضروري إلى الدكتاتورية، أما في العراق فقد جرى العكس، أي أن الدكتاتورية هي التي أدت إلى التوتاليتارية. من هنا طابعها المشوه والمدمر بالنسبة للنظام السياسي والدولة والقومية.



الاقتصاد «السياسي» و«الاجتماعي» للتوتاليتارية العراقية (الصدامية)

- **يشكل مفهوم (الدولة الريعية) من المفاهيم الحديثة عن الدولة الأحادية الاقتصاد وهو احد الإسهامات المهمة في حقل العلوم السياسية. ما هي الأسس الفكرية لمفهوم الدولة الريعية؟**

إن مفهوم "الدولة الريعية" في محاولاته تفسير خصوصية الدولة في إيران ودول الخليج العربية، طوّع المواقف السياسية والأيديولوجية عبر هالة الرؤية الاقتصادية. وبهذا فهو يشبه في الكثير من جوانبه اغلب ما ظهر في بداية النصف الثاني من القرن العشرين من مفاهيم ومقولات ونظريات بهذا الصدد. بعبارة أخرى، إننا نقف أمام ماركسية مقلوبة! وكلاهما يصبان في منحى واحد، ألا وهو تغليب الرؤية المسبقة والقيم الأيديولوجية والسياسية على تعقيد الواقع، أو من خلال سحب الواقع المتحرك والحركة التاريخية المتراكمة وتنوع الأشكال المتناقضة في كمون البدائل تحت خيمة التعميم السياسي. غير أن ذلك لا ينفي ما في هذا التحديد الاقتصادي السياسي من قيمة علمية وعملية في إدراك خصوصية النظام السياسي، على الأقل في ستينيات القرن الماضي (العشرين). لكنه لم يعد يمتلك قيمة علمية دقيقة في تفسير ظاهرة الدولة الحديثة والنظام السياسي في منطقة

الخليج. كما انه يعجز عن تفسير وإدراك خصوصية الدولة والنظام السياسي الذي تبلور في العراق في مجرى النصف الثاني من القرن العشرين، وسقوطه المريع تحت ضربات الغزو الأمريكي عام٢٠٠٣.

فنظرية "الدولة الريعية" كانت من حيث مادتها المباشرة مهتمة بالدولة الإيرانية ودول الخليج العربية. بمعنى أن العراق لم يكن موضوع اهتمامها المباشر آنذاك. وقد تبلورت هي سوية إلى جانب النظرية القبلية الخلدونية والنظرية الميراثية الفيبرية والطبقية الماركسية وغيرها تحت ثقل الهيمنة "التاريخية" للأيديولوجية السياسية التي حكمت نفسية وذهنية الباحثين آنذاك. فهو العقد الذي أمات العلم وأنعش الأيديولوجية. من هنا سيطرة رجال الأحزاب في تفسير التاريخ والدولة والنظام السياسي والمستقبل، رغم جهلهم الشديد بهذه الأمور المعقدة. لكن مفارقة الظاهرة تقوم في أن الأحزاب أو الأصنام الجديدة حالما جعلت من وساوسها وهواجسها ورغباتها "وحيا"، فإنها سرعان ما استسهلت الرؤية السياسية والمواقف الحزبية في النظر إلى ظاهرة الدولة والسلطة والنظام السياسي وصيرورة الطبقات والفئات الاجتماعية. طبعا أن ذلك لا ينطبق على نظرية "الدولة الريعية" بصورة مباشرة، لكنه ينطبق على استنتاجاتها السياسية بشكل عام وعلى تغلغلها في الوعي "المنهجي" بشكل خاص، بعد أن عجزت أو وقفت نظرية القبيلة والميراث والطبقات عن "العمل" بصورة جدية على خلفية التحولات البنيوية الكبيرة في دول الخليج العربية.

فمن الناحية النظرية الاقتصادية ليس بإمكان نظرية "الدولة الريعية"

الصمود أمام النقد العلمي الصارم. لكنها مقبولة نسبيا عند تخوم ستينيات القرن الماضي، عندما كان "الريع" والإيجار الصفة السائدة في الموقف من السلعة السحرية الجديدة: النفط! ولكن حتى هذه الحالة لا تشكل في الواقع أساسا لاستنتاجات نظرية عميقة. والسبب يقوم في أن تلك المرحلة كانت إحدى مراحل الانتقال العاصفة على النطاق العالمي ودول الخليج العربية بشكل خاص. كما إنها كانت تحتوي في طياتها على كمون التحول العنيف في تاريخ العراق الحديث.

مما لاشك فيه أن لاقتصاد السلعة الواحدة اثر تخريبي هائل على بنية الدولة. وهي حالة مختلفة المظاهر والنتائج في تاريخ الدول. الأمر الذي يجعل من الضروري دراستها دوما بصورة ملموسة. فجمهورية النفط والغاز ليست كجمهورية الموز والقهوة. كما أن تأثيرهم في الأنظمة الجمهورية والملكية ليس سواء. بل ويختلف بين الأنظمة الجمهورية نفسها، كما يختلف بين الأنظمة الملكية. والقانون "الحديدي" الوحيد القائم في جعل الدولة التي يعتمد اقتصادها على هيمنة مادة طبيعية واحدة قابلة للتصدير يقوم بالطبيعة الاجتماعية للقوى الحاكمة وأيديولوجيتها السياسية. وعموما يمكنني القول، بأن اقتصاد السلعة "الجمهورية" أو "الملكية" الذهبية الواحدة هو تعبير أما عن بقاء وسيادة وهيمنة وتأقلم القوى التقليدية ضمن تصوراتها ومفاهيمها وقيمها ومصالحها الخاصة، أو ترسخ دكتاتورية الهامشية والقوى الرثة وأيديولوجياتها الراديكالية السياسية. وقد كان العراق البعثي الصدامي الصيغة "الكلاسيكية"

لهذا القانون!

بعبارة أخرى، إن نظرية "الدولة الريعية" لا يمكنها أن تكون منظومة منهجية في دراسة الدولة العراقية الحديثة. إنها قادرة على تسليط الضوء على بعض جوانبها، أو رسم معالم الممارسة التي قامت بها السلطة في مجرى تحولها من "ثورية" إلى دكتاتورية، ومن دكتاتورية إلى توتاليتارية، مع ما ترتب عليه من مزج بينهما وصنع سبيكة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. وذلك لأن صيرورة الدولة العراقية لم ترتبط بتاريخ "السلعة الذهبية"، بل على العكس، إن هذه "السلعة الذهبية" قد قطعت مساره الطبيعي عبر هيمنة وسيطرة الراديكالية السياسية. بحيث أدى في نهاية المطاف إلى صنع ما يمكن دعوته بالدولة الرخوية التوتاليتارية! ويعكس هذا الإخطبوط المسخ مستوى الانحراف عن ماهية الدولة والمجتمع والتاريخ الثقافي للأمة.

- **كيف يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين "الدولة الريعية" والنزعة الكليانية (التوتاليتارية)، وبالأخص ما يتعلق منه بأثرهما المتداخل على تغذية الخمول والكسل الاجتماعي والسياسي عبر استعمال وسائل الإغراء والإكراه؟**

إن طبيعة وحجم الترابط بين استغلال "الريع" والنزعة الكليانية (الشمولية أو التوتاليتارية) محكوم أولا وقبل كل شيء بنوعية الأيديولوجية السياسية السائدة ونظام الحكم السياسي. أما أشكالها

ومظاهرها فترتبط أيضا بمستوى تطور العلاقات الاجتماعية والتطور العلمي والتكنولوجي والثقافة العامة.

فالمؤثرات "الريعية" لا تشكل بحد ذاتها مقدمة ضرورية أو ملازمة للنزعة الكليانية، بما في ذلك حالما يجري توظيف "الريع" في مجال الحياة المدنية والاجتماعية. إذ أن احد مظاهر ومعالم الدولة الحديثة والمتطورة تقوم في مدى اقتراب الدولة ومؤسساتها من المجتمع. بل إن احد مظاهر الدولة المتقدمة هو أن تكون "دولة اجتماعية". غير انه حالما تتحول الدولة إلى محتكر وحيد لتوزيع الثروة والتحكم بها، فإن ذلك يشكل بحد ذاته احد مصادر الاغتراب الفعلي بينها وبين الفرد والمجتمع. خصوصا حالما يكون احتكارها مبنيا على أساس استغلال الثروات الطبيعية فقط. ففي هذا "الريع" يكمن احد مصادر الخلل البنيوي للخمول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وذلك لأنه يحتوي بالضرورة على إهمال متعمد أو غير مدرك من جانب النخبة الحاكمة (التقليدية بالضرورة) لأهمية العلم والتكنولوجيا والاقتصاد المنتج والضريبة بالنسبة للتطور والتقدم والازدهار والعدالة. ومع ذلك لا يشكل هذا العامل بحد ذاته منتجا بالضرورة للنزعة الكليانية، كما نراه على سبيل المثال في دول الخليج العربية وغيرها. لكن الأمر يختلف حالما يكون "الريع" أداة السلطة التي تعمل وتفعل بمعايير الأيديولوجية التوتاليتارية. حينذاك يصبح التأثير المتبادل بين الريعية والكليانية مكونات مترابطة وفعالة وفاعلة ضمن سياق القيم والمبادئ الملازمة للأيديولوجية الراديكالية السياسية.

بعبارة أخرى، إن طبيعة الأيديولوجية السياسية السائد هي التي تحدد من حيث الجوهر كمية ونوعية وكيفية سيادة واستغلال وتوظيف "الريع" في ميدان الحياة الاجتماعية والسياسية. فالنزعة التوتاليتارية هي نتاج الرؤية المحكومة بقيم ومفاهيم ومبادئ أيديولوجية راديكالية عن "مشاريع البدائل الكبرى". ومنها، وفي مجرى تجسيدها في بنية النظام السياسي تنشأ وتتراكم أجهزة وفاعلية الدولة التوتاليتارية، بما في ذلك في كيفية وكمية ونوعية استغلال "الريع" في ميدان الحياة الاجتماعية والسياسية.

فاستغلال الريع في ميدان الحياة الاجتماعية والسياسية من جانب الدولة فضيلة. لكنه يتحول في ظل السيرة الدولة التوتاليتارية إلى رذيلة. أما حجم ونوعية ونتائج هذا التوظيف فيتوقف على مستوى تطور العلاقات الاجتماعية، والتطور العلمي والتكنولوجي، والثقافة العامة. من هنا اختلاف نتائجها في الدولة السوفيتية والألمانية الهتلرية عما جرى في العراق. فقد كان احتكار الدولة للثروة وتوظيفها محكوم بفكرة الدولة القوية والقومية الكبرى. ونتائجه العلمية (العسكرية في الأغلب) تعكس نوعية وكمية هذا الاستغلال. وهذا بدوره ليس معزولا عن كون مشروع التوتاليتارية ونتائجه محكوم أيضا بمستوى تطور العلاقات الاجتماعية والثقافية والعلم التكنولوجيا. وهي مقدمات كانت متطورة في روسيا وألمانيا. والشيء نفسه يمكن قوله عن قواهما الاجتماعية.

لكن الحالة تختلف اختلافا هائلا عما حدث في العراق منذ ستينيات

القرن العشرين. فقد كانت النزعة الكليانية في العراق نسخة "ناصعة" لعالم متخلف. إضافة إلى ضعف وتشوش الأيديولوجية البعثية وراديكاليتها السياسية من جهة، وهامشية قواها الاجتماعية وحثالة "نخبتها" السياسية من جهة أخرى. غير أن هذا الاختلاف الكبير لا ينفي اشتراكهما بهذا الصدد كما لا يعني خلافهما الجوهري. واشتراكهما بصدد القضية التي يجري الحديث عنها يقوم ليس في تصنيع "الخمول السياسي" من خلال توظيف الثروة والتحكم بها، على العكس! انه يجري من خلال تنشيط "الفعل السياسي" عبر حصره في ميدان تنفيذ ما تسعى إليه السلطة التوتاليتارية. وهو حصر اقرب ما يكون إلى محاصرة العقل والضمير، والروح والجسد الفردي والاجتماعي والقومي بالشكل الذي يخدم "أهداف" الدولة وينتفخ في شعاراتها! انه تنشيط يعادل خمول الحرية أو إخمادها وتدمير معناها الذاتي. وذلك لما في هذا الخمول من قوة فعالة وقاتلة وشرسة في تحديدها وتقنينها للحرية الفردية والاجتماعية. ومن ثم قدرته على قتل روح المعارضة والنزعة النقدية، أي جوهر الوجود الإنساني. وليس مصادفة أن تتحول فكرة الحرية الاجتماعية (الطبقية) والقومية إلى قمع سافر وعبودية فجة أو عنصرية شاملة. ولم تكن هذه النتيجة معزولة عن تحكم السلطة بالثروة، ومن خلالها بالإنسان عبر تحويله إلى مجرد مسمار يخترق الوجود والحاضر تحت طرقات معاولها في تشكيل هياكل "المستقبل".

أما الإغراء والإكراه فهما مجرد إحدى الثنائيات العملية التي تفعل

إلى جانب أمثالها على تمّثل مضمون التوتاليتارية من جهة وامتثال ما فيها من توحيد خشن لتوظيف الثروة وغسل الأدمغة ومحو الضمير وتدمير العقل النقدي، أي كل ما يساهم بتعميم العبودية. فهي الوسيلة الملازمة للنزعة التوتاليتارية. بمعنى استعمال كل الثنائيات الممكنة والمحتملة من اجل جعل العبودية نموذجا امثل للحرية! أي قلب كل القيم والمفاهيم رأسا على عقب. من هنا وحدة الإغراء والإكراه الفاعلة في تنشيط الخضوع السياسي للسلطة. ومن هنا أيضا تماسك الإغراء والإكراه، أي إغراء النخبة الخربة وإكراه المجتمع.

- **تقوم الدولة التوتاليتارية من الناحية البنيوية على الدمج بين السياسة والاقتصاد. وتسعى للهيمنة التام على الاقتصاد، عندما تجعل من نفسها المالك الأكبر والأوحد. هل هناك علاقة بين الريع النفطي والاقتصاد السياسي للدولة التوتاليتارية العراقية؟**

لقد أشرت أعلاه إلى أن التمازج والتداخل والتوازي والترابط بين المجال الاقتصادي والسياسي في الدولة التوتاليتارية يحمل طابعا عضويا. وهو أمر طبيعي بالنسبة لها. فالدولة التوتاليتارية على اسمها، أي أنها تتصف بهيمنة فكرة الكلّ والسيطرة التامة والتحكم المطلق والقيادة الشاملة، في ظل غياب شبه تام لفكرة الإدارة الاجتماعية والمدنية. بمعنى احتلال الحزب لكل مفاصل الدولة وأجهزتها، وتحوله إلى ثكنة عسكرية بمظهر هيكل مقدس! حزب يحمل كل مكونات اللاهوت المصطنع من

كتب وخطابات "مقدسة" وأجهزة مسترشدة بأوامر القائد، وقيم أيديولوجية خالصة، أي كل ما يهدف إلى تصنيع الوحدة والتمام فيها.

وبقدر ما ينطبق ذلك على دمج السياسة بالاقتصاد، فإنه ينطبق أيضا على كل مظاهر الوجود التاريخي للدولة والمجتمع. أما بروز أهمية الاقتصاد، فلأنه العامل الحاسم في حياة السلطة والدولة والمجتمع. لكن خصوصية هذا "الحسم" في الدولة التوتاليتارية تقوم في إركاع الاقتصاد أمام متطلبات ورغبات الإرادة السياسية. من هنا تحول الاقتصاد إلى وسيلة سياسية. وهو الانقلاب الخشن والمدمر الذي تنتجه الدولة التوتاليتارية. غير أنها في الوقت نفسه آلية تتعارض مع المسار الطبيعي لتطور الدولة والمجتمع والعلم والتكنولوجيا والاقتصاد، أي مع المسار الطبيعي للتقدم الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية. الأمر الذي يحاصر التوتاليتارية بالشكل الذي يجبرها على محاصرة المجتمع، بمعنى التحكم فيه بالشكل الذي يجعل من كل شيء وسيلة لبلوغ أهدافها. وليس هناك في الواقع من هدف عندها أكثر من إخضاع الكلّ بوصفه طفلها "الرضيع"! وهي صيغة ليست رمزية فقط بل وواقعية. وذلك لأنها تسعى لإرضاع المجتمع من ثدي مصادرتها التامة للثروة والإرادة. وفي هذا يكمن سرّ الاندماج البنيوي بين المجال السياسي والاقتصادي في الدولة التوتاليتارية. أما حجمه ونوعيته فيتوقف على كمية وحجم الثروات الطبيعية ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي. فالجوهر واحد. انه يقوم في تكامل الهيمنة بما في ذلك على الاقتصاد بشكل عام والثروة الطبيعية

والبشرية بشكل خاص.

وإذا كانت الصفة المميزة للدولة التوتاليتارية البعثية الصدامية تقوم في الهيمنة على النفط، فلأنه الثروة الكبرى القادرة على التوظيف السياسي السريع. كما أنها الثروة التي جعلت من طابعها الذاتي عين الطابع المميز للتوتاليتارية. بمعنى تحول النفط بوصفه طاقة إلى طاقة الدولة التوتاليتارية. وعكست هذه المعادلة الواقعية واقع التخلف التاريخي والاجتماعي للراديكالية السياسية العراقية، بوصفها قوة هامشية وحثالة اجتماعية. مما طبع بدوره كل الزمن اللاحق للدولة التوتاليتارية البعثية الصدامية التي تحول النفط عندها إلى طاقة "رسالتها القومية الخالدة"! أي إلى طاقة المصادرة الوحيدة والمحببة والأبدية. من هنا استعدادها لإهمال كل شيء ـ الدولة والأمة والروح والأخلاق والقيم والإنسان، باختصار كل شيء، بل وسحقه حالما يقف بينهما وبين النفط! هذه الشعلة الأبدية الوحيدة في توجيه رغباتها وغاياتها. الأمر الذي طبع علاقة الثروة النفطية بطابع القوة المقدسة الوحيدة!

وليس مصادفة أن يتحول النفط إلى سرّ الأسرار والسلعة الوحيدة في "إستراتيجية" السلطة الدكتاتورية. والسبب بسيط للغاية، ويقوم في الاستحواذ على الثروة الوحيدة من اجل توجيه كل شيء والتحكم به. فقد وصلت الدكتاتورية مع نمو وتراكم و"تكامل" الفشل التاريخي لمشاريعها للرجوع إلى مصادرها الأولى، مما أدى إلى كشف حقيقتها وهويتها بوصفها حثالة اجتماعية وقطيع من فصائل حيوانية ناطقة بمعايير

الجهوية والفئوية التقليدية (عائلية عشائرية قبلية) وبدائية لا نظير لها! الأمر الذي جعل من الثروة النفطية بداية ونهاية "الاقتصاد السياسي" للتوتاليتارية البعثية الصدامية.

تتسم عبارة "الاقتصاد السياسي" بقدر كبير من الأبهة حال تطبيقها على واقع الدكتاتورية، لكنها تعكس الصيغة الواقعية لواقعية التخلف المريع الذي أدت إليه تقاليد الراديكالية السياسية العراقية بشكل عام والبعثية بشكل خاص. فإذا كان انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ قد أرسى أسس فكرة الخروج "الشرعي" على الشرعية وجعل الانقلاب والثورة أسلوب النمو والتقدم والحرية، فإن مكوناته الاجتماعية وأيديولوجيته السياسية كانت خميرة خربة من العسكر والحثالة الاجتماعية وفقراء المدن والريف المتخلف والنخبة المثقفة المخدوعة بأوهام الشيوعية والفكرة القومية. وليس مصادفة أن يكون صراع واحتراب الشيوعية والبعثية في العراق اقرب إلى احتراب القبائل والفصائل الحيوانية المتناحرة! لكنهما كانا يشتركان في نوعية وآلية الخطاب السياسي الراديكالي، كما نراه في موقفهما من السلطة بوصفها الإرادة المكثفة للحزب، والأيديولوجية بوصفها الكتاب المقدس للأتباع! بمعنى اشتراكهما في عبادة أصنام السلطة والأيديولوجية والإرادة "الشعبية". وما وراءها كانت تقف الرغبة الخفية للحثالة الاجتماعية ونزواتها المحكومة بقوة الغريزة وانعدام العقل الثقافي. أما الفشل المحتوم فقد كان النتيجة الكامنة في هذه المقدمات. مع ما كان يترتب عليه من تعمق وتفسخ الفكرة الراديكالية نفسها.

إذ لم يكـن صـعود التوتاليتاريـة والدكتاتوريـة وتوليفهمـا في مـسخ الصدامية سوى النتيجـة الحتميـة لهـذا الفـشل التـاريخي أو الـصيغة الوحيـدة الكامنة في انسداد الأفق التاريخي لأيديولوجية الأوهـام الكـبرى (الـشيوعية والبعثية)، التي وجدت في الـنفط ملاذهـا الأخـير. فقـد كانـت عـاجزة مـن حيث المقدمات التاريخية والاجتماعية ورؤيتهـا للمـستقبل عـن تأسـيس أيـة بدائل أخرى عقلانية وواقعية ومستقبلية.

- **هل يمكننا الحديث عن "دولة صدامية"، بوصفها "رأسمالي" أوحد استطاع في نهاية المطاف فرض هيمنته التامة على الوجـود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بل وحتى البيولـوجي للإنـسان العراقي. هل تعود هذه الظاهرة إلى طبيعة تكوين الدولة في العراق؟**

من الصعب الحـديث عـن وجـود ظـاهرة ترتقـي إلى مـصاف "الدولـة الصدامية"، لكننا عادة ما نستعمل هذا التعبير بصورة "بلاغيـة" أو فنيـة مـن اجل إبراز طبيعة وسمة التطابق بين الفرد والدولة في المرحلة الـتي اسـتحوذ فيهـا صـدام حـسين علـى الـسلطة والدولـة والمجتمـع. بحيـث تبـدو الدولـة صدام، وصدام الدولة. كما لو إننا نقف أمـام اشـد الـنظم الملكيـة المطلقـة. لكـن الفـرق يبقـى جليـا، وهـو أن تقاليـد الملوكيـة القديمـة محكومـة أيـضا بتقاليدها الخاصة وأدب الملـوك، بينمـا الـصدامية محكومـة بتقاليـد الهامـشية والحثالة!

لكننـا حالمـا نقـف علـى أرضـية العلـم الـسياسي والتـاريخي، فـإن

"الدولة الصدامية" هي مجرد دكتاتورية فردية فئوية هامشية. إنها "منظومة" سلطة وقهر شامل. الأمر الذي أدى إلى ابتلاع الدولة. إذ لم توجد دولة بالمعنى الدقيق للكلمة في ظل الدكتاتورية الصدامية. وقد كان ذلك أيضا احد الأسباب الذي أدت وتؤدي إلى خلل التصوير والتعبير في تحديد معالمها بمعايير العلم السياسي! كما هو جلي في استعمالنا لعبارات "الدولة الصدامية" و"السلطة الصدامية" ما شابه ذلك. والسبب كما أشرت يقوم في طبيعة وحجم ومستوى الاستحواذ الفردي الذي قام به صدام حسين على السلطة والدولة، بحيث جعلها جزء من إرادته ورغباته الفردية. وهي حالة فريدة من نوعها في تاريخ العراق الحديث. بل أنها الحالة الوحيدة. من هنا إشكالاتها وتعقيدها النسبي.

وعندما أقول، بأن من الصعب الحديث عن "دولة صدامية"، فأنني اقصد بذلك تقييمها الشامل بمعايير فكرة الدولة العصرية. فالصدامية "مشروع" مناف لفكرة الدولة بالمعنى الدقيق للكلمة. من هنا ضرورة حصر فكرة الصدامية بالسلطة فقط. وهي سلطة استطاعت في مجرى استتبابها النسبي صنع نظام توتاليتاري طغى على بنية الدولة العراقية في مجرى ثلاثة عقود من الزمن. ولم يكن ذلك معزولا عما يمكن دعوته بانحرافات التجربة البعثية في الوصول إلى السلطة منذ عام ١٩٦٣. والحصيلة أربعة عقود من فقدان الحكمة توجت بخراب شامل وانحطاط تام واحتلال أمريكي للعراق. ففي هذه النتيجة تتبين حدود ومدى انحلال الدولة.

مما سبق استطيع القول، بأن نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

كشفت عن أن "الدولة الصدامية" ليست دولة. لقد انحلّ فيها كل شيء وتلاشى، باستثناء بقاياها الخربة في كل شيء. ولم تكن هذه النتيجة بدورها معزولة عن "المشروع البعثي الاشتراكي" بوصفه مشروع الهامشية الراديكالية.

فقد أدت الراديكالية السياسية التي جرى رفع شعاراتها وأساليبها بعد انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ إلى مصاف الصيغة "الشرعية الوحيدة"، إلى قطع التاريخ الطبيعي لتطور الدولة العراقية الحديثة. بعبارة أخرى، إن "الدولة الصدامية" هي جزء من خراب الفكرة الراديكالية. وبالتالي لا علاقة لها بأصل الدولة العراقية الحديثة. على العكس إنها نفي لتراثها وتراكمها التاريخي، الذي لم يخل بدوره من ضعف بنيوي ونواقص، شأن كل دولة في مراحل تطورها الأولى. خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار مستوى ضعفها التاريخي الأول.

إن "الدولة الصدامية" هي ذروة الانقطاع التاريخي عن التاريخ الطبيعي للدولة في العراق. كما أنها الصيغة الأكثر تطرفا وغلوا وابتذالا للفكرة الراديكالية، أي تلك التي جمعت بين راديكالية الفكرة القومية والفكرة الاجتماعية. وفي هذا يكمن تناقضها وتكاملها مع الفكرة الشيوعية (راديكالية "أممية" واجتماعية). بمعنى أن سلوك كل منهما محكوم بنفسية وذهنية "المواجهة" و"التحدي" للآخر في كافة الميادين. وبالتالي لم يكن تحول "الدولة الصدامية" إلى رأسمالي أوحد سوى الصيغة البعثية للفكرة الشيوعية أو النموذج الاشتراكي (السوفيتي)، ولكن من خلال

التبجح أيضا "بحسنات بعثية" هنا وهناك! فعندما نتأمل مراحل ونماذج تكامل أساليب الاستحكام والتحكم بالثروة والمجتمع والثقافة والفرد التي قامت بها "الدولة الصدامية"، فإن من السهل رؤية صدى ومدى "الاستفادة" من التجربة "الاشتراكية العالمية"، بل و"التفوق" عليها. وقد وجد ذلك صيغته اللاحقة في "تكامل" الهيمنة المطلقة للدولة ثم السلطة ثم الحزب ثم صدام. بمعنى اختزاله في مجرى استحكام وتشذيب أدوات السيطرة ومصادرة الثروة العامة والخاصة في شخص واحد، أي "تكامل" الدولة في شخص واحد. وهو الوجه الآخر لانحلال الدولة وتلاشيها. الأمر الذي جعلها تتعارض تعارضا تاما مع فكرة الدولة كما هي، ومع أصول الدولة العراقية الحديثة أيضا. لكنها تسير بصورة "متجانسة" ضمن سياق تقاليد الراديكالية السياسية.

- **أدت الوفرة المالية واستحواذ الجماعات القبلية على الثروة النفطية إلى إعاقة النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع. وبالمقابل "تكاملت" دولة شديدة المركزية. كيف نفسر العلاقة بين هذا النمط من الدولة والتمركز السياسي للجماعات الطائفية في السلطة؟ وكيف استطاعت الدولة البعثية الصدامية إنشاء نظاما اقتصاديا سياسيا فريدا هو "رأسمالية القرابة" و"طبقة العشيرة"؟**

إن خصوصية الدولة العراقية الحديثة تكمن في تراكمها البطيء الذي

جرى في الوقت نفسه ضمن تيارات راديكالية جارفة. مما جعلها على "مهب الريح" في مجرى عقود من الصراع العنيف. بحيث كسر في نهاية المطاف عودها الطري.

فقد كانت الدولة العراقية الحديثة نتاج "مؤامرة" إقليمية ودولية تعكس أولا وقبل كل شيء ضعف العراق عند بداية القرن العشرين وتخلفه المزري. وبغض النظر عن كل ما يقال في وضعه "الآخذ بالنمو" أواخر المرحلة العثمانية، إلا انه كان يعاني من "سكرة الموت" التاريخي. والشيء الوحيد الحي فيه كان يقوم في إمكانية تجديد ذاكرته على أساس ذكرياته القديمة. ولا مجاز في هذه العبارة. فتاريخ الأمم ذكرى وذاكرة وذكريات. وحالما يجري وضعها في منظومة الحاضر والرؤية المستقبلية، عندها تصبح الخطوات الواقعية معقولة بمعايير الماضي والمستقبل. لاسيما وانه الشرط الضروري لبلورة الرؤية المعتدلة ومنظومة القيم العقلانية، بما في ذلك في ميدان العلاقات السياسية. وكان من الممكن أن تنمو وتتقوى وتتوسع وتغرس جذور هذه المنظومة أو المنظومات في تربة العراق الحديث لولا كمية النواقص التي جرى رفعها إلى مصاف "الفضيلة" السياسية، كما نراها في ظاهرة الصعود المفاجئ وغير التاريخي (غير الطبيعي) لمختلف نماذج الراديكاليات السياسية المصطنعة. عندها تحول كل شيء إلى جزء من معترك الأحزاب والسياسة المغامرة، أي كل ما انتهى إلى انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

وأدى ذلك أيضا إلى إبعاد الفكرة التاريخية ووعي الذات القومي عن

جذورهما الخاصة. فإذا كان العراق عند تخوم القرنين التاسع عشر ـ العشرين يفتقد إلى فكر النهضة والإصلاح، فإن قفزته السريعة صوب راديكاليات القرن العشرين الأوربية قد افسد على قواه السياسية بصورة تامة إمكانية الرؤية الواقعية والمستقبلية. بحيث أدى إلى نوع من القطيعة ما زال أثرها فاعلا وقويا في وعيه الذاتي بشكل عام والسياسي والوطني والقومي بشكل خاص. أما التيارات والأحزاب السياسية "العراقية" و"العربية" و"الطبقية" فإنها تخلو من حيث الجوهر من الأبعاد الفعلية والحقيقية للفكرة الوطنية والقومية والاجتماعية. وليس مصادفة أن يغلب على وعيها السياسي سذاجة الرؤية واليقين الإيماني العقائدي وابتذال الشعارات الرنانة وانعدام الشعور الإنساني.

وهنا كانت تكمن المقدمات الخفية لطبيعة الانقطاع التاريخي في العراق عن التاريخ. وعادة ما تكون الدولة ميدان التأثير المدمر لهذه الظاهرة الخربة. وذلك لأن الانقطاع التاريخي عن التاريخ الذاتي والاستعاضة عنه أو ملئه بأوهام أيديولوجية ينخر بالضرورة كل مكونات وإمكانيات الوجود الطبيعي للأمم والدولة، أي تكاملهم العضوي والتاريخي. من هنا تحول كل شيء إلى أداة عابرة وجزئية. مع ما يترتب عليه من سيادة ما يمكن دعوته بنفسية وذهنية المساعي المحمومة للسيطرة والتحكم والهيمنة، باختصار إلى إثارة كل كوامن وكمائن الغرائز البهيمية. من هنا إمكانية تحول الدولة أيضا إلى ميدان أو إطار الهيمنة الشاملة عبر دمج فكرة الدولة بالهيمنة والسيطرة والمصادرة، أو رفعها إلى

مصاف القوة الوحيدة المالكة لشرعية التحكم الشامل بكل شيء. وهي فكرة اختمرت في مجرى زمن مديد من نمو المنظومات النظرية والعملية للراديكاليات السياسية. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار مستوى التخلف الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي العام للعراق في النصف الأول من القرن العشرين، فمن الممكن توقع سهولة انتشار هذا النمط من الذهنية والنفسية اللاهوتية.

فالفكرة الراديكالية السياسية من حيث الجوهر هي فكرة لاهوتية مقلوبة. لهذا عادة ما تتقبل بسهولة وإعجاب نموذج الإله الوحيد القادر العادل الحي الفاعل المميت المحي الرازق الصادق في كل ما يقول ويفعل، بعد إسباغه على الحزب أو أئمة الأيديولوجية "الثورية" أو القادة. وكلما يكون التيار أكثر تخلفا من حيث أسسه الاجتماعية والثقافية كلما تكون فكرة الاستحواذ والهيمنة اشد قبولا للغرائز التقليدية. فالبنية التقليدية لا عقل نقدي فيها ولا ضمير اجتماعي. وحالما تتحول الغريزة إلى فكرة سياسية وأيديولوجية "متسامية" ومصاغة بقوالب "الوطنية" و"القومية" و"الطبقية" و"الإلهية" وغيرها، عندها تصبح العبودية الملاذ الأخير والوحيد للحرية والعدالة!! أي يجري قلب الأمور كلها رأسا على عقب والتلذذ بهذا الانقلاب على انه الصيغة "المستقيمة" للأشياء ومرتع الحقائق الأبدية! وليس تحول فكرة الهيمنة المطلقة للدولة من اجل بلوغ "الأهداف الكبرى" وتجسيد "المشاريع التاريخية العظمى" و"تحقيق الرسالة الخالدة" للطبقة أو القومية في "امة واحدة" أو "وطن حر وشعب سعيد" وما شابه ذلك سوى

احد نماذجها الأكثر سخافة والأشد ابتذالا والأكثر إثارة لجذل أتباعها ويقينهم التام بعصمة هذه الشعارات الجوفاء.

بعبارة أخرى، إننا نقف أمام تقاليد أيديولوجية صماء في سمعها واستماعها للتاريخ، وعمياء في نظرتها للمستقبل، وعصماء في يقينها الجازم بما تقول. الأمر الذي جعل من فكرة هيمنة الدولة مجرد "مبدأ" من مبادئ هذه الرؤية الراديكالية الأيديولوجية الحزبية. إنها تنعم بخيلاء الرؤية الحالمة عن إمكانية استعمال الثروة والقوة من اجل "تحقيق" أهدافها. أما في الواقع فإن كل ما تقوم به لا يتعدى استعادة أو استظهار الغرائز التقليدية. وإذا كانت هذه الحالة قد ارتبطت من الناحية التجريبية المباشرة بصعود حزب البعث إلى السلطة، فلأنه مجرد نتاج "القرعة" التي لازمت "انتصاره" في أحداث الانقلابات العسكرية (١٩٦٣، ١٩٦٩)، أي قرعة الفوز الناتجة من عمليات المغامرة والمقامرة الحزبية. وليس مصادفة أن يؤدي صعود البعث (والشيء نفسه كان يمكن قوله عن الشيوعيين أو أية قوى راديكالية أخرى آنذاك) إلى تضافر وتكامل الهامشية والفئوية والطائفية السياسية، أي هذا الثالوث الباطني للضعف الاجتماعي والتاريخي الكامن في التيارات الراديكالية السياسية.

وليس مصادفة أن يكون انحدار البعث والسلطة الصدامية صوب القوى الهامشية والفئوية والعشيرة، أي البنية التقليدية ملازما لها زمن "الانتصار" والهزيمة. فهو الوجه الفعلي لحقيقة الراديكالية السياسية. إذ ليست الصدامية في الواقع سوى التعبير النموذجي عن الهامشية

الاجتماعية والفئوية والبنية التقليدية، أي أيديولوجية الريف المتخلف والملقح بأنصال العصابة المغامرة. فقد كان وصولها إلى السلطة حلقة من حلقات المغامرة والمقامرة التي لازمت حزب البعث من نشوئه في العراق حتى اندثاره المخزي. وتمسكها بالسلطة والأدوات التي جرى استعمالها من اجل ديمومتها هو تعبير عن نفسية وذهنية العصابة.

إذ لا شيء في السلطة الصدامية لغير السرقة والابتزاز. وكل ما كانت تقوم به تجاه "المجتمع" شبيه بما يقوم به مالك الخراف تجاه قطيعه، أي سلوك الهبات الفرحة. بينما كانت تختبئ في كل هبة طلقة مكتومة. ومجمل هذه الحالة العامة ومختلف جزئياتها لا يمكن أن تفعل إلا في اتجاه إعاقة التطور الاقتصادي. بل إنني أجد صعوبة في الحديث عن "اقتصاد" بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. والأدق الحديث عن تبذير للثروة المنهوبة والمصادرة تحت شعار "التأميم" وما شابه ذلك من اجل الاستحواذ التام على الثروة والبشر. إذ لا يمكن للاقتصاد السياسي أن يفعل بوصفه منظومة مصالح اجتماعية ديناميكية تحت ثقل أيديولوجية متخلفة وفاقدة لكل الأبعاد الاجتماعية والحكومية والدولتية والقومية الحديثة.

فالأيديولوجية البعثية بشكل عام لا تفقه شيئا في قضايا الاجتماع والدولة والأمة. أما الصدامية فهي أيديولوجية الريف المتخلف والمتحلل والمستعد على توليد الجريمة. إنها لا تعرف ماهية الإنسان والمجتمع. كما أنها غريبة ومغتربة عن ماهية الدولة والتقدم الاجتماعي. وهي أمور كان يمكن رؤيتها على مثال صدام نفسه وأهله وأقاربه وحاشيته وخدمه

وحشمه ومرافقيه وقيادته القطرية والقومية، باختصار في كل الصور الواقعية والمحتملة القائمة فيما يمكنه أن يكون مرآة مصغرة لما يريد ويرغب به، أي لكل ما هو كائن فيه ومستعد له. من هنا مظاهر "مركزية الدولة" الخشنة. وهو تعبير ليس دقيقا. فالسلطة الصدامية أنتجت مركزية سلطة متخلفة لا علاقة لها بمفهوم الدولة الحديثة. بعبارة أخرى، إن ما كان في زمن الصدامية ليس دولة بل سلطة عصابة تحكم الدولة. وليس مصادفة أن يكون رجوعها إلى العشيرة والقبيلة أمرا حتميا. وذلك بسبب طبيعة الترابط بين الراديكالية البعثية وما أسميته بالثالوث الباطني للضعف الاجتماعي والتاريخي الكامن في التيارات الراديكالية السياسية، أي في تضافر الهامشية والفئوية والطائفية السياسية. فهي المكونات التقليدية الكامنة في الأحزاب الراديكالية.

فالشعارات الراديكالية مجرد غلاف لبنية تقليدية. والسلطة ليست بحاجة إلى أوهام لأنها تفعل بمعايير ومقاييس أخرى. وحالما يجري اختبارها فإن التمازج "الحي" والفعال للبنية التقليدية والزيف الأيديولوجي يصبح من "مقدسات" الملكية الجديدة. وهو ما حدث في عراق المرحلة الصدامية بصورة تامة. من هنا آلية الرجوع "المنظم" إلى مختلف مظاهر وأشكال البنية التقليدية، أي إلى مختلف أساليب ونماذج ما قبل التاريخ العراقي الحديث. بمعنى الانتقال أو بصور أدق الرجوع من الدولة إلى القبيلة على عكس ما جرى في دول الخليج العربية ـ من القبيلة إلى الدولة. أما "رأسمالية القرابة" و"طبقة العشيرة" فهي مجرد صيغة بلاغية "جميلة" لواقع قبيح!

فحالما ننظر إلى هذه الظاهرة بمعايير العلم التاريخي والسياسي الدقيق، فإن تفسيرها يقوم فيما أشرت إليه أعلاه، أي أن أسباب هذا التحول الغريب أو بصورة أدق النكوص المخزي تكمن في سيادة الراديكالية السياسية التي جعلت من الممكن وصول الهامشية والحثالة إلى السلطة بوصفها غنيمة. مع ما ترتب عليه من إفراغ السياسة من مضمونها الاجتماعي وخضوعها للقانون. حينذاك لم تعد السلطة والدولة شيئا غير ميدان المغامرة والمقامرة. أما الاستحواذ على كل شيء فهو مجرد "حق" من حقوقها فقط! أي كل ما أدى إلى إنشاء "نظام اقتصادي سياسي فريد" أو بصورة أدق إلى جعل الفوضى "قانون" الدولة والسلطة والمجتمع والفرد.

- **شكلت الثروة النفطية أداة لإعادة إنتاج التمايز الاقتصادي وصنع نوع جديد من الاصطفاف الاجتماعي. كيف استطاعت الصدامية إعادة إنتاج هذا الاصطفاف الاجتماعي وربطه بالدولة؟**

كان النفط وما يزال من الناحية الظاهرية القوة الكامنة وراء احتراق الأمزجة السياسية للقوى المتصارعة داخل العراق وخارجه، كما كان يدفئ رغباتها الغريزية في حال تأمل تربعها بين مشاعله اللامعة في أضواء الأموال القادمة!

فقد كان النفط أيضا وراء الانقلابات العسكرية، والمشاريع "الوطنية" و"القومية". بمعنى أنهم جميعا كانوا محكومين بفكرة الاستيلاء على الثروة (النفط). وهذه بدورها ليست إلا جزء أو مظهر من مظاهر

النفسية الراديكالية والمصابة بهوس المصادرة والاستيلاء على الثروة وليس إنتاجها. إذ تنبع هذه النفسية من بنية الذهنية التقليدية والتخلف المعنوي والفكري والثقافي والمنهجي للأحزاب السياسية، التي فتح انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ الأبواب أمام أهوائها الخربة. فقد كانت هذه القوى وما تزال تعتقد بأن المال صانع العجائب! وهي حقيقة جزئية. لكنها حالما تصبح جزء من العقائد السياسية، حينذاك تتحول إلى أداة طيعة وقاسية في تخريب التاريخ الطبيعي لارتقاء الدولة والمجتمع. أما النتيجة فهي تحول الأحزاب "الثورية" إلى عصابة مرابين! مع ما يترتب عليه من إلغاء المجتمع المدني، واضمحلال البنية الاجتماعية للدولة، وسيادة القهر والإرهاب المنظم، وتحييد الفرد والجماعات عن الاشتراك المباشر والفعال في إدارة شئون الدولة والمجتمع، والوصاية التامة للسلطة على كل شيء، واغتراب المرء الفرد والجماعة وتحولهما إلى ذرات متناثرة في هشيم الدسائس الصغيرة والسعاية الفرحة بنجاة أصحابها، واضمحلال فكرة المصالح الكبرى والخير العام، وانتشاء سلطة بنشوة تربعها فوق القانون والحق والمسائلة، مما يجعل منها واهبة الرحمة والعطاء والهبات، ومجتمع بلا ضرائب، باستثناء ضريبة الخضوع التام للسلطة!

أدت هذه الحالة المتراكمة في مجرى سيطرة السلطة الصدامية إلى تشويه التمايز الاجتماعي والاقتصادي. ودفع صوب حالة تتصف بالقسوة والغرابة. إذ لم يكن هذا التمايز نتاجا لتنافس اجتماعي أو مبنيا على أساس العمل المنتج، بل على أساس التقرب من السلطة. مما أدى بدوره

إلى إنتاج تمايز اجتماعي من نوع غريب أيضا اقرب ما يكون إلى اصطفاف الفئات المغلقة. ومع كل تمركز للسلطة ازداد هذا التمايز على أساس ثنائية الاقتراب والابتعاد عن السلطة.

وغرابة التشوه الهائل بهذا الصدد لا تقوم فقط في انقلاب المفاهيم والشعارات المعلنة والأيديولوجية التي يجري الدعاية لها ليلا نهارا، بقدر ما تقوم في تحول فكرة المركز إلى فكرة السلطة. إذ لا شيء غير السلطة! والسلطة تعني كل شيء! لكنها أولا وقبل كل شيء ملكية الحاكم لكل شيء! لقد أدت هذه العملية إلى جعل السلطة معيار كل شيء. من هنا "انتظام" الخراب في البنية الاجتماعية. وذلك لأنه جعل من السلطة "نخبة" قائمة بحد ذاتها، ومن المجتمع قطيعا من العبيد. ولم يكن ذلك معزولا عن المقدمات الكامنة في الراديكالية السياسية العراقية، بوصفها مغناطيس الحثالة الاجتماعية والقوى الهامشية. وهي قوى ترتبط في وعيها ولاوعيها فكرة الثروة والمال بتراث التقاليد القبلية والصحراوية والهامشية التي جرى نقلها إلى السلطة، مع ما ترتب عليه من انتقال الأطراف بكل مكوناتها إلى المركز. مما أدى بدوره إلى تخريب دائم لفكرة المركزية والنخبة والمجتمع المدني. ومن ثم تفتيت القيم الاجتماعية والإنسانية والوطنية. إنها جعلت من الهامشية نخبة، ومن النخبة عبيدا، بمعنى قتلها الجميع. وأصبحت هي أيضا أسيرة هذه الحالة الخربة. وكل انهماك فيها هو تخريب للكلّ الاجتماعي. وهي حالة متحركة لكنها أشبه بحركة الموتى! أي أن الثابت فيها هو التفسخ الدائم. لهذا من الأدق القول، بأن الصدامية لم تربط

المجتمع والأفراد بالدولة، بل بالسلطة.

لقد جعلت من السلطة مركز كل شيء مع ما ترتب عليه من تصنيف غريب وتمايز اجتماعي اغرب منه، مبني على ما يمكن دعوته بثنائية الاقتراب من السلطة والابتعاد عنها بوصفه معيار وأداة التمايز الاجتماعي والاقتصادي للصدامية. أما النتيجة فتقوم في تحويلها السلطة إلى مركز وبؤرة وأداة وغاية كل فعل، بحيث صدمت (هذه الصدامية) كل شيء بما في ذلك في غرابة صنعها للتمايز الاجتماعي والاقتصادي!

- **انشأ صدام حسين أحد اغرب الأنظمة التوتاليتارية الشعبوية من خلال تفكيك القطاع الخاص وتدمير الطبقة الوسطى. هل يمكننا القول أن صدام حسين يجسّد المثال المتطرف لما يمكن دعوته بالتوتاليتارية النفطية؟**

إن عبارة "التوتاليتارية النفطية" تبدو بريئة رغم عدم دقتها. فهي تجمع بين فكرة سياسية وثروة طبيعية. والنفط بحد ذاته مادة "حيادية" شأن كل المواد والثروات الطبيعية. غير أن غرابة النظام التوتاليتاري الصدامي قد تكون من بين خصائصه المميزة و"الفريدة". وذلك لأنه استطاع بالفعل إرجاع العراق إلى حالة مزرية ومتخلفة من خلال تجنيد وتجيش الثروة الوطنية! فالمعروف، والمميز للنماذج التوتاليتارية الكبرى هو عنفها المنظم في تجنيد وتجييش المجتمع والثروة والطاقات المادية والمعنوية والتراث والتاريخ والمستقبل من اجل بناء تجسيد مشاريعها و"بدائلها الكبرى".

وحميتها المفرطة بهذا الصدد عادة ما تؤدي إلى إبادة النفس من خلال استنفاذ الطاقة الذاتية للأمة أو المجتمع بدون رحمة ورأفة. من هنا ملازمة الحرب لها على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

وقد لازمت هذه الصفة الصدامية حتى نهايتها المخزية. بمعنى أنها لازمت زمن السيادة المطلقة للفكرة الراديكالية. والراديكالية السياسية العراقية شعبوية من حيث مكوناتها الاجتماعية وجذورها الثقافية ومكوناتها النفسية وذهنيتها التقليدية. فهي لا تخص البعث والصدامية، وذلك لأن جذورها الأيديولوجية تكمن من الناحية التاريخية في انتشار وسيادة الفكرة الشيوعية. والبعثية "شيوعية" قومية من حيث الجوهر، أي من حيث جوهرية الأيديولوجية وتسطيح الوعي ويقينها الجازم. والشيء نفسه ينطبق أيضا على بنيتها التنظيمية ورؤيتها للأمور والمواقف العملية. والاختلاف في مظاهر الشعارات. ومن الممكن رؤية ذلك بوضوح فيما يتعلق بالشعبوية. فكلاهما ينطلقان ويعتمدان على فكرة وشعار "الإرادة الشعبية". وهي فكرة مزيفة وشعار فج. وذلك لأنها لم تعن من حيث الواقع والفعل سوى مصادرة "الإرادة العامة". كما أنها مصادرة غير مبنية على أساس الاختيار الحر والديمقراطي، بل على أساس اليقين الأيديولوجي عما يسمى "بالحق التاريخي". بل والانسياق الأعنف بهذا الاتجاه بعد وضعه ضمن سياق "الحق الثوري"! وإذا أخذنا بنظر الاعتبار مستوى الطابع التقليدي للبنية الاجتماعية العراقية في كل تاريخه الحديث والمعاصر، فمن الممكن توقع قوة وعنف الفكرة الشعبوية وآثارها المدمرة

على فكرة الحداثة والتطور الطبيعي للمجتمع والدولة. لهذا لم يكن تاريخ العراق بعد الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وحتى الآن سوى زمن العنف المتزايد للشعبوية، التي يمكن اعتبار الصدامية ذروتها. أن قرنا من تاريخ العراق الحديث تتقاسمه خمسة عقود من التراكم الطبيعي لفكرة الدولة والمجتمع المدني والثقافة بما في ذلك السياسية، بينما شكلت العقود الخمسة الثانية منه الوجه المعاكس أو المدمر لما جرى تراكمه ووضعه في بنية المجتمع والدولة والثقافة.

وليس مصادفة أن يكون الخطاب الشعبوي الأكثر انتشارا في العراق حتى الآن. والسبب لا يقوم في كمية ونوعية الخراب فحسب، بل وفي "منظومة الخراب" التي لازمت الفكرة الراديكالية السياسية والشعبوية منها بشكل خاص. فالخطاب الشعبوي يعكس من حيث حجمه وتأثيره حجم وكمية الهامشية والحثالة الاجتماعية. وبالتالي لم يكن صعود الصدامية وسيادتها الشاملة سوى الوجه الآخر لما أسميته بمنظومة الانحطاط. فالقبول بالصدامية هو الوجه الآخر للانحطاط المادي والمعنوي للفرد والجماعة والمجتمع والثقافة والدولة. وذلك لأن الشعبوية الصدامية هي اشد النماذج انحطاط وتخلفا للشعبوية. وليس مصادفة أن يلازمها سيل التدمير الشامل لكل منظومة، باستثناء "منظومة" العنف والإكراه، أي جهاز وأدوات التخريب المادي الروحي للدولة والمجتمع والفرد.

وبما أن العمود الفقري للمجتمع المعاصر الحي والاقتصاد الديناميكي والفكر العقلاني والواقعي وحقيقة الحرية مرتبط بالطبقة

الوسطى واستقلالها عن هيمنة وسيطرة السلطة، من هنا أصبح تفكيك القطاع الخاص الأسلوب المناسب، بحكم قيم الأيديولوجية الشعبوية، الأسلوب المحتوم لتدمير الطبقة الوسطى. وإذا كان غلافها الأيديولوجي مصبوغ بلون "الاشتراكية" البعثية وليس "الشيوعية"، فأنه مجرد نتاج القناعات الشخصية والحزبية بأحد أنواع ما يمكن دعوته باشتراكية العصابة! وهي المأساة التي تعرض لها العراق وجعلت قرن من الزمن زمنا هباء. بحيث يقف من جديد أمام أولويات فكرة الدولة والمجتمع والحرية، أي كل ما جرى تجاوزه منذ زمن طويل على انه جزء من بديهيات الوجود الطبيعي للدولة والأمة المعاصرة.

طبعا إن ذلك لم يكن معزولا عن الضعف النسبي للطبقة الوسطى العراقية قبيل انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. لكنه ضعف طبيعي. فالتراكم الاقتصادي والاجتماعي لم يبلغ الدرجة التي كان يمكّنه من إنتاج أفكاره السياسية وتنظيماته المدنية. بينما أهدرت الفكرة الراديكالية وتقاليدها السياسية الحزبية هذا الكم الأولي وحولته إلى ذرات متطايرة عن أحذية الريف المتهرئة والمندفعة شأن جراد الصحراء صوب نبتات المدنية الحديثة. من هنا إمكانية وسرعة تآكل الطبقة الوسطى. إذ لم تستطع الانتقال من حالتها الأولية بوصفها أعشاب المجتمع المدني إلى نخيل العراق التاريخي.

إن الطبقة الوسطى العراقية لم تبلغ حد التحول الاجتماعي إلى طبقة سياسية. لقد قطع انقلاب الرابع عشر من تموز هذا التراكم الطبيعي،

وجعل من هجوم الفئات الرثة والهامشية موجة هوجاء سحقت كل ما كان يقف أمامها. فقد كان العراق الملكي يمر بمرحلة تراكم طبيعي تاريخي. بمعنى انه لم يبن على أساس "السلعة الذهبية" بل على أساس العمل الاجتماعي. أما الراديكالية السياسية فقد جعلت من فكرة الانقلاب و"الثورة" المضمون الوحيد للسياسة. ثم جعلت من السياسة القوة السحرية الوحيدة. وهي سياسة لا علاقة لها بالفكرة الاجتماعية وفكرة الدولة والأمة. بل مجرد قيم أيديولوجية. من هنا احتراب القوى "السياسية" فيما بينها بصورة دموية عنيفة. مما أدى إلى وضع جدار الصمت والغباء والجهل والعنف والإكراه والريف المتخلف والمتحلل أمام العقل الاجتماعي. وبالتالي أغلق حتى بصيص الفكرة الإصلاحية والنظام والحقوق المدنية. وقد كان صدام النتاج "الطبيعي" لهذه الحالة وهذا المسار وليس نتاجا طبيعيا للعراق. على العكس إن الصدامية بوصفها احد النماذج المتطرفة والمشبعة بقيم الراديكالية تعكس حالة الضياع الشاملة للبنية التقليدية الريفية المتخلفة والمتحللة. من هنا انقلاب الأوهام إلى يقين، شأن تحول الخوف والجهل إلى احد أهم مصادر اليقين في إيمان العوام!

إن الصدامية ليست نتاجا طبيعيا للعراق بل خروجا على تاريخه الطبيعي الذي جسدته ومجدته وتنعمت به وتلذذت بخرابه الفكرة الراديكالية وتقاليدها الحزبية!! ذلك يعني أن الصدامية هي المسخ غير الطبيعي للتحول الذي جرت الإشارة إليه أعلاه. أما ارتباطه بالنفط فهو مجرد حالة عرضية ومصادفة تسيء إلى سلعة النفط! طبعا إننا نستطيع

استعمال عبارة الصدامية بوصفها "أنموذج التوتاليتارية النفطية" لكنها تبقى مجرد عبارة بلاغية. وقد يكون من الأدق بهذا الصدد القول، بأن الصدامية هي أنموذج لحريق النفط وغازاته السامة في الوعي السياسي الراديكالي! فالصدامية هي أيديولوجية العبودية المطلقة التي عادة ما تؤدي إليها الراديكالية السياسية المتخلفة.

- **ما هو الدور الذي لعبته الثروة النفطية في تفتيت الوحدة الاجتماعية للعراق وظهور الأيديولوجية البعثية الصدامية بوصفها قوة مهولة بعد استيلاءها التام والكامل عام ١٩٧٣ على هذه الثروة؟ خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار إمكانية هذه الثروة في "تحرير" الدولة من ضغط القوى المعارضة وبالتالي شل حركتها وقدراتها على تعبئة المجتمع حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.**

إن إحدى مفارقات التاريخ العراقي الحديث تقوم في انقلاب المفاهيم وإمكانية "انحراف" الكلمة ومقوماتها المنطقية، أي انحراف وخلل معناها الذاتي. بحيث أصبح من الممكن أن تكون ثروة الدولة والمجتمع وسيلة "للتحرر" من المجتمع!! طبعا إن المقصود بذلك هو أن السلطة أصبح بإمكانها المراوغة والعمل بالشكل الذي يخفف عنها ثقل التفكير الجدي في البحث عن حلول واقعية ومستقبلية للمشاكل الكبرى التي تواجهها الدولة والأمة. وذلك عن طريق توظيف الأموال بالشكل الذي يجعل من المجتمع

أطفالا يرضعون من لبنها الفاسد! وأغرب ما في الأمر أن تعكس هذه الصيغة "الأدبية" بصورة عميقة انعدام الأدب الفعلي للسلطة والدولة والمجتمع بقدر واحد. "فالتحرر" من المجتمع يعكس بقدر واحد إشكالية فكرية ثقافية اجتماعية سياسية. لكنني سأتناول هنا فقط ما يتعلق منها بموضوع الحوار. بمعنى ربطها بتقاليد الراديكالية السياسية العراقية.

فالراديكالية بطبعها لا تحترم المجتمع ولا التاريخ ولا الثقافة ولا الفرد. الأمر الذي جعل منها على الدوام إرادة متحررة من العقل والرؤية المستقبلية. من هنا تطابقها مع فكرة وسلوك قلع جذور الوجود التاريخي للأمم، بوصفها المقدمة الفكرية والسياسية والأيديولوجية للراديكالية السياسية بشكل عام والبعثية الصدامية بشكل خاص. أما ارتباطها بالنفط كما أشرت إلى ذلك في أكثر من موقع، فإنه ارتباط ليس عضويا، بل مجرد مصادفة. فالسؤال الجوهري ليس في النفط وفي "الريع النفطي" وما شابه ذلك، بل في الأسباب القائمة وراء ظاهرة تحول الثروة إلى وسيلة وأداة "تحرر" السلطة من التزامها الاجتماعي. والإجابة عليه واضحة ألا وهي أن السبب ليس في الثروة بذاتها أو بحد ذاتها، بل في كيفية استعمالها. أما كيفية استعمالها فمرتبط بالفكرة السياسية والنخبة بشكل عام والسياسية بشكل خاص. وإذا كان تاريخ العراق السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين هو زمن السيادة التامة والمطلقة للراديكالية السياسية والفكرة الأيديولوجية من هنا سيادة الأحزاب السياسية الراديكالية. وهو السبب القائم وراء الجهل شبه التام والمطبق لماهية السياسة الاجتماعية عند

الأحزاب والنخب. طبعا إنني استعمل كلمة وعبارة النخب بالمعنى "العراقي"، كما نطلق كلمة "نظيف" على احد الأمكنة الوسخة، عندما نقارنه بمزبلة عفنة جدا إلى جانبه!

فاغلب الأحزاب السياسية العراقية ونخبها لا تفقه شيئا في العلم السياسي. والسياسة بالنسبة لها "عمل" حزبي فقط وليس علما. ومن ثم فأنها لا تفهم قيمة السياسة وأهميتها بالنسبة لإدارة شئون الدولة والمجتمع. إنها تفهم من السياسة معنى "القيادة" فقط. وتعكس هذه الرؤية أولا وقبل كل شيء بقايا وسيادة النفسية والذهنية التقليدية. وضمن هذا السياق يمكن فهم استفحال ممارسة وسلوك إحباط المعارضة بوصفها القيمة الكبرى للسلوك "السياسي" للسلطة بل وهدفها الأكبر. وهي صفة جميع القوى الراديكالية، كما أنها مفارقة وجودها في السلطة.

إن القوى الراديكالية ضرورية بالنسبة للمجتمع والمنظومة السياسية للدولة ولكن بوصفها قوة هامشية وعلى ضفاف المجرى العام للتاريخ السياسي للدولة والأمة. لكنها حالما تنتقل إلى المركز، فإنها تسحب الجميع صوب هاوية الخراب والموت. بحيث يصبح كل فعل من أفعالها "حقا" وكل ما تطرقه "صراطا مستقيما" بحيث تجبر الجميع على خوض المسار من اجل بلوغ كعبة أحلامها. أما حقيقة أحلامها فهي أضغاث أوهام. لكنها أوهام راديكالية، أي الأشد عنفا وسقما للروح والجسد الاجتماعي. من هنا يقينها الجازم وسعيها "المستقيم" في تحريم وتجريم كل ما لا يتلاءم مع تصوراتها وأحكامها. وبما أن تصوراتها وأحكامها جزء من أيديولوجيا

الأوهام، من هنا قسوتها غير المحدودة في قمع كل ما يقف أمامها بوصفه "حجر عثرة" ينبغي رميه على قارعة الطريق أو سحقه بوصفه شيئا لا قيمة له.

يعكس تحول القوة الراديكالية السياسية الحزبية إلى حاملة الحق والحقيقة الوحدة الممسوخة لبقايا الذهنية اللاهوتية والتقاليد القبلية والعائلات المغلقة. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن صعودها للسلطة قد جرى في ظل تحلل مكوناتها الاجتماعية وهوس الأوهام الأيديولوجية المميز لمرحلة "النهوض الوطني" و"التحرري" و"القومي"، من هنا انقلاب المفاهيم والقيم وطبيعة الأشياء، ومن ثم كيفية وحجم تطويع كل ما يمكنه أن يخدم حالة التحلل المغلّفة بقيم الأوهام الأيديولوجية. وضمن هذا السياق يمكن فهم سرّ تحول الثروة النفطية إلى بؤرة الاهتمام السياسي للأحزاب. ومن هنا أيضا تحول فكرة تأميم الثروة النفطية إلى أسلوب "تأميم" الفكرة الوطنية والقومية والاجتماعية. بمعنى تحول فكرة التأميم إلى أسلوب مصادرة الإرادة الاجتماعية والرقابة والمشاركة السياسية. وهنا تكمن إحدى مقدمات الاستعمال السيئ للثروة النفطية. ومن ثم تحول الشعار السياسي إلى "تحقيق" للقيم الأيديولوجية. وبالتالي تحول الحقوق الوطنية والقومية إلى "انجاز" سياسي حزبي. الأمر الذي عمق بدوره مكونات النفسية والذهنية التقليدية. مع ما ترتب عليه من إنتاج اشد النظم السياسية خروجا على الفكرة الاجتماعية والوطنية والقومية والحق والتقدم الاجتماعي. وذلك لأن المصادفة التي رفعت خليط الهامشية

السياسية والحثالة الاجتماعية إلى سدة الحكم جعلت من الريف المتحلل والصحراء الميتة مركزا اجتماعيا وثقافيا "للسياسة"! وهي الحالة التي قلبت الأمور كلها رأسا على عقب.

فالانتقال إلى المركز جرى من خلال الفعل الحزبي المغامر وليس عبر معاناة الصعود الاجتماعي الطبيعي والتاريخي (الإنتاج، والارتقاء إلى مصاف الطبقة الوسطى) ثم الاشتراك في الحياة الاجتماعية والسياسية. مما أدى بدوره إلى تفتيت المجتمع والجماعات والفرد. فهي العملية التي أدت إلى مسخ إنسانية الفرد وشخصيته المستقلة، والجماعة وكينونتها المدنية، والمجتمع وحقوقه السياسة، والدولة بوصفها حاضنة الفكرة الشرعية والقانون. وجرى الاستعاضة عن كل هذه الحلقات الضرورية للتقدم التاريخي والحرية بالنفط بوصفه "المشعل" الأبدي لكل القيم! أما في الواقع فانه لم يكن أكثر من حريق الأيديولوجية البعثية و"لهيب" الصدامية. وهنا يكمن سرّ صعود وهيمنة الأيديولوجية في حزب البعث.

لقد تحول الحزب إلى قوة تتطابق مع مهمة الكيان القادر على تفعيل فكرة "البعث"، أي تعادل حالة إحياء الموتى. وهي فكرة حالما يجري نقلها من أوهام الوعي اللاهوتي إلى يقين الأيديولوجية السياسية، فإن كل الأوهام المحتملة تصبح هراوة قاتلة. كما أن كل استعمال لها يكشف لحاملها عن قدرتها العجيبة على استنطاق آهات البشر! وفي هذا يكمن الدور التخريبي للأيديولوجية السياسية الحزبية، التي لا تعدو من حيث الجوهر أكثر من معادلة مقلوبة للمذهبية المغلقة والغلو المذهبي، أي مجرد

وحدة متحركة للأهواء والأوهام. وليس مصادفة أن تتحول الأيديولوجية البعثية الصدامية إلى لاهوت الفئات الرثة والعقول السقيمة والجهل المعرفي والتخلف الثقافي. أما تقوية تأثيرها المباشر وغير المباشر في السياسة والحياة العامة والخاصة للدولة والمجتمع والثقافة فقد كان الوجه الآخر للتخلف والانحطاط المعرفي والثقافي الحر. مع ما ترتب عليه من توسيع مريع لمختلف مظاهر الرذيلة.

أدى هذا الواقع إلى صيرورة ما يمكن دعوته بمنظومة الرذيلة الشاملة، كما نراها في تحول مختلف مظاهر ومستويات القهر والاضطهاد والإرهاب والتخويف إلى الوسائل الوحيدة للسلطة والدولة في تعاملها مع المجتمع والفرد. بينما أصبح تمويت الروح والعقل وتنشيط الغرائز عبر إثارة ثقافة العنف والهلع الأسلوب المكمل لفطم المجتمع من أية مشاركة ممكنة أو محتملة في إدارة شئون الدولة. بل جرى سحق فكرة الإدارة وإخراجها بصورة تامة ومطلقة من قاموس التفكير والممارسة الفعلية للبعثية الصدامية. الأمر الذي جعل منها إحدى أقسى وأرذل النماذج المحتملة لتصنيع العبودية التامة في العراق على امتداد تاريخه العريق! بحيث يمكنني القول، بأن الصدامية هي أيديولوجية العبودية المطلقة. كما أنها احد أوجه الأيديولوجية البعثية. لكنهما لا يتطابقان. فأيديولوجية البعث هي عقيدة الفكرة القومية المطلقة. أما الصدامية فقد استعاضت عن فكرة القومية بنفسية وذهنية الفئوية والجهوية التقليدية المتخلفة. من هنا سحب احدهما للآخر إلى هاوية الانحطاط!

الأسس الاجتماعية للظاهرة الصدامية

- **من الصعب فهم الظاهرة التوتاليتارية الصدامية بدون وضعها تحت مجهر الفحص النقدي العلمي. ما هي المنهجية القادرة على قراءة الظاهرة الصدامية؟ وهل باستطاعتنا إيجاد أدوات ومفاهيم ومقولات لقراءة هذه الظاهرة المعقدة والشائكة؟**

إن المنهج النقدي العلمي هو المقدمة الضرورية لكل بحث علمي دقيق. بمعنى انه ينظف الطريق أمام تنوع الاجتهادات. بينما يؤدي تنوع الاجتهاد إلى تذليل نفسية وذهنية العقائد الجازمة والتسطيح السياسي الميز للأيديولوجية. غير أن الأهمية الجوهرية للمنهج النقدي تقوم في قدرته على تأسيس وربط المواقف النقدية بقيم البحث الحر. وفي هذا تكمن أهم المقدمات الضرورية لتأسيس منظومات البحث المحكومة بقواعد المنطق العلمي. إذ يستحيل فهم أية ظاهرة اجتماعية سياسية أيا كان حجم تأثيرها وفاعليتها في الوجود التاريخي للأمم دون التخلص من ثقل الرؤية الأيديولوجية.

والظاهرة الصدامية ظاهرة مركبة. بمعنى أنها تعكس البنية الاجتماعية والاقتصادية، والحالة السياسية والفكرية والثقافية العامة التي تراكمت في مجرى التاريخ الحديث للعراق. الأمر الذي يفترض صياغة

رؤيـة منظوميـة مـن اجـل تحليلـها. أمـا الرؤيـة المنظوميـة والملموسـة فهـي الوحيـدة القـادرة علـى تحليـل وتركيـب ماهيـة الظـاهرة الـصدامية وكيفيـة تبلورها وصعودها والأسـباب القائمـة وراء سيادتها وانهيارهـا أيضا. كمـا أنها المنهجية التي يمكن رؤية معالمها فيما اكتبه بهذا الصدد، أي فيما يتعلـق بجانب من جوانبها بوصفها ظاهرة توتاليتارية. وهي منهجيـة ضرورية أولا وقبل كل شيء من اجـل المستقبل. بمعنـى التأسـيس لمـا يمكـن دعوتـه بمهمـة تصفية الحساب التاريخي مع الظاهرة التوتاليتارية بشكل نهائي وتام.

مـن هنـا قيمـة البحـث في إشـكاليات التوتاليتاريـة وخـصوصيتها في الظاهرة الصدامية. ومن الصعب، بل من المستحيل انجاز هـذه المهمـة دون الانطلاق من تحديد منهج الدراسة العامة للتوتاليتارية ثم الاستمرار لاحقـا في تحقيق استنتاجاتها العامة تجاه الصيغ الملموسة. بمعنى الانطلاق من العام إلى الخـاص (مـن التوتاليتاريـة بـشكل عـام إلى الـصدامية باعتبارهـا احـد مظاهرهـا أو أشـكالها أو صـيغها في العـراق). وهـي منهجيـة يفـترض الحـد العلمـي الأدنـى منهـا الإجابـة علـى أسـئلة الماهيـة والكيفيـة والـسببية. فهـو الثـالوث الـضروري للرؤيـة المنهجيـة العلميـة، أو علـى الأقـل انـه يـسعف البحث من شطط الخروج على منطق البحث العلمي. كما أنه يحتـوي علـى مقدمات ضبط الرؤية النقدية ضـمن قواعـد الأحكـام الموضـوعية، بوصـفه الـشرط الـضروري للـتخلص مـن قـيم ومفـاهيم وأهـواء الرؤيـة التقليديـة والحزبية. وعنـد ذلـك فقـط يمكـن الارتقـاء إلى مهمـة التركيـب الفلـسفي في رؤيــة الظــاهرة المعنيــة، أي الــصيغة الملموســة للظــاهرة التوتاليتاريــة

(الصدامية). بمعنى الانتقال إلى مصاف إعادة تركيب الظاهرة ضمن سياق الحالة التاريخية.

فالتوتاليتارية ظاهرة تاريخية. والصدامية أيضا. بمعنى أنها نتاج حالة تاريخية. لكن مفارقتها تقوم في هدمها لفكرة التاريخ، ومن ثم للتاريخ الفعلي، أي المستقبلي. من هنا أهمية وضرورة تضافر الرؤية العلمية الدقيقة والنقدية الاجتماعية، أي كل ما يمكن دعوته بمنهج الرؤية التاريخية النقدية الشاملة. فهو المنهج الوحيد القادر على تفعيل الرؤية العلمية والنقدية، أي البقاء ضمن قواعد الرؤية العلمية الموضوعية وتجنب الانحدار صوب الرؤية الأيديولوجية والسياسية المتحزبة. وهذا بدوره احد أهم وأفضل الطرق لبناء الرؤية السياسية السليمة تجاه الماضي والحاضر والمستقبل.

وضمن هذا السياق يمكن توظيف مختلف الأدوات والمفاهيم. وذلك لأن تعدد وتنوع الأدوات والمفاهيم يسهم في دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها وعلى مختلف مستوياتها. غير أن قيمة هذه الأدوات والمفاهيم وفاعليتها بالنسبة لإبراز حقيقة الظاهرة التوتاليتارية بشكل عام والصدامية بشكل خاص يبقى متوقفا على كيفية إدراك ومستوى تطبيق ما أسميته بمنهج الرؤية التاريخية النقدية الشاملة. ويفترض هذا المنهج بدوره الدراسة الملموسة للظاهرة المعنية. وفي حالة الصدامية، فإن ذلك يفترض كشف وتحديد "فرادتها"، بوصفها مزيجا من تقاليد الراديكالية السياسية المبتورة، أي المتولدة من تأثير تقاليد ثقافية ليست تلقائية. إذ لا علاقة جوهرية

للصدامية بتراث الأمة وتراكم وعيها الثقافي بشكل عام والسياسي بشكل خاص. من هنا ولوغها في وحل الراديكالية وتلذذها المشوه بأذواقها الخربة مع ما ترتب عليه من هجوم ساحق للهامشية الاجتماعية والفئوية والجهوية، أي لكل البنية التقليدية المتحللة والمتخلفة في مجرى انتقالها إلى المركز. و"فرادة" الصدامية تقوم في تمثلها وتمثيلها وتطبيقها "النموذجي" لهذا التيار المدمر في تاريخ العراق الحديث.

- **إن اغلب القراءات الفكرية والأكاديمية في العالم العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص تفتقد إلى تقاليد خاصة بالبحث والتحليل والدراسة. والموجود منها متخلف ومشبع بالأحكام الأيديولوجية. هل يمكن تأسيس مرجعية فكرية فاعلة لقراءة الظاهرة الصدامية؟**

إن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة المأساوية والخربة أيضا يقوم في طبيعة الانقطاع التاريخي الذي حدث في مجرى الانتقال من "العثمانية" إلى "الدولة الوطنية". فقد كان ذلك انتقالا مغامرا بالمعنى التاريخي والثقافي. كما كان يحتوي في أعماقه على طبيعة الخلل الذي لازم العالم العربي وثقافته التاريخية الكبرى بعد انحلال مراكزه الثقافية السياسية ووحدته الخاصة، أي بسبب ضعف أو انعدام تاريخه السياسي المستقل لقرون عديدة. بينما رافق انتقاله من حالة الوهن العثماني إلى حالة الانتعاش الكولونيالي، عيشه في ظل أهواء وأنواء مصطنعة. بمعنى خروجه إلى عالم

غريب دون تكامل أو تصلب عوده الذاتي. لكنه كان الامتحان التاريخي الجديد.

فقد أدت السيطرة التركية العثمانية إلى هدم وتدمير وتخريب شامل للتاريخ العربي الثقافي السياسي. إذ جرى تحويل منطقة الهلال الخصيب إلى أطراف سائبة تدور حول مركز متحلل وخرب منذ قرون! لكنه كان يعمل ويعاني ضمن معاييره من اجل "النهضة" الجديدة. غير أنها لم تكن ذات آفاق بالنسبة للعالم العربي بسبب مركزية الدولة التركية العثمانية وانعدام استعدادها الذاتي على العمل بمعايير الوحدة المرنة والمتغيرة والمتبدلة لمكوناتها. وذلك لأن التركية العثمانية كانت من حيث الجوهر تعبيرا مشوها عن غلبة الأقلية بالمعنى القومي والثقافي. من هنا انسداد طريقها وآفاقها في العالم العربي (بل والتركي أيضا كما كشف عن ذلك تيار القومية الاتاتوركية).

ومهما يكن من أمر هذه الدراما التاريخية، فإن حصيلتها المتناقضة تقوم في مواجهة الاجتهاد التاريخي المستقل للعالم العربي من اجل مواجهة إشكالاته الذاتية من جهة، وصعود التيار الوطني والقومي السياسي. ولعبت هذه العملية المتناقضة دورها الخاص أيضا في مجال الرؤية الثقافية والفكر. فمن جهة نقف أمام تطوير وتأسيس سريع للمدرسة، لكنها كانت تعاني أيضا من خلال الضغط الكولونيالي. فالاحتكاك المباشر بالغرب لم يجر في العراق على أساس تمثل التجربة الثقافية لأوربا آنذاك على صعيد النخب، بل من خلال البحث عن مساومات سياسية. ولم

يكن بإمكانها أن تكون مربحة للعراق آنذاك. من هنا كان الإفراط في الترحيب بالتجربة الأوربية أو معارضتها يصبان في اتجاه واحد، ألا وهو سيادة التطرف والغلو والابتعاد عن تقاليد النهضة والإصلاح والاعتدال. وليس مصادفة أن تصبح الراديكالية السياسية القوة الكبرى في كل شيء. من هنا تفجرها في "ثورات" العسكر ذوي الأصول التقليدية الريفية. مع ما ترتب عليه من انتشار وصراع مرير وعداء أهوج بين تياراتها الكبرى ــ الناصرية والبعثية والشيوعية.

إن انتصار العنصر السياسي على الثقافي، والإرادة على الوعي النقدي، والوجدان على العقل قد أدى إلى سيادة الزمن على التاريخ. ولم يكن بإمكان هذه العملية المقلوبة ألا تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى تدمير البنية الثقافية للوعي النظري والعملي. ومن ثم سيادة وانتشار الوعي السياسي المتحزب بوصفه بوصلة الإنقاذ الوحيدة! أما في الواقع فإنها كانت مؤشرا على ما فيها من خلل. من هنا عشوائية الأفعال والأقوال على مستوى الدولة والسلطة والثقافة. مما أدى بدوره إلى إرساء "منظومة" الخلل والعشوائية في البنية الذهنية والنفسية على السواء. بحيث أدى بقدر واحد إلى تدمير البنية الذهنية والنفسية للعوام والخواص، أو المجتمع والنخب. وقد يكون العراق أكثر من جسّد هذه الحالة في مجرى كل النصف الثاني للقرن العشرين. إذ أدت هذه العملية إلى سحق البنية الثقافية العقلانية وتدمير وتقاليدها السياسية وسحق المؤسسات العلمية. وليس صعود الراديكاليات السياسية الإسلامية (الأصوليات السلفية والمذهبية

المتحزبـة) في ثمانينيـات القـرن العـشرين سـوى الوجـه الآخـر للخـراب والانحطاط المشار إليه أعلاه، أي الوجه الآخر لتجارب الراديكالية الخشنة والفاشلة، التي أكثر ما وجدت تعبيرها في ميدان الفكر والثقافة.

لقد أدت عملية الانحراف التاريخي التي أصبحت جزء من منظومة الرؤية الراديكالية السياسية بعد صعودها إلى سدة الحكم، إلى تعميق خلل الذهنية الثقافية والفكر الحر. بحيث أصبحنا نقف أمام نماذج مهيمنة في مجال الثقافة لا علاقة لها بالفكر والبحث العلمي. لكنها السائدة على مستوى "الثقافة" والسياسة. وكلاهما أتباع لأحزاب ورؤية حزبية، أي لنخب متخلفة أو نصف متعلمة أو شبه جاهلة! وليس مصادفة أن يكون لمعان "المثقف" على قدر احتكاكه بالأحزاب أو السلطة! بينما حقيقة المثقف بشكل عام ورجل العلم بشكل خاص تقوم في العمل بمعايير العلم المجردة ومرجعياته الأخلاقية الصارمة. إذ للعلم أخلاقه الرفيعة والدقيقة والصارمة، أكثر مما تدعيه الأديان جميعا! لكن العلم بلا دعوى. وهو الفرق الجوهري بين إيمان ظاهري لا قيمة له من حيث الجوهر فيما يتعلق بتأسيس القيم الأخلاقية بوصفها منظومة عملية للارتقاء الاجتماعي، وبين معاناة الشكوك المعرفية الملازمة للعلم والبحث العلمي. من هنا محاربة العلم والثقافة الحر والتفكير النقدي بوصفه "شكوكا" بقيم و"حقائق" الأحزاب الراديكالية وشعاراتها "الخالدة". وهو السر القائم وراء التوقف عند تخوم الحداثة دون الدخول في مغامراتها الصعبة. وفي هذا أيضا يكمن سبب هزيمة الحداثة العربية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص.

ومن الممكن تتبع اثر ومآثر هذه الحالة الخربة على اغلب رجال "الفكر التقدمي" في العالم العربي. بمعنى انحدارهم من علياء التقدم والحرية والعقلانية والنزعة الإنسانية والحداثة إلى حضيض السلفيات المتنوعة والخنوع أمام الأنظمة المتخلفة والرجوع إلى غريزة البهائم الهائمة! واكتفي هنا بنموذجين فقط. مع أن بإمكان المرء إيراد العشرات بل المئات من الظاهر المشابهة. إذ نرى محمد عابد الجابري يهبط من علياء "نقد العقل العربي" إلى أنواع من التمجيد المبطن والمسطح للرؤية السلفية لابن تيمية والوهابية. بينما يتحول السيد القمني من داعية للنقد العقلي للتدين والإسلام إلى كمية من الخلل فيما يتعلق بجوهرية الفزع الكامن في أعماقه من تهديد السلفيين! وبغض النظر عن تباين الشخصيتين ومستوى تأسيسهما النظري والمعرفي، فإننا نقف أمام ظاهرة مشوهة تعكس طبيعة ما أسميته بتخريب البنية الذهنية والنفسية للعوام والخواص في مجرى عقود طويلة من الزمن أدت من حيث الجوهر إلى إلغاء البنية العلمية والأكاديمية للبحث العلمي. مع ما ترتب عليه من تهشم داخلي للشخصية بشكل عام والمثقفة بشكل خاص وجدت تعبيرها في إمكانية التغير والتبدل المحكوم بكل شيء باستثناء ثوابت البقاء ضمن عالم المغامرة الحرة للعقل النقدي والوجدان الصادق. وبالتالي لم يكن انحدار الجابري صوب السلفيات الميتة تحت حجة "التنوير" الكاذب، وهلع القمني من تهديد الجهلة وعميان العقل والضمير تحت حجة "الحفاظ على النفس" سوى الوجه الحقيقي للخلل الفعلي في بنية الثقافة والفكر والمثقف.

إن ابسط شروط وجود وعمل وموقف المثقف الحقيقي ورجل الفكر تقوم في معرفة الحقيقة القائلة، بأن تراث الأمة والأمم جميعا تقوم في أن رجل العلم والفكر بل والأنبياء أيضا هم أولا وقبل كل شيء أرواح، أي خارج ممسك العوام والجهلة. وحالما يتراجع رجل الفكر إلى مستوى الجهلة وأنصاف المتعلمين أو يخضع لأهوائهم، فإن ذلك مؤشر ودليل قاطع على انه لا فكر ولا علم ولا يقين يقابله بهذا الصدد. وإلا لأدى ذلك إلى سيادة حقيقة مقلوبة تقول بأن صفة الجاهل الصلابة في المواقف والاستعداد للتضحية من اجلها، بينما صفة العارف الهشاشة في الشخصية والمواقف والاستعداد السريع للهزيمة والانهزام! غير إننا نقف أمام ظاهرة تشير إلى وجود أو انتشار هذه الحالة. وبالتالي ينبغي البحث هنا عن مفارقة أو سبب غياب أو انعدام القراءة الفكرية والأكاديمية العلمية.

لكننا حالما ننقل ذلك إلى ميدان المواقف الشخصية (وهي أمور جوهرية بالنسبة للمثقف ورجل العلم) فإن هذا الانحطاط يعكس أولا وقبل كل شيء ضعف بنية الرؤية المنهجية للمثقف والباحث ورجل الفكر والعلم، أي لثقافته الشخصية. مع أن القضية أوسع وأعمق واعقد من ذلك. وعموما أن شهرة الكاتب والمؤلف في العالم العربي والعالم ليست محكومة بالضرورة بقدرته المعرفية الفعلية، بقدر ما هي نتاج صدفة ظاهرة وضرورة قاهرة تقوم في باطنية التخلف التي جعلت من التحزب والأيديولوجية مصدر المعارف النهائية وشكل تأسيسها. وهنا يكمن سبب تخلف وخراب المثقف والباحث "العلمي". ولهذا السبب قلة أو ندرة بل

وشبه انعدام الكتابات العلمية الرصينة بهذا الصدد. فما هو موجود أو شائع الانتشار اقرب ما يكون إلى أشياء اقرب إلى الإثارة منها إلى تأسيس الذهنية النقدية والعقلية والثقافية. والسبب يقوم كما يقال في أن فاقد الشيء لا يعطيه! أما الكتابات الجيدة نسبيا، فإنها تضيء بعض الجوانب الجزئية لقضية التوتاليتارية. بل أنني لم أر كتابات جدية أو حتى مقالات جزئية بهذا الصدد. والشيء الوحيد الذي يجري تناوله في العراق هو كمية من الهجوم الصحفي والمغلف أحيانا بكمية من المصطلحات "العلمية" الكاذبة، وذلك بسبب وضعها في غير محلها. لكنها تبقى مع ذلك ضرورية ومهمة من حيث إدراكها (الجزئي) لأهمية هذه القضية الكبرى بالنسبة لتاريخ وعي الذات القومي والثقافي، والاهم من ذلك أهميتها بالنسبة للمستقبل.

غير أن الأمل الأكبر يقوم في الإمكانية الكامنة حاليا في تذليل ثقافة الهيمنة الأيديولوجية. والقضية ليست فقط في أن الثقافة الأيديولوجية مجرد معاناة ميتة وتحجيم للعقل النقدي وإهدار للقوى، بل وفي استمرارها دون وعي في إعادة إنتاج الذهنية التوتاليتارية. وما لم يجر تذليل هذه العقبة الكبرى فان من الصعب توقع صدور دراسات وأبحاث فكرية وأكاديمية عميقة. بمعنى أن الأبحاث العلمية والأكاديمية تبقى جزء من اجتراح الذهنية المتوقدة والكفاءات الفردية. بينما المهمة تقوم في تأسيس ذهنية اجتماعية ثقافية قومية مهمتها ليس تحصين الفرد والجماعة والأمة، بل في إطلاق حريتها الملتزمة تجاه النفس والمستقبل. وفي هذا تكمن المقدمة الضرورية

للحرية والتحرر من عبودية الأيديولوجيات السياسية العملية الراديكالية. وفي مجرى تأسيسها في الوعي الاجتماعي يمكن الانتقال إلى عالم التاريخ الفعلي والرؤية المستقبلية. أما المرجعية الفكرية لذلك فتقوم في تناول إشكاليات الوجود الاجتماعي والتاريخي بمعايير التجربة الخاصة والاجتهاد النقدي الخاص. والصيغة الأمثل لهذه المرجعية تقوم في تأسيس ما ادعوه بالفلسفة الثقافية النقدية، أي الاستناد إلى رؤية منظومية شاملة وتلقائية من حيث رؤيتها النقدية وتقديمها للبدائل، أي تذليل وتجاوز ونفي كل ما هو سائد في الفكر السياسي والحزبي والتدوين التاريخي للأحداث.

- **تكشف القراءة الفاحصة للتاريخ الاجتماعي والسياسي العراقي عن أخفاق النخبة العراقية السياسية منذ أربعينيات القرن العشرين في طرح برنامج إصلاحي. بعدها ساد الخمول الفكري إزاء مشكلات ضخمة كانت التوتاليتارية الصدامية إحدى ثمراتها. ما هو السبب في عدم وجود تصورات فكرية متماسكة لمعالجة الظواهر الكبرى في المجتمع العراقي مثل النخبة والثقافة والإصلاح والتقاليد الإصلاحية؟**

إن السبب الجوهري القائم وراء انعدام أو ضعف التصورات الفكرية المتجانسة في رؤيتها لإشكاليات الواقع العراقي ووضع الحلول لها يقوم أولا وقبل كل شيء في غياب مرجعيات نظرية ومنظومات فلسفية متراكمة في مجرى تأمل التجارب الذاتية للمجتمع والأمة والدولة. بعبارة

أخرى، إن سبب الخلل يقوم ليس في غياب تصورات ونظريات فكرية. فالعالم العربي والعراق يعج بها في مجرى القرنين الأخيرين. إلا أنها نظريات تعكس أولا وقبل كل شيء تجارب الأمم الأوربية. ومن ثم فإن رؤيتها وحلولها تراكمت في مجرى معاناة الأمم الأوربية حل إشكاليات وجودها التاريخي. من هنا تجانسها في الرؤية والحلول وتغلغلها في نسيج الوعي الاجتماعي والثقافي الأوربي العام. أما في العالم العربي (العراق أيضا) فإن الانقطاع التاريخي الذي حدث بعد الحرب العالمية الأولى وسيادة الفكرة السياسية بشكل عام والراديكالية بشكل خاص قد أدى إلى إحداث احد النماذج الحادة للقطيعة مع النفس والتاريخ. مع ما ترتب عليه من جهل بالتاريخ الذاتي وفقدان وعي الذات القومي الثقافي.

فقد أدى هذا الانقطاع أو التحول الراديكالي في الوعي النظري والمزاج العملي إلى تغليب مرجعيات الرؤية الأوربية عند النخب الجديدة. وإذا كانت أربعينيات القرن العشرين قد بدأت تكشف عن هذه الحالة، فلأن ثلاثة عقود من الزمن التي سبقتها قد كانت تعيش على بقايا مرحلة عصر النهضة والإصلاح. وهي تيارات وشخصيات كانت تتعامل مع التراث الأوربي بمعايير الرؤية الحضارية وليس السياسية. بينما انقلب الأمر رأسا على عقب بعد الحرب العالمية الأولى وتقسم العالم العربي واحتلاله المباشر وغير المباشر عبر "الانتداب". لقد أدى ذلك إلى دوران العالم العربي (العراق) ضمن فلك التاريخ البريطاني والأوربي. من هنا التقاء "اليسار" و"اليمين" في موجة الاغتراب المتزايد عن أصول الرؤية التاريخية الثقافية

الذاتية. والانهماك المتزايد في تلقي وأخذ فتات الأفكار المسطحة، والمباراة في إبراز حسناتها ونموذجيتها مع كل اكتشاف سريع ومباغت للنظريات الأوربية. من هنا افتخار هذه النخب الطارئة بكل ما تعثر عليه. بمعنى افتخارها بكل ما تعثر عليه بوصفه "اكتشافا". من هنا اعتزازهم بكل ما يجري العثور عليه وتقديمه على انه "آخر الاكتشافات" و"آخر الحقائق". ومن هنا أيضا تساويهم في نفسية وذهنية الإتباع واختلافهم في "اختيار" التقليد للمدارس والتيارات المتنوعة. من هنا تباهي كل واحد منهم بتيار أو مدرسة الفابية والدارونية والوضعية والفرويدية والوجودية والماركسية وعشرات المدارس الأخرى العامة والفرعية. بمعنى انك تستطيع العثور على متحمسين ومتنافسين في إبراز وإعلان التبعية التامة والإخلاص لها. من هنا اختلاف ودموية "الماركسي" عن "الماركسي ــ اللينيني"، وهذا بدوره عن "الستاليني" و"التروتسكي" و"الماوي" وغيرها.

باختصار إننا نقف أمام حالة أشبه بحالة القرود المتبجحة في كشف عوراتها في المعابد الهندية المهجورة! فكل منهم يتبجح بعرض اكتشافاته "المذهلة"، أي عورات تقليديته الفجة. ومن الممكن رؤية ملامح هذه الحالة لحد الآن فيما يسمى بالاتجاهات الداعية "للتحرر" من "أيديولوجيات" الماضي والانخراط في أنواعها الجديدة من بنيوية وحداثية وما بعد حداثية وتفكيكية وما شابه ذلك. أما في الواقع فإنها جميعا مجرد صيغ مختلفة لنزوع أيديولوجي يمتثل لباطن الاغتراب والتقليد.

فالفكرة الأوربية الفلسفية حالما تصبح "فلسفة" في العالم العربي أو

العراق فإنها تكف عن أن تكون فلسفة. إنها يمكن أن تكون جزء من نمو الرؤية المنهجية ولكن فقط في حال تفاعلها ضمن إطار نمو وتكامل وعي الذات الفلسفي القومي. وهو ما لم يحدث لحد الآن في العالم العربي. ولنأخذ مثال التفكيكية. فمن الناحية المجردة تبدو كما لو أنها خارج نطاق وتقاليد الأيديولوجيات التقليدية. رغم أن ذلك لا يحررها أو يخلصها من إنتاج قواعد للرؤية في الوعي الاجتماعي قادرة على تصنيع كليشات جديدة وأحكام نمطية. غير أن جوهر القضية ليس هنا، بل في طبيعة تحولها إلى أيديولوجية مقلوبة حالما تصبح جزء من رؤية المثقف في التعامل مع نصوص التراث القومي (العربي والإسلامي). وذلك لأن الانهماك بها هو تفعيل لهدم إمكانية نمو الفكر المنظومي ومنظومات الفكر المحتملة. فإذا كانت التفكيكية في العالم الأوربي وفرنسا بشكل خاص هي جزء عضوي وتلقائي في نمو فكرة الحرية والنظام، بعد أن استطاعت الأمم الأوربية انجاز منظوماتها الخاصة في بناء الدولة والأمة والثقافة و"تشبعها" بفكرة النظام، أصبح تفكيك هذه "المنظومات" جزء من إعادة بناءها الحر، أي جزء من نمو منظومة الحرية في الوعي والسلوك والمواقف. أما في العالم العربي والعراق بشكل خاص، فإن كل شيء فيه مفكك: الدولة والأمة والمجتمع والفرد والثقافة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والطرق ومجاري المياه وعوالم الشخصية، باختصار كل شيء! إنه مشتت في رؤيته الخاصة وبنية وعيه الثقافي. كما أنه لم يتعلم ولم يتكامل في أي مجال أو ميدان أو مستوى من مجالات وميادين ومستويات الحياة والمعرفة. من هنا

فإن توجيه ذهنه صوب تعميق وتأسيس "التحرر" من ثقل نصوص الماضي قبل أن يتعلم الحرية الفعلية في ابسط مظاهرها، هو من حيث الجوهر خروج على منطق وغاية الفكرة التفكيكية. بمعنى انه لا يعمل على تعميق بنية الثقافة الحرة.

فالثقافة منظومة وبنية تاريخية. والمقصود بالتفكيك هو إعادة تأسيسها وتعميقها وليس بالعكس. وهو المقصود من كلامي بأن الفلسفة الأوربية حالما تصبح جزء من التقليد، فإنها تؤدي بالضرورة إلى أيديولوجية رعناء أو صماء. والنتيجة واحدة في كلتا الحالتين! طبعا ليس المقصود من وراء ذلك إبراز قيمة التفكيكية. وذلك لأنها تبقى في نهاية المطاف جزء من التجربة الأوربية وذهنية النقد المعرفي من جهة، وطابعها الجزئي من جهة أخرى. إن المقصود بذلك هو أن هذه التقاليد الخربة والنزعة التقليدية قد أدت إلى تخدير وتخريب النخبة. أو بالأحرى إننا نقف أمام نخبة ونخب سقيمة رغم مظاهرها الأنيقة الظاهرية. الأمر الذي يجعل من هذه الظاهرة سريالية بلا واقع ينتجها أو تتمثل ما فيه! وهذا من غرائب الأمور! غير أن الانحطاط لا يعرف ولا يفقه ولا يتحسس الغرائب لأنه غربة غريبة! أي كل ما نعثر عليه في ظاهرة صعود التوتاليتارية البعثية والظاهرة الصدامية. بل و"تمجيدها" من جانب "النخبة الثقافية" والانغماس في ملذاتها الزهيدة!

طبعا أن لهذه الظاهرة المتعلقة بالنخبة الثقافية وإشكالاتها وعلاقتها بصعود التوتاليتارية مقدمات خاصة بها ما قبل نشوء الدولة العراقية

الحديثة، واستمرارها النسبي في المرحلة الملكية وتفجرها المريع بعد انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. وفي مجرى هذا التاريخ المحزن والدموي والمأساوي تتحمل النخبة الثقافية وزرها الكبير. رغم أنها لحد ما ضحية الانحراف التاريخي والانقطاع الراديكالي الذي جرت الإشارة إليه أعلاه.

غير أن المسألة تختلف بالنسبة للنخبة السياسية. فقد كانت هي وما تزال من حيث الجوهر صانعة الخراب الفعلي للعراق. وهذا بدوره لم يكن معزولا عن خراب النخبة العامة والفكرية منها بشكل خاص. فقد كان من الصعب عليها آنذاك التبلور في فئة خاصة ومتميزة وفاعلة ومستقلة، بسبب المقدمات التي جرت الإشارة إليها. لكنها كانت مع ذلك تتراكم في مجرى تراكم بنية الدولة ومؤسساتها. غير أن الانقطاع التاريخي الذي قامت به الراديكالية السياسية قد جعل من تاريخها مجرد عقدين من الزمن، أي منذ عشرينيات القرن العشرين حتى الأربعينيات. وليس مصادفة أن تغيب فكرة الإصلاح والفكر الإصلاحي بشكل عام منذ أربعينيات القرن العشرين. فانتشار الفكرة الراديكالية وهيمنتها القاهرة على الوعي الاجتماعي واحتمائها بهوس "الجماهير الشعبية" قد اقفل من حيث الجوهر إمكانية الفكر الحر والإبداع المستقل. الأمر الذي جعل من الفكرة الإصلاحية مقارنة بفكرة الثورة والانقلاب مضحكة ومثيرة للريب والشكوك! وذلك لأن الفكرة الراديكالية تؤمن وتريد وترغب بأمور وشعارات "واضحة" و"جلية" و"بسيطة" و"مفهومة". بل إنها تحتقر "التعقيد" و"الصعوبة". فهي تريد وترغب وتخضع فقط للأمور البينة والحسية الفجة،

أي لكل ما يستثير خمولها الذهني. من هنا ولعها بالتقليد والاندفاع العارم وراء الصيغة البيانية المغرية للحس البليد.

إن الخمول الذهني وليس الفكري كان النتيجة المترتبة عل صعود الأيديولوجية السياسية الراديكالية. وفي الواقع ليس هناك شيئا اشد تخريبا للعقل والضمير ومنتجا لعمى البصر والبصيرة أكثر من الأيديولوجية الراديكالية السياسية. أما صعود التوتاليتارية فقد كان الثمرة المرّة لهذا الانقطاع الراديكالي في تاريخ الفكر والمجتمع والدولة والثقافة السياسية، أي كل ما أدى إلى ما ادعوه بالخروج التاريخي على التاريخ. مع ما ترتب عليه من إضعاف مستمر للنخب العامة والخاصة وتلاشيها الفعلي في ظل السيطرة الصدامية. وفي ظل هكذا واقع يصبح من الصعب صيرورة الفكرة الإصلاحية، كما أن من المستحيل توقع ظهور منظومات فكرية متماسكة.

- **التوتاليتارية مشكل سياسي ــ معرفي ذو أهمية كبرى على صعيد العلم السياسي، وذلك لانعدام أو صعوبة تعميمها بتعريف كما يقال جامع مانع. وليس ذلك معزولا بدوره عن كونها نتاج سياق اجتماعي تاريخي متباين ومرجعات أيديولوجية مختلفة. ما هي الخصائص التي تميز التوتاليتارية العراقية (الصدامية)؟**

إن التوتاليتارية عموما نتاج خاص للمسار التاريخي المأزوم للأمم. إنها تعبير وتجسيد ومحاولة الخروج من أزمة بنيوية كبرى تمس الدولة والأمة والثقافة. لكنه خروج محكوم ومؤسس بمعايير الرؤية الراديكالية. من هنا

تمثل التوتاليتارية احد النماذج القاسية والمدمرة للانقطاع الراديكالي في تاريخ الأمم والثقافة. وفي هذا تكمن إشكالاتها. فهي نتيجة أزمة بنيوية ومنظومية كبرى ومحاولة للخروج منها ولكن بمعايير الرؤية الأيديولوجية الصرف، أي الطوباوية. من هنا تناقضها الذي عادة ما يجد انعكاسه في صراعها العنيف الدائم من اجل تذليل "المأزق التاريخي" للدولة والأمة ولكن عبر إعادة إنتاجه الدائم. فهي تسعى إلى الوحدانية من خلال تحويلها إلى واحدية شاملة لوجود كل شيء. وبالمقابل لا تنتج غير تفرقة الأشياء كلها. بمعنى أن سعيها للوحدة عادة ما ينتج التجزئة الشاملة. وفي هذا تكمن إحدى المفارقات الكبرى للتوتاليتارية بشكل عام والبعثية الصدامية بشكل خاص.

وفيما لو جرى اختصار مضمون السياق التاريخي والاجتماعي للتوتاليتارية في العراق، فمن الممكن القول، بأن خصوصية الظاهرة التوتاليتارية الصدامية تقوم في تجسيدها التام لتجريد وجود الأشياء والناس والأفعال من تاريخهم الذاتي، مع ما يترتب عليه من تصنيع زمن بلا تاريخ. من هنا اندثارها الخاطف وبقاياها الخربة في كل مكان. وتشير هذه النتيجة في الإطار العام إلى افتقار هذه التوتاليتارية إلى جذور طبيعية لها في العراق، وأنها مجرد ظاهرة عرضية ومرضية تمثلت العناصر الرخوية المميزة للهامشية الاجتماعية والسياسية في عراق القرن العشرين. كما أنها حالة فريدة من نوعها في تاريخ التوتاليتاريات الحديثة. بحيث يمكننا القول بأنها كانت أتعس وأرذل أنواع التوتاليتارية، رغم أن التقييم لا يحتوي بذاته

على معنى المفاضلة!

فالتوتاليتارية البعثية الصدامية نموذج من نماذج التوتاليتارية عموماً. أما خصوصيتها فتقوم فيما أشرت إليه أعلاه، أي في طبيعة تراكمها وتمثلها للعناصر الرخوية المميزة للهامشية الاجتماعية والسياسية في عراق القرن العشرين.

فإذا كانت التوتاليتارية ترتبط أساسا بفقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وفقدان الاعتدال العقلي — الأخلاقي، وخلل التوازن الداخلي، الذي عادة ما يجد انعكاسه في سيادة الغلوّ والتطرف العملي، فإن خصوصيتها في البعثية الصدامية تقوم في تمثلها وتجسيدها "الحرفي" لهذه العناصر الرذيلة. فقد كانت في ممارساتها تجسيدا لفقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وفقدان الاعتدال العقلي — الأخلاقي، وخلل التوازن الداخلي. أما النتيجة فهي "تنظيم" دكتاتورية بلا حدود ولا قيود، "نظامها" الوحيد هو تقنين العنف والإرهاب. بحيث جعلت "مشروعها" لبناء العراق عقدا أبديا لا علاقة له بالتاريخ والمجتمع، وتطاولت إلى درجة لم تسمح بأي قدر من البدائل، بما في ذلك من جانب "الحزب" الذي تمثله. وأكملت ذلك بيقينها القاطع لأية احتمالات من جانب الفرد والجماعة والمنطقة والطائفة والحزب والقومية، باختصار أنها وجدت في كل "احتمال" مهما صغر، جريمة ومؤامرة وتخريبا للحق والحقيقة. مما جعلها تمارس أقسى أنواع القهر والإكراه. وأعطت لكل أفعالها المنافية للقانون والأعراف والأخلاق والحق والحقيقة صفة "الإرادة الثورية". بحيث افقدها ذلك

تـدريجيا مـن كـل رادع عقلـي وأخلاقـي، ودفعهـا في نهايـة المطـاف إلى أن تلتهم نفسها بنفسها بعد إفراغ مستمر للمجتمع من كل قواه الحية.

ويقـف العـراق الآن أمـام هـذه الحالـة. وهـذا أيـضا مـن خصائـصها المميزة! بمعنى إنها مازالت تحكم العراق من خلال بعـث سمومهـا في نـسيج البنية المتخلفة التي صنعتها، أي "إجبار" الجميع على العيش بمعايير مقلوبـة في كـل شـي وتجـاه كـل شـيء. مـن هنـا دوامـة الـصراع والدمويـة والتجزئـة والانحطاط والتخلف وانعدام القـيم في المواجهـات الخفيـة والعلنيـة للنخـب السياسية الحالية، إضافة إلى الصعوبة الهائلة أمـام المجتمـع للنهـوض بنفـسه بـسبب قتـل الفرديـة والحريـة فيـه. غـير أن مفارقـة هـذه الظـاهرة الدمويـة العنيفة، بل وفضيلتها النسبية تقـوم في حرقهـا لبقايـا ومخلفـات التوتاليتاريـة البعثية الصدامية.

- **الدولة التوتاليتارية ـ وليدة أزمات تاريخية تتعرض لها البنية الاجتماعية والاقتـصادية. مـا هـي الأزمـة (الأزمـات) الـتي أنتجـت الصدامية بوصفها ظاهرة توتاليتارية؟**

لقد أجبت على الأسئلة المتعلقة بالجوانب النظرية والتاريخية الخاصـة بـأثر الأزمـة علـى ظهـور أو توليـد التوتاليتاريـة في الملـف الأول مـن هـذا الحوار. لهذا اكتفـي هنـا بالإجابـة عـن طبيعـة وخـصوصية الأزمـة التاريخيـة التي جعلت من الممكن ظهور وسيادة التوتاليتارية في العراق.

إن التوتاليتارية نتاج أزمـة بنيويـة للدولـة والأمـة والثقافـة. إنهـا نتـاج

أزمة شاملة تخص الوجود التاريخي لهذا الثالوث وتسعى في الوقت نفسه إلى نفي أو تذليل هذه الأزمة من خلال تقديم بديل شامل واحد "حق". وهو بديل أيديولوجي بالضرورة، ومن ثم طوباوي ومشبع بأوهام مختلفة المشارب (اجتماعية ــ طبقية وأممية وقومية وعنصرية وغيرها). بعبارة أخرى، إن ظهور التوتاليتارية يعكس الخلل التاريخي الكبير في مسار الدولة والأمة والثقافة، أي كل ما يؤدي إلى حرف المسار التاريخي الطبيعي أو تهديم البنية التاريخية للدولة والأمة والثقافة، أي كل ما ادعوه بسيادة الزمن على التاريخ.

فمن الناحية التاريخية كانت مقدمات الأزمة البنيوية للدولة العراقية الحديثة تقوم في ضعفها التاريخي. فقد كانت هي منذ البدء نتاج مساومة محلية وإقليمية وعالمية، جعلت من الممكن استيراد ملكا ضعيفا من حيث أسسه الاجتماعية ومستوى انتمائه لتقاليد العراق ومعرفة حيثيات وجوده آنذاك. وقد ظل هذا الضعف يلازم الاغتراب الخفي للسلطة الملكية رغم اندماجها النسبي بنسيج البنية العراقية. لكنه اندماج لا يخلو من خلل تاريخي حددته ضعف البنية الاجتماعية للعراق ككل، وبالتالي ضعف كينونته الاجتماعية الوطنية.

فقد كانت الكينونة الاجتماعية والوطنية العراقية في عملية متصيرة، لكنها كانت تعاني شأن بنية السلطة (نظام الحكم) من خلل جوهري يقوم في طابعها الفئوي والطائفي والجهوي المبطن. الأمر الذي طبع أزمتها الكامنة أيضا. وليس مصادفة أن يستثير انقلاب الرابع عشر من تموز عام

١٩٥٨ ردود الفعل الخفية والعدائية العميقة من جانب القوى "القومية" "العربية" والكردية، أي من جانب "الأقليات". ولكل منهما أسبابه لكنهما التقيا في مواجهة المد الوطني العراقي الذي لازم بصورة عفوية المزاج الشعبي العام. والمهمة الآن لا تقوم في تحليل كل حيثيات هذه الظاهرة، بقدر ما إنني أود الإشارة إلى أن الخلل العميق في البنية الاجتماعية للفكرة الوطنية العراقية (كما سنراها لاحقا بعد استمرار الانقلابات العسكرية لحزب البعث، أو ما نراه بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط الدكتاتورية الصدامية) كان احد الأسباب العميقة وراء صعود التوتاليتارية بوصفها أسلوبا لإعادة هيمنة الأقلية والفئوية والطائفية على السلطة. الأمر الذي طبع أو حدد خصوصية التوتاليتارية في العراق بوصفها دكتاتورية الأطراف والهامشية والأقلية، أي توتاليتارية الريف المتحلل والمنغمس في الوقت نفسه بتراث وتقاليد البنية القبلية والعائلية.

أما الأزمة البنيوية للثقافة العراقية، فإنها تقوم في تحلل قيم التراكم المعرفي والعلمي بسبب انتصار نفسية وذهنية الراديكالية السياسية. ومن تضافر هذه الأزمات البنيوية الكبرى (الدولة والمجتمع والثقافة) تراكمت عناصر الصعود المحتمل للنزعة التوتاليتارية. واتخذت صيغتها أو صفتها المتخلفة والمدمرة من خلال تحويل التاريخ العراقي العام إلى زمن السلطة الخاصة، والنظام السياسي إلى تعصب العصابة، مع ما رافقه بالضرورة من تدمير لكل الاحتمالات الواقعية والعقلانية والطبيعية بالنسبة لتطور الدولة والمجتمع والثقافة.

- **التوتاليتاريات الأوربية المتعددة كانت شكلا من أشكال الدولة القومية، بمعنى إنها ترتبط بأيديولوجية الدولة ـ الأمة. غير أنه توجد مظاهر أخرى لها يمكن أن نطلق عليها اسم شبه توتاليتارية كالبيرونية في الأرجنتين، والناصرية في مصر، والبولبوتية في كمبوديا. هل يمكننا القول أن التوتاليتارية الصدامية نتاج أزمة مشروع الدولة ـ الأمة في العالم العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص؟**

إن التوتاليتارية هي مشروع البدائل الأيديولوجية الكبرى. وبالتالي فإن مشروع الدولة ـ الأمة احد مكوناتها أو احد مظاهرها. بمعنى انه يكون احد مظاهرها حالما يصبح مشروع الدولة ـ الأمة تعبيرا عن أزمة تاريخية كبرى. ومع ذلك فإن العلاقة بينهما لا تتصف بطابع الضرورة والحتمية. من هنا تلازم إشكالية الدولة ـ القومية أو صعود الأبعاد القومية المتطرفة في الفكرة التوتاليتارية حالما تتأزم حالة الدولة والأمة والثقافة، أي حالما تتضافر مكونات ثالوث الأزمات.

إن التوتاليتارية مشروع بديل شامل، وبالتالي ليس محصورا بإشكالية الدولة ـ الأمة. ومن الأدق القول، بأن التوتاليتارية ترتبط بثالوث الدولة ـ الأمة ـ الثقافة. وما لم تتوفر الأزمة البنيوية في هذه الأضلاع الثلاثة فمن الصعب توقع ظهورها واستتبابها وسيادتها وتأثيرها.

فإشكالية الدولة ـ الأمة كانت عند الجميع بوصفها جزء من صيرورة الدولة الحديثة. بل يمكننا القول أنها لحظة أزمات مستمرة

وديناميكية. فالأزمة هي أيضا دليل حراك وديناميكية. وبالقدر الذي يمكنها أن تكون مقدمة للبحث عن بدائل يمكنها أن تكون ممرا لانتكاسات أخرى شنيعة. فعندما ننظر على سبيل المثال إلى التجربة الألمانية، فإننا نقف أمام ظاهرة جلية وهي أن التاريخ السابق للهتلرية كان يعاني من إشكالية الدولة ـ الأمة. وقد حلت الهتلرية هذه القضية لكنها دمرت ألمانيا. والشيء نفسه يمكن قوله عن ايطاليا. بينما لم تعان روسيا من إشكالية الدولة ـ الأمة على الإطلاق. إنها كانت تعاني من أزمة التخمة الإمبراطورية. بعبارة أخرى، إن أزمة الدولة في روسيا كانت اقرب إلى أزمة بنيوية للنظام السياسي، وأزمة مجتمع متنوع الأعراق والأديان والثقافات والقوميات غير متجانسة وغير متكاملة. والقيصرية لم يكن بإمكانها حل هذا التناقض. بينما كان تراث الصراع الثقافي في روسيا يتسم بعنف كبير بين تيار الوطنية القومية الأرثوذوكسية (الاوروآسيوية) والتيار الغربي الأوربي. وهو صراع ثقافي مرير انتهى بانتصار الثاني (الماركسية الألمانية والشيوعية الروسية!) من هنا أزمة الأيديولوجية المتأزمة بحد ذاتها. وقد أدى هذا الالتقاء الغريب إلى إنتاج توتاليتارية من طراز خاص!

ويصعب إدراج البيرونية والناصرية ضمن التيارات التوتاليتارية. كما يصعب الحديث عن شبه أو نصف توتاليتارية. فالتوتاليتارية نظام محكم و"متكامل". لكننا نستطيع الحديث عنهما بوصفهما دكتاتوريات "فاضلة" أو "عادلة" لكنها مفسدة في نهاية المطاف بسبب سيادة النزعة الراديكالية فيها. أما البولبوتية، شأن حالة النظام الشيوعي في كوريا

الشمالية، فأنهما تجسيد نموذجي للتوتاليتارية الدكتاتورية.

أما في العالم العربي، فإن إشكالية الدولة ـ الأمة تتصف بقدر من التعقيد اا\أكبر بكثير مما هو عليه الأمر بالنسبة للدولة القومية الأوربية. فالعرب أمة ثقافية كبرى تعرضت للتجزئة التاريخية السياسية. لكنها تكاملت في دول عديدة وقادرة في الوقت نفسه على التكامل بهيئة عامة كبرى مع مرور الزمن. الأمر الذي أعطى لإشكالية الدولة ـ الأمة بعدا آخر مرتبطا بإشكالية بناء الدولة الحديثة. مع ما ترتب عليه من تأجيل فكرة الدولة ـ الأمة بالمعنى الدقيق للكلمة بوصفها إمكانية واقعية وحتمية. لكنها جزء من مشروع المستقبل. أما تطبيقه الجزئي فهو شكل من أشكال الاستعاضة عن هذه "الهفوة" التاريخية التي عانى ويعاني منها العالم العربي على امتداد قرون عديدة. أما المحاولات التي ميزت أيديولوجية البعث فإنها تتسم بقدر كبير من النزوع الراديكالي وغير الواقعي والطوباوية. من هنا انقلابها العنيف على فكرة الدولة – الأمة بما في ذلك في إطارها "القطري". وقد جسّد العراق البعثي الصدامي هذه الحالة بصورة نموذجية.

غير أن مقدمات نشوء التوتاليتارية فيه لم تكن نتاجا لازمة مشروع الدولة – الأمة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل نتاجا لعدم قدرته على حل إشكاليات الحداثة والنظام السياسي العقلاني. من هنا صعود الصيغة المتشنجة للفكرة القومية الكاذبة، بوصفها أيضا الصيغة المشوهة والأيديولوجية للفشل الفعلي في بناء الدولة الحديثة. بمعنى أن حل إشكالية

الدولة ـ الأمة في العراق، كما هو الحال في كل دول العالم العربي، لا يفترض بالضرورة وضعه ضمن وحدة العالم العربي. على العكس، أنه يفترض في الظروف الحالية حلها الجزئي. بمعنى حل هذه الإشكالية على شكل "عينات" أو "جزئيات" تتمثل حقيقة الوحدة الكلية. وهذا أمر ممكن حالما يجري بناء الدولة الحديثة والمجتمع المدني المتكامل والثقافة العقلانية والإنسانية الحرة. وخلل أي مكون من هذه المكونات الضرورية في العالم الحديث لا يؤدي بالضرورة إلى ظهور نزوع توتاليتاري.

فالتوتاليتارية تظهر فقط حالما تتضافر وحدة الأزمة البنيوية في الدولة والأمة والثقافة. أما في العراق فقد كانت هذه الأزمات البنيوية تتنوع وتتبدل في تاريخه الحديث، لكنها لم تتضافر إلا بعد انتصار انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. قبل ذلك كانت جزء من تراث ديناميكي. أما بعد الرابع عشر من تموز فقد تحولت إلى أزمة بنيوية متفجرة بسبب سيادة الراديكالية السياسية وهيمنة الأقلية والطائفية المبطنة والأطراف والهامشية والحثالة الاجتماعية. وضمن هذا السياق يمكنني القول، بأن التوتاليتارية والصدامية نتاج للخروج على مشروع الدولة ــ الأمة. إنهما يمثلان "مشروع" الفئات الرثة والهامشية للأقلية بعد تلبسها بلباس الراديكالية السياسية (القومية).

- **ما هي البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي ساهمت في ظهور الصدامية؟ وما هي الأساليب التي جرى استعمالها في تثبيت هيمنتها؟ وكيف استطاعت فرض مجموعة كبيرة من التحولات القسرية على المجتمع العراقي (القومية، والإسلامية، والعشائرية) التي أفقدته محددات تطوره التاريخي؟**

من الصعب الحديث عن بنية اقتصادية واضحة المعالم ومحددة من حيث آلية فعلها المستقل بالنسبة لظهور الصدامية. غير أن إحدى محدداتها الكبرى ترتبط بطبيعة البنية التقليدية للعلاقات الاقتصادية وضعف التطور الاقتصادي. بمعنى عدم تراكمه الطبيعي وتغلغله في تغير البنية الاجتماعية والثقافية. وقد تكون فكرة سيطرة الدولة التامة من اجل إعادة "توزيع" الثروة هي الصيغة الأيديولوجية الجديدة للبنية التقليدية القائمة على فكرة المالك والمملوك، والسادة والرعاع، والكريم والمحتاج. وهي ظاهرة ليست سيئة على الدوام بحد ذاتها، لكنها تتحول إلى قوة مخربة حالما يجري نقلها من ميدان البنية الاجتماعية التقليدية إلى ميدان الدولة الحديثة. ومفارقة الظاهرة تقوم في تحولها إلى "مرجعية" فكرية سياسية كبرى في تاريخ العراق الحديث. من هنا فكرة ضرورة سيطرة الدولة على الموارد. وهذا بدوره لا يعني في الواقع سوى الصيغة المقلوبة أو الملطفة للتحكم التام والمطلق بالمجتمع والفرد. فالتحكم بالموارد هو الأسلوب الأعنف والأقوى للتحكم بكل شيء. وذلك لأنه يجعل من الدولة بداية ونهاية الوجود الفردي والاجتماعي من خلال ربط الجميع بها. مع ما يترتب عليه من تحويل

المجتمع إلى أفراد. ومن ثم تفكيك المجتمع من التعامل مع نفسه بوصفه قوة اجتماعية ومصدر كل شيء.

وإذا كان الفكر السياسي العملي (الحزبي) قد نظر إلى هذه الحالة على أنها الذروة الكبرى والتمثيل الأمثل لتجسيد وتحقيق فكرة الحق والعدالة، فإنها كانت في الواقع تعمل على تدمير فكرة الحق والعدالة من خلال تهشيم فكرة الحقوق ومنظومة الحياة المدنية. وهنا يكمن المصدر الاجتماعي الاكبر لظهور الصدامية، وذلك من خلال تداخل وتفاعل البنية التقليدية وتدمير، بل واحتقار فكرة المجتمع المدني. ومنهما جرى توسيع و"تنظيم" إعادة إنتاج البنية التقليدية لما قبل الدولة.

أما البنية السياسية فإنها نشأت بدورها من تمثل هذه الرؤية الأيديولوجية الخربة عن سيطرة الدولة وتدمير المجتمع المدني التي بلغت ذروتها في اليقين التام بأفضلية "نظام الحزب الواحد". مع ما ترتب عليه من يقين دموي يلازمه بضرورة "تطهير" المجتمع من المعارضة أيا كان شكلها ونوعها وحجمها ومستواها. بمعنى "توحيد" الجميع وتسييرهم على شكل حشود جماهيرية، أي تصنيع الرعوية السياسية. ومنها يصبح الفرد الواحد والحزب الواحد والرأي الواحد والسلطة الواحدة مجرد مظاهر لفكرة الواحدية المطلقة. وفي هذا تكمن مصادر الدكتاتورية.

فقد نشأت الصدامية في بداية الأمر على شكل دكتاتورية سياسية. وكلما كان يجري توسيع وتنظيم سيطرتها في مختلف ميادين الحياة ومستوياتها بمعايير الواحدية المطلقة كلما كان يؤدي إلى إرساء أسس

التوتاليتارية. وبما أن مقدماتها الاجتماعية والاقتصادية تتصف بقدر كبير من التخلف والتقليدية، من هنا أصبح الرجوع إلى مختلف مظاهر البنية التقليدية أمر محتوما. فالبنية التقليدية قادرة فقط على إعادة إنتاج نفسها أي تكرار ما فيها. لكن خصوصيتها بالنسبة للصدامية تقوم أيضا في طبيعة العامل الأيديولوجي الذي جرى حشره في الوعي السياسي النظري والعملي البائس والقائل بالدور القائد والموجه والمرشد للحزب بوصفه قوة "طليعية" "للطبقة" و"الأمة". مما أدى إلى إنتاج مسخ غريب الأطوار في الفكر السياسي والبنية الاجتماعية يقوم في إرساء الدكتاتورية والتوتاليتارية على أسس تقليدية رغم شعاراتها الراديكالية الصارخة. بمعنى إرساء الدكتاتورية والتوتاليتارية للبعثية (القومية العربية) على أسس الجهوية والفئوية والقبلية والعائلية. وهي "ذروة" تعكس طبيعة البنية الثقافية الجديدة لما أسميته بالمسخ الغريب.

فقد كانت هذه البنية الثقافية الجديدة تقوم في مزاوجتها بين مكونات ومقومات ومثل ومعايير وقيم ومبادئ ومفاهيم لا تستقيم مع بعضها البعض. من هنا تنافرها الغريب. فالفكرة القومية تفترض كحد أدى الارتقاء على كل مظاهر البنية التقليدية في بناء منظومة الدولة والحكم والعلاقات الاجتماعية والقيم. بينما كانت الصدامية أكثر واشد الأشكال تخلفا للبنية التقليدية (الجهوية والفئوية والقبيلة والعائلية). وفي نفس الوقت أشدها تظاهرا بالشعارات القومية الكبرى. مما أدى إلى تصنيع بنية ثقافية جديدة جعلت من الأيديولوجية الفجة مصدرها ومرتعها، ومن

أنصاف المتعلمين وأشباه المثقفين قوتها الفاعلة والضاربة. مع ما ترتب عليه بالضرورة من تدمير لبنية الثقافة الحرة. فالمهمة الوحيدة للثقافة والمثقف تقوم في خدمة السلطة. وفي هذه الخدمة تكمن مهمة ومسئولية الثقافة المثقف، وقدرهما ومصيرهما، وحريتهما وحياتهما! بحيث جعلت من تصنيع العبودية للسلطة الوظيفة الوحيدة "للإبداع".

إن كل هذه العملية الخربة لصعود الصدامية تعكس أولا وقبل كل شيء ضعف الحداثة وفشل بنائها في منظومة الحياة العامة والخاصة للدولة والمجتمع والفرد والثقافة. الأمر الذي جعل من الممكن بالنسبة للسلطة الصدامية أن تفرض رؤيتها ومفاهيمها بقوة التحكم الاقتصادي والقمع والإرهاب الذي لا مثيل له في تاريخ العراق الحديث.

فقد كانت "التحولات" الأيديولوجية التي فرضتها الصدامية على المجتمع مرتبطة بتمركز السلطة وفكرة الواحدية واستملاك الثروة الوطنية وإزالة فكرة القانون والدستور والشرعية. ومن ثم تحويل كل شيء إلى أداة ووظيفة في تجريب السلطة من اجل تثبيت هيمنتها وسيطرتها المحكمة، أي كل ما أدى في بداية الأمر إلى إرساء أسس الدكتاتورية الحزبية للبعث ثم الفردية لصدام. وذلك لأن كل التحولات "العقائدية" بهذا الصدد لم تكن في الوقع أكثر من صيغ تجريبية تهدف إلى توسيع مدى الدكتاتورية بسبب تلاشي وضعف أسسها الاجتماعية.

فقد كانت "الدولة الصدامية" بلا مجتمع ولا إنسان. من هنا تحول القومية إلى إسلامية (لسحب البساط أيضا من تحت أقدام المعارضة

الجديدة، بعد سحق المعارضة السابقة). ثم الانتقال إلى العشائرية لأنها الملجأ الأخير لضعف وتلاشي الأسس الاجتماعية للدولة والسلطة. وفي هذا كانت تكمن مصادر الخروج على محددات التطور التاريخي للعراق، إي على مسار تاريخه الذاتي. الأمر الذي جعل من الصدامية تجسيدا فريدا لكيفية السير ضد مسار التاريخ الفعلي والطبيعي للدولة والأمة.

- **العراق الحالي كيان هلامي، أي فاقد للتنظيم الاجتماعي وشبه خال من الطبقات والفئات الاجتماعية. ما هي القدرة "الخارقة" المميزة للصدامية التي جعلتها قادرة على "تذويب" المجتمع العراقي أو تدمير بنيته الداخلية المجتمعية؟ أليس ذلك كان أيضا الحاضنة الرئيسية للظاهرة التوتاليتارية؟**

التوتاليتارية والتحلل الاجتماعي صنوان. كل منهما يصنع الآخر. وفي هذا تكمن طبيعتها الرخوية. وليس مصادفة أن ينهار البنيان التوتاليتاري الضخم بين ليلة وضحاها كما لو أنه لم يكن شيئا. وكان يمكن رؤية هذه الحالة في مجرى الغزو الأمريكي للعراق. فهي المرة الأولى في تاريخه العريق، التي لا يواجه فيها الغزاة مواجهة تذكر! وتتصف هذه الحالة بالغرابة الفعلية التي تحتاج إلى دراسات اجتماعية نفسية وأخلاقية وسياسية مستقلة. لكن مقدماتها الكبرى والعامة تكمن دون شك في الظاهرة التوتاليتارية الصدامية. فإذا كانت إحدى سمات التوتاليتارية تقوم في جعل المجتمع كيانا هلاميا و"جماهيريا" فقط، أي رعاعا بلا عمود فقري

خاص بها، فإن ذلك لا يفقدها شكيمة التحدي والاعتزاز الذاتي الكبير والاستعداد للتضحية كما تكشف عنه التجارب التاريخية لألمانيا النازية وروسيا السوفيتية. والفرق يكمن في طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية. ففي التوتاليتاريات "الكلاسيكية" تسود فكرة الدولة أو القومية بمعاييرها الذاتية، أما في الصدامية فقد جرى توليف فكرة الدولة والقومية بمعايير البنية التقليدية المتخلفة (الفئوية والجهوية والطائفية والقبلية والعائلية). من هنا تصنيعها لمسخ مشوه في موازينه الذاتية. وقد وجد هذا المسخ في المجتمع العراقي مسرحا لتمثيل مهازله المبكية!

فقد كانت التوتاليتارية الصدامية استكمالا للنزعة الدكتاتورية. وليس بالعكس، كما هو الحال بالنسبة للتوتاليتاريات "الكلاسيكية". من هنا ابتداءها بإرساء "منظومة" جديدة من التحريم والتجريم. بمعنى استعادتها القاسية للفكرة اللاهوتية القديمة ولكن من خلال تفريغها التام من أبعادها الأخلاقية والعقائدية، أي من خلال فقدانها لقيم أخلاقية تناسبها ورؤية ملزمة للجميع. ومن ثم محاولتها وضع نفسها عوضا عن الله دون أن تتمتع بأدنى قدر من المشابهة. ولم يكن ذلك معزولا عن نفسية وذهنية الحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية والراديكالية السياسية التي ميزت حزب البعث بشكل عام والصدامية بشكل خاص. من هنا يمكن فهم الأسباب القائمة وراء محاربة كل احتمال خارج تصوراتها. فهي ليست فقط لا تعي قيمة الخلاف والاختلاف، بل وتجعل من محاربتهما الأسلوب الوحيد "لنقاء" مبادئها الخاصة. وهذه بدورها ليسا إلا الصيغة

المقلوبة لسيادة الجهل والبلادة. وعندما تصبح هذه الصفات مكونات جوهرية في عقيدة الحزب، عندها يصبح المبدأ الوحيد المقبول للحزب هو الوقوف بالضد من كل تنوع واختلاف وديناميكية وإبداع حر. حينذاك تتحول الحياة إلى سجن صغير وضيق ونتن. مع ما يرافقه من مصادرة العقل والضمير والروح والجسد. بحيث يجعل من الحياة مجرد زمن يفتقد حتى إلى لذة ومعنى صراخ الوجود والعدم (الولادة والموت). الأمر الذي جعل من البعث والصدامية مجرد إرادة باردة في صنع سدود الموت في كل شيء وتجاه كل شيء بوصفها سدود المنعة والمناعة والقوة والنظام. وفي مظاهرها تشبه السدود الكبرى التي تولد طاقة الكهرباء وتنسيق الري، لكنها لا تعمل في نهاية المطاف إلا على قتل الحياة في المياه نفسها. إنها تجعل من مصدر الحياة قوة ميتة!

في هذه الممارسة كان يكمن احد مصادر تثبيت التوتاليتارية، أي تراكم الدكتاتورية في توتاليتارية. ثم اشتراكهما اللاحق في تفتيت الوجود الاجتماعي، بل وتفتيت كل شيء. من هنا قسوة الصدامية ودورها المدمر في العراق. فالتوتاليتارية والدكتاتورية عجلات تدور في آن واحد. مع إنهما ليسا من هوية واحدة. أما الصدامية فقد جعلتهما من طبيعة واحدة ومستوى واحد. بل يمكنني القول، بأنها اختزلت التوتاليتارية إلى دكتاتورية فردية خالصة. لكنها دكتاتورية متخلفة وتقليدية من حيث بنيتها. وفي هذا تكمن خصوصيتها. فخصوصية الصدامية بهذا الصدد تقوم في قدرتها على تدمير المجتمع من خلال تصنيع دكتاتورية توتاليتارية فئوية

جهوية عائلية فردية. وفيها نعثر على كيفية انتقال الهامشية والأطراف إلى المركز. فإذا كانت التوتاليتارية الكلاسيكية تتطابق مع مركزية الدولة و"سمو" الأمة، فإن الصدامية اختزلت الدولة إلى سلطة عصابة، والأمة إلى عصابة عائلية.

- **الظاهرة الصدامية نتاج موضوعي لطبيعة المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص والوضعية الدولية، هل يمكن تحديد هذه الشبكة المعقدة من العلاقات، التي شكلت الفضاء العام لولادة هذه الظاهرة؟**

إن كل ما يظهر للوجود يتسم بقدر من "الموضوعية". وبالتالي، فإن ظهوره يشكل بحد ذاته دليلا على وجوده. غير أنه ليس كل ظهور يتسم بصفة الوجوب والحتمية. فالصدامية ظاهرة سياسية عابرة أكثر من كونها ظاهرة تاريخية كبرى. فهي لم تصنع وعيا اجتماعيا أو قوميا ذاتيا. على العكس أن بقاءها المحتمل والحتمي لا يتعدى كونها مجرد إشارة أو رمز في الذاكرة النقدية للوعي التاريخي، كما يتذكر العرب على سبيل المثال "سيل العرم" أو أيما شيء من هذا القبيل. والسبب يكمن كما أشرت سابقا إلى أنها نتاج تلاقي مقدمات خربة بمجموعها. إذ جسّدت بصورة نموذجية طبيعة ومستوى وحجم الخروج على منطق التاريخ والعقلانية. فهي ليست نتاج زمن السيادة البليدة للراديكالية السياسية، بل ولأشد أشكالها هامشية من الناحية الاجتماعية والثقافية. وفي الوقت نفسه غلّفت مكوناتها

الأساسية هذه بفكرة عقائدية كبرى (البعثية). مما جعل منها أكثر القوى تخريبا وفسادا. وإذا كان بالإمكان الحديث عنها باعتبارها "نتاجا موضوعيا لطبيعة المجتمعات العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص"، فإن المقصود بذلك هو تمثلها للحالة التي لازمت صعود الراديكالية السياسية الخربة والحثالة الاجتماعية والتحزب والأيديولوجية الفجة وسيطرتها على العوام و"الخواص"، أي عندما تحول "الشارع" إلى مقولة فكرية وسياسية!! مع إننا في العراق نطلق عبارة "ابن شارع" عندما نريد وصف امرأ بالسوء وانعدام الذوق والتربية. غير أن الحالة تغيرت وتبدلت مع صعود الراديكالية السياسية التي جعلت من العوام والشارع والجماهير وما شابه ذلك من المفاهيم الوصفية العادية قيمة معنوية وفكرية وثقافية رفيعة! بل جرى رفعها إلى مصاف المقولات والمفاهيم والمبادئ العقائدية المقدسة! وليس مصادفة أن تكمن مقدمات صعود الصدامية في كيفية انتقال الراديكالية السياسية إلى السلطة عبر المؤامرات والانقلابات العسكرية، وكذلك في نوعية انتقال الهامشية والأطراف إلى المركز، وفي حجم ومستوى احتلال الحثالة الاجتماعية لمرافق الدولة.

إن هذه المقدمات السياسية والاجتماعية التي كانت تختزن عناصر الدمار الفعلي لفكرة الدولة والمجتمع هي التي جعلت من الممكن صعود الصدامية. فقد تحول تاريخ العراق الحديث بعد انقلاب الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ إلى زمن المؤامرات الحزبية والانقلابات العسكرية، وبالتالي إلى زمن سيادة الراديكالية بمختلف أصنافها. مما جعل من انتقال الهامشية

والأطراف إلى المركز أمرا "موضوعيا"، بل "حتميا" كما نراه على سبيل المثال في حجم ومستوى احتلال الحثالة الاجتماعية لمرافق الدولة. ولم يكن هذا الانتقال معزولا عن طبيعة المرحلة التاريخية، وحجم الأوهام الأيديولوجية المسيطرة في الوعي السياسي والاجتماعي على النطاق العالمي أيضا.

فقد كان لتلك المرحلة تأثيرها الهائل في تصنيع الأوهام والقيم والمفاهيم. لكن إذا كان الصراع العالمي بين النظامين (الرأسمالي والاشتراكي) أو بصورة أدق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة له أسسه الخاصة، فإن انتشار شظاياه إلى مختلف القارات والدول قد أدى إلى توسيع الأوهام والقيم المزيفة. وذلك لأنه أشرك قارات ودول وأمم في فلك صراع شامل دون أن تكون هي قوى فاعلة فيه. من هنا هامشيتها فيه. وليس مصادفة أن يؤدي ذلك إلى صعود الهامشية السياسية في دول "العالم الثالث"، بما في ذلك في العالم العربي (والعراق في الحال المعنية). وشأن كل ظاهرة من هذا القبيل، فإنها عادة ما تتشوه بصورة أكبر حالما يجري نقلها من ميدان الصراع العالمي إلى ميدان الصراع المحلي.

فقد أدى الصراع بين منظومتين متناحرتين إلى محاصرة الجميع. أما محاولات الخروج على هذه "الثنائية الخربة" للوجود التاريخي والمستقبل، فإنها كانت تصب في تعميق مقدماتها السيئة. بمعنى أن بحثها عن بدائل عادة ما كان يجبرها على توظيف خليط من القيم والمفاهيم والأساليب غير المتجانسة بل والمتناقضة. وذلك لأن كل أفعالها كانت محكومة من حيث

النشأة أما بنفسية "المعارضة" المزيفة وإما بفكرة "الأصالة" الأكثر زيفا.

لقد أدى هذا بدوره إلى استفحال قيم الأيديولوجية. فقد كانت المرجعية الروحية للاختلاف بين المنظومات مبنية على أسس عقائدية. وتحول "الصراع الأيديولوجي" إلى مرجعية كبرى في النظر إلى كل شيء، بحيث حكمت بصورة تامة الرؤية العملية والسياسية للدول والأحزاب. وهي الحالة التي اشتدت فاعليتها في التاريخ السياسي الحديث للعراق في النصف الثاني من القرن العشرين. وليست الصدامية في الواقع سوى التمثيل "الأنقى" لهذه التشوه الفظيع. بعبارة أخرى، لقد أدى كل ذلك إلى توسيع وتمتين أسس المغامرة الصدامية، بوصفها إحدى الظواهر الأشد تشوها لتقاليد الدكتاتورية والتوتاليتارية.

- **في قراءة حفريات الدولة العراقية الحديثة يمكننا رؤية بنيتها الطائفية المبطنة، بمعنى احتكار الأقلية الطائفية للدولة. هل يمكن اعتبار هذا الواقع احد الأسباب الجوهرية في إنتاج الظاهرة الصدامية؟**

إن الدولة العراقية الحديثة بحدودها الحالية هي نتاج تاريخها الذاتي. فقد استتبت ضمن حدودها الحالية في مجرى قرون عديدة. وما قبل ذلك تعرضت إلى عملية توسع وتقلص، بالارتباط مع كيفية صيرورة الدول والإمبراطوريات فيه. ولكل حالة ميزاتها وخصوصيتها، لكنها كلها كانت تدور حول فلك العراق الحالي. الأمر الذي يجعل من الأحاديث السياسية

عما يسمى بتصنيع الانجليز للعراق الحديث أو انه نتاج سياسة خارجية تعادل الجهل بحقيقة العراق الجغرافية والتاريخية والثقافية. فالتغير الوحيد الطفيف فيه يقوم في تبدل الأقوام وانتقال بعضها إليه في ظل ثبات مكوناته الأولية، أي الشعوب العراقية القديمة التي تعرّب اغلبها مع مرور الزمن. وهي الحالة التي ميزت اغلب الدول العربية. كما أنها عملية تاريخية ثقافية كبرى يقوم فحواها فيما ادعوه بالأبعاد الثقافية للقومية العربية، أي افتقادها للمضمون العرقي. فالقومية العربية قومية ثقافية وليست عرقية. وقد جسّدها العراق بصورة نموذجية وبالأخص في مجر تحوله إلى مركز الصيرورة التاريخية للفكرة العربية في ظل الخلافة العربية الإسلامية. ولم تفقد سماتها الجوهرية حتى زمن بروزه الأخير في القرن العشرين بوصفه دولة مستقلة لها حدودها الجغرافية السياسية.

ليس المقصود مما أوردته أعلاه سوى الإشارة إلى أن حقيقة الدولة العراقية الحديثة تنبع من أصول تاريخية ثقافية عريقة خاصة. أما شكلها السياسي الحالي فقد ارتبط دون شك بنتائج الغزو والاحتلال الكولونيالي البريطاني والفرنسي. غير أن شكل وحدود العراق والدول العربية عموما يقترب مما هو متراكم ومحدد من الناحية التاريخية بحدود الولايات أو الأمصار العربية القديمة بما في ذلك في المرحلة الأخيرة من الدولة العثمانية. لكنه شأن كل تقسيم مفتعل لم يخل من نواقص كانت بدورها مرتبطة فيما يخص العراق بافتقاده إلى تاريخه السياسي الذاتي المستقل على امتداد قرون عديدة في ظل السيطرة العثمانية.

لقد أدى تلاقي فقدان العراق لتاريخه السياسي الذاتي المستقل في غضون قرون عديدة مع التجزئة الكولونيالية للعالم العربي إلى ظهور العراق الجديد ممزوجا بعجينة التخلف وبقايا التقاليد العثمانية المتهرئة. وهي تقاليد محكومة بخليط غير متجانس من العرقية والجهوية والطائفية والاستبداد. ولم يكن بالإمكان التخلص من كل هذا الكم الخرب الذي ميز بقدر واحد اغلب دول العالم العربي وتركيا أيضا، إلا من خلال نظام جديد يتخذ من الحداثة أسلوبا منهجيا في بناء الدولة والمجتمع ونظام الحكم. وبدأت هذه العملية في التراكم والرسوخ النسبي مع الاعتراف بالنظام الملكي. لكنه كان يعاني في البدء من ثقل التقاليد المشار إليها أعلاه، وضعف البنية الاجتماعية، والتخلف الاقتصادي والثقافي، وانعدام العلم والصناعة. كما انه كان يعاني من ضعف وخلل النخبة السياسية والفكرية. وليست الملكية المستوردة في بدايتها سوى احد النماذج الكبرى لهذا الخلل. إنها تعكس عدم قدرة المجتمع آنذاك على صنع نخبه السياسية.

فقد كانت "النخبة السياسية" العراقية آنذاك متربية أما بتقاليد العثمانية العسكرية وأما بالتقاليد المذهبية الفارسية. وكلاهما كان معزولا عن تاريخه الذاتي والفكرة العربية، بوصفها المقدمة الضرورية للدولة القومية الحديثة. وقد تلاقى هذان الطرفان في حبل المشنقة الخفية للصيرورة العراقية الوطنية باعتبارها كينونة عربية ثقافية. الأمر الذي كان ينعش بصورة خفية مختلف مظاهر المذهبية المبطنة والطائفية السياسية. ولم يعن

انتصار التقاليد العثمانية (على عكس تركيا الاتاتوركية على سبيل المثال)، سوى استمرار تقاليد الماضي في النظر إلى الدولة والأمة. مما اضعف أو جعل من الصعب عليها العمل بمقاييس الحداثة والوطنية. من هنا سيادة الطائفية السياسية المبطنة. الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بأن الدولة العراقية كانت على امتداد تاريخها الحديث دولة طائفية مبطنة محكومة من قبل الأقلية. والنتيجة جلية في تهشم فكرة الوطنية العراقية والفكرة العربية.

فقد كانت الطائفية السنّية طائفية سياسية محكومة بنفسية السلطة. بمعنى أنها تفتقد إلى فكرة الدولة والوطنية العراقية والقومية العربية بالمعنى الدقيق للكلمة. إذ كانت ترى وتسمع وتتحسس وتتذوق كل ما يجري بمعايير وأذواق النفسية السياسية للأقلية. من هنا خروجها على فكرة التاريخ العراقي العام. ووجد ذلك انعكاسه أو ذروته في الصدامية. وليس مصادفة أن نرى الخط البياني النازل في مجرى استحكامها بالسلطة بالانتقال من القومية إلى الجهوية والمحلية، ومنهما إلى الفئوية والقبلية، ومنهما إلى العائلية والفردية، ومنهما إلى الانزواء التام عن المجتمع وهمومه.

ويقف العراق حاليا أمام نفس هذه المعضلة. بمعنى إمكانية إعادة استفحال الطائفية السياسية ولكن بشكلها الشيعي. وهي عملية يمكن فهم محدداتها الأولية بوصفها رد فعل تاريخي سياسي، لكنها لا تفعل في نهاية المطاف إلا على إعادة إنتاج نفس الخلل البنيوي الذي لازم الدولة العراقية الحديثة. طبعا أن الطائفية السياسية الشيعية تحتوي على إمكانية تذليل نفسية وتناقض الأقلية والأغلبية لكنها لا تشكل ضمانة بحد ذاتها على

إلغاء فكرة الطائفية السياسية إلا من خلال التخلي التام عنها عبر إرساء أسس الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي الاجتماعي والسير ضمن دروب الحداثة بمعايير العقلانية والتراث القومي العربي. بعبارة أخرى، إن المهمة تقوم في نفي الطائفية السياسية وتذليل مختلف أشكال ومظاهر ومقدمات التدين الطائفي والمذهبي عبر الرجوع إلى فكرة العربية الثقافية، أي وحدة الحداثة والدولة الشرعية.

- **كيف استطاعت الظاهرة الصدامية التطابق مع الدولة في المخيال الاجتماعي العراقي؟ اقصد الدولة التي عمرها أكثر من ستة آلاف سنة من حيث وحدتها الجغرافية والثقافية؟**

من الصعب الحديث عن تماه بين الظاهرة الصدامية وتاريخ الدولة العراقية ككل، سواء القديم منها والحديث. مما لا شك فيه أن الصدامية أرادت مصادرة تاريخ العراق شأن كل شيء آخر. بل يمكنني القول، بأن الميزة الجوهرية للصدامية تقوم في استعدادها التام للمصادرة. وهي الصفة الميزة للراديكالية بشكل عام. فالراديكالية السياسية المتخلفة لا تنتج غير الشعارات الجوفاء وحماسة الوجدان المشوه. وفي النهاية لا تنتج غير الأوهام بما فيها وهم المطابقة بينها وبين خصائص الأمة وتاريخها الذاتي.

فإذا كانت مصادرة الثروة والإنسان وروحه وعقله وتأييده وكل ما يدب وينمو داخل الأرض وفوقها هو الشغل الشاغل لها، فإن مصادرة التاريخ تصبح "مهمة" ضرورية من اجل إضفاء صفة القداسة التاريخية على

مطلق السلطة. رغم أن ابسط مستويات البحث العلمي والتاريخي والثقافي تكشف عن سخافة وسذاجة هذا التوجه. لكن الصدامية بوصفها مسخا غريبا للدكتاتورية والتوتاليتارية لا ترى ولا تسمع ولا تفهم غير ما تريد. وما تريده كل شيء بوصفه أداة أو وسيلة خاضعة لإرادتها. من هنا قيمة التاريخ والتراث. لكنها مهمة خربة بحد ذاتها. ومن ثم مخربة للمساعي للأهداف القائمة وراءها. فالاهتمام بالتاريخ يؤدي إلى شحذ الرؤية النقدية. أما المحالات الحثيثة لصنع الأساطير فإنها قد تفعل لفترة وجيزة في تصنيع الوعي الزائف للأفراد والجماعات، لكنه سرعان ما ينحلّ في مواجهات العلم والعمل. فالعيش مع الأساطير لا يصنع غير تراكم الجهل والرذيلة. وهي مكونات لا يمكنها الصمود طويلا في معترك الحياة والمستقبل. وهو آمر جلي في رفض المخيال الاجتماعي العراقي لفكرة تطابق الصدامية مع الدولة العراقية. ولعل ما جرى ويجري بعد سقوط الصدامية هو احد المؤشرات الدقيقة بهذا الصدد. رغم أن المهمة كما يقال بحاجة إلى تأسيس أوسع وأدق وأكثر منظومية بهذا الصدد.

لم تفعل مصادرة التاريخ الذاتي للعراق ووضعه في ملفات القهر والإرهاب الصدامي إلا على صياغة صورة مفتعلة وقسرية لنفسها وللتاريخ. من هنا انهيارها واندثارها السريع. ثم انحلالها وزوالها من الذاكرة. وقد كشفت هذه الأحداث عن أن "الدولة الصدامية" مجرد زمن السلطة، أي فقدانها لتاريخ الدولة. والتماهي الذي جرى الحديث حوله هو مجرد وهم وسراب. فالفرق بين الدولة والسلطة، والزمن والتاريخ لا

يمكن ردمه إلا في حال تحول الزمن إلى تاريخ. ويستحيل بلوغ ذلك دون أن تصبح السلطة أداة تجسيد المهمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية الهادفة إلى بناء الدولة الحديثة. فحقيقة الدولة هي تراكم الانجاز التاريخي للمجتمع وإعادة ترسيخه وتوسيعه وتحقيقه في منظومات ومؤسسات حية. أما زمن السلطة فهو مجرد مصادرة نهمة لما هو موجود.

إن حقيقة الدولة العراقية بوصفها كينونة تاريخية ثقافية تتماهى مع ذاتها من حيث كونها إمكانية، ومع المستقبل من حيث كونها وعيا ذاتيا. أما الصدامية فقد كانت سلطة فئوية جهوية طائفية عشائرية عائلية. وهي مكونات لا علاقة لها أساسا بالتاريخ والدولة والثقافة. كما أنها تتعارض وتتنافى مع تاريخ العراق بوصفه صيرورة تاريخية وكينونة ثقافية. فالتاريخ العراقي وتاريخ الدولة لا يمكنه أن يكون مادة قابلة للصرف والبيع في مزاد الراديكاليات المتهرئة. ومحاولة الصدامية مصادرة تاريخ ستة آلاف سنة لحسابها الخاص مجرد احد الأوهام القاتلة على الأقل بالنسبة للفكرة القومية المعلنة للبعث والصدامية. وذلك لأن هذه المساعي كانت تتضمن في أعماقها على ما يمكن دعوته بالخطوة الأولية في الفصل بين الفكرة القومية العربية والوطنية العراقية. وهو تناقض يعكس في الواقع التناقض الدفين بين جهوية فئوية متخلفة ومحاولة امتلاك العراق بتاريخه العريق.

مما سبق يتضح، بأن محاولة الصدامية في تمثيل تاريخ الدولة العراقية ككل هو الوجه الآخر لمحاولة مصادرته. وليس ذلك معزولا عن نفسية المصادرة المميزة للراديكالية السياسية والهامشية الاجتماعية المتخلفة

والتقليدية. وإذا كانت خصوصية الراديكالية الصدامية تقوم في طابعها العصابي، أي في كونها الوجه الآخر للهامشية والاطرافية والأقلية، من هنا يمكننا توقع حماسها في نفخ "الروح الإمبراطوري" والتشبه بشخصيات الماضي الكبرى وتطويعها لخدمة الغرور الشخصي المريض. بمعنى محاولة الصدامية جعل عظماء الماضي عبيدا في دعايته الفجة. لكنها لم تكن في الواقع سوى مصادرة حمقاء لا قيمة لها بالنسبة للتاريخ. وذلك لأن "مصادرة" العراق وتاريخه الذاتي ممكن فقط من خلال رهن العقل والحس والحدس الروح والجسد لمصالحه الكبرى والعمل بمعايير مرجعياته الثقافية الخاصة وليس من خلال سرقة تراكمه التاريخي.

فالتراكم التاريخي طبقات لا يمكن سرقتها، كما لا يمكن تشويهها. من الممكن التلاعب بها في مجال الوعي السياسي والأيديولوجي، لكنها لعبة وهمية لا قيمة لها بالنسبة للتراكم التاريخي ذاته. ذلك يعني أن محاولة سرقة التراث التاريخي للعراق وتاريخه الذاتي، تكشف عن طبيعة الجهل الثقافي المطبق للصدامية بوصفها أيديولوجية أقلية انعزالية لا تفقه حقيقة العراق. من هنا قرف العراق الفعلي من الصدامية. إن صدام بالنسبة للوعي التاريخي الثقافي العراق أشبه ما يكون بيزيد بن معاوية، أما عائلته فأشبه ما تكون بالشمر بن ذي الجوشن وأعوانه. وهي الصورة الفعلية للمخيال الاجتماعي العراقي تجاه الصدامية.

- **لم يستطيع المجتمع العراقي منذ ظهور الصدامية بوصفها تركيبة سياسية أن يبلور تنظيما مؤسساتيا قادر على تحجيم هذه الظاهرة. أين يكمن الخلل السوسيولوجي في ذلك؟**

إن الجذور التاريخية لهذه الظاهرة، أي ضعف قدرة المجتمع على التصدي للظاهرة الصدامية تكمن في تداخل وتفاعل التركة العثمانية والضعف البنيوي للدولة العراقية الحديثة وصعود الراديكالية السياسية المبكر. لقد صنع هذا الثالوث الأسباب الرئيسية للخل الاجتماعي، أو الضعف الاجتماعي الذي أدى في نهاية المطاف إلى ظهور وصعود وسيطرة واستحكام الصدامية.

فقد أدى هذا الثالوث إلى إصابة المجتمع العراقي الحديث، أي المرتبط بظهور الدولة الحديثة منذ عشرينيات القرن العشرين بما يمكن دعوته بخلل التوحد الاجتماعي الاقتصادي والثقافي. فقد كان (وما يزال) المجتمع العراقي يعاني من بقايا التجزئة القديمة (التقليدية والطائفية)، أي ما يمكن دعوته بالبقايا العثمانية. أما الخلل البنيوي للدولة الحديثة فيظهر في ربط رأس مستورد وجسد مغترب عنه، أي ملكية من خارج معاناته الذاتية، بمعنى أنها ليست صنيعة العراق وليست صانعته ولم تضح من اجله ولم تكتسب هيبتها الروحية في مجرى كفاح مرير من اجل إخراجه إلى عالم الوجود من عدم العثمانية الطويل. أما السلطة ورجالها فقد كانت عثمانية التربية، طائفية الهوى (سنية). لقد أدى هذا إلى عرقلة إمكانية التوحيد الاجتماعي للدولة. غير أن المسار الطبيعي لتوحيد الجغرافيا السياسية

للدولة وتفعيل طاقتها قد أدى بصورة تدريجية إلى تراكم نوع من التكامل الاجتماعي الوطني. لكنه ظل يعاني من أزمات بنيوية خفية. وليس مصادفة أن يلاقي انقلاب الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ تأييدا قويا من جانب الأغلبية العراقية (الشيعية) ومعارضة خفية وعلنية من جانب القوى "القومية العربية" (السنية). كما أن الانقلابات اللاحقة كانت أساسا من قوى "سنية" أي فئوية جهوية طائفية مغلفة بشعارات قومية مزيفة. وفي مجموعها كانت محكومة بتقاليد العثمانية القديمة. بمعنى أنها كانت تستعيد تقاليد النفسية العثمانية.

إن الحصيلة المشار إليها أعلاه كانت وما تزال تصنع خميرة الخلل الاجتماعي. وهو خلل أصبح جليا في المرحلة الصدامية، وبالأخص زمن تحللها بعد حرب "عاصفة الصحراء". لقد تكشفت بصورة جلية للعيان كل باطنها الفعلي. لقد كشفت تلك المرحلة وما بعدها عن وجود نوعين أو مستويين أو شكلين أو صنفين من العراق. احدهما عراق السلطة الجهوية الفئوية والأقلية الطائفية، وعراق التبعية المقهور بقوة العنف والإرهاب الشامل. الأول يمتلك كل شيء، والثاني لا يمتلك شيئا باستثناء روحه وقيمه الباطنية. إن هذه التجزئة الفعلية كانت (ولا تزال) تفعل (وإن بصورة مقلوبة) على إضعاف ظهور تركيبة سياسية اجتماعية تنظر وتخطط وتفعل وتعمل بمعايير الأبعاد الاجتماعية الوطنية العقلانية والإنسانية. وليس مصادفة ألا توجد أحزاب وقوى سياسية وطنية عراقية عامة بالمعنى الدقيق للكلمة. فحتى الشيوعية "الأممية" لم تكن في الواقع أكثر من تركيبة

سياسية مغلّفة بغلاف الأيديولوجية "الأممية" للأقليات العرقية (الكردية أساسا) والدينية والمذهبية. وليس مصادفة أيضا ألا تبقى في الوعي الاجتماعي العادي صورة للشخصية الوطنية العراقية غير عبد الكريم قاسم.

بعبارة أخرى، إن الوعي العادي كان يحس بطريقته الفطرية والمباشرة فكرة الوطنية العراقية (بوصفها فكرة اجتماعية أولا وقبل كل شيء) على أنها فكرة "شخصية". فهو لم يراها إلا في شخص واحد وليس في أحزاب أو تيارات سياسية. وفي هذه الحصيلة يمكن رؤية سبب الخلل الاجتماعي في ضعف العراق على مواجهة الصدامية، بوصفها ظاهرة سياسية مطلقة العداء والكراهية للفكرة الوطنية الاجتماعية العراقية.

- **لقد لازم صعود الفئات الريفية بأيديولوجيتها القومية الرثة (الشوفينية والعسكرتارية) إلى السلطة في عراق الستينات، ظهور الدولة التوتاليتارية. هل يمكن اعتبار ذلك نتاجا لأزمة تكوين الطبقة البرجوازية العراقية وهشاشة مشاريعها الفكرية؟**

إن الترابط بين الاثنين جلي للغاية. والسبب يكمن في أن التوتاليتارية تعيش على طحالب الرعاع والفئات الرثة. فهي بقدر واحد وقودها وطاقتها وأداتها. وتجارب التوتاليتاريات عموما تبرهن على أنها نقيض للفئة المثقفة والمتعلمين. غير أن لكل تجربة خصوصيتها بهذا الصدد. مع أن اغلب التجارب التوتاليتارية تكشف عن أن صعودها في الأغلب هو نتاج

احتكاك ومعارك الشيوعية والقومية العنصرية. الأمر الذي يشير إلى إنهما كلاهما مظاهرا الحالة وغاية واحدة رغم اختلافهما وتناقضهما الحاد أحيانا. لكنه تناقض واختلاف محكوم فقط بالرغبة العارمة في تصفية كل ما عداه من اجل احتكار تطبيق الفكرة التوتاليتارية. أما الأدوات والوقود فهي عينها، بمعنى استحالة انجاز البنيان التوتاليتاري دون قاعدة جماهيرية عارمة. وعادة ما يجري تصنيعها لاحقا بقوة العنف والإرهاب المادي والمعنوي المنظم. مع تركيز على الجيل الصاعد من خلال غسل الأدمغة وحشوها بقدر محدود من الشعارات والكليشات الجاهزة وتربيتها على قدر محدود من المفاهيم المنهجية البسيطة والسهلة والحادة والمقتضبة.

ومن الممكن رؤية هذه الظاهرة في عراق الستينيات، أي بعد انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. فقد وّفر هذا الانقلاب إمكانية التسريع الراديكالي للحركة الاجتماعية والسياسية بما في ذلك الانتقال الاقتصادي والنزوح البشري والاجتماعي وبالأخص من الأرياف والقرى إلى المدن. وهي عملية متناقضة. لكننا نستطيع إفراز اتجاهين ومستويين فيها. الأول اجتماعي اقتصادي والثاني سياسي. لكنهما متلازمان من حيث توسيع الهوة بين مراحل التاريخ الفعلي في العراق ومن ثم صنع فجوات كبيرة في الوجود والوعي أصبح من السهل اختراقها من جانب القوى المغامرة، أي كل ما أدى إلى ما ادعوه بانتقال الأطراف إلى المركز. لكن مفارقة الظاهرة في تاريخ العراق السياسي تقوم في أن هذه العملية السريعة والخاطفة قد أدت إلى تفعيل تقاليد البنية التقليدية والطائفية عوضا عن أن تؤدي إلى

صنع مقدمات الذوبان الاجتماعي الاقتصادي ومن ثم التكامل التدريجي في بنية العراق الوطنية.

فعندما نتأمل حيثيات ونتائج هذه العملية بعد نصف قرن من الزمن فإن طابعها المفارق في تاريخ العراق السياسي يقوم في أنها كانت من حيث الجوهر تتماهى مع تقاليد طائفية سياسية مبطنة. إذ نعثر فيها على مقدمات مغامرة سياسية سنيّة الأطراف، وتربيف اجتماعي واقتصادي شيعي الهوى. وهي المقدمات الدفينة التي ما زالت خارج التحليل والدراسة النقدية من اجل تذليلها التام، بوصفه أحد الشروط الضرورية لتذليل بقايا التوتاليتارية. مما يفترض بدوره التحرر والتخلص بصورة تامة من ثقل التنصيف الأيديولوجي لمختلف المدارس الفلسفية السطحية كالماركسية وأمثالها. بعبارة أخرى، إن المهمة تقوم في تقديم دراسات سوسيولوجية تاريخية اقتصادية دقيقة ترصد كل مكونات وطبقات هذه العملية المتراكمة والمعقدة من اجل تقديم صورة دقيقة عنها.

فالطبقات البرجوازية لم تتكون في الغرب الأوربي إلا في مجرى قرون. والعراق المتهرئ لم يكن بإمكانه إنتاج برجوازية ذات مشاريع خاصة في مجرى ثلاثة عقود من الزمن!! إن الفكرة الشيوعية المسطحة عن البرجوازية (كراهية بلا معنى) وحب طبقات عاملة لا وجود لها، وسفسطات غير متناهية جعلت من أتفه الكتاب "علماء" في كتابة التاريخ، وتحول كتاباتهم إلى مصادر للرؤية التاريخية السوسيولوجية!! بعبارة أخرى، ليس للبرجوازية من اثر ومكان في هذه الخارطة التعيسة للوعي

السياسي العراقي. إن المشكلة تكمن في هيمنة الأيديولوجية الراديكالية ذات الأصول الريفية والهامشية والاطرافية. إضافة لذلك هناك أمور أخرى متعلقة بالشخصية العراقية مازالت خارج إطار الدراسة العلمية والتاريخية والثقافية الرصينة. فالشخصية العراقية لا تخلو من سريالية غريبة. ويمكنها أن تصبح بقدر واحد موضوعا للتصوير الأدبي والتحليل العلمي!

- **عندما نتأمل الحقل الأيديولوجي والسياسي للمجتمع العراقي في حقبة نهاية خمسينيات القرن العشرين، فإننا نقف أمام ظاهرة صعود النزعات الراديكالية، وانهيار اليسار العراقي التقليدي، والسبات المستديم للتيارات الليبرالية، واستفحال النزعات القومية والطائفية. إلى أي مدى ساهم ذلك في بلورة الصدامية؟**

إن الحالة الأيديولوجية والسياسية التي ميزت العراق في نهاية خمسينيات القرن العشرين تعكس طبيعة ونوعية التراكم المشوه للراديكالية السياسية. وإذا كان من الممكن استعمال كلمة "حقل" بهذا الصدد فهو حقل اجدب، أو بصورة أدق إنها حقول مالحة كالحة لم تصنع في نهاية المطاف غير صحراء الفكر والفقر. فهي تشبه لحد ما الحالة التي صورها عبد الرحمن منيف في مدن الملح، على الأقل من حيث الرمز والمعنى. والشيء نفسه ينطبق على الحالة السياسية. ولم يكن ذلك معزولا عن

صعود وسيادة الراديكالية السياسية. غير أن خصوصيتها تقوم في كونها ليست نتاجا عرضيا أو جانبيا على أطراف التيار العقلاني للمدارس الفلسفية والثقافية. الأمر الذي جعلها تطفو على سطح المياه الجارية كما لو أنها فقاعات مجهولة الهوية. وليس مصادفة أن تكون كل التيارات الراديكالية السياسية في العراق حصيلة تقليد فج في النظر والعمل. كل ذلك جعل من الراديكالية العراقية راديكالية سياسية بدون مقومات خاصة بها. كما أنها كانت تفتقد إلى تمثيل وتعبير اجتماعي وثقافي. من هنا انعدام أو ضعف الحرية والإبداع وانتشار التقليد والتبعية والعبودية في صفوفها.

إن المفارقة الفعلية للحياة السياسية في العراق وتاريخ الفكر السياسي فيه تقوم في أن سيادة ما يسمى باليسار هو مجرد وهم دعائي وأيديولوجي. والقضية ليست فقط في انه لا "يسار" بالمعنى الأوربي بل ولفقدانه ابسط مقومات الرؤية النقدية، بوصفها الصفة الملازمة لما يسمى بالتيارات اليسارية. ففي العراق لا يمكننا الحديث عن يسار تقليدي وآخر غير تقليدي. فالجميع تقليديون بكافة المعاني. كما أنه يتصف بقدر هائل من الفقر المعرفي وثراء يساويه في الهياج والمرح البليد! لهذا لا يمكنني الحديث عن انهيار "اليسار التقليدي"، بقدر ما يمكننا الحديث عن أزمته الشاملة وانقراضه التدريجي. وهي عملية تاريخية تعكس النضوج المتأخر للوعي السياسي العراقي. فإذا كان المقصود باليسار التقليدي هو التيار الشيوعي، فإنه كان احد النماذج الفاقعة للراديكالية السياسية المعزولة عن ابسط مقومات إدراك الواقع والتاريخ والثقافة القومية. من هنا انقراضه الحالي.

وكل محاولة لإحيائه دليل على جمود الذهنية وانحطاط العقل والوجدان.

فقد كان تاريخ التيار الشيوعي ليس أكثر من زمن الاصطناع للقيم والمفاهيم والشعارات. وعموما أن الشيوعية من حيث الجوهر هي أيديولوجية القمع المبطن. وإذا كان هدف الشيوعية المعلن هو بلوغ "ملكوت الحرية"، فإن حقيقتها إحكام منظومة القمع والعبودية. وهي تستعيد مضمون الفكرة اللاهوتية القائلة، بأن بلوغ الجنة الإلهية يفترض استحكام فكرة العبودية لله في الروح والعقل والجسد. بمعنى إبراز جوهرية وضرورة العبودية. فالإله اللاهوتي ليس إلا الوجه الآخر لمقدسات الأيديولوجية الشيوعية. من هنا اشتراكهما في كل شيء واختلافهما في المظاهر. بل ويقتربان أحيانا بهذا الصدد بشكل شبه تام.

إن اليسار الشيوعي هو صنيعة حالة جيوسياسية عالمية خارجية. وطربه بالانتصار التاريخي للاتحاد السوفيتي هو مصدر قوته الذاتية. بمعنى أن كل ما فيه ليس له. من هنا هوس الشعارات وغلبتها القاتلة بالنسبة للفكر والتفكير. ووجد ذلك انعكاسه في السلوك العملي في نهاية الخمسينيات عندما جرى الخروج على منطق التاريخ الطبيعي للدولة العراقية والانهماك في تمجيد الانقلاب العسكري والسير بخطاه والعمل على تجييش النفس الاجتماعية في مختلف نماذج الخطاب السياسي المتخلف. الأمر الذي جعل من الشيوعية العراقية تيارا لا علاقة له من حيث الجوهر بفكرة "اليسار" بالمعنى الأوربي، بل يمكنني أن أطلق عليها اسم شيوعية الجهل والرذيلة الأخلاقية. رغم أنها الصفة الغالبة على كافة

التيارات الشيوعية في كل مكان. ولم تكن هذه النتيجة معزولة عن الفكرة الشيوعية باعتبارها أيديولوجية العوام والتسطيح الفكري والوجدان غير العقلاني. ومن الممكن العثور على مظاهرها في كمية ونوعية الخطاب المشحون بلغة الدم والانتقام والعداء والخصومة والصراع والتحدي وما شابه ذلك. وينطبق هذه بالقدر ذاته على كافة التيارات الراديكالية السياسية في العراق بدون استثناء.

وليس مصادفة أن يتميز اليسار الشيوعي بيقينه التام بان كل ما عداه لا قيمة له ولا يستحق الوجود. من هنا غلو العقيدة والعقائدية، والسيادة المطلقة لنفسية العوام. بينما لا عوام في الفعل والواقع. إذ لا نخبة سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة وسط "اليسار التقليدي". فالجميع عوام! وإذا أضفنا لكل ذلك عناصر الجهل والتخلف وأصول الأقلية العرقية البدائية والدينية والطائفية وما شابه ذلك فيمكننا توقع استفحال ذهنية الانغلاق والتعصب. وليس مصادفة أن يتحول الحزب الشيوعي مع مرور الزمن إلى وكر السيادة المطلقة للأقليات والهامشية وبالأخص في قياداته. وهي حالة طبيعية! فالشيوعية بطبعها ليست طبيعية! وإلا فكيف يمكن لحزب سياسي "عريق" و"مؤثر" وما شابه ذلك أن يقتنع بقيادة شخصية جاهلة ومتخلفة مثل عزيز محمد، الذي قاد الحزب إلى جانب "مكتبه السياسي" الكردي في غضون عقود عديدة من الزمن! بينما لا يصلح هو ومن حوله من وجهة نظري لأن يكون أكثر من "بوي" في إحدى البارات العراقية القديمة، أو حارس على أبواب إحدى محلات بيع الخضروات في الأسواق الشعبية!

وينطبق هذا بالقدر ذاته على من مات ومن بقي منهم حيا أو رجع إلى أصوله العرقية والمذهبية والفئوية والجهوية والطائفية.

الشيوعية جامع يجمع مؤمنين بضرورة الخروج على منطق التاريخ الطبيعي للدولة والأمة والثقافة القومية! من هنا كمون المصادر المخربة في أعماقها. وقد يكون تخريبها الأكبر في رفعها سدود الجهل المطبق والعداء التام للفكرة الليبرالية، أي لمختلف نماذج الفكر الحر وفكرة الحرية. وبالتالي لم يعن صعود الراديكالية السياسية الشيوعية سوى أحد مظاهر سحق وقتل الفكرة العقلانية وفكرة الحرية، أي كل ما سيساهم لاحقا في تنافسها المرير مع التيار البعثي وغيره. والحصيلة تدمير الجميع من خلال تهيئة كل الممكنات التي أدت إلى ظهور وسيطرة الصدامية بوصفها اشد مظاهر التخلف الراديكالي.

فإذا كانت الراديكالية عادة ما تؤدي إلى تخريب للعقل والضمير، فإن الراديكالية السياسية هي تخريب لكل شيء. إنها تستنهض الرفض والعدوان والانغلاق والجمود. إضافة لذلك أن الراديكالية السياسية العراقية في الواقع هي سلفية "دنيوية". والأولوية فيها للسلفية وليس الدنيوية. إنها بلا تاريخ اجتماعي ولا تقاليد إصلاحية ولا تنوير ولا ثقافة قومية عقلانية. وليس مصادفة أن تصبح عندها حتى كلمة الليبرالية شتيمة، كما تصبح كلمة العلمانية (الدنيوية) شتيمة في الفكر السلفي الإسلامي المتخلف. مع أن مصطلح الليبرالية يعني فكرة الحرية والعلمانية تعني الدنيوية.

إن الفكـرة الليبراليـة في العـراق لم تعـان مـن سـبات، بـل جـرى مواجهتها ومحاصرتها ومحاربتها بكل ترسانة القسوة والكراهية المميزة للغباء والحماقة الملازمة للراديكالية السياسية العراقية. ولم يكن ذلك معزولا عن أصولها الاجتماعية الرثة في مراحل انحطاط الريف وتحلله في مجرى تطور الدولـة العراقيـة الحديثـة. مـن هنـا سلسلة التناقضات المشينة القائمـة علـى سـبيل المثـال في ادعـاء (الحـزب الـشيوعي علـى سـبيل المثـال)، بأنـه حـزب المثقفين وسعيه لمصادرة كل من يجري الوصـول إليـه، واحتقـاره في الوقـت نفـسه للمثقـف. وتعكـس هـذه الحالـة عقـدة الـنقص وانفـصام الشخـصية الملازم لعقدة النقص الـشيوعية. فالـشيوعية هـي غـلاف جـذاب للانفـصام الشخصي وعقدة النقص. وليس مصادفة أن يكـون قـادة الحـزب الـشيوعي بدون استثناء جهلة وأميين عندما يجري النظر إليهم بمعايير التأسيس المعـرفي والأكـاديمي والاحـتراف العلمـي. أمـا الليبراليـة الحقيقيـة فإنهـا تيـار المعرفـة والعلم والحقوق والحرية والتأسيس العقلاني للفعل الفردي والاجتمـاعي. كما أنها فكرة الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي بالمعنى التـاريخي. بـل أن تـاريخ التقـدم المـدني والحـضاري والعلمـي والإنـساني الحـديث والمعاصـر مرتبط بالفكرة الليبرالية وتقاليدها الفكرية والسياسية. إنهـا صـانعة التـاريخ الحـديث. أمـا في العـراق، فإنهـا صـنيعة الحالـة المعكوسـة. مـن هنـا ضـعفها التاريخي.

أما النزعات القومية في العراق فقد كانـت في اغلبهـا طائفيـة مقلوبـة. إذ لم يعرف العراق لحد الآن حقيقـة الفكـرة القوميـة العربيـة. وهنـا يكمـن

مصدر ضعفه وقلقه وتذبذبه الداخلي وعدم تكامل هويته بما في ذلك الوطنية، بسبب انعدام الفكرة القومية السليمة. فالبعثية والناصرية ليست أفكارا قومية، لأنهما لم يستندا إلى فلسفة سياسية عقلانية. فقد كانت الناصرية قومية بالمعنى الشخصي، أما البعثية فإنها فكرة قومية على مستوى الحدس والوجدان. في حين كان العراق وما يزال يعاني من انعدام أسس اجتماعية واقتصادية وثقافية ضرورية للفكرة القومية. الأمر الذي جعل من الفكرة القومية وجها آخر للشيوعية العراقية. وبالتالي، فإنهما كلاهما وجهان لظاهرة واحدة – راديكالية الحثالة الاجتماعية.

إن الراديكالية العراقية السياسية هي الموجة الهمجية لمحاربة النزعة الإنسانية والعقل النقدي وفكرة الحرية. وقد ساهم الجميع فيها كل على قدر ما فيه من حمية وإفراط في التعبير عنها. بحيث جرى تحويل التاريخ العراقي الحديث والمعاصر إلى زمن الاحتراب والتدمير والانحطاط المادي والمعنوي للدولة والمجتمع والثقافة. وفي هذا كانت تكمن مقدمات الاستفراد والاستعداد لاقتراف كل الجرائم باسم "القيم الثورية" و"القومية" وما شابه ذلك.

إن الراديكالية السياسية العراقية هي تيار الاقتلاع التام لأبسط جذور الحياة المدنية وفكرة الحق والحقوق. الأمر الذي جعل منها مرتعا لقبول التوتاليتارية. فالنخب السياسية الراديكالية كانت من حيث الجوهر توتاليتارية التربية والنزوع والتوجه. الشيوعيون سلفيون ماركسيون، والبعثيون سلفيون قوميون، والإسلاميون سلفيون بحكم السليقة أو

المذهب! فالعراق منذ خمسينيات القرن العشرين لم ينتج بهذا الصدد شيئا غير لاهوت السلفية المتنوعة. من هنا جموده وتخلفه المريع الذي لم تكن الصدامية إلا احد مظاهره وأكثرها غلوا في الخروج على منطق التاريخ القومي (العراقي).

- **الظاهرة الصدامية نتاج عصر الحداثة القائم على إلغاء الهويات الفرعية لصالح تمركز هوياتي واستبعاد التنويعات الثقافية وعدم الاعتراف بالمشتركات القومية والعرقية والدينية والدمج القسري للجماعات البشرية لتكوين دولة. مع انهيار الكتلة السوفيتية دخلت هذه الظاهرة في الطور الأخير من أزماتها الدورية. إلى أي مدى يمكننا الحديث عن نهاية تاريخ هذه الظاهرة؟**

إن مفارقة الصدامية تقوم في كونها "نتاج" مرحلة الحداثة ولكن بالضد منها! بعبارة أخرى، إنها ليست نتاجا واعيا لعصر الحداثة، بل نتاج الخروج على منطق الحداثة. فالحداثة تلغي الهويات التقليدية مع الإبقاء على التراث بوصفه جزء منفيا من تقاليد المعاصرة. كما أن التمركز في الحداثة مبني على وحدة العقلانية والحرية والحقوق. وهي المبادئ أو الأسس الضروري التي يستحيل بدونها بناء الدولة الحديثة وتطورها المستديم. كما أنها الأسس التي ترتكز عليها فكرة الوحدة الحديثة.

إن ماهية الوحدة في الحداثة ليس واحدية محكومة بقيم القبيلة والعائلة والجهوية والفئوية، أي بمختلف نماذج ومستويات البنية التقليدية

لما قبل الدولة الحديثة. إن الوحدة في الحداثة تتطابق مع فكرة وحدة التنوع وليست أحادية الكلّ، وذلك لأن مضمون الوحدة والكلّ مبني على أسس العقلانية والحرية والحقوق. فهي المبادئ الليبرالية الكبرى التي أرست أسس الدولة الحديثة والنظام الاجتماعي الديمقراطي في مجرى صراع مرير ومعقد المستويات والاتجاهات. ورافقه تضحيات هائلة وحروب داخلية وخارجية. غير أن مجراها العام كان يسير ضمن سياق الفكرة الليبرالية العامة. أما الصدامية فقد كانت بالضد من كل ذلك. الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بأنها لم تدخل عالم الحداثة. وليس مصادفة أن يكون سعيها المحموم للوحدة لا يتعدى كونه سعيا قسريا وبدائيا للاستفراد في الحكم والسيطرة والمصادرة. وهذا شيء لا علاقة له بفكرة تمركز الهوية القومية والدولتية. الأمر الذي نجده واضحا في انعدام تمركز الهوية الوطنية والقومية للعراق، مع ما رافقه من تشتيت وتفتيت للوحدة الاجتماعية والقيم الأخلاقية والأعراف وغيرها، أي تفتيت كل "الهويات" المعقولة والاستعاضة عنها بهويات البنية التقليدية القديمة والبدائية. كما جرى تفتيت بل إعدام الوحدة الثقافية في همومها الحية والاستعاضة عنها بواحدية أيديولوجية مزيفة مربوطة بقوة العنف والإرهاب.

مما سبق يتضح بأن الدمج القسري والإرهاب الشامل ورفض التنوع الذي حولته الصدامية إلى أسلوبها الوحيد في التعامل مع الدولة والمجتمع والقومية والثقافة وغيره لا علاقة له بالحداثة، بقدر ما هو جزء من تقاليد الحثالة!

إن فكرة الحداثة وثيقة الارتباط بفكرة مركزية الدولة والوحدة القومية. فالحداثة ممكنة من خلال وحدة الدولة المركزية ومركزية الدولة القومية المبنية بدورها على أساس القانون والحرية الشاملة. وبالتالي فإن تاريخ هذه الوحدة لا علاقة له بالتجربة السوفيتية. وليس مصادفة أن تنهمك الدولة الحديثة ما بعد السوفيتية بإرساء أسس الدولة المركزية ومركزية الدولة. فقد كانت الدولة السوفيتية مركزية مفرطة وتوتاليتارية شاملة. إنها صنعت حداثة من نوع خاص يفتقد للديناميكية الذاتية والحرية المحكومة بقوة القانون. فقد قطعت التجربة السوفيتية هذا الطريق التاريخي الطبيعي بأشكال ومستويات مختلفة بالارتباط مع مستوى تطور الدولة والقوميات التي دخلت في فلكه. من هنا اختلاف وتنوع الاستمرار أو الاستعادة الصعبة لانجاز مهمة الحداثة الشاملة. أما التجارب الناجحة فقد جرت من خلال دمجها بالوحدة الأوربية. أما التجارب غير الناجحة فقد أدت إلى حروب قومية وحركات انفصالية. وعموما إنها ظاهرة تتصف بقدر كبير من التناقض لكنها تسير في اتجاه تلافي الانقطاع التاريخي الطبيعي الذي تعرضت له بفعل استحكام المركزية التوتاليتارية الشيوعية.

أما بالنسبة للعالم العربي، فإن له خصوصيته بهذا الصدد. فالدولة فيه قومية بحد ذاتها. والاستثناء النسبي في العراق والسودان. ونسبية هذا الاستثناء بالنسبة للعراق تقوم في كون العراق من حيث الجوهر دولة قومية واحدة بالمعنى الدقيق للكلمة. انه دولة عربية من حيث الأغلبية المطلقة. وخطأ الصدامية (البعثية) وقبلها الملكية يقوم في محاولاتها دمج الأكراد

بالعراق. وهي عملية لا ضرورة فيها ولا قيمة ولا أهمية. على العكس. فالعراق من وجهة نظري ليس بحاجة إلى شيء من هذا القبيل. على العكس. إن فصل الأكراد عن العراق قد يكون المقدمة الأفضل لإعادة دمجهم على المدى البعيد بشروط أخرى تستقيم مع إمكانية وحدود القومية والوحدة المستقبلية للمنطقة عموما، أو ما ادعوه بوحدة الخلافة الثقافية.

إن العراق ليس بحاجة إلى صراع قومي. وهي المقدمة الضرورية بالنسبة له من اجل العمل والفعل والصراع بمعايير الرؤية الاجتماعية السياسية. وبدونها تستحيل إمكانية السير صوب الحداثة. لكنها ليست الشرط الوحيد. لقد انتهت ظاهرة التوتاليتارية. والدكتاتورية لم تعد قادرة على الفعل والنشاط بالطريقة السابقة. وانهيار التجربة السوفييتية والمعسكر الاشتراكي قد احدث دون شك انقلابا هائلا في بنية الوعي السياسي العالمي. وما يواجهه العراق حاليا جزء دموي ومرهق، لكنه معقول وايجابي على المدى البعيد بالنسبة لتأسيس الطريق العقلاني والقومي السليم للحداثة. لكن العراق لا يستطيع انجاز هذه المهمة في وقت سريع. وبالتالي لا يمكن الحديث عن انتهاء تاريخ هذه الظاهرة. إذ لم يعش العراق بعد بمعايير التاريخ الفعلي للدولة والأمة والثقافة. انه بلا تاريخ قومي متجانس. لكنه يزاول الآن للمرة الأولى في تاريخه الحديث السير بخطواتها الأولى.

- **تعتبر الدولة العراقية الحديثة وليدة الإرث الكولونيالي. ثم جاءت دولة الاستقلال التي ورثت هذا التكوين السياسي. هل يمكننا القول أن الظاهرة الصدامية هي الوريث الشرعي لتاريخ الدولة المركزية العراقية؟**

إن الدولة العراقية ليست وريثة الإرث الكولونيالي. إذ لا ارث كولونيالي في العراق باستثناء حدوده الجغرافية الحالية. وهي حدوده الذاتية القديمة (العثمانية) أي العربية والعراقية القديمة (البصرة وبغداد والموصل). بعبارة أخرى، إن بريطانيا لم تبعث أو تخطط للعراق الحالي، بقدر ما أنها اقتطعته كما هو من خارطة السلطنة العثمانية. وبالتالي فإن ظهوره الحالي هو نتاج تاريخه الذاتي ومساعيه الخاصة.

أما ما يسمى بدولة الاستقلال، فإنها مجرد صيغة قيمية أيديولوجية. إذ لا اعتقد أن العراق "الصدامي" أكثر استقلالا وحرية وإخلاصا للعراق من أتعس مراحل العهد الملكي. وفيما لو أهملنا هذه المقارنات ووضعنا القضية ضمن سياق التاريخ الفعلي، فإن مما لا شك فيه هو أن تاريخ العراق الحديث تاريخ واحد، لكنه متقطع من حيث بنية نظامه السياسي. ومن الناحية السياسية الشكلية ينبغي تقسيمه ليس على أساس "الخضوع" و"الاستقلال" بل على أساس طبيعة النظام السياسي، أي الملكية والجمهورية. فالعهد الملكي واحد، أما العهد الجمهوري فانه يحتوي على أربع مراحل أو أربع جمهوريات هي على التوالي جمهورية عام ١٩٥٨ وجمهورية ١٩٦٣ وجمهورية ١٩٦٨ وجمهورية ٢٠٠٣.

والجمهوري الصدامي أطولها وأشقها وأتعسها وأرذلها. انه التعبير الخالص عن سيادة الرذيلة السياسية لراديكالية الأحزاب الهامشية والحثالة الاجتماعية. الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بأن الصدامية ليست وريثا شرعيا لشيء! بقدر ما هي المغامر وغير الشرعي بالنسبة لكل شيء فيه، وبالأخص على تاريخ العراق وفكرة مركزية الدولة.

إن فكرة الدولة المركزية ومركزية الدولة شرط ضروري للحداثة وإقرار القانون والتطور الديناميكي للدولة والمجتمع في كافة الميادين. وما زال العراق يعاني من ضعف شديد في إرساء أسس الدولة المركزية ومركزية الدولة. فالسائد فيه في المرحلة الجمهورية هو مركزية السلطة وليس الدولة. وهو اختلاف كبير وجوهري ومنظومي. إن العراق بحاجة إلى مركزية دولة من طراز جديد مبني على أسس الشرعية والقانون واحترام حقوق الإنسان الشاملة، أي انه بحاجة إلى منظومة عقلانية وواقعية ومرنة لمركزية الدولة والدولة المركزية. وبدونها لا يمكنه إرساء أسس الاستقرار الديناميكي والتطور المستديم.

- **الم تكن الصدامية من حيث كونها ظاهرة سياسية ضحية للرؤية الطوباوية للتاريخ، بمعنى إنها نتاج التناقض الفعلي بين دولة تغذيها أيديولوجية قومية، وذاكرة خيالية، ومأزومة، وهامشية في النظام العالمي؟**

الصدامية ليست ضحية بأي شكل كان من الأشكال! نعم إنها

النتاج المشوه للانحراف الراديكالي عن مجرى التاريخ الطبيعي لتطور الدولة والأمة. فتجارب الأمم الناجحة في اليابان عند بدء تطورها الطبيعي وتراكمها القومي لم تكن أفضل من مصر زمن محمد علي باشا. على العكس! لقد كانت مصر أكثر تطورا من اليابان بكثير. وأن العراق كان أكثر تطورا ويمتلك احتياطي بشري وعلمي واقتصادي وثروات طبيعية أكثر بكثير من كوريا الجنوبية في منتصف خمسينيات القرن العشرين. والمقارنة نفسها يمكن إطلاقها على ما يسمى بالنمور الآسيوية والهند والصين أيضا.

إن المشكلة ليست في الفكرة القومية وتغذيتها للدولة! كما أنها ليست في الذاكرة الخيالية، وذلك لأن الصدامية بلا ذاكرة ولا خيال! إن المشكلة في طبيعة الأزمة البنيوية التي تفجرت في العراق من خلال تضافر أزمة الدولة والنظام السياسي والمجتمع والثقافة بعد انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. فقد كانت الصدامية إحدى نتائج ومظاهر هذه الأزمة. كما أنها الصيغة الأكثر تخلفا وانحطاطا لها. وإن احد مظاهر هذه الأزمة المريعة بالنسبة للتطور التاريخي للدولة تقوم في تمهيدها وشرعنتها لفكرة المغامرة. فالصدامية احد نماذج المغامرة الخطرة للهامشية والحثالة. فقد كانت الصدامية وقبلها البعثية وقبلها انقلاب الرابع عشر من تموز هي الحلقات التي صنعت سلسلة الهامشية. بعبارة أخرى، إن الصدامية والبعثية هي التي أدت إلى تهميش الدولة العراقية بكافة المقاييس. بينما كان العراق من حيث ممهدات صعوده الحديث وتاريخه الكامن في حال

توظيفـه العقلانـي والـواقعي الأكثـر اسـتعداد للـدخول في عـالم الحداثـة وتجاوزها صوب تكامله الاجتماعي والوطني والقومي. ومـن ثـم الـدخول المؤثر على النطاق العـالمي مـن خـلال المساهمة في حـل إشكالاته العديـدة والعالقة.

- **فـشل مـشروع الحداثـة في العـراق منـذ الخمـسينيات أدى إلى ظهـور التـسلط الإرادي الخـالص كمـا نـراه في الـصدامية بوصـفها ظاهرة لازمت حالـة الـصيرورة التاريخية للمجتمـع العراقـي. كيـف يمكننا تفسير سر العلاقة القائمة بين فشل مشروع الحداثة ونمو الدولة التوتاليتارية البعثية الصدامية؟**

لقد أشرت مرارا إلى أن فشل مشروع الحداثة في العـراق كـان مرتبطـا بصعود الراديكالية السياسية والحثالة الاجتماعية والهامشية. والحداثـة كـما هـو معلـوم لـيس واقعـا معطـى ومرحلـة زمنيـة بقـدر مـا هـي منظومـة مـن المفـاهيم والمبـادئ والقـيم المتعلقـة بكيفيـة بنـاء الدولـة والمجتمـع والقوميـة والثقافـة. وهـو مـشروع مـرتبط بكيفيـة إيجـاد النـسبة العقلانيـة والواقعيـة والديناميكية بين الدولة الحديثة والوحدة القومية. وهو المشروع الـذي اخـذ بالتراكم المعقول في المرحلة الملكية. غير أن انقلاب الرابع عشر من تمـوز قـد قطـع مـساره الطبيعـي مـن خـلال إبـراز أولويـة وجوهريـة الـسلطة وفكـرة الإرادة الحزبية.

إن حـصيلة المعطيـات الاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والـسياسية

للعراق قبل الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ تشير إلى ظاهرة التراكم الطبيعي المتصاعد. كما أنها تشير إلى وجود رؤية مستقبلية وآفاق واقعية جيدة. إذ كانت تحتوي على خطط مستقبلية كبرى ورؤية إستراتيجية فيما يتعلق بالتطور الذاتي استنادا إلى تنشيط القوى الاجتماعية والاقتصادية المنتجة إضافة إلى محاولة تفعيل دور العراق الإقليمي ضمن منظومة مصالح جديدة (حلف بغداد). بينما ألغى انقلاب الرابع عشر من تموز هذا المسار الطبيعي. ومعه انفرطت حلقات السلسلة الأولية للحداثة الفعلية بوصفها منظومة.

لقد كان مشروع الحداثة في العهد الملكي يعاني من نقص تاريخي وليس جوهري. على عكس ما سيحدث لاحقا في المرحلة الجمهورية. إذ اخذ يعاني من خلل جوهري، وذلك بسبب نفسية وذهنية القطيعة الراديكالية الفجة التي ميزت مرحلة الانتقال من الملكية إلى الجمهورية. وذلك لأن نفسية وذهنية الانقلاب وفكرة الثورة جعلت من القطيعة مع التاريخ الواقعي باسم قيم سياسية مجردة وأوهام أيديولوجية شعارها الأكبر. وليس مصادفة أن تصبح الشيوعية والبعثية قطبا الخراب الفعلي لفكرة الحداثة. فقد كان التنافس بينهما يقوم في وضع كل شيء في مزاد الغلو الأيديولوجي. بينما شكلت فكرة الإرادة الثورية، أي المتحررة من كل قيود علمية، مصدر التسلط. مما أدى إلى أن تصبح قوة ما فوق الواقع والاحتياط التاريخي للمجتمع وشروط وجوده الفعلي وقدراته الحقيقية والقانون والقيم الأخلاقية.

إن المفارقة الجديد للعهد الجمهوري تقوم في أن الجميع كانت تناضل من اجل الدكتاتورية! وهو الشرط الخفي والمجهول حتى بالنسبة لأصحابه في إفشال مشروع الحداثة. وذلك لأن التسلط يستمد مقوماته من فكرة أيديولوجية صرف. الشيوعيون يطالبون بدكتاتورية البروليتاريا! والبعثيون يطالبون بدكتاتورية حزب البعث، والإسلاميون يطالبون بدكتاتورية الشريعة والدين! بمعنى أن الجميع تعيش وتنتعش على فكرة التسلط ومركزية السلطة. وهو شيء يعادل نفي وإلغاء القانون والحرية والعقلانية. بينما هي الأسس الكبرى والضرورية للحداثة. وبما أن القوى الحزبية "الكبرى" (الشيوعية والبعثية) تتميز بنزوع توتاليتاري من هنا فشل مشروع الحداثة. فالحداثة غير معقولة بدون منظومة الفكرة الليبرالية، أي فكرة الحرية والنظام ومنظومة قيم النشاط الاقتصادي الحر والعقلانية السياسية والاجتماعية. في حين تتعارض هذه المفاهيم والقيم مع تصورات وأحكام الأيديولوجيات الشيوعية والبعثية في عراق الخمسينيات ولحد الآن. لكنها ساهمت آنذاك بصورة حاسمة في إرساء أسس الدكتاتورية أولا والتوتاليتارية لاحقا. أما خصوصية التوتاليتارية البعثية الصدامية، فإنها تقوم في جمعها بين نزوع توتاليتاري ودكتاتوري مغذي ومحكوم بنفسية وذهنية الأقلية والجهوية والطائفية والهامشية والحثالة. وهذه كلها لا يمكنها أن تصنع حداثة. بل إنها كلها لا تعمل إلا على قتل كل جنين من أجنة الحداثة الممكنة. مع أن الحداثة منظومة.

- **يقول حنا بطاطو في تفسيره لبعض مسار التاريخ العراقي الحديث، من أن تمركز بنية المؤسسة العسكرية العراقية على "المثلث السني" (ليس بالمعنى المتداول إعلاميا) يعود إلى فقر الزراعة في تلك المناطق إضافة إلى التغيرات التي طرأت على مسار الطرق التجارية فضلاً عن السياسة التي اتبعها كبار العسكريين العراقيين، التي أخذت منحى طائفيا في تشكيل النخب العسكرية واندماجها بالنظام القبلي. كل ذلك أدى إلى صنع نظام سلطوي متكامل بسبب استمرار الطابع العصبي البدوي المتماسك؟ هل يشكل هذا جزء من البنية التوتاليتارية في العراق؟**

إن هذه المكونات أو العناصر الفعلية التي استحكمت في بنية الدولة الحديثة في العراق قبل سقوط الصدامية تحتوي دون شك على تأثير كبير وهائل بهذا الصدد. وعموما أن التركيبة السياسية العراقية وتاريخ الدولة الحديثة بحاجة إلى إعادة مسح سوسيولوجي عريض وعميق ومتعدد المستويات والجوانب من اجل فهم أعمق وأدق لحالة ما ادعوه بتكرار الزمن وانعدام التاريخ الفعلي للدولة والقومية. وليس البقاء ضمن أفكار حنا بطاطو سوى أحد النماذج المثيرة بهذا الصدد. بمعنى أن البحث السوسيولوجي العراقي مازال لحد الآن أسير رؤية قديمة وتوصيفية وبدائية لحد ما. مما يعكس بدوره الفقر الفكري الهائل للدراسات والأبحاث السوسيولوجية العراقية.

إن الفكرة التي توردها في استعراض آراء حنا بطاطو تعكس جزء

ظاهريا من الواقع وتعقيد تفاعلاته التي أدت في وقت لاحق إلى صعود الدكتاتورية الصدامية والتوتاليتارية البعثية. فالأولوية هنا ينبغي أن تعود إلى تفسير وتحليل ودراسة الأسباب القائمة وراء فشل مشروع الدولة الحديثة والمجتمع المدني والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافة القومية الراقية. مما يفترض بدوره الانطلاق من المقدمات الخفية التي كانت وما تزال تعتمل في الإبقاء على منظومة الخلل البنيوي للعراق التي أشرت إليها وشرحتها في أماكن عديدة. ذلك يعني أن من الضروري الانطلاق عنها مما ادعوه بدراسة اثر التاريخ المستلب للعراق في ظل العثمانية والصراع التركي الفارسي، الذي جعل من العراق على أطراف ذاته التاريخية والثقافية والقومية، بعد أن كان في مجمل تاريخه مركزا إقليميا وعالميا.

بعبارة أخرى، من الضروري الانطلاق من هذه الفرضية واستكمالها المنطقي في مختلف الأبحاث العلمية بما في ذلك السوسيولوجية. حينذاك يمكن فهم سرّ الأبعاد الواقعية لصعود تقاليد السنّة، واثر البداوة والقرصنة، بوصفه الوجه الآخر لتقاليد العثمانية في مراحل انحطاطها. من هنا جدية وتعقيد تأسيس وإرساء الفكرة الوطنية والقومية السليمة. لقد فشلت الملكية في تحقيق هذه الفكرة. وكشفت في نفس الوقت عما في هذه العملية من تعقيد. بمعنى أنها ليست سهلة في ظل وجود تمايز وافتراق هائل في البنية الاجتماعية والثقافية وتاريخ مختلف لحد ما من التربية والانتماء الوجداني. ويكفي المرء هنا تذكر نموذج سياسة البعث الصدامية مما يسمى "بالتبعية الفارسية" في مقابل "الجنسية العثمانية". الأولى مزيفة والثانية

خالصة!! وهي مفارقة من طراز نموذجي تنعكس فيها تقاليد هذه الرؤية والتربية والمزاج، أي انعدام فكرة ونفسية وذهنية الوطنية العراقية. وهذه بدورها نتاج ضعف أو انعدام فكرة المواطنة والإنسان، وبالتالي انعدام التقاليد الإنسانية وفكرة الحرية والنظام الاجتماعي والقانون. وهذه كلها من بقايا المرحلة العثمانية. ولم تفلح المرحلة الملكية في تذليل هذه التركة. وهو السبب الذي يفسر سرّ الصعود الوطني العارم بانقلاب الرابع عشر من تموز باعتباره "ثورة وطنية". كما أنه يفسر طبيعة الانقلاب العسكري للثامن من شباط عام ١٩٦٣. فهو الانقلاب الذي أراد إعادة مسار الزمن إلى هبائه الأول، أي إلى تقاليد الماضي (الجهوية الفئوية الطائفية) ولكن من خلال ربطها بالبنية القبلية والعائلية. وبلغت هذه الممارسة ذروتها في الحكم الصدامي، باعتباره الصيغة المتكاملة للحكم العائلي القبلي الجهوي الفئوي الطائفي المعجون بسبيكة الدكتاتورية والتوتاليتارية! أي أتعس وأرذل أشكال الحكم الممكنة في الوجود! إذ لم تكن التوتاليتارية في الواقع سوى الغلاف الضروري لتثبيت هذا النوع من الحكم.



الأصول الأيديولوجية للصدامية

- **يتميز الخطاب السياسي للسلطة البعثية الصدامية بالانحطاط والهلوسة واستثمار المخزون الأسطوري. هل هو تجسيد ملموس وفعلي للثقافة العربية؟**

إن ماهية الخطاب البعثي محكومة بالفكرة القومية. ويحتوي هذا الخطاب بقدر واحد على عقل ووجدان. لكنه غير مؤسس بمعايير ومنهجية علمية تاريخية. وفي هذا يكمن احد أسباب خضوعه للاستحواذ والتوظيف غير العقلاني. مع ما يترتب عليه من هلوسة وانفصام وتجزئة وانتقاء وتحزب وما شابه ذلك من نواقص مميزة بدورها للنفسية الراديكالية. وعادة ما تبرز هذه الصفات بقوة حالما تكون مسنودة بقوة السلطة. وقد تكون تجربة البعث الصدامي في العراق احد مظاهرها الفاقعة. من هنا ضرورة التفريق بين خطاب سياسي بعثي وآخر سياسي بعثي صدامي سلطوي.

فالسلطة تكشف عن حقيقة ومعدن الأحزاب وأيديولوجياتها. فإذا كان الخطاب البعثي الصدامي في أول أمره يتسم بقدر غير متناسب من تمازج العقلانية وغير العقلانية، فإنه انحدر في مجرى استتباب الدكتاتورية وتكاملها اللاحق في توتاليتارية خربة، إلى خطاب لاعقلاني صرف. بحيث تحول الخطاب السياسي البعثي الصدامي إلى خطاب سلطوي خالص

مهمته تثبيت الدكتاتورية. وأصبحت الأنا الصدامية جلية ومستترة، ظاهرية وباطنية في بداية ونهاية الخطاب السياسي. وهذا بعينه تمام الهلوسة والانفصام الشخصي والسياسي. بعبارة أخرى، إننا نستطيع أن نلمح في مجرى انحداره على مظاهر ومحطات الانتقال من الخطاب الراديكالي السياسي إلى الخطاب غير العقلاني، ومنه إلى الخطاب المتشنج ثم الدكتاتوري ثم الأهوج. والهمّ الجامع لكل هذه الانقلابات والتحولات أو الانحطاط هو تثبيت وترسيخ وتوسيع حدود الأنا الاستبدادية.

وليس مصادفة أن تتسم العبارة الصدامية بصفة المسامير المدقوقة في نعش الخطاب العقلاني. من هنا مفرداته القاسية والضيقة والجزمية والقاطعة. بمعنى احتواءه على كل ما يقطّع ويقيد الوعي الحر والعقلاني والنزعة الإنسانية. أما النتيجة فتقوم في غلبة وسيطرة المحتوى البدائي الدموي فيه. بمعنى غلبة وانتشار عبارات ومفاهيم الغريزة والقتل والموت. ومن ثم افتقاده شبه التام إلى مكونات ومعايير الرؤية الجمالية والأخلاقية والقيم النبيلة. بحيث تنعدم فيه فكرة الاعتدال والتسامح والإنسانية. وليس مصادفة أن يتسم خطاب السلطة الصدامية بالفجاجة والبدائية والهلوسة. ومن هنا أيضا إثارته للاشمئزاز والقرف والتقزز.

إن الخطاب السياسي الصدامي لا يحتوي على مخزون أسطوري. إنه خطاب خرافي. والفرق كبير بين الأسطورة والخرافة. والشيء نفسه ينطبق، مع فارق الفكرة والمضمون، على ما إذا كان الخطاب السياسي للسلطة الصدامية يتمثل أو يجسّد الثقافة العربية!

إن الخطاب الصدامي هو احد النماذج المتخلفة والمريعة للخطاب السلطوي الراديكالي. إذ لا قيمة له ولا اثر خارج السلطة. من هنا عدمه خارجها. ومن ثم اضمحلاله وتلاشيه بل وإنعدامه التام خارج السلطة. لهذا لا يتمتع بجوهرية الخطاب الثقافي. لكنه يعكس أنموذج من نماذج الذهنية الحزبي للراديكالية السياسية والحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية. من هنا لا معنى للحديث عن كونه تجسيدا فعليا للثقافة العربية. فالثقافة العربية صيرورة وكينونة وتراث هائل لا يمكن لأي فرد أو اتجاه أو مدرسة أو مرحلة مهما كانت قيمته وفاعليته وأثره التاريخي أن تكون تجسيدا فعليا لها. وفيما يخص الخطاب الصدامي فإنه لا يجسد إلا بعض نماذج الثقافة العربية وأشكالها المتخلفة، كما هو الحال بالنسبة لكافة الثقافات الكبرى.

إن الخطاب الصدامي مناف للثقافة العربية الكبرى، كما أنه على ضفاف وخارج تياراتها الكبرى بالمعنى التاريخي والقومي والثقافي الصرف. فالثقافة العربية الكلاسيكية هي ثقافة كونية. كما إنها ثقافة حضارية ومدنية كبرى. والأهم من ذلك إنها ثقافة منظومات فكرية وتنوع محكوم بمرجعيات متسامية. وذلك لأن الثقافة العربية الكونية تحتوي على وحدة علوم العربية والدينية والفلسفية والتصوف والفقه والأصول والتاريخ والأدب والموسوعات والسياسة وغيرها من العلوم الطبيعية والإنسانية. فهي ثقافة لها نظامها ونسقها الخاص. إنها ثقافة المدارس المتنوعة، ومن ثم تنوع مرجعياتها الثقافية الكبرى، كما نراه على سبيل المثال في الفلسفة

والكلام والتصوف والفقه وغيرها من العلوم والفنون. وقد كانت هذه الثقافة غريبة على الصدامية غربة تامة. كما أن تراث الصدامية بعيدا كل البعد عن الثقافة العربية الحديثة بمختلف مراحلها وتياراتها ومستوياتها من نهضة وإصلاح وليبرالية وتنويرية. وبالتالي، فإنها كانت خارج نطاق قراءة الأحزاب السياسية الراديكالية العراقية بشكل عام والبعث بشكل خاص. كل ذلك يعطي لنا إمكانية القول، بأن الصدامية لا علاقة لها بكل هذا الموروث. ومن ثم لا علاقة للخطاب السياسي للسلطة الصدامية بالثقافة العربية بالمعنى المشار إليه أعلاه. بل يمكنني الجزم، بأنه حتى في مجال الموقف الشخصي لا اعتقد أن صدام قد قرأ في حياته كتابا جديا واحدا، أقول قرأ وليس درس وحلل. وينطبق هذا في الواقع على كافة رجال الأحزاب والسياسة في العراق. إن الصدامية هي تجسيد للثقافة الحزبية المتخلفة والضيقة والبدائية. إنها ثقافة حزبية و"سياسية" جاهلة بالمعنى الثقافي، ومن ثم لا علاقة لها بالعلم الأكاديمي. أما صدام فقد كان نصف متعلم، نصف جاهل، نصف قارئ، أي مخرب فعلي للثقافة.

- **يقول البعض، بأن منظومة ميشيل عفلق السياسية عبارة عن خليط من الأفكار التي تجمع بين المثل العربية والفكر الألماني وبالأخص خطابات فيخته وكتابات نيتشه. هل يمكن اعتبار الفلسفة السياسية لعفلق احد مصادر الفاشية البعثية؟**

في البداية ينبغي القول، بأن العفلقية ليست منظومة فلسفية. كما

إنها ليست منظومة فكرية سياسية متجانسة. والشيء المتجانس فيها هو بلورتها لشعار القومية العربية. الأمر الذي يجعل من أراء ميشيل عفلق بهذا الصدد الأكثر تجانسا وثباتا ودقة ووجدانا مقارنة بغيرها من التيارات السياسية الفكرية في النصف الأول من القرن العشرين، أو على الأقل إنها من بين أكثر التيارات الفكرية السياسية القومية تجانسا بهذا الصدد حتى الآن.

فالمصادر الفكرية الأساسية للعفلقية تختزن إرهاصات فكر عصر النهضة والإصلاح المتأثر بتقاليد الفكرة القومية الأوربية. لكنه تأثير يتسم بقدر كبير من الرؤية النقدية والاستقلال النظري. مما جعل منها إحدى المدارس الفكرية السياسية الأكثر تجانسا في محاولاتها تأسيس شعار الفكرة القومية العربية. ولا يضرها بهذا الصدد كونها خلطت بين مثل عربية وأفكار ألمانية وغيرها. فالأفكار الكبرى عادة ما "تخلط" وتمزج وتنسق وتولف وتنسج بين آراء ومواقف واستنتاجات مختلف المدارس. وأهمية الخلط والتمازج والتوليف تتوقف على مدى تأسيس هذا التيار أو ذاك لأسسه ومنهجيته الخاصة في العلم والعمل.

لقد حاولت العفلقية جهدها بهذا الصدد، وأنتجت تيارها الخاص، لكنه ذهب في حالات عديدة ضحية الحزبية السياسية الراديكالية. ونواقصها الكبرى أحيانا بهذا الصدد تقوم في كونها نتاج مرحلة قلقة وتفتقد إلى قاعدة اجتماعية وديناميكية اقتصادية مستقلة. كما إنها نشأت في ظل تجزئة وخضوع لاحتلال أجنبي ممزوج بتركة متخلفة وثقيلة وانقسام

طائفي وجهوي ومذهبي وحزبي. من هنا سيادة الوجدان العارم فيها، بوصفه التعويض المناسب عن ضعف أسسها النظرية وإمكانياتها العملية. كما يمكننا العثور في ذلك على الأرضية المستعدة لقبول الخطاب الألماني وتقاليده القومية والفلسفية كما هو الحال بالنسبة لخطابات فيخته وكتابات نيتشه. وهي خطابات وكتابات رائعة وجميلة ومثيرة للوجدان والعاطفة والحس والخيال. كما تحتوي في أعماقها على نفس فلسفي عميق متعدد الإمكانيات، وبالأخص عند نيتشه. وكلاهما لا علاقة له بالنازية الألمانية. أما توظيفهما أو تأثيرهما المباشر على خطاب الهتلرية وبعض آرائها فذلك مرتبط بأمور أخرى، وبإمكانية التأويل. والتاريخ السياسي في اغلبه تأويل مفتعل. فالمسيح أيضا كان هراوة محاكم التفتيش، كما أن النبي محمد هراوة التيارات السلفية القديمة والحديثة. طبعا إنني لا أود القول، بأنه لا تأثير للعفلقية عما جرى في ظل سيطرة وغلبة حزب البعث وأيديولوجيته التي بلور عفلق اغلب مكوناتها، بقدر ما أريد القول، بأن كل ما جرى لا ينبغي نسبته إلى عفلق والعفلقية. والفرق هائل بين عفلق والسلطة الصدامية. والخطيئة الفكرية والسياسية والأخلاقية الكبرى لعفلق تقوم في استعداده للخضوع والعمل تحت إمرة الحزب الحاكم في العراق بقيادة صدام. وبالتالي ليس لآراء عفلق دورا في ظهور أو تأسيس "الفاشية" البعثية. إنها جزء من نفسية وذهنية الراديكالية السياسية العراقية. وإذا كان بالإمكان الحديث عن خطيئة للعفلقية بهذا الصدد، فإنها تقوم أولا وقبل كل شيء في دمجها بين الفكرة القومية (التحررية) والتوتاليتارية.

- **الصدامية تمثل أسطورة سياسية ـ قومية. هل يمكننا الحديث عن أيديولوجية صدامية لها أصولها الخاصة؟ وما هي بنيتها المعرفية؟ وهل تتطابق مع أيديولوجية البعث القومي؟**

إن الأسطورة إحدى المفاخر والمآثر الكبرى للأمم. كما تعكس معالم الخيال التاريخي للقوم. وفيها ومن خلالها عادة ما تتبلور رموز المعرفة والمواقف. ومن ثم فإنها تحتوي على ما يمكن دعوته بالمخزون الفعال في إنتاج وإعادة إنتاج القيم الرمزية في الأقوال والأعمال. كما تحتوي أيضا على قدرة كبيرة بالنسبة لتفعيل الوعي السياسي من خلال تقريبه إلى الوعي العام والخاص بوصفه جزء من معاناة الفرد والجماعة. فالأسطورة قابلة على صنع سياسة، لأنها قادرة على تحريك الحس والعقل والوجدان. أما مسارها الفعلي فعادة ما يتوقف على نوعية التأويل والإدماج النظري في الآراء والأحكام والمواقف. الأمر الذي يجعل منها طاقة عقلانية وغير عقلانية بقدر واحد، أو بصورة أدق إنها قادرة على أن تخدم الاثنين. والسبب يكمن في كونها مرجعية رمزية وليست منطقية. وفي هذا يكمن سرّ اختلافها العميق عن الخرافة. أما عبارة "الوعي الأسطوري"، فإنها عادة ما تتطابق مع الصيغة غير العقلانية. ومن الأدق استبدالها في مجال التقييم النقدي بكلمة الخرافة.

من هنا فإن الصدامية ليست "أسطورة سياسية ـ قومية" بل خرافة حزبية أيديولوجية ملازمة لبعث الأشباح والأموات! وإذا كان بالإمكان الحديث عن وعي أسطوري فيها فهو مجرد خرافات الريف والهامشية.

فالـصدامية تخلـو مـن الأعمـاق الوجدانيـة الـسحيقة في مخـزون الـوعي التاريخي. وهي أقرب ما تكون إلى قوة شطارة وبلطجة مراحل الانحلال والتحلل. من هنا خلوها من بطولة وفروسية الأسطورة المميزة لمراحل الصعود التاريخي للأمم. وبالقدر ذاته لا يمكننا الحديث عن الصدامية بوصفها أيديولوجية.

إن الصدامية اقرب ما تكون إلى نمط من السلوك السياسي. وذلك لأن الصدامية لا تمتلك لحالها أي قدر أيديولوجي مستقل. و"كيانها الأيديولوجي" هو نتاج تصنيع الدعاية والإعلام الممول والمحكوم من قبلها نفسها بوصفها سلطة دكتاتورية. وخارجها سرعان ما تتلاشى وتندثر باعتبارها غبارا. بينما تفترض الأيديولوجية وجودها النسبي المستقل عن أشخاصها وموقعهم في السلطة أو خارجها.

بعبارة أخرى، إن الصدامية و"أيديولوجيتها" نتاج السلطة واستغلال قوة الدولة ومصادرها وثرواتها ومؤثراتها. وذلك لأن صدام عاجز وعقيم فيما يتعلق بإنتاج الفكر. كما أنه غير قادر على إنتاج أيديولوجية لها مبادئها وقيمها ومفاهيمها. فخارج السلطة صدام لا شيء! لنفترض جدلا بأن صدام لم يستطع الوصول إلى السلطة عبر مغامرات الأحزاب والانقلابات. فالاحتمال الأكبر لوجوده في ضني وتخميني لا يعدو تسكعه في إحدى مقاهي تكريت، أو شيء ما من هذا القبيل. بمعنى إنه لم يكن قادرا على تسطير صفحات أو مقال صغير حتى لإحدى الجرائد المحلية الخربة. وبالتالي لا معنى لعدد القراء!!

إضافة لذلك ليس للصدامية أصولا فكرية، لأنه لا وجود للصدامية في ميدان الأيديولوجية. إن صدام مشبع ببعض الشعارات والقيم والمفاهيم السياسية البعثية (العفلقية). لكن الفرق بينهما يبقى كبيرا وهائلا. كما إنه لا توجد في الصدامية بنية معرفية. إنها عبارة كبيرة بالنسبة للصدامية. فالصدامية جهل مرفوع إلى مصاف "الفكرة" بقوة السلطة وأموالها وعنفها المادي والمعنوي. فقد انتقى صدام معلوماته "الفكرية" مما هو مرمي على طرقات الأحزاب المغامرة ومقالات وخطابات البعث وبياناته وبعض ما هو متوفر من كتابات عفلق. وهي أشياء يصعب قراءتها والاستفادة منها. بل إنها مثيرة للغثيان. ودعني استعرض هنا حادثة شخصية طريفة بهذا الصدد. فقد واجهتني صعوبة العثور على المصادر الأساسية الكبرى لفكر البعث وأيديولوجيته السياسية في موسكو نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين (قبل انتشار الكومبيوتر والانترنيت). إذ لم يكن من السهل العثور على كل ما تريد. وهذا ينطبق في الواقع على كل بلدان العالم آنذاك. وكنت في وقتها منهمكا في جمع المصادر الفكرية المتعلقة بفكر البعث ضمن إطار دراستي للفكرة القومية. وقد اقترح علي احد الأصدقاء الاتصال بالسفارة العراقية بعد معرفته بأنها تنوي تفريغ "المكتبة" من الكتب. واستطعت في وقتها الحصول عبره على كل ما فيها من كتب ومجلدات عديدة عن تاريخ البعث والخطابات والكتابات والكتب. وقد كانت جميعها (وما زلت احتفظ بالكثير منها) مغبرة متربة ملصوقة الأوراق، أي أنها "عذراء" من قراء البعث وعنفوانهم الصامد! بعبارة

أخرى، إنها كانت مختبئة بين جدران "المركز الثقافي" كما لو أنها بين جدران مركز من مراكز الشرطة في إحدى القرى النائية! ذلك يعني أن أي من أعضاء حزب البعث أنفسهم لم تمتد يده ولو عن طريق الخطأ إلى هذه "التحف" المرمية على رفوف "المكتبة الثقافية". وهو فعل يستحق الاستحسان! وذلك لأن اغلبها يتسم بقدر هائل من الحشو المرهق للأعصاب! ولا اعتقد أن صدام ما قبل السلطة أكثر اهتماما من "مثقفي" الحزب بعد تشبعهم بتخمة الاحتراف الفعال في القتل والجريمة، بقراءة ما لا يمكن قراءته! بعبارة أخرى، إن معارف صدام الفكرية لا تتعدى كمية من المعلومات العادية والمسطحة، التي يمتلكها في الواقع كل بعثي عادي. فصدام شبه أمي في ميدان المعرفة (وينطبق هذا على اغلب إن يكن جميع رجال الأحزاب في العراق). ولم يكن ذلك بدوره معزولا عن واقع كون الحزب والثقافة في العراق على طرفي نقيض.

لقد استقى صدام تصوراته وأحكامه من أيديولوجيا البعث دون أن يعني ذلك تطابقهما. فأفكار البعث الكبرى تحتوي على رؤية قومية وجدانية متجانسة نسبيا. كما إنها تحتفظ بقدر كبير من الأبعاد الإنسانية. وخلل الأيديولوجية البعثية يكمن في طابعها المذهبي السياسي الضيق، أي فقدانها لأبعاد الرؤية الفلسفية للتاريخ والدولة والأمة والثقافة والنظام السياسي. أما صدام فقد اخذ الأبعاد الوجدانية، أي غير العقلانية. كما كان محكوما بأصوله الاجتماعية الرثة، ومستوى معارفه الصغيرة والقليلة، ونوعية الصراع السياسي، وفكرة الانقلاب والثورة (المؤامرة

والمغامرة). كل هذه المكونات جعلت من السلطة أداة سحرية. أما الدولة فهي حاضنة الأحلام. أما القومية والأمة فهي مجرد مفاهيم مجردة أسبغت عليهما "قدسية" سرعان ما جرى ابتذالها مع أول احتكاك بالواقع. وذلك لأن السلوك العملي للبعث والصدامية لم يكن (ولن يكون) محكوما بقدسية الأفكار، بل بالمكونات الفعلية للتخلف.

- **الأيديولوجية البعثية (النسخة العراقية) بدأت عروبية معتدلة ثم أصبحت اشتراكية وطنية ثم تمثلت خطاب القبيلة، إلى أن وصلت أخيرا إلى النطق بخطاب الأصولية الدينية. ما هو سبب هذه التقلبات. وما هي وظيفة هذه الأيديولوجية؟ هل هي للبحث عن شرعية دعائية أم لتغطية عنف الدولة؟ أين تكمن النزعة التوتاليتارية داخل الأصول الأيديولوجية البعثية الصدامية؟**

في البدء ينبغي القول، بأن الأيديولوجية البعثية هي أيديولوجية الفكرة القومية العربية، بل وأكثرها تجانسا بهذا الصدد، على الأقل في ميدان رؤيتها السياسية للفكرة القومية العربية. ولم يكن ذلك معزولا عن تراكم التيارات المتنوعة لفكر النهضة والإصلاح والفكر القومي العربي في سوريا الكبرى. من هنا تباينها عما يمكن دعوته بالنسخة العراقية لأيديولوجية البعث، رغم التقائهما الأولي. وفي وقت لاحق سوف يأخذ هذا التباين الطبيعي درجة الاختلاف العميق. والسبب يكمن بقدر واحد في الأيديولوجية واختلاف البلدان والتقاليد. ولا غرابة في الأمر. فنفس

الشيء كان يمكن رؤيته على نماذج الأيديولوجية الشيوعية.

فالأيديولوجية ليست مصدرا للائتلاف والتوافق والمساومة والاعتدال، على العكس. وذلك بسبب ما فيها من تجميد للعقل النقدي. وبالمقابل تفعل كل ما في وسعها من اجل إثارة حمية الانغماس في وحل التقليد و"الدفاع المرير" عن "القيم". وهذا بدوره ليس إلا الوجه الآخر للانغلاق الذي عادة ما ترفعه السلطة إلى مصاف "المبادئ المقدسة". أما في الواقع فإنه شكل من أشكال الاستحواذ والسيطرة والتسلط. ولعل تجارب الدول المحكومة بالأيديولوجية (العقائد الصارمة) تكرر نفس الظاهرة. بمعنى اشتداد الخلاف والعداء التام وادعاء كل منها بنموذجه الأمثل والأصدق في تمثل القيم والمبادئ والشعارات.

أما الجانب الآخر فيقوم في تباين تجارب البلدان. فالعالم العربي في بداية القرن العشرين كان يخضع بقدر واحد لتأثير البنية التقليدية والسيطرة العثمانية والتخلف المريع، أي للتجزئة الدفينة وانعدام التاريخ السياسي المستقل والهوية القومية الناضجة في وعيها الذاتي. وبما أن سوريا كانت من بين أكثر المناطق العربية تعرضا للضغط التركي العثماني والأوربي الاستعماري القادم، من هنا يمكن فهم احد أسباب صعود الفكرة القومية الصريحة، أي كل ما نعثر عليه في مختلف التيارات التي بلغت ذروتها في أيديولوجية البعث. فقد كانت تقاليد سوريا (الطبيعية) الفكرية الحديثة اشد حساسية وتطورا تجاه الفكرة القومية بسبب طبيعة وحجم الضغط التركي العثماني وتاريخ النهضة. من هنا طابعها القومي المتجانس وعمق فكرة

الحرية وأبعادها الإنسانية.

أما في العراق فقد كانت المقدمات من طبيعة أخرى. إذ لم يعان العراق من تجزئة جهوية فئوية قومية طائفية ومذهبية بالطريقة السورية القديمة التي وجدت ذروتها في النموذج اللبناني. كما أن العراق لم يعان من صراعات فكرية سياسية رافقت فكرة النهضة والإصلاح والصعود القومي. إضافة إلى أن احتكاكه بأوربا كان ضعيفا. من هنا ضعف الحركة القومية التقليدية، وبالتالي غلبة الوطنية العراقية بوصفها وطنية عربية. الأمر الذي جعل من الفكرة القومية الحديثة (الأوربية ــ السورية) ضعيفة الجذور، أي أنها لم تتمتع ببعد تاريخي اجتماعي وسياسي وفكري عميق فيه.

وليس مصادفة أن يلاقي الفكر الشيوعي في العراق انتشارا واسعا ويهيمن لحاله لفترة طويلة نسبيا، بوصفها مرحلة المراهقة الأيديولوجية والوطنية. فالوطنية الحقيقية قومية. لكنها كانت وما تزال تعاني في العالم العربي من خلل بنيوي جعلها اقرب إلى إشكالية عصية في مجال الفكر النظري والسياسة العملية. وهي إشكالية مرتبطة أولا وقبل كل شيء في كون العرب أمة تاريخية ثقافية كبرى مجزأة سياسيا لحد الآن. وبغض عن كل حيثيات هذه الظاهرة في تاريخ العراق الحديث، فإن مما لاشك فيه هو انحسار الفكر القومي (البعثي) في بداية الأمر. أما الناصرية فإنها أيضا كانت غريبة على العراق، حيث جرى النظر إليها باعتبارها مصرية خالصة وليست عربية عامة. وفي كلتا الحالتين نقف أمام ظاهرة ضعف الفكرة

القومية في العراق. أما الأفكار القومية الأخرى فلم تكن "عربية" بالمعنى الدقيق للكلمة. وفي هذا يكمن احد أسباب غلو البعث في رؤيته العملية للفكرة القومية في العراق. فالبعث هو التيار السياسي الوحيد العربي العام آنذاك، الذي كان يدرك ويؤسس وينظر بصورة متجانسة إلى شعار القومية العربية.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الفكرة العربية والعروبة تحتاج إلى أسس اجتماعية متطورة نسبيا، لهذا كانت الأفكار القومية من حيث الجوهر وطنيات "متسامية" أو وطنيات عروبية. وفي هذا كانت تكمن فضيلتها التاريخية. إنها ساهمت في رفع الفكرة الوطنية إلى مصاف الفكرة القومية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. لكنه رفع أو ارتقاء أيديولوجي. ولم تكن هذه الحالة معزولة عن الواقع التاريخي الذي كانت تعاني آنذاك منه القومية العربية، بمعنى حالة التجزئة والانتداب وفشل تجربة الوحدة السورية المصرية والصراع العالمي والاحتلال اليهودي الصهيوني لفلسطين. وليس مصادفة أن تتصف النزعة القومية الأولى في العراق بصفة الاعتدال. أما الصراع مع الشيوعية وغيرها فقد كان يرمي إلى تجسيد مشروع هلامي، لكنه وجداني بسبب ارتباطه بالأبعاد الخفية للعراق بوصفه "صانع الفكرة العربية" الثقافية على امتداد تاريخه العريق. في حين أدت الانقلابات العسكرية التي قام بها حزب البعث والتيار القومي إلى احتكاره السلطة عام ١٩٦٣، ١٩٦٨، ومن ثم وضع الفكرة القومية على محك الواقع. فقد أدى ذلك من جهة إلى انحسار الفكرة القومية بوصفها فكرة غير

ناضجة. إذ أنها لم تتغلغل بعد في الوعي السياسي والضمير الاجتماعي. ومن ثم لا أسس اجتماعية متينة لها. كما إنها اتخذت صيغة المغامرة والانقلابات والمؤامرات. وهذه حالة غريبة بالنسبة للفكرة القومية. أما النتيجة فقد أدت إلى أعادة إنتاج أو "عقلنة" النخبة المغامرة والمغرمة بحب السلطة. من هنا الانتقال التدريجي إلى قومية عربية عراقية و"اشتراكية وطنية". وهي حالة متناقضة لكنها واقعية على الأقل فيما يتعلق بتخفيف حدة الأثر السياسي للأيديولوجية. بمعنى تطابق فكرة العروبة مع مركزية العراق، كما هو الحال في مصر وسوريا لاحقا. وفي هذا كان يكمن أيضا مصدر الخلل والتناقض. فهي لم تكن قومية ولا وطنية بالمعنى الدقيق للكلمة. بل هجين منهما. وشأنه كل هجين في السياسة لا يمكنه أن يؤدي إلى إنتاج فعل عقلاني. لقد كانت تلك محاولة تفصيل لباس على جسد ذي مقاييس أخرى. والسبب يكمن في تفاعل أسباب عددية منها:

١. ضعف وتيرة تطور الدولة والاغتراب النسبي للنخبة. فقد كانت العائلة المالكة في العراق مستوردة إضافة إلى كونها نخبة طائفية مبطنة.
٢. الضغط المباشر وغير المباشر للاستعمار البريطاني.
٣. الصراع السياسي الأيديولوجي الضيق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونتائجها السياسية.
٤. ضعف إمكانيات العراق المادية آنذاك.
٥. طغيان البنية التقليدية الاجتماعية والثقافية.

٦. انبعاث الشعور الوطني واشتداد المشاعر القومية خصوصا بأثر الناصرية.

لقد وجد كل ذلك انعكاسه في اشتداد دور الأيديولوجية السياسية والحزبية الذي توج في صعود وهيمنة مرحلة جديدة تتميز بانقطاع جذري (راديكالي) هي مرحلة الأيديولوجيات المتناقضة والمتصارعة والمتنافسة والعدائية في ظل غياب أو ضعف شبه شامل لقيم ومبادئ الشرعية والحرية (الليبرالية). مما أدى بدوره إلى تنافس وتصادم موجتين كاسحتين (وطنية عراقية) و(قومية عربية)، أي داخلية وخارجية جعلت منهما قوى متناحرة يقف أحدهما بالضد من الآخر على طوال الخط. مع إنهما العجلات المتوازية الضرورية لتكامل الدولة العربية الحديثة.

فقد كانت الحركات القومية العربية (المصرية والسورية) من حيث الجوهر حركات وطنية ذات أبعاد قومية. وكان ينبغي للحركات نفسها أن تسير في العراق بنفس الاتجاه (بسبب آلية وفعل التجزئة) ومقدماتها التاريخية. بينما أدت سيادة الأيديولوجية الراديكالية ويقينها الجازم والقاطع إلى أن تصبح جزء فعالا من هذا الخلل. تماما بالقدر الذي ساهمت في جعله أزمة بنيوية من خلال تقديم تصوراتها وأحكامها على إنها "رؤية علمية" في كيفية التعامل مع قضايا الدولة والمجتمع. أما زمن المغامرة الراديكالية فقد أعطى لهذا التحول "شرعية" خاصة لا تقبل الجدل. من هنا أصبح تطويع الأيديولوجية صفة ملازمة لها. بحيث تحولت إلى جزء من المغامرة التاريخية الخربة للراديكالية السياسية. وفي هذا كانت تكمن

وظيفتها القائمة في دعم السلطة وتثبيت ركائزها المبنية على أساس العنف ومصادرة الدولة والمجتمع والإنسان والثروة. أما انقلابها اللاحق أو سيرها صوب التوتاليتارية، فإنه لم يكن معزولا عن الأسباب المشار إليها أعلاه إضافة إلى إنها كانت تختبئ في الاستعداد الذاتي لهذه الأيديولوجيات الكبرى (البعثية والشيوعية) في قبول وتجسيد الفكرة التوتاليتارية. وفي صراعهما أصابا بالصرع كل مكونات الوعي الحسي والعقلي للعراق. ومن ثم طحنتا وسحقتا كل براعم التراكم الطبيعي للفكر العقلاني وتقاليد الإصلاح والاعتدال. بحيث أصبح التنافس في دفع هذه العملية القاتلة "إلى الأمام" مقياسا "للثورية"، أي تتشابه من الناحية الفعلية مع سلوك الثيران! أما خصوصية التوتاليتارية الكامنة في الأيديولوجية البعثية الصدامية، فإنها تراكمت من تفاعل "المقدس" القومي الزائف وراديكالية الحثالة والأطراف التي أدت إلى دكتاتورية القمع الشامل. ولم تكن هذه الظاهرة والنتيجة بدورها معزولة عن تقليدية البنية القبلية – العشائرية وإنهاك حرية الفرد وجوهرية الهيبة والمال، أي كل ما لا علاقة له بفكرة الدولة والمجتمع والحقوق العامة المجردة.

- **إن القراءة الخلدونية للتاريخ، وبالأخص في نظرتها إلى نظام القرابة والروابط القبلية يمكنها أن تسلط الضوء على (نموذج الدولة الصدامية). غير أنها جمعت في الوقت نفسه بين الموروث التقليدي للسلطة العربية والإسلامية الاستبدادية وبين وسائل الدولة التوتاليتارية الغربية. هل تستطيع هذه المقاربات الخلدونية أن تحلل الظاهرة الصدامية؟ والى أي مدى يمكننا الاستفادة منها؟**

إن القراءة الخلدونية للتاريخ تتسم بقدرة كبيرة وهائلة من الناحية الفلسفية والثقافية. وقيمتها تكمن أساسا في هذا المجال والمستوى. وقضية القبلية والروابط القبلية مجرد قضايا عرضية فيها. بعبارة أخرى، لا ينبغي إرجاع فكرة ابن خلدون عن التاريخ إلى نظام القرابة والروابط القبلية. إنها مجرد مفصل من مفاصل أو عنصر من عناصرها الجزئية. فالجوهري في نظرية ابن خلدون يقوم في النظر إلى التاريخ باعتباره عملية طبيعية. كما أن ابن خلدون لم يفكر بصدام أو التوتاليتارية!! إنه يصلح لقراءة تطور الفكرة الفلسفية عن التاريخ وإمكاناتها الكبرى بما في ذلك في مجال تأسيس رؤية سياسية قادرة على تغيير الواقع آنذاك. لكنها وقفت عند تخوم الانحطاط التاريخي الأكبر بالنسبة للدولة العربية.

أما الصدامية فإنها ظاهرة القرن العشرين في عراق ما بعد الملكية وسيادة تقاليد المغامرة السياسية للراديكالية. وفي ظل واقع تاريخي تميز باشتداد الصراع بين منظومتين على مستوى الأيديولوجية والعسكرة والنظام السياسي الاجتماعي والاقتصادي. من هنا ضرورة انطلاق قراءة

الظاهرة الصدامية من خلال تحليل مقدماتها التاريخية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية العامة كما حاولت تقديمها في مجرى الإجابة على الأسئلة العديدة المتعلقة بهذا الجانب. فالصدامية لا يمكنها أن تكون مادة حية ومناسبة للرؤية الخلدونية وبالأخص ما يتعلق منه بقضية القرابة والروابط القبلية. وذلك لأن العصبية القبيلة بالنسبة لابن خلدون هي المقدمة الأولى للارتقاء إلى مصاف الحضارة والعمران، أي مدنية الدولة والمجتمع. أما في الصدامية فإنها على العكس! إنها صدمت التاريخ وابن خلدون على السواء! بعبارة أخرى، إن للظاهرة الصدامية خصوصيتها. فهي ليست فقط نتاج الموروث التقليدي للسلطة العربية الاستبدادية ووسائل التوتاليتارية الحديثة، بل ومحكومة أيضا بطبيعة الصراع السياسي العراقي بعد ١٩٥٨. فقد كان التاريخ العراقي بعد ١٩٥٨ مجرد زمن الاحتراب اللاعقلاني والعنف الدموي. باختصار إنه صراع بين رؤية وبرامج متنوعة للحثالة الاجتماعية والهامشية والأطراف والأقليات الراديكالية.

- **نظام القرابة أو العصبية السياسية مفهوم مفتاحي لتحليل الظاهرة الصدامية، رغم أن هذا المفهوم لا يمتلك فاعلية سياسية بدون قوى اجتماعية وأيديولوجية داعمة (العصبية السياسية). كيف استطاعت الصدامية "تأسيس" العلاقة والروابط بين القرابة والطائفية وأيديولوجية البعث القومي؟**

إن نظام القرابة مفهوم مفتاحي للمرحلة المتأخرة من عهد الدكتاتورية الصدامية، أي تعبير عن آخر مراحل انحطاطها. وفي الوقت نفسه يعكس البؤرة الدفينة والكامنة في نشوئها الأول. فالشيخوخة تكشف عن الطفولة أيضا. إذ إننا نقف أمام خط بياني نازل من الفكرة القومية الرفيعة إلى حضيض الغريزة القبلية والعائلية والطائفية. بمعنى تراجعه مع كل تمركز للسلطة واستفحال للدكتاتورية وانتظامها في توتاليتارية إلى مستنقع القبلية السافرة. لكنها في الوقت نفسه شبه حتمية بالنسبة للراديكاليات السياسية المتخلفة، أي المتمثلة لتقاليد الحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية. وهو أمر جلي حالما نظر إلى الصدامية وكيفية هبوطها من قومية عروبية متشددة في بداية حالها إلى قبلية عائلية مفرطة وطائفية مبطنة قوية. والتفسير الأدق لهذا التحول ينبغي البحث عنه في ظاهرة ما ادعوه بتقاليد نفسية وذهنية المؤامرة والمغامرة.

فمن الناحية الفعلية لم يكن حزب البعث قبل مؤامراته ومغامراته في الوصول إلى السلطة حزبا اجتماعيا سياسيا، بل عصابة مؤامرة ومغامرة. وهذا ينطبق عموما على كافة الأحزاب الراديكالية. وليس مصادفة أن

يكون الاحتراف والتنافس الخبيث الأكثر انتشارا بين "المناضلين" بحيث لا يقف احدهم عن أخس وأوضع الأساليب من اجل النيل أو قتل "رفاق الدرب". بعبارة أخرى، إننا نقف أمام نفسية وذهنية العصابة، أي أمام ما يمكن دعوته ببذرة العصابة القائمة في القبيلة والجهوية والفئوية وغيرها من مظاهر البنية التقليدية الاجتماعية والثقافية. فقد كان قادة انقلاب ١٩٦٣ ممثلين نموذجيين للفئوية والطائفية والجهوية. والشيء نفسه يمكن قوله عن انقلاب ١٩٦٨. بمعنى إننا نقف أمام ظاهرة إعادة توسيع وتعميق الهوية الفئوية والطائفية والجهوية بطريقة جديدة. إذ تحولت على سبيل المثال مدينة تكريت الهامشية والصغيرة إلى مركز العراق ومنبع مده بالكوادر المتخلفة. والقضية ليست في تكريت بقدر ما هي في نمط التحول العنيف الجديد الذي وضع بداية ما يمكن دعوته بزمن سيطرة الأطراف على المركز، والقبيلة على المجتمع، والعائلة على السلطة. والنتيجة اضمحلال وتلاشي فكرة المجتمع المدني والدولة الشرعية والنظام السياسي. ومع كل تزايد في قوة السلطة السياسية، بوصفها سلطة عصابة ومن ثم انحلال أسسها المعنوية، كلما ازداد التشابك بين القبيلة والعائلة في مواجهة المجتمع والدولة. من هنا ازدياد قوة وقابلية استهلاك القيم الأيديولوجية.

فقد كان الخطاب السياسي الأيديولوجي لصدام على سبيل المثال مستعدا لقبول كل الأشكال القادرة على ترسيخ وتوسيع وتعميق السيطرة والعنف المنظم. غير أن السيطرة وإحكامها في ظروف العراق آنذاك كانت بحاجة إلى منظومة سياسية وقيميية بدائية. من هنا دور الأيديولوجية الكبير

بهـذا الـصدد، بمعنـى الانهمـاك المـنظم والمنـتظم في تهـذيبها وشـحذها وتوظيفها. وذلك لأنها ترتكز على مفهوم مبادئ السيطرة والتحكم. ومـن ثم تحتوي في أعماقها على عناصر الدكتاتورية. ومـن خلالهـا جـرى صـنع "منظومـة" المـصادرة الـشاملة للدولـة والمجتمـع والثقافـة والعقـل والـضمير الفردي والاجتماعي. فإذا كان الشعار البعثي الظاهري هـو شـعار القوميـة الشامل، فإن الحامل الفعلي والمستقبلي هو القوة المدنية والعقلانية المناسبة.

فإذا كانت الأيديولوجية البعثية ليست منظومة، بـل عناصـر مفككـة تربطها شعارات عامة كبرى في اغلبهـا ليـست عقلانيـة، بمعنـى إنهـا ليـست محكومة برؤية فلسفية عن التاريخ والأمة والدولة، فإن الصدامية هـي ممثلـة الحثالـة والأطـراف والعائلـة والقبيلـة. ذلـك يعـني أنهـا مـن حيـث مرتعهـا وأصولها كانت أقوى من عناصر الأيديولوجية البعثيـة الهـشة والمفتتـة. مـن هنا غلافها القومي أما مضمونها الفعلي فهو قبلي جهـوي عـائلي تقليـدي. ممـا أدى في ظـروف العـراق إلى غـرس طائفيـة سياسـية جهويـة فئويـة قبليـة عميقـة. وابتـدأ ذلـك بـسن قـوانين إلغـاء الألـف والـلام مـن الألقـاب، ثـم الألقـاب نفـسها. وقـد كانـت تلـك "القـوانين" شـكلا مـن أشـكال تغطيـة الفضيحة الجهوية الفئوية الطائفية للسلطة الصدامية. وتدور في العراق نكتة بهذا الصدد عندما دعـا احـد المـدراء شخـصا باسمـه (عبـاس) فقيـل لـه أي عباس؟ التكريتي أم الدليمي؟ كمـا أنهـا المـرة الأولى في تـاريخ العـراق منـذ السومريين حتى صعود الصدامية التي يصبح اسـم مدينـة أو منطقـة واحـدة لقبا لكل ساكن فيها! بحيث أصبح اسم صدام التكريتي (والتكريتي فقط!)

لقبا وهوية وحالة ومستوى وفئة وطبقة وقومية. وهي حالة تتصف بقدر من الغرابة لا مثيل لها في تاريخ العراق بل والعالم اجمع! لكنها حالة أصبحت مقبولة ومعقولة بالنسبة لصدام التكريتي! وفيها يظهر احد النماذج الكبرى الكلاسيكية لهذه البنية التي لا يفوقها نموذج آخر في التخلف والبدائية. وفي الوقت نفسه أكثرها تبجحا وصياحا وإلحاحا في الدعوة الأيديولوجية الشرسة للقومية العربية!! كما لو أنه يريد القول، بأن الجميع عرب أما تكريت فخالصة لحالها! كل ذلك أدى إلى أن تسحب هذه البنية الاجتماعية والنفسية والذهنية شعارات البعث جميعها وتجعلها مجرد أداة وغلاف لها. فهي البنية الوحيدة التي تفعل بوصفها "منظومة" وآلية تستجيب لمكونات الصدامية وطبيعتها.

- **ما هي الآليات التي تحكم أجهزة الدولة البعثية الصدامية؟ وكيف استطاعت التلاعب بالتوازنات الهشة للعشائرية العراقية وأخضعت الدولة للعلاقة الجديدة بين البنية القبلية والعصبية السياسية؟**

قد يكون من الأفضل الحديث عن الحوافز والبواعث التي تحكم أجهزة السلطة البعثية الصدامية. وذلك لأن آليتها مجرد أدوات للبواعث العميقة الكامنة في أجهزة السلطة الصدامية. وهي بواعث المصادرة والسيطرة. مصادرة كل شيء، والسيطرة التامة على كل شيء (الفرد والمجتمع) من اجل إخماد كل معارضة مهما كان شكلها وحجمها. الأمر

الذي جعل من الصدامية شرا مطلقا. إنها الكارثة الكبرى في تاريخ المدنية العراقية. ولا اعتقد أن هناك سلطة في التاريخ الحديث (على النطاق العالمي) اشد قبحا من الدكتاتورية الصدامية. بحيث يفترض ذلك من وجهة نظري سن قانون تجريم الصدامية والعائلة الصدامية لمدة ٣٠٠ مليون سنة كحد أدنى على قدر عدد أفراد الأمة العربية التي كان يدعي تمثيلها!!

إن الصدامية لم تتلاعب بالموازنات الهشة للعشائرية، بل هي التي صنعتها. فتقاليد البنية القبلية في العراق جزء من تقاليد ثقافية وبنية اجتماعية لها فضيلتها الخاصة. لكنها كانت تتحلل ضمن مسار معقد ومتناقض ودرامي لصيرورة بنية وطنية قومية عراقية جديدة. أما بقاء الألقاب فهو جزء من بقاء واستمرار تقاليد عريقة لها قيمتها المعنوية. في حين جعلت الصدامية من الألقاب هوية سياسية تقسم المجتمع إلى أفراد مقربين من السلطة وبعيدين عنها. وقد تكون الألقاب الأكثر شيوعا آنذاك مثل التكريتي والعاني والدوري والدليمي مجرد احد نماذجها الفاقعة بهذا الصدد. بحيث كان أساتذة الجامعات يتندرون في أقوالهم مثل وصف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعبارة "وزارة التعليم العاني والبحث الدوري"!! أو شيء ما من هذا القبيل كما رواه لي الكثير من أساتذة العراق الذين بقوا وعاشوا في ظل الدكتاتورية الصدامية.

لقد استطاعت الصدامية في غضون عقدين من الزمن إخضاع السلطة بصورة تامة لحكم العائلة والقبيلة والجهة والطائفة (المبطنة). من هنا هشاشتها. إنها دولة وسلطة بلا قانون ولا كفاءة ولا احتراف ولا

إخلاص. بحيث أدى إلى أن تكون السلطة والدولة أجزاء تابعة للعائلة والقبيلة والفئة والجهة. بمعنى تحولهما إلى أجزاء تابعة لفاعلية الغريزة البدائية. وهي الصفة الكامنة في الصدامية باعتبارها احد الأنماط المغامرة للحثالة الاجتماعية والأطراف الهامشية التي ركبت موجة القومية (كما جرى ركوب الأقليات والأطراف والحثالة موجة الشيوعية).

لقد كانت الصدامية من حيث مكوناتها وصفاتها الذاتية غريبة ومغتربة عن التاريخ العراقي والعربي والمستقبل والثقافة والحق والحقيقة. من هنا تلذذها برائحة الغريزة. ومن هنا أيضا طابعها المغامر، شأن كل عصابة محترفة في السرقة والجريمة. أما الأسباب القائمة وراء رجوع الصدامية إلى القبيلة وتوسيع مدى الروابط بينها وبين البنية القبلية، فإنه مجرد دليل على نفسيتها وذهنيتها وبنيتها الداخلية، بمعنى أنه تعبير عن ظاهرة الرجوع إلى الأصل.

إن نفسية وذهنية الصدامية قبلية عائلية صرف. فهي تفتقد إلى أي بعد اجتماعي ووطني وقومي. فالقومية بالنسبة للصدامية مجرد غلاف. لأن كل ما فيها يتعارض مع الفكرة القومية. إنها اقرب إلى طقوس الحثالة والهامشية، شأن المجرم المتمسك في الوقت نفسه بمظاهر العبادات (من صلاة وصوم وحج). وهذا ينطبق على كافة المظاهر الأخرى. لكنه الأكثر وضوحا وبروزا عند القوى الراديكالية السياسية "اليسارية" بالأخص. فقد جعلت الصدامية من كل سلوكها ومسالكها "طقوسا" مهمتها خدمة عبادة الفرد واستحكام الاستفراد والغطرسة البليدة. وأدت إلى صنع معادلة

تستقيم مع ما فيها، ألا وهي أيديولوجية + هامشية + راديكالية = قبلية + ذهنية عصابة + عصبة سياسية. أما الرجوع إلى القبيلة والعائلة، فلأنها الأكثر تماسكا. فحقيقة الصدامية دم وثقافة ضيقة، أي زمن الغريزة فقط.

- **هل يمتلك حزب البعث العراقي منظومة نظرية متكاملة عن الدولة والمجتمع؟ ما هي هذه المنظومة؟ وخاصة بعد استلامه الحكم في العراق؟**

إن الصفة العامة والخاصة لحزب البعث تقوم في طابعه الراديكالي. كما أنه لا يمتلك في العراق جذورا معرفية وثقافية واجتماعية عريضة وعميقة. وهو السبب القائم وراء صعود نزعة المؤامرة والمغامرة فيه. وإذا كانت هذه النزعة جزء من التقاليد السياسية السائدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فإن خصوصيتها في العراق تقوم في توحدها المتصارع بين مد شيوعي وآخر قومي. فقد طبع المد الشيوعي آنذاك المرحلة، وأثر على مزاج وتوجه مختلف القوى بإغراء الأوهام الأيديولوجية. وذلك لأن المد الشيوعي آنذاك قد حوّل كل شيء إلى إغواء وإغراء. بحيث جرى تبسيط الأمور من خلال سحبها إلى ثنائيات مباشرة وسهلة في الموقف من كل شيء، بما في ذلك من الدولة والمجتمع. وكان بالإمكان وضع كلمة ضد أو نفي ما هو موجود لكي يمكن تقديم صورة عن البديل. وهي الصفة المميزة للتيارات الراديكالية عموما. فالراديكالية تهدم ولا تبني. وتعتبر الهدم بناءا. وهو الشيء الذي ميز التيار البعثي بصورة أشد بسبب فقدانه للرؤية

التاريخية الثقافية عن الأمة والدولة والمجتمع. فالجوهري في فكرة البعث هي بعث "الأمة". وتحتوي هذه الفكرة على اثر مباشر وغير مباشر لبواعث فكر النهضة. وفي هذا تكمن فضيلتها. لكن الخطأ الجسيم للفكرة البعثية يقوم ليس في تسييس الفكرة والبواعث بل في ادلجتها التامة. وليس مصادفة أن تخلو الأيديولوجية البعثية وشعاراتها الأساسية من الأبعاد الاجتماعية والثقافية.

مما لا شك فيه، أن أولوية الأمة والدولة تحتوي على فكرة متسامية أيضا. غير أن محاولة جعلها فكرة "مقدسة" تحتوي على إمكانية تدنيسها لكل شيء. إذ لا قدسية في الدولة والأمة. كما لا يمكنهما الارتقاء إلى هذا المستوى. وعموما أن المقدس هو كل ما لا يمكن ابتذاله. وبالتالي، فإنه من عالم الروح المتسامي. أما الدولة والأمة فهما صيرورة من صراع المصالح. الأمر الذي يجعل من تقديس الدولة والأمة الوجه الآخر لسيكولوجية البطش والاستبداد. وهي "المنظومة" الوحيدة التي جسّدها حزب البعث قبل ١٩٦٣ وبعدها حتى سقوطه. انه كشف عن كونها أيديولوجية الحثالة الاجتماعية وإعادة نتاج وتوطين البنية التقليدية والجهوية والفئوية والطائفية المبطنة والصريحة. من هنا مهمة إعادة النظر النقدية العميقة والشاملة بفكرة البعث بشكل عام وتجربته السياسية بشكل خاص من اجل تذليل إحدى أتعس وأرذل الصيغ الراديكالية (إلى جانب الشيوعية) في تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

- **يقول سامي الجندي احد مؤسسي حزب البعث "كنا عرقيين معجبين بالنازية. نقرأ كتبها ومنابع فكرها وخاصة واتسمرلين في كتابه (نشوء القرن التاسع عشر). وكنا أول من ترجم كتاب (كفاحي). وكان لدى ميشل عفلق النسخة الفرنسية من كتاب (أسطورة القرن العشرين) لروزنبرغ. ماذا يعني ذلك؟**

إن ماهية الفكرة النازية محكومة بنفسية وأسطورة الأمة القوية. وبالتالي، ينبغي البحث عن مقدماتها في التاريخ الذاتي "للفكرة النازية". وفي حال الحديث عن صيغتها الألمانية، فإن من الضروري البحث عن مقدماتها في أزمة التاريخ والوعي الذاتي الألماني ونتائج الحرب العالمية الأولى. فالفكرة النازية الألمانية كانت فكرة الدولة والأمة المقدسة. وعادة ما تلازم هذه الفكرة صعود الفكرة القومية المتطرفة. لكن اتجاهها عادة ما يتحدد بطبيعة القوى الاجتماعية ورؤيتها السياسية والفلسفية.

فقد كانت النازية الألمانية محكومة بشعارات أيديولوجية راديكالية وليست بفكرة فلسفية متزنة، أو على الأقل إنها ليست محكومة بفكرة فلسفية عقلانية. بينما العقلانية هي الصيغة المثلى للفكرة القومية الصاعدة. أما بالنسبة للحالة الألمانية فإنها لم تكن معزولة عن ثقل التاريخ الألماني وحالة التجزئة والمهانة القومية بأثر نتائج الحرب العالمية الأولى والطفيلية اليهودية (الاقتصادية والسياسية) التي عادة ما كانت تعتاش وتنتعش في مراحل الخلل والانحطاط أو الانتقال العاصف. من هنا انتعاشها بين الأوساط العادية والجماهيرية والحثالة والعمال والكادحين. وضمن هذا

السياق يمكن اعتبارها إحدى "البدائل". لاسيما وأن التيارات التوتاليتارية عموما هي أحد أشكال ومستويات البحث عن بدائل ومحاولة تجسيدها بالقوة. فالفكرة التوتاليتارية هي فكرة البديل الشامل.

والفكرة البعثية أيضا من حيث بواعثها وغايتها هي فكرة البديل القومي الشامل. من هنا فإن التأثر بالنازية كان فعلا عاديا وطبيعيا. تماما كما تأثر "اليسار" بالشيوعية والاشتراكية. والفرق بينهما يقوم في أولية الفكرة القومية أو الطبقية. ويشتركان في الأسلوب والمنهج والبواعث. لكن القومية أقرب إلى الواقع. والنازية لم تكن شرا مطلقا. إن هزيمتها العسكرية جعلت منها "رذيلة". ولو تصورنا انتصارها العسكري، فإن القضية سوف تكون من نوع آخر تماما. فقد استطاعت النازية الألمانية على سبيل المثال في غضون عقدين من الزمن أن تجعل من ألمانيا قوة عالمية عظمى، بينما لم تفعل الشيوعية في ألمانيا الديمقراطية على امتداد خمسة عقود إلا إلى تخريبها وانحطاطها المادي والمعنوي. طبعا ليس المقصود من وراء ذلك تفضيل احد هذين الاتجاهين على الآخر، بقدر ما أود الإشارة إلى أن التأثر بكليهما في العالم العربي كانا من طينة واحدة، ألا وهو الاستلاب الفكري وضعف المقدرة على إنتاج منظومات فكرية مستقلة تنبع من الواقع وتتأمل الآفاق بمعايير التجربة الذاتية والتراث القومي.

غير أن فكرة البعث كانت مع ذلك اقرب إلى الواقع والتاريخ والقومية من الأحزاب اليسارية قاطبة. أما التأثر بكتابات بعض الشخصيات النازية، رغم قلتها، فإنه لا يعني شيئا كبيرا بهذا الصدد. فقد

ترجمت هذه الكتب إلى اغلب اللغات الحية. وقرأها اليساري واليميني والقومي والليبرالي وغيرهم. وينطبق هذا على كتب كثيرة. تماما كما جرى قراءة الكتب الماركسية الشيوعية من قبل الجميع، بما في ذلك من جانب البعث. بل أن الأيديولوجية البعثية في وقت لاحق "تمركست" بصورة أخذت تنافس فيها في العراق (وسوريا) الشيوعية "العربية" بل وتتفوق عليها! ذلك يعني أن جوهر القضية في مكان آخر ألا وهو الاستلاب الثقافي والفكري والسياسي الذي جعل من الركض وراء فتات الأيديولوجيات الأوربية بمختلف مشاربها جزء من هزيمة المشروع النهضوي والتنويري العربي المستقل. وهذا بدوره لم يكن معزولا عن صعود الراديكالي السياسية المستعدة من حيث الإمكانية على التهام كل ما يخدم مشاربها ومآربها.

- **استندت النازية الألمانية على بحوث غوستاف لوبون عالم الاجتماع الفرنسي، الذي أكد على إمكانية تحويل العرق إلى سياسة. وقد أشار هتلر في كتابه (كفاحي) إلى أهمية كتاب غوستاف لوبون (سيكولوجية الجماهير). وهناك تماثل بين الأدبيات البعثية والأدبيات الفاشية في تحديد معنى العنصر باعتبار العرق والأمة؟ كيف تعلل ذلك؟**

إن إشادة هتلر بكتاب أو إهماله إياه لا يعني الحقيقة في شيء. أما سبب إشارته إلى أهمية كتاب لوبون (سيكولوجية الجماهير)، فإنه مرتبط

بما في فكرة الجمهور والجماهيرية من قيم وأهمية دعائية وعملية سياسية بالنسبة للأحزاب التوتاليتارية.

فقد كانت فكرة الجماهير والجماهيرية إحدى المرجعيات الأيديولوجية الكبرى للقرن التاسع عشر ـ العشرين. ولم تفقد أهميتها في العالم المعاصر. وقد لا تفقد أهميتها النظرية والعملية على الأقل من حيث كونها جزء مهما وجوهريا بالنسبة لثنائية الخواص ـ العوام. لكنها قد تفقد أهميتها من حيث كونها فكرة جوهرية بالنسبة لبناء الدولة والأمة. أما بالنسبة لكتاب (سيكولوجية الجماهير)، فإن صداه الوجداني في الرؤية السياسية لهتلر يقوم في كونه احد الكتب البسيطة والمسطحة، ومن ثم الأكثر قربا إلى جسد العوام والأحزاب (الجماهيرية)، كما هو الحال بالنسبة لكتاب (كفاحي) لاحقا، وقبله (البيان الشيوعي) وأمثالها من "أناجيل" اليتامى والعوام!

لقد قدم كتاب (سيكولوجية الجماهير) "مفتاح" الرؤية وكشف عن قناع القوة الكامنة في هذه الكتلة العاقلة والجاهلة، المحيية والمميتة، الغنية والفقيرة، الفاضلة والشريرة، باختصار تلك التي تحتوي في أعماقها على كل إمكانيات الوجود المتناقضة. أما تحول فكرة العرق إلى سياسة، فإنها ليست جديدة. لكنها اتخذت في مرحلة صعود القومية والطبقية أبعادا جديدة. ولا معنى لربط ذلك بكتاب (سيكولوجية الجماهير) والنازية فقط. وذلك لأنها ظاهرة وثيقة الارتباط بالفكرة التوتاليتارية. فقد كانت الشيوعية على سبيل المثال في كل مكان انتصرت فيه، الأشد عرقية من

غيرها (رغم غلافها الأممي).

أما إجراء موازاة بين فكرة البعث عن القومية والفكرة النازية، فإنه ليس دقيقا. فالبعثية ليست عرقية ولا قومية مغلقة. إنها قومية متجانسة لكنها ليست اجتماعية وليست ثقافية. بل قومية حزبية. أما النازية (الألمانية) فإنها قومية عرقية مغلقة. والتشابه الجزئي ممكن ووارد، تماما كما يمكننا العثور على قواسم مشتركة بين ملاك الرحمة وملك الموت. فكلاهما من إبداع الخيال اللاهوتي، كما إنهما يؤديان وظائف لا يمكن الفصل بينها. ويندثر احدهما بزوال الآخر. فالرحمة معقولة في ظل وجود هلاك وزوال. وفي حال الخلود فلا معنى للتخصص بمهمة الرحمة! (على الأقل من الناحية المجردة والمنطقية). بعبارة أخرى، إن الاشتراك بين بعض الأفكار البعثية والنازية ليس أمرا غريبا، وذلك لاشتراكهما في الفكرة القومية. ومن الممكن أيضا العثور عليه إضافة إلى آراء مختلف التيارات القومية (الأوربية والأمريكية والروسية والصينية وغيرها). وبالتالي، فإن المهمة تقوم في دراسة وتحليل ونقد التجربة السياسية للبعث بالشكل الذي يكشف عن حدودها وضيقها في العراق والعالم العربي ككل، لكي يجري تجاوز وتذليل تقاليد الراديكالية والتوتاليتارية.

- **اخذ ميشل عفلق من العرقية (الأمة ذات الرسالة) واعتبر هذه الرسالة النهوض الروحي للعالم، وإنها نوع من التفويض الإلهي، التي تعتمد الفهم الطبيعي العرقي من اجل ربط الأمة ووحدتها بالدم واللغة والدين وفق التصور الألماني العرقي. حيث يربط ميشل عفلق انحطاط هذه الأمة العرقية بسبب الاختلاط، بعد "أن فقد العرب التجانس القومي". لذا تقوم فلسفة البعث على الانغلاق والعصبية العرقية وكراهية الآخر من اجل بناء لحمة الأمة. ألم تكن طبيعة أيديولوجية البعث محكومة بفكر قومي وشوفيني وعنصري؟**

في البدء يلزم القول، بأن فكرة الأمة والرسالة ليست بعثية فقط، بل وأمريكية وألمانية وروسية وبريطانية وفرنسية وغيرها. باختصار أن الجميع تشترك في التأسيس لفكرة المهمة الروحية للأمة، حالما تأخذ الأمة بوعي أهميتها وقيمتها الفعلية. وبالتالي، فإنها تحتوي على وظيفة التوحيد والتكامل والتنظيم والإثارة والتوجيه. لكنها وظيفة تختلف في حالة السيادة والقوة وما يقابلها من حالة الخضوع والضعف. ففي الحالة الأولى تصبح مقدمة للهيمنة وفي الحلة الثانية للنهوض والحرية.

فقد تحولت الفكرة الإسلامية القائلة، بأنكم خير أمة أخرجت للناس، إلى شعارات مختلفة بالارتباط مع تحول "الجماعة" إلى"أمة". كما أن معناها يتخذ أبعادا أخرى في حالة الانحطاط والخضوع للقوى الأجنبية. ففي الحالة الأولى تصبح شعارا روحيا وأخلاقيا وليس صفة أبدية، أما في

الثانية، فإنها تصبح شعارا لتفعيل القوى الذاتية. ولا تشذ الفكرة القومية عن هذا الإطار العام فيما يتعلق بقيمة ومعنى وفاعلية الشعار.

فالفكرة القومية تعيد إنتاج هذا التوجه ولكن بمعايير القومية والاقتصاد والعسكرة والسيطرة. من هنا اشتراكها جميعا في الأوهام والألغام. وفكرة الأمة العربية ورسالتها جزء من وعي النهوض القومي ومجاراة الأمم. ومن غير الدقيق القول، بأن الفكرة البعثية عرقية تامة وتسعى لبنائها الذاتي على أسس عرقية وعدائية للآخرين. حقيقة، أن بعض عباراتها وصيغها لا تخلو من هذا المنحى، لكنه ينبغي النظر إليها باعتبارها جزء من الحماس القومي لتلافي الخلل التاريخي. وهي أبعاد "سورية" الأصل. بمعنى أن من الضروري النظر إليها ضمن تاريخ تطور الفكرة القومية العربية بشكل عام والسورية بشكل خاص. وهذه بدورها ليست معزولة عما تعرض له الشام في أواخر المرحلة العثمانية، بوصفها أتعس مراحل التحلل العثماني وقسوته تجاه الفكرة العربية. وفي وقت لاحق جرائم الاحتلال الفرنسي والبريطاني. هنا كانت البواعث الخفية للدفاع عن "النقاوة" العربية. إنها رد الفعل المتشدد أحيانا على ضعف الفكرة القومية العربية. كما أنها الصيغة المناسبة على انتشار الشيوعية بوصفها أيديولوجية الأقليات القومية والمذهبية والطائفية والجهوية.

لقد كانت تلك حالة المرحلة الضرورية لهذه الهلوسة القومية من اجل أن تتكامل الفكرة القومية بمعايير الرؤية الواقعية والعقلانية. أما الخلل الأكبر في الفكرة القومية البعثية فيقوم في طابعها الأيديولوجي الصرف

والحزبي الضيق. ومنهما تراكمت عناصر الرؤية التوتاليتارية، التي لم تكن بدورها معزولة عن تأثير النزعات التوتاليتارية الأخرى مثل الشيوعية والفاشية وغيرها.

الشخصية الصدامية ــ انتروبولوجيا العبودية والاستبداد

- **التحليلات السياسية للنموذج التوتاليتاري تثبت أن الشخصية التوتاليتارية تتسم بجمود الإدراك وهشاشة المعرفة وسيادة الموقف الانتقائي. هل تنطبق هذه التوصيفات على النموذج الصدامي من خلال قراءتكم لخطاباته السياسية والفكرية؟**

مما لاشك فيه أن التوتاليتارية تصنع شخصياتها، تماما بالقدر الذي توثر فيه هذه الشخصيات أيضا على شكل أو نمط النظام التوتاليتاري. ومع ذلك يمكننا رؤية سمات مشتركة بينها، قد يكون من بين أكثرها وضوحا في ميدان الوعي هو سطحيته وطابعه النفسي والأيديولوجي. وهي ظاهرة ليست معزولة عن تداخل عاملين أو مكونين، الأول هو عامل اجتماعي ـ سياسي ـ ثقافي، والثاني هو عامل تاريخي.

ومن بين أهم مكونات العامل الأول هو تداخل وتفاعل الحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية والراديكالية الحزبية والأيديولوجية المغلقة (العقائدية). أما العامل التاريخي فيرتبط أساسا بصعود وهيمنة أيديولوجيات البدائل الكبرى المميزة للقرن العشرين. وبالتالي ليست

صفات جمود الإدراك وهشاشة المعرفة والانتقائية التي تتسم بها الشخصية التوتاليتارية سوى النتيجة الحتمية المترتبة على تلازم وتفاعل المكونين المشار إليهما أعلاه. وبالأخص حالما تنتظم الحثالة الاجتماعية بالسلوك الراديكالي والأيديولوجية المغلقة في قوة قادرة على مسك السلطة. عندها يصنع هذا "الانتظام" شخصية تناسبه. وليس جمود الإدراك وهشاشة المعرفة والانتقائية سوى أحد ملامحها الكبرى. وذلك لأن الشخصية التوتاليتارية مغلقة من حيث المبدأ والغاية. ويرتبط ذلك بواقع أن جميع الأمور بالنسبة لها واضحة جلية على قدر ما فيها من تسطيح للوعي، هو عين تصورتها وأحكامها الأيديولوجية الجاهزة. من هنا احتقارها ومحاربها للشكوك والاعتراض والاحتمال وتنوع البدائل. ومن هنا أيضا محاربها العنيفة للحرية بشكل عام والإبداع الحر بشكل خاص.

إن السبب الرئيسي القائم وراء اتصاف الشخصية التوتاليتارية بجمود الإدراك وهشاشة المعرفة وطابعها الانتقائي في مجال النظر والعمل يقوم فيما يمكن دعوته بالعصمة الأيديولوجية. فالأيديولوجية بحد ذاتها قوة مناهضة للعقل والاجتهاد. إذ تقترن من حيث بنيتها الداخلية بالدين والإيمان. وهذا ينطبق على كافة الأيديولوجيات. بل يمكنني القول بن الأيديولوجية وعي طفولي وارعن. باختصار أنه بلا منطق. وهي نتائج "العقل المسطح" المقترن بفقدان الرؤية النقدية. ومن الممكن أن نتخذ من الماركسية التي يمكن اعتبارها من بين أكثر الأيديولوجيات الحديثة رقيا بما في ذلك في رؤيتها العقلية والعقلانية والنقدية والأخلاقية نموذجا لذلك.

فكل نزوعها النقدي يتسم أيضا بقدر كبير من التسطيح، أو بصورة أدق إنها الوجه الآخر لفقاعة اليقين الإيماني. من هنا يمكن توقع مستوى الإدراك والمعرفة التي تميز الشخصية التوتاليتارية التي تتمسك في أقوالها وأفعالها بيقين العصمة الفكرية (الأيديولوجية). فالشخصية التوتاليتارية لا تضع أسئلة بل أجوبة فقط. إنها بلا عقل، بل مجرد لسان. ومن ثم لا بصيرة فيها بل غريزة فقط. أما إلى أي حد تنطبق هذه الصفات على صدام؟ فإن الإجابة تفترض النزول إلى الواقع كما هو من خلال وضع السؤال القائل: من هو صدام، وما هي أصوله العائلية، والاجتماعية، ومستوى احترافه العلمي، وتأسيسه الثقافي، وتربيته السياسية؟ أما الجواب فإنه جلي بهذا الصدد. بمعنى إننا نقف أمام نكرة تامة لولا صعودها المغامر إلى سدة الحكم. فهو نموذج خالص للحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية والجهل المعرفي والتعليم الجزئي والأولي. فهو بمعايير الاحتراف العلمي شخص لم يتعدى غير درجة محو الأمية. أما تربيته السياسية فلا تتعدى الحزبية الضيقة وتقاليدها الخاصة في المؤامرة والمغامرة. كل ذلك يجعل من الانتقائية صفة ملازمة لها. خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الثقافة الأيديولوجية بطبيعتها وطبعها انتقائية في المواقف والتقييم. وفي هذا يكمن خلافها على سبيل المثال عن الانتقائية الفكرية الفلسفية. فالفرق بين الانتقائية الأيديولوجية والفكرية الفلسفية، يقوم في أن الأولى جزء من لعبة المصالح الضيقة، أما الثانية فإنها جزء من حالة معرفية. من هنا ضعفها المحتمل في ميدان تأسيس المعرفة ونظامها المنطقي، لكنها تصب حتى في

صيغتها هذا ضمن تيار التأسيس المبطن وغير المباشر لفكرة التسامح والانفتاح المعرفي والثقافي. أما الثقافة الأيديولوجية (التوتاليتارية) فإنها لا تعرف معنى ومضمون ووسائل الانتقائية الفكرية الفلسفية. من هنا عدم جدية الحديث عن خطاب فكري عند صدام. إن خطاباته لا علاقة لها بالفكر، وذلك لأنه خطاب السلطة والثروة المصادرة. وخارجها لا خطاب قط.

- **هناك فكرة تقول بأن الحقل المعرفي للمجتمع هو خريطة ذهنية عادة ما تحدد صورة الفرد باعتباره فاعلا سياسيا. كما تحدد صورة العلاقة بينهما وطبيعة السلوك الاجتماعي والاقتصادي والفكري. في ظل هذه الموقف العام كيف يمكننا الحديث عن الأطر المعرفية التي أنتجت الظاهرة الصدامية؟**

إن نوعية المعرفة ومرجعياتها العامة في الثقافة القومية عادة ما تحدد مسار التيارات الفكرية ومدارسها. كما تحدد بدورها الأطر الفعالة في تعميق وتوسيع المعرفة والإبداع الشخصي فيها. فالمعرفة الحقيقية تراكم. وضمن هذا السياق فقط يمكننا الحديث عن أثرها الفعلي في رسم صورة الفرد ومن ثم تفعيل مكوناتها في الحياة السياسية. فالشخصية المعرفية سياسية أيضا، أو على الأقل أن مشاركتها في الحياة السياسية محكومة بالضرورة بما في المعرفة من قدر وأثر في إرساء أسس الواقعية والعقلانية وتوسيع الرؤية النقدية وشحذ العقل الثقافي. كما أن غياب هذه المعرفة أو

ضعفها يصنع بدوره "صورة الفرد" السياسية المناسبة لها.

بعبارة أخرى، إن البنية المعرفية للمجتمع هي الآلية الخفية والعلنية، الكلية والجزئية التي تحكم في نهاية المطاف السلوك الاجتماعي للفرد. وذلك عبر تحديدها للمبادئ والقيم والمفاهيم بوصفها نسيجا يصنع الأطر العامة والخاصة للفرد والمجتمع على السواء. والسياسة جزء من بنية المجتمع المعرفية. والبنية المعرفية بالمعنى الدقيق للكلمة تفترض تضافر وتفاعل مكونات أساسية لعل أهمها هي العلم والعقلانية والتجريب والاحتراف والتخصص والتراكم المنتج والإبداع الحر. إذ تصنع هذه المكونات على قدر ما فيها من طاقة اجتماعية واقتصادية بنية سياسة موافقة لها بوصفها إدارة منظمة وباحثة عن حلول علمية عقلانية ومنظمة ضمن تقاليد متراكمة للإبداع الحر. وضمن هذا السياق فقد تصبح السياسة علما وفنا ومنظومة. ذلك يعني أن السياسة ونوعيتها ترتبط بنمط أو أنماط المعرفة السائدة.

وفيا لو حاولنا تطبيق هذه الصورة العامة والمنهجية على واقع العراق الحديث، فإننا نتوصل إلى أن تقاليد العلم والعقلانية والتجريب والاحتراف والتخصص والتراكم المنتج والإبداع الحر في العهد الملكي كانت عملية نامية، أي جزء من صيرورة تاريخية ثقافية دولتية وطنية. أما في المرحلة الجمهورية فإنها أصبحت اقرب ما تكون إلى جزء من تجريبية الأحزاب ونزوعها الراديكالي (اللاعقلاني).

فقد أدى التحول الراديكالي لعام ١٩٥٨ إلى فتح الطريق أمام موجة

الهمجية الجديدة للأحزاب والحزبية. ومن ثم سيادة التجريب الفج و"خوض المجهول" المعلوم بمعايير الأيديولوجية فقط. أما النتيجة فهي تهشيم كل شيء. الأمر الذي جعل من المرحلة الجمهورية مجرد زمن المغامرة الخالية من معاناة البحث والمعرفة المؤسسة. من هنا فقدانها للوجدان الصادق وبواعث الاكتشاف. وفي هذا يكمن سرّ صعود الصدامية ومصدر وجودها السياسي. إذ أصبح بإمكان كل مغامر أن يكون وزيرا ورئيسا وحاكما مطلقا. فالمعيار هنا لم يعد له علاقة بالمعرفة والعلم والعقلانية والاختصاص والاحتراف، بل بالمغامرة فقط. وهي صفة لا علاقة لها بالمعرفة بل تعارضها بصورة مطلقة.

- **إحدى المقاربات السوسيولوجية لولادة الظاهرة الصدامية تكمن في انحطاط الثقافة العراقية. ولم يكن ذلك معزولا عن النسيج التاريخي للثقافة العراقية الحديثة وانغلاقها البنيوي. ما هي مرتكزات الظاهرة الصدامية داخل الحقل الثقافي العراقي؟**

إن العلاقة بين الثقافة ومختلف مظاهر الحركات السياسية علاقة عضوية. إذ يحدد كل منها الآخر بما فيه وعلى قدر ما يحمله من قيم ومفاهيم وتأثير فعلي في الحياة المادية والمعنوية للمجتمع والأمم. فكل منهما مرآة للآخر و"أداة" قادرة على الفعل. وفيما لو تجردنا عن المطلب المتسامي بتحرر الثقافة والمثقف عن السلطة، فإن ذلك لا يتعارض مع ضرورة تفعيل دوره السياسي. فالثقافة قوة سياسية من طراز خاص.

وبالقدر ذاته يمكننا وصف السياسة بقوة ثقافية من طراز خاص. سواء ارتقت الثقافة والسياسة إلى مصاف المنظومة أو انحّطت إلى مصاف العبارات والشعارات المتفرقة والطائشة. ففي حالة كونها منظومة فإنها تعمل على تنظيم الوعي والعمل، وفي حال خلاف ذلك فإنها تنتح أيضا تشتيت الوعي والمواقف.

إضافة لذلك أن الحركات والتيارات السياسية تعبير عن واقع الثقافة، وذلك لأنها تمثل وتتمثل القيم الثقافية السائدة وأنماطها. وهي العلاقة الجلية فيما آلت إليه أحوال العراق الحالية. بمعنى أن انحطاطه الحالي ليس معزولا عن انحطاط حالته الثقافية. بل أن المشكلة الكبرى بالنسبة للعراق في ميدان الثقافة تقوم في انعدامها أو ضعفها بمعايير المنظومة. إذ لا توجد منظومة أو منظومات ثقافية فيه بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. فالسائد فيها أشياء اقرب ما تكون إلى الأعراف والتقاليد والتقليد (العصري ايضا!).

فقد كانت المرحلة الملكية، مرحلة التراكم الثقافي. إنها مرحلة التجريب الحر. ومن ثم فهي ثقافة متراكمة وطبيعية. لكنها لم تبلغ درجة الثقافة الاجتماعية الوطنية والقومية لكي يجري تحوّلها النوعي صوب النفس، بوصفه المسار الطبيعي والتلقائي لوعي الذات التاريخي. وبدون ذلك لا يمكن تأسيس المسار الطبيعي لارتقاء الثقافة صوب الرؤية الثقافية المتسامية. أما التحول الراديكالي وصعود الفاعل السياسي والأحزاب منذ خمسينيات القرن العشرين فقد أدى إلى قطع هذه العملية الطبيعية. وهنا

ظهرت للمرة الأولى فكرة ورغبة وممارسة وأساليب جعل الثقافة خادما وضيعا للسياسة والأحزاب.

ففي تحول الثقافة إلى خادم وضيع للأحزاب، والمثقف إلى تابع لرجال الأحزاب يكمن المصدر الاكبر لانحلال وتخلف الثقافة وسقوطها شبه التام. مع ما رافق ذلك من أزمة ذاتية بنيوية. ولعل أهم سماتها وخصوصيتها في العراق تقوم في تحول الأحزاب إلى ملجأ شبه وحيد للمثقفين. بحيث أصبح الصراع من اجل كسبهم لحضيرة الأحزاب مرجعية سياسية فكرية ثقافية كبرى، وليس للعقل الثقافي للأمة. وأصبح "المسئول الحزبي" يتحمل "مسئولية" تقديم المثقف للمجتمع! بمعنى فقدان المسئولية التامة. خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار طبيعة ونوعية وحجم الجهل المعرفي المميز لرجال الأحزاب الراديكالية في العراق. عموما أن الحزبي لا يمكنه أن يكون مثقفا. تماما كما أن المثقف لا يمكنه أن يكون حزبيا. فالثقافة الكبرى منظومة حرة، أي متحركة وعاملة ومبدعة بمعايير المرجعيات المتسامية للأمة وتاريخها الذاتي. بينما الأحزاب أيا كانت تبقى جزئية وعابرة وأيديولوجية.

إن سيطرة الحزب السياسي على الثقافة والمثقف أدى أولا وقبل كل شيء إلى انحلال وتحلل فكرة ومؤسسة النخبة بشكل عام والثقافية بشكل خاص. وتكشف نماذج الشيوعية والبعثية، بوصفهما التياران الاكبر للفكرة والممارسة الراديكالية للأحزاب السياسية على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، عن أن معيار الارتقاء في سلم الحزب هو الجهل

والحثالة والهامشية الاجتماعية أو القومية أو الدينية أو الثقافية أو مختلف تركيبتها أو بمجموعها! وهي إحدى المفارقات الكبرى للتاريخ الحديث والمعاصرة في العراق. إذ نقف أمام أحزاب تدعو للمعاصر والحداثة بينما في جوهرها هي تمثيل وتمثل لقيم التقليد والتخلف. مما أدى بدوره إلى ظهور ثقافة حزبية مسطحة ومثقف حزبي أجير ومثقف مرتزق. أما الثقافة فقد أصبحت جزء من مغامرة الأحزاب الراديكالية والحثالة الاجتماعية. وحصلت هذه الظاهرة على ذروتها وتجسيدها التام في الصدامية بوصفها الممارسة التي أكثر من تمّثل ومّثل هذه الظاهرة. وذلك لأنها كانت نتاجها الأكثر تشوها في الوقت نفسه، كما نعثر عليه في دفعها هذه الظاهرة إلى أقصى وأقسى أطرافها وأشكالها.

- **الأيديولوجية التوتاليتارية تقوم على الحشود الجماهيرية. والمعروف في حقل السوسيولوجيا أن الجماهيرية مفهوم هلامي؟ متى ظهرت الجماهير بوصفها ممارسة في تاريخ العراق الحديث؟ وهل ظهرت تحت وطأة الأحزاب الراديكالية؟**

إن إحدى السمات الجوهرية للتوتاليتارية هو ارتباطها بفكرة الجماهير والجماهيرية. بحيث يمكننا القول، بأن التوتاليتارية غير معقولة دون فكرة الجماهير والجماهيرية. وإذا كانت الجماهير تشكل على الدوام المادة الضرورية لكل الحركات الاجتماعية الكبرى بما في ذلك التي أثرت بصورة حاسمة في تغيير وتطوير المجرى التاريخي للإنسانية، فإن ما يميز

التوتاليتارية بهذا الصدد يقوم في طبيعة الانقلاب الذي أحدثه وأدخلته على فكرة ووظيفة الجماهير.

فالجماهير فيما سبق مرتبطة بالأفكار المتنوعة عن العوام والرعاع والجمهور بوصفها طبقات أو فئات اجتماعية وقيم أخلاقية وأنماط ذهنية، أما بالنسبة للتوتاليتارية فإن الجماهير أصبحت مهمة ووظيفة وشعار مجرد وأداة وقوة. بمعنى تغير موقعها في المنظومة الأيديولوجية والمواقف العملية والغايات المعلنة. ولم يكن هذا التحول معزولا عن التغير النوعي والبنيوي الذي أدخلته الرأسمالية على تنظيم الفئات والطبقات الاجتماعية في مراحل تطورها الأولى. بحيث جعلت من فكرة التجمع والتمركز أسلوبا لوجود المجتمعات والأمم والدول. وهي ظاهرة ايجابية كبرى لكنها كانت تحتوي على طاقات عنيفة ولا عقلانية بسبب عدم ارتقاء النظام الاجتماعي الاقتصادي للرأسمالية آنذاك إلى مستوى أولوية الفكرة الاجتماعية وتنظيمها في قوانين ملزمة للدولة والمجتمع والفرد. الأمر الذي جعل من الجماهير قوة قائمة بذاتها وقابلة من حيث كونها مادة قابلة للاشتعال بأثر اللهيب المحرق للأيديولوجية السياسية الراديكالية. لاسيما وأن إحدى الصفات الجوهرية الملازمة للتطور الحديث (الرأسمالي والتكنولوجي والقومي) يقوم في صنع "الجماهيرية" على مستوى الوجود والوعي والتنظيم والنفسية. فالوعي الجماهيري الحديث والثقافة الجماهيرية هي نتاج التصنيع السريع والتمدن. إنها صانعة الأنماط الكبرى والصغرى والنمطية الحادة في الذهنية الثقافية والسلوك الاجتماعي، بما في

ذلك ما يمكن دعوته بنفسية القطيع المتمدن! لكنها ظاهرة معقدة ومتناقضة ومن ثم تاريخية وطبيعية بالنسبة للتقدم والتطور الحديث. وبالتالي فإنها كانت ومازالت تحتوي على مختلف الإمكانيات والاحتمالات.

ويمكننا العثور على نفس الظاهرة في "العالم المتخلف". ولكن باختلاف جوهري يقوم في تراكمها الفعال والشديد والعنيف والسريع بسبب البنية التقليدية للقيم وضعف النخب بشكل عام والثقافية بشكل خاص. فالجماهيرية ليست رذيلة بحد ذاتها، لكنها تتحول إلى رذيلة سياسية خطرة وهمجية حالما تقع في شباك الأحزاب الراديكالية ذات الأيديولوجيات الكبرى. هنا تصبح الجماهير بمختلف ألقابها من عمال وكادحين صعاليك بلا أصول! وليس مصادفة فيما يبدو أن يجري ترجمة شعار "يا عمال العالم اتحدوا" (البيان الشيوعي) في أول الأمر بعبارة "يا صعاليك العالم اتحدوا"! وأن يتحول هذا الكراس البائس إلى "إنجيل" الجماهير الجديدة، شأن عبيد الماضي المصابين بمختلف الأمراض العقلية والنفسية والعاهات الجسدية في اعتناقهم لفكرة الخلاص الخرافية! وفيما لو جرى نقل هذا الشعار إلى مستوى الرؤية العادية، بمعنى استظهاره الفعلي ضمن سياق التربية العادية للجماهير فإنه كان يعادل من حيث محتواه الأيديولوجي الصرف شعار "يا نصارى أو مسلمو العالم اتحدوا بحبل الله ولا تفرقوا". وهو شعار جميل المظهر قبيح المضمون. بسبب ما فيه من إمكانية للزيف والطوباوية القاتلة للرؤية النقدية والأخلاقية العقلية. كما أن خطورته تقوم في تحوله إلى ثغرة الأقليات غير المندمجة. وقد يكون هذا

هو الاختلاف الوحيد بينهما. ففي الأيديولوجيات الراديكالية عادة ما يحتوي الشعار السياسي على مظهر اجتماعي أو اقتصادي صارخ. أما في الأديان فأن الأتباع يشتركون جميعا بأوهام القيامة والثواب والعقاب.

إن فكرة الجماهير طوباوية خالصة. تقليدية. بدائية. إنها تثير وتصنع نفسية القطيع مع ما فيها من احتقار للفردية والحرية. من هنا دناءة وخسة النفس الغضبية للأفراد والأحزاب الراديكالية الجماهيرية. إذ عادة ما تلازم وتميز قياداتها (وبالتالي جماهيرها) صفات الحذلقة والاستعداد للخيانة والإسراع في اقتراف الرذيلة باسم "القيم والمبادئ الكبرى". أما الجماهير فإنها مجرد غطاء دعائي وضروري في الوقت نفسه لهذه النفس الغضبية أو الروح الخائب. فقيادة الأحزاب الراديكالية فارغة نصف متعلمة. من هنا تلذذ الجماهير بالعبارات الجوفاء ونفسية التلقين. وهي الحالة التي تجعل من الجماهير قوة هلامية لزجة يمكن رميها في كل مكان من اجل اكتساب طبقات كثيفة جديدة مهمتها سحق الخصوم وبلوغ المرام (السلطة والجاه والثروة). وتاريخ العراق الحديث، وبالأخص بعد سيادة الراديكالية السياسية للأحزاب (البعث خصوصا) يكشف بصورة "كلاسيكية" عن هذه الحالة.

- **كيف استطاعت الظاهرة الصدامية (البعثية) أن تفكك طبقات المجتمع العراقي وتحولها إلى حشود جماهيرية قابلة للتشكل بأشكال مختلفة؟**

إن إحدى المقدمات التاريخية لنشوء الجماهيرية في العراق الحديث تلازمت مع ظاهرة الانتقال الكبير والعشوائي من الريف إلى المدينة. فقد كانت تجري في بداية الأمر، أي في العهد الملكي بوصفها جزء ومظهرا من مظاهر صيرورة تاريخية اجتماعية اقتصادية. لكنها تحولت مع صعود الراديكالية السياسية إلى جزء من صيرورة سياسية اجتماعية جديدة. بمعنى إنها أصبحت جزء من هوس التسييس المفتعل والأيديولوجية الضاغطة على العقل والضمير الاجتماعي للأفراد والأحزاب والجماعات والدولة. ومن ثم لم يكن بإمكانها المرور بمصفاة التنقية الاجتماعية الاقتصادية القاسية والضرورية في الوقت نفسه. على العكس إنها أصبحت فوق متطلبات الاقتصاد والحاجات الاجتماعية وإمكانيات الدولة. وليس مصادفة أن يكون هذا الاندفاع أشبه من حيث أثره وتأثيره بسيول مدمرة رغم مظهرها المنعش بالنسبة للنفس المتعطشة في صحراء البؤس وأحلامه الزائغة في سراب الأماني. بينما كانت هذه كلها الرحيق اللذيذ بالنسبة للسان الأيديولوجية المتعطش لكل ما هو قادر على إثارة لعابه!

فقد أصبح الاندفاع الجماهيري والشعبي الكبير صوب المدن وتحويلها إلى أرياف كبيرة، كما أصبح كسب الجماهير للعمل في "سلك الدولة" الصيغة الفجة لتجسيد و"تحقيق" الأفكار والشعارات المعلنة

للراديكاليات السياسية الشعبوية. ولم تعد الجماهير هنا وتراكمها العشوائي في المدن جزء من فوضى التمدن الحديث، بقدر ما أصبح جزء من فوضى الفكرة السياسية. وهذا بدوره لم يكن معزولا عن مركزية السلطة وطابعها السحري في الفكر السياسي كما لو أنها الفانوس السحري الجديد للراديكاليات السياسية الشعبوية.

ومن بين أهم واعقد المخاطر الكامنة التي شوهت تاريخ العراق الحديث هو تحول الأطراف إلى مركز، والهامشية إلى نخبة، والحثالة إلى "طليعة" المجتمع! أي كل تلك العلمية التي صنعت وهم "الطليعة" الاجتماعية والسياسية من خلال مطابقتها مع الحزب السياسي. وهي مطابقة فجة وسخيفة. إذ ليست هناك مؤشرات قادرة للبرهنة على أن الأحزاب السياسية في العراق لا تتسم بالتخلف العلمي والمعنوي والأخلاقي. دع عنك فكرة "الطليعة" الحزبية بحد ذاتها. لكنها تصبح معقولة من جانب النفسية والذهنية الراديكالية المبنية على المصادرة. فالراديكالية عادة ما تصادر كل شيء بما في ذلك حق إعلان نفسها "طليعة" للمجتمع و"قائدة" "تاريخية" و"أبدية" وما شابه ذلك من عبارات تكشف أولا وقبل كل شيء عن انفصام الشخصية وولعها بالترهات. لكنها تصبح معقولة من حيث الوسيلة والغاية التي ترمي إليها. والمقصود بذلك تحويل النفس إلى قوة قائدة والآخرين إلى قوة تابعة، أي تجسيد معادلة الزعيم والجماهير، أو القائد والرعاع. أما الجماهير والرعاع فهي مجرد كيان هلامي، بلا حدود داخلية. إنه أشبه بالشمع الرخيص. يمكنه الذوبان

السريع والتشكل بأي شكل محتمل. غير أن مضمونه يبقى كما هو. والفرق في الفتيل. لكنه أيضا لا يتغير من حيث الوظيفة والاستعداد.

إن هذه الحالة التي جرى حشر الجماهير فيها، جعل منها مجرد مادة قابلة للاستعمال والتجريب. ومن ثم افقدها دورها السياسي والاجتماعي المستقل، أي تحويلها إلى قوة خاملة بمعايير العقل الاجتماعي، وفعالة بمعايير العبودية، طائعة ومطواعة فقط من حيث الاستعداد والفعل. ولم يكن ذلك معزولا عن تدمير المجتمع المدني ومؤسساته.

لقد أدت الممارسة السياسية الراديكالية "الثورية" إلى تدمير المجتمع والمدني وفكرة التمايز والاحتراف والطبقة الوسطى التي كانت وما تزال المصدر الاكبر لديناميكية المجتمع والدولة. وبهذا تكون قد جففت منابع الحرية والحركة التلقائية للمجتمع. وربطت كل ما هو متساقط في مجرى هذه العملية بقيود السلطة وأسلاكها. وبالتالي جرى تفكيك وتمييع وتذويب الفئات والطبقات الاجتماعية في كتلة هلامية هي "الجماهير العربية" و"الجماهير الثورية" و"الجماهير الكادحة" و"الجماهير المناضلة" وما شابه ذلك من صيغ أيديولوجية.

بعبارة أخرى، لم تبق السلطة الصدامية من المجتمع إلا على "جماهير" متنوعة الأشكال. وجميعها تهدف إلى تجسيد المهمة الكبرى لها ألا وهي جعل الجماهير أداة خاضعة لإرادتها. لقد أرادت مصادرة الجمهور شأن مصادرتها للثروة من اجل إرساء أسس السلطة المركزة والدكتاتورية الفردية (العائلية القبلية). وهنا كانت تكمن البذرة الخاصة

للتوتاليتارية البعثية في العراق. إذ لا وجود للدولة بالمعنى الدقيق للكلمة. بل للسلطة فقط. وهي بنية تقليدية لا علاقة لها بفكرة الدولة والمجتمع والأمة. أما الأيديولوجية فإنها مجرد طقوس وعبادات مهمتها تأليه القائد وتمجيد حشمه وخدمه وسدنته (العائلة والقبيلة). حينذاك أصبح ربط الجميع بالسلطة أسلوبا للتحكم التام بظاهر وباطن المجتمع والفرد والجماعة، عبر تحويلهم إلى قطيع يتحرك بإرادة القائد مع الإبقاء على كل فرد مادة منعزلة لحالها.

لقد سعت الصدامية إلى القضاء المبرم على الفرد والفردية والمجتمع المدني وتحويلهم إلى توابع لأجهزة القمع أو مسامير في توابيت الحزب ومنظماته "الجماهيرية". من هنا التجييش الشامل وعسكرة الوجود والوعي، أي تحويل الجميع إلى جنود وإعدام صفة البشرية والمواطن. وبالتالي تحويل المجتمع إلى خليات مفككة أو أفراد منعزلين عبر إدراجهم في تشكيلات وترتيبات خاضعة للرقابة الظاهرية والباطنية من جانب مختلف أجهزة السلطة القمعية. وذلك لأن الهمّ الجوهري للسلطة هو السلطة فقط! لهذا كان صدام مستعدا للتنازل عن كل شيء باستثناء السلطة. وهي قضية لها أيضا بعدها الوجودي. فقد كان يدرك بأن عزله عن السلطة يعادل الموت بالمعنى المادي والمعنوي. وهو ما حدث. كما أنها النتيجة المترتبة على أية قوة تصل إلى السلطة بعده ما لم يجر التحرر الكامل من هذه التقاليد البشعة للقتل والتمويت عبر إنشاء وإرساء أسس الدولة الشرعية والمجتمع المدني وتداول السلطة السلمي عبر نظام واقعي للحرية

والنظام يأخذ بنظر الاعتبار تجربة العراق الحديث بكافة نواحيها ومستوياتها.

لقد صنعت الصدامية مكوك القتل الدائم. بحيث جعلت من دماء المعارضة طاقتها. أما المعارضة بالنسبة لها فهو كل ما هو مستعد للوجود والحركة! والنتيجة هي تفريغ المجتمع من الداخل. بحيث يمكننا القول، بأن تفريغ الإنسان كان الأسلوب الصدامي في صنع "جماهير" فارغة ومستعدة للحركة فقط. وهي الصورة التي كان يمكن رؤية ملامحها الكريهة في تلك الحالة التي خرج بها صدام بوجهه الشاحب والمتقع والخائف إلى احد شوارع بغداد لكي يوحي "بالصمود والتحدي" و"الاقتراب من الجماهير" و"الوجود بينهم" بينما كانت هي مجرد مغامرة صغيرة وليست بذي معنى لأنها كانت مقدمة الهروب والاختفاء الجبان. غير أن الوجه الآخر لها يقوم في الكيفية التي اندفعت فيها "الجماهير" نحوه واخذ التحية العسكرية (مع أن الشخص كان مدنيا، وبأحذية أو نعال عتيق!). وهي صورة نموذجية تكشف عن أن "الجماهير" هي مجرد قشاشات صغيرة أو نشارة حديدية متناثرة على أرصفة الطرق الخربة التصقت بمغناطيس السلطة المسلط على أجسادهم وأرواحهم زمنا طويلا بحيث أفرغهم من الداخل وحولهم إلى كيانات هلامية لا معنى ولا قيمة لها ولا وزن ولا وظيفة غير الاستعداد التام، بفعل آلية الخوف والإرهاب الشامل، على الاندفاع شأن الشاة وراء الذئب. وقد يكون من الضروري أن تؤخذ حقيقة هذه الصورة للمقارنة الظاهرية فقط. فالذئب حيوان نبيل وجميل وذكي ومخلص. ولا معنى

لمقارنته بصدام بوصفه إحدى أرذل النكرات في تاريخ العراق منذ أن ظهر على سطح البسيطة!

- **لم يخضع موضوع الجماهير لنقاش علمي داخل الحقل الثقافي العراقي. فالظاهر على محيا الجماهير العراقية ملامح الخمول والضعف المعرفي، وتدني الوعي السياسي. حيث نرى ظهور الموجات الجماهيرية الهائجة ثم انكسارها اللاحق، ألا يكمن في ذلك احد عوامل إنتاج الظاهرة الصدامية؟**

إن السبب الموضوعي القائم وراء عدم تحول قضية الجماهير إلى موضوع للدراسة العلمية النقدية في الوسط الثقافي والسياسي العراقي يقوم في أن العراق والحالة العراقية الحالية لم يتجاوزا ولم يذللا بعد تقاليد "الجماهيرية". فالتجربة العراقية الحالية لم تتجاوز حالة "الجماهير" وسيادة الوعي العادي والتقليدي. بل أضيفت إليه صيغ وأساليب اشد تخلفا كالطائفية والعرقية والمذهبية وغيرها. ذلك يعني أن التقاليد الراديكالية الكثيفة والخربة التي أرست طبقاتها في الوعي الاجتماعي السياسي الأحزاب الشيوعية والبعثية قد جرى صهرها مع تقاليد جديدة لا تقل خرابا مثل الطائفية والعرقية والمذهبية وغيرها.

إن تحول الجماهير إلى موضوع للتحليل والدراسة والنقد يفترض تجاوزها على مستوى البنية الاجتماعية، أي تذليل أساس البنية التقليدية ونظامها السياسي القائم على تقاليد الاستبداد وانعدام فكرة الحقوق المدنية

وغياب أو ضعف أو تشوه الثقافة العامة والخاصة. وليس مصادفة أن تتحول الثقافة العراقية وتراثها التاريخي العريق في المرحلة الصدامية إلى ثقافة تقليدية ركيكة ومسطحة وأيديولوجية. إذ لا توجد في العراق الحالي ثقافة حقيقية، أي ثقافة حرة ومبدعة وفاعلة بمعايير الحق والحقيقة والهموم الاجتماعية والوطنية والقومية الكبرى. إن السائد فيها هو ثقافة فجة ومسطحة كما هو جلي في سيادة وفاعلية البنية التقليدية، ونظام المحاصصة والطائفية والجهوية. وهو وجه "موسع" لنمط الحكم الصدامي. بمعنى أنه غير مبني على أسس الاجتماع المدني وفكرة المواطنة وحقوق الإنسان. وهنا تكمن أيضا بعض مصادر سيادة وانتشار الأيديولوجيات الطائفية والدينية المتخلفة والعرقية والقومية الضيقة والمذهبية وغيرها من أصناف العقائد الميتة.

إن هذه الحالة ليست معزولة عن ظهور وسيادة فكرة الجماهير التي جرى الحديث عنها سابقا. خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن ظهورها واستفحالها في العراق كان نتاجا مباشر لفعل وهوس الأيديولوجية "الثورية" و"اليسارية"، أي لتقاليد الراديكالية السياسية. فالجماهير و"الجماهيرية" موجودة على الدوام، بما في ذلك في الدول الراقية التطور بمعايير البنية الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.

أما في العراق فقد جرى تصنيع فكرة الجماهير والجماهيرية من حيث كونها فكرة ونموذج، من جانب الأحزاب الراديكالية التي جعلت منها مادة وأسلوبا وأداة أساسية في الصراع. الأمر الذي جعل من فكرة الجماهير

ونموذجها وفعلها جزء من سيادة تقاليد الحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية. بحيث تحولت فكرة الجماهير والجماهير إلى صنم معبود عند سدنة السلطة الجدد (الأحزاب). وفي هذا كان يكمن مصدر خمول الجمهور وإخمادها التام. بمعنى خمول العقل بشكل عام والنقدي بشكل خاص. غير أن ذلك لا يفقد الجماهير فاعليتها وحماسها الهائل. حيث تصبح هذه المظاهر إحدى الوسائل الفعالة في إعادة إنتاج الخمول الذهني والعقلي وقتل الضمير الاجتماعي والوطني والقومي والإنساني. وفي مجرى هذه العملية، فإن الجماهير لا تعاني بل تنتج هذا الخمول (العقلي والوجداني) من خلال الاستعاضة عنه بغريزة الجسد الخالص والمغلفة بشعارات سياسية أيديولوجية.

إذ ليست صنمية الجماهير سوى الوجه الآخر والمقلوب لصنمية الحزب والقادة والعقائد. وهذه كلها مستويات في قتل العقل والضمير. إنها الوجه الظاهر لباطن الأيديولوجية الحزبية وأدواتها. تقييد كل فعل وقول ونية وغاية بإرادة الحزب. إذ توصلت الشيوعية إلى أن الحزب هو عقل وضمير الطبقة (الطليعة)! ثم المجتمع والدولة والأمة والأمم والعالم والماضي والحاضر والمستقبل. بينما رفع حزب البعث في العراق فكرة تمثله لعقل الأمة وضميرها ولسانها إلى مصاف المطلق والمقدس. وجعل من تصورته المحدودة وأحكامه وقيمه الأيديولوجية الصرف "رسالة أبدية". أما النتيجة فهي صنع مستنقع الجماهير. وذلك لأن حشر الجماهير وتحريكها حسب إرادة القادة والحزب يجعل منها دمى متحركة، أي قراقوش مفرّغ

من قيمة اللعبة والفكرة واللهو. وذلك لأن الأحزاب ترغب بقراقوش جدي! وفيما لو نقلنا هذه المقارنة إلى ميدان الحياة الاجتماعية الواقعية فإن نتيجتها الفعلية كانت تقوم في إحباط وقتل كل القوى والطاقات الحية في المجتمع. فالجماهير تصبح (في حال انتزاعها من نمط وجودها التاريخي الطبيعي) طحالب سرعان ما تتفسخ في مستنقعات المغامرة، أو تحترق في أتون المقامرة المميزة للأحزاب الراديكالية العقائدية.

لقد أدت هذه الحالة في العراق، على خليفة صعود الصدامية وانتصار الحثالة والهامشية، إلى هزيمة ساحقة للقوى المدنية. مع ما ترتب عليه من اندثار لثنائية النخبة والعوام، أو على الأقل اندثار فكرة وأسلوب ومعنى النخبة في مختلف الميادين. لقد أرادت الصدامية جماهير فقط، أي قطيع فقط. أما النتيجة فهي غياب النخبة والأحزاب السياسية الاجتماعية والجمهور. وفي ظل واقع من هذا القبيل يصبح من الصعب تحول هذه القضية إلى موضوع للبحث والنقد. فالقادة الجدد من حيث الجوهر هم عوام و"جماهير"، بمعنى أنهم لا يفهمون ولا يتحسسون معنى وقيمة النخبة. وذلك لأن النخبة منظومة اجتماعية ثقافية تاريخية. ولا يمكنها أن تكون نتاج الفعل السياسي للأحزاب أيا كان شكلها وحجمها وإدراكها. والعكس هو الصحيح. بمعنى أن وجود منظومة اجتماعية ثقافية للنخبة هو مصدر نشوء الأحزاب الاجتماعية. الأمر الذي يجعل من الضروري البدء في تحليل ونقد الأحزاب السياسية العراقية الحالية قبل تشريح ونقد ظاهرة الجماهيرية. لاسيما وأنها المهمة التي في حال تنفيذها السليم يمكنها أيضا

مساعدة الأحزاب نفسها على الخروج من نفسية وذهنية العوام. لكنها تبقى كما أشرت إليه أعلاه جزء من مهمة تاريخية مستقبلية كبرى مرتبطة بكيفية بناء منظومة اجتماعية ثقافية عراقية عربية.

إن إشكالية الجماهير والنخبة هي إشكالية كبرى ضمن سياق القضية التي أتناولها هنا. من هنا ديمومة صعود وهبوط الحماس الجماهيري، أي الفعل بأعصاب متوترة أو ارتخاء تام. وهذه أمور لا علاقة لها بالعقل الاجتماعي والثقافي للأمم. وذلك لأن صعود حماس الجماهير وهبوطها، أو ظهور وخمول الجماهير وجهان لظاهرة واحدة هو قصمها لوحدة الوجود الاجتماعي والتاريخي للدولة والمجتمع. إنه تعبير عن مرض بنبوي داخلي ليس عنف الجسد وخمول العقل سوى احد مظاهره البارزة. وفي هذا المرض يكمن مرتع جراثيم التوتاليتارية.

- **هل الظاهرة الصدامية هي التي أنتجت التوتاليتارية أم الأيديولوجية التوتاليتارية البعثية أنتجت الصدامية؟**

التوتاليتارية البعثية والصدامية صنوان في العراق. كما أنهما مترابطان من الناحية الزمنية والسياسية والأيديولوجية. والأهم من ذلك أنهما يتمثلان بنية واحدة أو انساق موحدة. مع أنهما لا يتطابقان. والأولوية في "الإنتاج" بهذا الصدد تعود للصدامية. بمعنى أن التوتاليتارية البعثية في العراق كانت نتيجة متراكمة في كيفية صعود واستئثار الصدامية بالسلطة والدولة والمجتمع. بعبارة أخرى، إن استحكام القبضة الدكتاتورية

الصدامية، بوصفها سلطة الحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية والفئوية والجهوية والقبلية العائلية والطائفية المبطنة هي التي تكمن وراء نموذجها التوتاليتاري. فقد كانت التوتاليتارية البعثية في العراق الصيغة المناسبة لحجم ونوعية الدكتاتورية الصدامية. وبما أن الصدامية احد نماذج البعثية من هنا تحديد احدهما للآخر وترابطهما العضوي.

فالصدامية كما أشرت قبل قليل هي أحد مظاهر البعثية، أو أنها بعثية عراقية في أوج انتصارها، أي على حقيقتها. من هنا لم يكن الترابط بينهما وليد الصدفة. فالصدامية بوصفها توتاليتارية كانت تكمن في وحدة أو "منظومة" الفكرة الحزبية، والعصمة الأيديولوجية، والإرادة الثورية، والاستعداد الفعلي لقبول هذه المكونات على أنها حقائق مطلقة. كما أن الصدامية بوصفها دكتاتورية كانت نتاج غياب المجتمع المدني والثقافة الحقوقية السياسية. وبالتالي استندت بفعل مكوناتها الذاتية إلى بنية اجتماعية تناسبها هي "منظومة" الاستبداد العائلي والقبلي، والثقافة الأصولية – التوتاليتارية بمختلف أشكالها الدنيوية الدينية. وهنا كانت تكمن مقدمات الاثنين (البعثية والتوتاليتارية) بوصفهما أمراض استفحلت في ظل الأزمة البنيوية الشامل للدولة والمجتمع والثقافة.

- **يرتبط ظهور التوتاليتارية بسيطرة النزعات الجبرية بوصفها منظومة ثقافية اجتماعية تشرعن الخمول والقبول التام بالعبودية. كما تؤدي بدورها إلى عزل الإنسان بوصفه فردا عن وجوده الخاص وعن الآخرين أو جعله كائنا (مخلوعا) أمام "القادر". هل يمكن اعتبار هذه المنظومة إحدى حواضن الصدامية؟**

في البداية أود تدقيق المفاهيم. فالسائد في الكتابة العربية الحديثة هو قلب بعض المفاهيم، مع أن مضمون الكلمة جليا في مظهرها. فالجبرية من الجبر والإجبار، والقدرية من القدرة والاقتدار. وهي المصطلحات التي كانت سائدة في الفكر العربي الإسلامي للتفريق بين اتجاهين القدرية (المعتزلة) والجبرية بمختلف تياراتها. ومفارقة الظاهرة تقوم في أن الجبرية ليست مصدر الشر، كما أن القدرية ليست مصدر الخير. مما يجعل من الضرورة إدراك النسبة المعقولة بين مضمون التيار العام (الجبرية أو القدرية) وبين صيغ تمظهره أو تأثيره على بلورة قيم الخير والشر. وهي نسبة مرتبطة أساسا بالتاريخ والقوى الاجتماعية والنزوع الفردي.

فالجبري المتسامي أفضل من القدري المتهور. والقدري المتنور بالنزعة الإنسانية وفكرة الحرية والقانون أفضل من الجبري المتسامي. أما التوتاليتارية، فإنها خارج نطاق الاثنين. والسبب يكمن في أن التوتاليتارية مسخ يجمع في ذاته نسب متقلبة وانتقائية ونفعية ضيقة من تقاليد الجبرية والقدرية. فهي تريد جموع متحركة غاضبة مستعدة للفعل. ولكن من خلال غسل الأدمغة المحكومة مسبقا بالعنف والإكراه. إنها تتمسك

بالقدرية من حيث كونها إرادة منفلتة من كل قيود باستثناء ما تريد. لكنها تعمل وتفعل ضمن سياق انساق أيديولوجية مهمتها تأليه الحزب والقادة، أي صناعة أصنام و"كتب مقدسة" لها أناشيدها وتراتيلها وتجويدها! وفي هذا تكمن أيضا تقاليد ما يمكن دعوته بالجبرية المبطنة للقادة والأيديولوجية.

إن التوتاليتارية تريد استحكام السيطرة الشاملة على الروح والجسد من اجل إحكام سطوتها التامة. وفي هذه المقدمة تكمن آلية فعل القائد القادر. وهذه بدورها ليست معزولة عن تقاليد الجبرية اللاهوتية وتأويلاتها المتنوعة لما يسمى بأسماء الله الحسنى، إضافة إلى فعل التقاليد القبلية المتحللة، ونمط الأحزاب السياسية (غير الاجتماعية). وهذه كلها مقدمات شرسة في تفعيل آلية نزع فردية الإنسان وإنسانيته وتحويله إلى كيان متسيب له "قيمته" ضمن حشود وجماهير مؤيدة وخاضعة فقط لإرادة الحزب والقادة. وضمن هذا السياق أثرت هذه التقاليد بصورة قوية على إرساء أسس المقدمات المادية والمعنوية للصدامية.

- **يؤكد صدام حسين باستمرار أن دولة البعث في العراق تمتد إلى أعماق الحضارة العراقية. هل هناك من علاقة فعلية بين المخزون الأسطوري في الثقافة العراقية والظاهرة التوتاليتارية البعثية الصدامية؟**

عادة ما تتطفل التقاليد الأيديولوجية الراديكالية وتعيش على

المصادرة. فالراديكالية مصادرة مستمرة. إنها لا تنتج. من هنا محاولاتها توظيف كل ما يمكن توظيفه من اجل مصالحها. ومن هنا أيضا كثرة الشعارات الفارغة والمصادرة الفعلية للثروة والواقع والتراث. وبما أن الراديكالية الرثة بلا مستقبل، بمعنى فقدانها للرؤية المستقبلية من حيث كونه منظومة عقلانية معقدة، لهذا عادة ما يصبح الرجوع إلى الماضي أسلوبا للتعويض. لكنه تعويض من طراز خاص. بمعنى تفعيله ضمن انساق الرؤية الأيديولوجية. وبما أن الأيديولوجية البعثية قد حصلت في مجرى استتباب الدكتاتورية الصدامية على نمطها التوتاليتاري، من هنا أصبح توظيف التراث والماضي جزء من نفسية مصادرته السياسية. ومن ثم فهو موقف لا علاقة له بتمثل التراث.

إن تمثل التراث بطريقة عقلانية وإنسانية ونقدية عمل غاية في الأهمية بالنسبة للدولة والأمة ووعيهما التاريخي الذاتي. وهي نتيجة يمكن بلوغها حالما يجري تمثل التراث بمعايير الرؤية الثقافية وليس التطويع السياسي والأيديولوجي. في حين أن الأحزاب الراديكالية (من شيوعية وفاشية وبعثية وأمثالها)عادة ما تتعامل مع التاريخ بطريقة انتقائية. فالتاريخ بالنسبة لها صندوق أشياء قديمة. بعضها يمكن رميه وآخر يمكن إعادة ارتداءه من جديد "بعد نفض الغبار" العالق به! تماما كما أراد صدام على سبيل المثال إعادة بناء بابل الأثرية بأحجار جديدة!! وتشير هذه الحالة إلى نوعية الذهنية الساذجة والمتخلفة والشرسة في الوقت نفسه.إذ نعثر فيها على ملامح الرؤية التي تعتقد بأن التاريخ حجارة ومظاهر. وليس مصادفة

أن يجري التعامل مع التاريخ الذاتي بوصفه كمية أحداث وشخصيات ويوميات يمكن التقاطها وتوظيفها كما هي. بمعنى تحويل أحداث التاريخ في انتصاراته وهزائمه ومعاناته ومآثره وغيرها إلى مجرد أشياء. وهو جهل بحقيقة التاريخ.

إن حقيقة التاريخ روح، أي عنصر مكوّن وجوهري في وعي الذات القومي والثقافي. والشيء نفسه ينطبق على الدولة من حيث كونها فكرة أو أنموذج ومثال أو واقع. فالدولة امتداد تاريخي. إنها جزء من التاريخ. وبالتالي يمكنها أن تمثل وتتمثل تاريخ الدولة. والعراق، كما هو معلوم، ذو تاريخ دولتي عريق. بل قد يكون الأعرق في تاريخ المدنية الإنسانية. إنه باني المدينة، وواضع أسس الكتابة، وفكرة الحقوق، ومبادئ التفكر الوجودي والمعنوي للبشر (الديني والأسطوري والأخلاقي)، أي المكونات الجوهرية للتاريخ الثقافي. والدولة هي ذروة هذا التاريخ. بينما لم يصنع البعث في العراق دولة. على العكس إنه هادم الدولة، وصانع سلطة البطش والقهر والإرهاب والعنف. باختصار إنه صانع "منظومة" الرذيلة السياسية. وهذه لا علاقة لها بتاريخ الدولة. إنها مجرد احد المظاهر العابرة لزمن السلطة.

وإذا كان بالإمكان الحديث عن دولة البعث وامتدادها العريق في العراق، فإنها تمثل إحدى موجات الغزو العابرة لمختف أصناف القوى الهمجية. إما العلاقة بين المخزون الأسطوري في الثقافة العراقية والظاهرة التوتاليتارية، فإنه من هوس السلطة الصدامية. فقد حاولت الصدامية

تطويع شخصيات تاريخية (نبوخذ نصر ــ حمورابي) وأحداث كبرى (كالقادسية) وغيرها وشخصيات عربية إسلامية لامعة من اجل دمجها في شعارات سياسية وأنماط أيديولوجية لخدمة مطامح السلطة ومساعيها في مصادرة التاريخ الذاتي للأمة، أي مصادرة وعيها الذاتي. غير أنها مصادرة وهمية. إذ لا يمكن مصادرة التاريخ الفعلي وبالأخص حالما يرتقي إلى مصاف المرجعيات الروحية الكبرى، أي حالما يصبح روحا قوميا. وبالتالي فإن الإمكانية الوحيدة للسلطة التوتاليتارية هنا تقوم في إعادة كتابته وتزويره وتزييفه واستخدامه الجزئي والمشوه والانتقائي. لكنها إمكانية بلا مستقبل، أي مجرد اجترار فارغ للاماني والأوهام. وإذا كانت الصدامية قد استطاعت بفعل القوة والعنف والإكراه والمال توظيف تصوراتها وأحكامها عن الشخصيات والأحداث الكبرى للتاريخ العراقي القديم، فإنها لم تنتج في الوقع غير خرافة بعثية! من هنا انحلالها السريع واضمحلالها المريع أمام أول تحول بسيط في بنية السلطة!

- **لماذا وكيف تشكلت العلاقة بين الجماهير العراقية والزعيم التوتاليتاري (صدام حسين)على أسس أسطورية لاعقلانية؟**

إن فكرة الزعامة هي فكرة أسطورية ــ تقليدية تعكس تخلف العلاقات الاجتماعية. مع أن ذلك لا يقلل من أهميتها التاريخية، أو حتى كينونتها الخاصة، ولكن فقط في تلك الحالات التي تؤدي وظيفة تاريخية سياسية وروحية كبرى. فقد كان ظهور فكرة الزعيم ونموها التاريخي

يعكس من حيث الجوهر كمية الغريزة الفاعلة في الوجود الاجتماعي للبشر. أما في العالم الحديث والمعاصر، فإن قوة الزعيم على قدر قوة الحثالة والرثة. كما إنها الوجه الآخر لبقايا ومستوى فاعلية الغريزة والعبودية (المادية والمعنوية) أو ضعف التطور الاجتماعي في فكرة الحرية. وليس مصادفة أن ترتقي فكرة الزعامة إلى مصاف "المقدس" في الأيديولوجيات التوتاليتارية والحركات الراديكالية. وفي حال دراسة تاريخ وسيرة مختلف الزعماء المعاصرين، وبالأخص ضمن أنماطها التوتاليتارية، فإننا نعثر فيها على مختلف مظاهر الأزمة البنيوية الشاملة للدولة والأمة والثقافة وعلى قدر يناسبه من ازمة البنية الروحية للزعيم. ومن تلاقي هاتين الأزمتين ونوعيتهما تتبلور نوعية العلاقة بين الجماهير والقادة.

ففيما لو نظرنا على سبيل المثال إلى طبيعة العلاقة بين الجماهير والقادة (التوتاليتارية) كما هو الحال على نموذج ستالين وهتلر وموسوليني، فإننا نعثر فيها على نتاج أزمة تاريخية ثقافية دولتية كبرى، بوصفها جزء من تاريخ دولة إمبراطورية أو قوية، لها أسسها المادية والمعنوية. وهو الشيء الذي يمكن رؤيته على مثال وواقع روسيا بعد الانقلاب البلشفي عام ١٩١٧ (ثورة أكتوبر) وألمانيا بعد صعود الهتلرية في ثلاثينيات القرن العشرين. فقد كانت روسيا قوية وهائلة بأسسها المادية والمعنوية لكنها اصغر من حجمها الجغرافي السياسي. أما ألمانيا فعلى العكس. فقد كان إبداعها النظري والأدبي والعلمي غزيرا هائلا، بينما كانت تعاني من ضعف كينونتها الجغرافية السياسية. وهي معادلة لا ينبغي

رفعها إلى مصاف الحكمة المنهجية بقدر ما ينبغي النظر إليها باعتبارها مؤشرا لما أود التأكيد عليه عن كيفية انعكاس العلاقة بين القادة والجماهير في ظل أزمات تاريخية دولتية ثقافي كبرى. وليس مصادفة أن تظهر شخصية الزعيم التوتاليتاري بوصفه المعوّض المادي والمعنوي عن هذا التناقض، أو على الأقل أن يسعى للتعويض عن هذا التناقض. ولكل حالة نموذجها الملموس من خلال محاولته طوي هذه الهوة عبر إدراج الجماهير فيها والعبور على ظهورها في حركة فلكية عنيفة تتجاوز "خلل الزمن" إلى وحدة التاريخ. هنا يصبح دور الأسطورة والأيديولوجية هائلا. والسبب بسيط هو أن الأيديولوجية إحدى اشد الأساطير قوة وفاعلية.

وحالما ننقل هذه الرؤية العامة إلى واقع العراق، فإننا نقف أمام تناقض كبير بهذا الصدد: تاريخ هائل وواقع مزري. وهي المقدمة القادرة على إثارة مختلف الذكريات الخرافية. لكنها غير قادرة على صناعة تاريخ واقعي قوي للدولة والأمة في حال استنادها إلى رؤية أيديولوجية صرف. ففي أيديولوجية البعث تنعدم أو تضعف فكرة الدولة والمجتمع. أما صدام فإنه خارج التاريخ العراقي. إنه نتاج زمن محلي وتقليدي. وإذا كان حزب البعث هو حزب المؤامرات والمغامرات، بمعنى أن وصوله إلى السلطة لا يشبه وصول أي حزب أو قائد توتاليتاري "كلاسيكي"، فإن صدام هو تجسيد نموذجي لتقاليد المؤامرة والمغامرة. مما جعل من الصدامية، بعد استتباب دكتاتوريتها، توتاليتارية عصابة. إذ تعاملت مع المجتمع على هذا الأساس.

فمن الناحية المجردة عادة ما يكسب القائد التوتاليتاري جمهوره من خلال إثارة المزاج الجماهيري (القطيعي). ولكل حالة تاريخها وتراثها الخاص. فقد تراكم المزاج الجماهيري (القطيعي) في تاريخ العراق الحديث بأثر حركات اجتماعية وسياسية عديدة بلغت ذروتها في خمسينيات القرن العشرين في الراديكالية الشيوعية. وقدمت الحركة الشيوعية وخدمت النزوع الدكتاتوري عند عبد الكريم قاسم بحيث تحول لقبه العسكري إلى لقب سياسي بأثر الانقلاب العنيف الذي أحدثه بعد القضاء على النظام الملكي عام ١٩٥٨. بعبارة أخرى، لقد استحوذ عبد الكريم قاسم على المزاج الجماهيري (القطيعي) وصادره بقوة المثال الشخصي وخلل البنية النقدية والاجتماعية العراقية. ولم تكن هذه المصادرة معزولة عما فيه من جاذبية فردية وإنسانية واجتماعية ووطنية وعسكرية.

أما البعث فقد كان تنقصه هذه الصفات والمقدمات. وصدام، شأن كل "قيادات البعث" كان يفتقد إلى ابسط مظاهر الجاذبية. وليس مصادفة أن يتحول حزب البعث وقادته إلى مغامرين ومحترفين في ميدان المؤامرات والمقامرات. بحيث جعل منهم مجموعة لأفراد العصابة المغامرة. وهي الصفة الجوهرية الوحيدة التي لازمت "الزعيم التوتاليتاري" صدام حتى رمقه الأخير. فقد كان يقامر على "زعامته" حتى شنقه الرخيص. إذ كان يعول على الأمريكيين، بل كان يعتقد أنهم يمكنهم الاعتماد عليه من جديد في "ضبط" العراق من "خراب" الحرية! وهي حالة نموذجية تكشف عما فيه من "إخلاص" خالص للمغامرة والمؤامرة، وعما فيه من نفسية وذهنية تقليدية

قبلية عائلية جهوية فئوية طائفية، أي كل المكونات المتخلفة للبنية الاجتماعية والأخلاقية والثقافية.

وإذا كان القائد التوتاليتاري عصابي بالضرورة، بما في ذلك في ملبسه كما نرى بساطته وانضباطه ونمطيته شبه الثابتة عند ستالين وهتلر وموسوليني وماو وكيم ايل سونغ وأمثالهم، فإن صدام كان يستبدل في اليوم ملابسه الغالية الثمن ما لا يقل أحيانا عن عشر مرات!! كما تكشف عنه بصورة غير واعية التقارير المصورة المنشورة بصورة شبه يومية على صفحات جريدة "الثورة"(ثورة!!؟؟). وفيها نعثر على ما يمكن دعوته بشخصية العبد المتسيد. ولم يكن ذلك معزولا عن طبيعة الأمراض الاجتماعية التي عادة ما تميز الحثالة الاجتماعية والبنية التقليدية في مجرى تحللها وفسادها. وأقلّ ما فيها انفصام الشخصية. غير أن صدام كان مصابا أيضا بمرض الانفصام السياسي. وهي من بين أخطر الصفات. بعبارة أخرى، إن صدام ليس قائدا سياسيا أو زعيما وطنيا بل رئيس عصابة توتاليتارية! والعصابة بحاجة إلى "أساطير" تتلهى بها، بوصفه الوجه الآخر للرعب والخوف المصنوع في أفئدة العوام. كما أنه الوجه الآخر لخواء الروح المعنوي والذاكرة وانعدام تاريخ الحكايات الكبرى. الأمر الذي يجعل من أساطيرها خرافات مثيرة للسخرية والاشمئزاز.

- **هل يمكننا اعتبار نظام التربية الشعبوية والحرمان والهامشية مصادرا كبرى لإنتاج الدولة التوتاليتارية، التي تحمل في داخلها وسائط أيديولوجية أو دينية؟**

من خصائص الشعبوية فقدانها للنظام. من هنا فإن المضمون الفعلي لنظام "التربية" الشعبوية هو إفساد التربية بالمعنى الدقيق للكلمة. والسبب يكمن أساسا في كون الشعبوية هي أحد عناصر الأيديولوجية التوتاليتارية، لكنهما لا يتطابقان. فالشعبوية نتاج تحلل أو ميوعة القوى الاجتماعية. إنها على قدر كمية ونوعية الحثالة الاجتماعية. كما إنها التعبير المناسب عن مستوى وفاعلية الحثالة الاجتماعية، أو على الأقل حثالة الوعي الاجتماعي (التقليدي). وفيما لو نظرنا إلى مختلف نماذج وأشكال ومستويات ومراحل الخطاب السياسي للبعث وصدام، فإن السمة الغالبة فيه هي الشعبوية. بعبارة أخرى، إنه خطاب شعبوي خالص. مع ما يترتب عليه من تصنيع فج لسقم المعرفة، وسطحية الأحكام، وفاعلية القيم الأيديولوجية، ونفسية العداء والكراهية، والخضوع والخنوع، والانتقام والتشفي، واحتقار قيم الحرية والإخلاص والحق والحقيقة. وهذه كلها تصنع أرضية خصبة لزرع نبتات التوتاليتارية. بمعنى إفراغ الفرد من ذاتيته الإنسانية، ومن ثم إمكانية تحويله إلى أداة طيعة، إلى شمع رخيص!

فقد ارتبطت في العراق الصدامي "التربية" الشعبوية أو بصورة أدق معاداة التربية بالقمع والإرهاب الشامل. والترابط بينهما ينبع من مضمونهما الفعلي. فالتوتاليتارية تصنع في البداية الخوف والهلع. ومنهما

تصنع صروح الطاعة والعبودية. وعليها تبني "مجد البطولة" المزيفة للقادة. بمعنى استثمار الخوف والهلع من اجل تحويلهما إلى "حب القائد". لكنه حب مزيف ومقلوب، لأنه حب الخوف والهلع. إنه الوجه المقلوب والمشوه لحب الحياة (الغريزية)، أي كراهية الموت. ومحبة القائد هو الوجه الآخر لكراهيته لأنه "ملاك الموت". لقد كانت النسوة تقول "صورة عزرائيل ولا صورة صدام!". وهو تصوير دقيق يقترب من حيث مستواه الحسي والحدسي من مستوى الحقيقة المطلقة.

أما الحرمان الشامل فهو أسلوب تفريغ الشخصية الفردية من كينونتها التاريخية والاجتماعية والثقافية. بمعنى حرمانه من الحقوق، والفردية والشخصية، من الفكر الحر والحرية، أي حرمانه من كل شيء باستثناء الإخلاص للحزب والقائد! وهذه كلها صفات جوهرية للهامشية. إنها بلا بؤرة ولا تراكم. وبالتالي لا تصنع شيئا غير تكرار واجترار الزمن، أي الزمن التقليدي، الذي لا يعني من حيث حقيقته سوى اجترار للوجود بلا وجد ولا مستقبل. وتعادل هذه الحالة ثبات الأموات في القبور! أما الوسائط الأيديولوجية والدينية التي تساهم في إعادة إنتاج التوتاليتارية فهي كل من الأجهزة الإعلامية للدولة (ولا إعلام آخر)، وتقنين الثقافة وإضعاف أهمية وقيمة الكتاب، والرقابة الشاملة، وجهاز أيديولوجي أمني قمعي، وأخيرا صنع كتلة من المثقفين المرتزقة، أي ألسنة بلا قلوب مهمتها الهرج في مهرجانات الذم والمديح!

- **كتب الشاعر يوسف الصائغ عن صدام حسين قائلا : "إذا كان ثمة اله نؤمن به ونعبده ، فلماذا لا يكون هناك نائب للإله على الأرض ، كما كان في السابق يمثله ويصبح كأنه هو مفوض منه". كيف تقرأ هذا النص لمثقف عراقي خرج من جب الماركسية العراقية وأخذ يعيد إنتاج عبادة شخصية صدام حسين؟**

صنفت العرب الشعراء إلى شاعر وشويعر وشعرور. والكلام الذي تورده لا يقوله من حيث الجوهر إلا شعرور. إذ لا يمكن لشاعر حقيقي أن يقول مثل هذا الكلام. فالشاعر الحقيقي هو مشاعر صادقة وإخلاص لها في المواقف. ولا أجد غرابة في أن يقوله شخص "خرج من جب الماركسية العراقية". فالماركسية العراقية هي أيضا تسطيح وعبودية. لهذا فإن القائل هذه العبارة لم تخرجه من جب الماركسية ، بل أبقت عليه في لباس الشيوعية المتهرئ. والشيوعية والماركسية لا تصنعان في الواقع غير هوس متنوع الأشكال. إنهما يمسخان العقل وقدرته النقدية من خلال جعل مسلماتهما الأيديولوجية يقينا. وهي مسلمات لا يصمد اغلبها أمام النقد البسيط. أما بمعايير النقد الفلسفي فإنها تبدو مجرد ترهات. وليس مصادفة أن تكون "منهلا" للجهلة وأنصاف المتعلمين والمراهقين. من هنا شدة الثقة بالنفس ونفي الاحتمال والتنوع والاختلاف واحتقار الشكوك. لهذا حالما يرمي المرء غطاء الأيديولوجية الكثيف فإنه سرعان ما يكتشف خشونته الفاقدة للذوق. بمعنى ظهوره عاريا أمام النفس والحقيقة. وذلك لأنه سرعان ما يرى في الأيديولوجية غطاء عتيقا. ومن خلاله تتكشف أيضا

عيوب حامله بطريقة مفزعة. والسبب يكمن في كون الأيديولوجية غطاء العقل السقيم والقبح التام. غير أن احتمالات الخروج منها أو عليها متنوعة. بمعنى إمكانية الانغماس في أيديولوجية الماضي وترهاتها من خلال سلخ النفس وجلدها بسياط العبودية أو الاستعاضة عن عبودية الأيديولوجية بأخرى أشنع منها. كما أن هناك احتمال الخروج عليها بمعايير النقد العقلي والإنساني.

والعبارة التي توردها تشير إلى خروج من النوع الأول، أي إلى انغماس أتعس وأرذل من سابقه. وفي هذه الحالة ينبغي فهم سرّ هذا الهراء. الأمر الذي يجعل من الضروري هنا إهمال كلمة "الشاعر"، لأنها فكرة بلا شعور ولا مشاعر غير نفسية العبودية. إن الشاعر الحقيقي حر بفعل غلبة الوجدان الصادق. وحالما يهبط الشاعر إلى مصاف العبودية، فإنه لا شعر فيما يقول ولا شعور غير غريزة ما تدعوه تقاليد الإسلام بشهوة الفرجين.

إن الشاعر الحقيقي هو الذي يتجرد ويتسامى عن الفرضيات الخائبة للآلهة. أما محاولة المطابقة بين دكتاتور سفيه وجاهل وبين نيابته لله، فإنها تعكس بقدر واحد مستوى الانحطاط والرذيلة في الحس والعقل والوجدان. أما من الناحية الفلسفية والتاريخية فقد كان هناك على الدوام بونا شاسعا بين الآلهة والسلطة. فمن الناحية المجردة (والمتسامية في الوقت نفسه) كان هناك على الدوام تفريق بين آلهة السلطة وسلطة الآلهة. والعبارة التي توردها تصب دون شك في فلك العبودية لآلهة السلطة.

وسواء جرى هنا إطلاق كلمة الله أو الملاك أو الشيطان فإنها تشير في الواقع إلى شيء واحد من حيث المضمون والغاية والوظيفة ألا وهو "تأسيس العبودية" والعمل بمعاييرها.

فمن الناحية المجردة، لا تحتاج الآلهة إلى نواب ووسائط. وفكرة الواسطة والوساطة كانت وما تزال عرضة لنقد من جانب ممثلي الأديان نفسها. وكلما يرتقي الفكر الديني بمقولات ومفاهيم الفلسفة (بما في ذلك اللاهوتية) فإنه يقف بالضرورة أمام فكرة إلغاء الوسائط. فالفكرة الإسلامية عن علاقة الإنسان بالله تتعارض مع فكرة النائب الخائبة. فالقرآن على سبيل المثال يتكلم عن خلافة الإنسان لله وليس عن نائب عنه بهيئة دكتاتور مجرم سفاح نصف متعلم. بعبارة أخرى، إن الحديث يجري عن "إنسان"، أي عن نموذج ومثال للفكرة الإنسانية فيه بوصفه "إنسانا كاملا"، قطبا، إماما، خليفة رشيدا. وهي صيغ ثقافية تعكس سمو الفكرة الإسلامية في تقاليدها الثقافية التي ابتدعها تاريخ عميق من معاناة البحث عن صيغة مثلى لعلاقة الإنسان بالله. وحتى الصيغة اللاهوتية المتمثلة لفكرة العبودية لله من خلال استجماع أسماءه الحسنى في تنقية النفس واكتمالها، فإنها تشير أولا وقبل كل شيء إلى نسبة "العبودية" للمطلق، وليس "حق" التفويض لشخص ينيب عنه في مسخ وجود الأمة والفكر والإنسان.

لكننا نقف هنا أمام صورة نموذجية لانحطاط السلطة والدولة والمثقف والثقافة. إذ تعكس العبارة الواردة عن إمكانية القبول بأن يكون

صدام نائبا لله مستوى التطويع السخيف والتافه لعبارة "نائب الرئيس" إلى نائب الله! بمعنى السعي لتأليه السلطة. وهي ظاهرة ليست غريبة أو جديدة، لكن الجديد والغريب فيها هو كيفية قبولها من "مثقف" "شاعر"، أي كيف يمكن لجاهل وعابر طريق ونكرة أن يتحول على لسان "شاعر" إلى ممثل ونائب لله؟ أي كيف يمكن لشاعر أن يحتقر الحرية والمجتمع والإنسان؟ والإجابة عليه ليست صعبة. ومضمونها يقوم في أنه لا حرية فيه. وبالتالي فإن أقوال العبيد في تمجيد العبودية لا قيمة لها، وذلك لأنها مجرد صدى باهتا للعبودية الجديدة التي صنعتها الدكتاتورية الصدامية والتوتاليتارية البعثية في العراق. وهي ظاهرة مازالت أثارها عميقة في النفس الفردية والاجتماعية والسياسية العراقية. الأمر الذي يجعل من نقدها الدائم على مستوى المواقف الشخصية والإبداع الفني والأدبي مهمة كبرى من اجل تنقية النفس وتطهيرها من خبث الدكتاتورية والتوتاليتارية ورجسها!

- **يقول صدام حسين: "العراق يحتاج الرمز أكثر مما تحتاجه موسكو، لأن حالة التكوين جديدة وحالة التخلف عميقة، ولأن في العراق طوائف وأديان مختلفة. إذن ينبغي أن يكون صدام حسين حصة لكل هؤلاء". كيف تفسر هذا النص؟ هل استطاع صدام حسين أن يكون نقطة تقاطع وسيطة بين هذا التنوع القومي الديني والطائفي؟**

إن الخطاب الصدامي من ألفه إلى يائه هو تسفيه للعقل وتخريب

للضمير الفردي والاجتماعي والوطني والقومي والإنساني. بمعنى أنه محكوم بفكرة ونفسية الدكتاتورية وتقاليدها الرثة. كما أنها تعكس الحالة المرضية لصدام نفسه. وفي اعتقادي أن اغلب كلماته وخطبه المشبعة بالأنا ينبغي تفسيرها بمقولات ومفاهيم علم النفس وليس العلم السياسي. أما الأبعاد السياسية فيها أو المحكومة بتقاليد الفكرة والممارسة السياسية، فإنها نتاج الاستحكام والسيطرة التامة على السلطة عبر المؤامرة والمغامرة الحزبية التي ميزت تاريخ العراق الحديث بعد انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

والعبارة التي توردها هي أحد النماذج "الكلاسيكية" بهذا الصدد. إذ نقف أمام جهل فضيع بمعنى الرمز والمقارنة بين العراق وروسيا واستخفاف بالعقل فيما يتعلق بتشخيصه لنفسه. والقضية ليست فقط في أن المقارنة لا قيمة لها هنا، بل ولما فيها من جهل بالواقع والتاريخ. فالأديان والطوائف والأقوام والشعوب والقوميات والأمم في روسيا أكثر مما في العراق بعشرات المرات. وإن تاريخها مليء بالصراعات الداخلية والإقليمية والعالمية، كما أن دورها لا يمكن مقارنته بدور العراق في ميدان التاريخ العالمي الحديث، وبالتالي فإن الرمز والرموز بالنسبة لها أكثر أهمية من اجل التوحيد والفعل. كما إنها أبدعت وأنتجت واستعملت الرمز والرموز بطريقة لا يمكن مقارنتها بالعراق. لكنها على خلاف صدام إنها لم ترجع فكرة الرمز إلى شخص ما واحد. رغم كونها لا تخلو من هذا الجانب أيضا. بحيث تبدو شخصية صدام مقارنة بستالين كيانا تافها

وصغيرا. وفيما لو رجعنا إلى صلب الموضوع، فإن التشخيص المشار إليه أعلاه يشير أولا وقبل كل شيء إلى طابع الانفصام الشخصي في سيرة صدام الفردية والاجتماعية والسياسية.

فالقول بأن العراق يحتاج إلى رمز أكثر من غيره، عبارة لا معنى لها. كما أن مطابقة الرمز مع النفس (صدام) هي الأخرى لا معنى لها غير كونها مؤشر على محاولة مصادرة كل شيء بما في ذلك معنى وقيمة الرمز بالنسبة للوحدة الاجتماعية والوطنية والقومية وغيرها من مظاهر الوجود والوعي. أما الأسباب الكامنة وراء هذا الهراء وهذه الهلوسة، فإنها تقوم في طبيعة الانكسار والانقطاع التاريخي الذي رافق صعود الراديكاليات السياسية المغامرة للحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية.

فالرمز متنوع الأشكال والمستويات والتأثير. إذ يمكننا الحديث عن رمز ثقافي، وروحي، وسياسي، وتاريخي، وغيره. أما الحاجة إليه أو إليها فإنها مرتبطة بقيمة الرمز وإمكانية استغلاله واستعماله بما يتطابق مع أثره الفعلي والممكن في تفعيل منظومة الوجود الاجتماعي والوعي. أما حالما يتحول الرمز إلى أداة لتفعيل قيم العبودية والدكتاتورية والمصادرة التامة للعقل والضمير الاجتماعي والوطني والقومي، وتفريغ الفرد من كل أبعاد خاصة بها، بحيث يتحول صدام إلى "حصة" للجميع فهو مؤشر على انفصام لا مثيل له في الشخصية. وذلك لأنه يجهل بصورة مطبقة كون قوة الرمز تكمن في واقعيته وكوامنه المستقبلية. بعبارة أخرى، إن الرمز قوة حالما يصبح جزء من وعي الذات التاريخي والثقافي وليس عنصرا في تصنيع

الذاكرة الهشة. إذ ماذا يعني أن يكون دكتاتور نصف متعلم وتفاهة لا قيمة لها "حصة" لجميع العراقيين؟ وليس هناك من مقارنة واقعية بهذا الصدد سوى أن صدام أراد أن يكون "حصة تموينية" للعراقيين من خلال تحويلهم إلى بطون فارغة مهمتها التهام هذه "الحصة التموينية" المخزية من اجل إدامة واستتباب منظومة العبودية الظاهرية والباطنية. لقد أراد صدام أن يكون ملح العراق الذائب في دقيقه (طحينه)، لكنه لم يتخذ غير هيئة الملح الذائب في سواقيه القذرة! لقد تحول صدام فعلا إلى حصة متنوعة الأشكال والمستويات في كراهية وتقزز المجتمع من اسمه ورسمه وفصله وشكله ومحتواه. ولعل في خاتمته المادية والمعنوية إجابة شافية على ذلك. فخاتمة المرء حقيقته!

- **يقول صدام حسين في إحدى كلماته "يستطيع القائد أن يصوغ شعبه كيفما يريد. يستطيع أن يجعله سلبيا أو ايجابيا". كيف نفهم هذه الفكرة والموقف بمعايير تحليل ونقد الإرادوية السياسية البعثية، التي تجعل من القائد شخصية قادرة على فعل ما تريد، أي إلى مصدر ومرجع وصانع كل شيء. ومن ثم هل يمكننا القول بان الارادوية السياسية هي احد العلامات الدالة على صناعة القائد المفصول عن تاريخ الأمة؟**

تعكس هذه العبارة ما سبق وإن أشرت إليه من أن الخطاب الصدامي من أوله إلى آخره هو تسفيه للعقل والضمير. ففي هذه العبارة

نعثر على نفسية وذهنية الصدامية التي تتعامل مع المجتمع والإنسان كما لو أنه مادة شمعية رخيصة. وهي نفسية وذهنية تقليدية وبدائية ومتخلفة. لكنها تحولت إلى فكرة سياسية ومرجعية أيديولوجية بسبب الانقطاع الراديكالي في تاريخ الدولة والمجتمع والثقافة. بحيث جعل من الممكن انتقال الأطراف والهامشية إلى مركز السلطة والدولة، كما أصبح من الممكن "قيادة" الدولة من قبل أنصاف المتعلمين والجهلة. وعموما يمكننا القول، بأن فكرة القيادة وانتشارها في العصر الحديث هو بحد ذاته دليل على ضعف بنيوي في الوجود الاجتماعي والفردي، المادي والمعنوي، وغياب منظومة سياسية وحقوقية وثقافية مستقلة في إدارة شئون الدولة.

فمن الناحية النظرية ليس مفهوم وفكرة القيادة فيما يخص الدولة والمجتمع سوى الصيغة الحزبية لبقايا وفعل الأيديولوجيات الراديكالية. وبالتالي فإنها تختزن إلى جانب نفسية وذهنية العقائد المتحجرة بقايا التقاليد البدائية. وهي بقايا البنية التقليدية. ولا ينفي ذلك أو يلغي قيمة "القائد" وأهميته بالمعنى التاريخي. كما أن هناك فرق كبير بين القائد التاريخي والمغامرين. فالقائد التاريخي يتمثل مرجعيات الثقافة القومية ومصالح الشعب الكبرى وتلقائية التاريخ الذاتي للدولة. وفي هذا يكمن الفرق بينه وبين "القائد" المغامر بوصفه نتاج الصدفة المرافقة للخلل التاريخي في مسار الدولة.

أما بالنسبة لصدام فقد كان مغامرا صغيرا ومقامرا كبيرا. وكلاهما من صنف واحد. من هنا إمكانية ظهور أوهام إمكانية "صياغة الشعب"

كما يريد "القائد". بمعنى النظر إلى الفرد والمجتمع باعتبارهم مادة شمعية أو طينية يمكن التعامل معها كما يريد. غير أن هذه الفكرة والعلاقة تعكس أساسا طبيعة الموقف الأيديولوجي ومرجعياته النظرية والعملية. فالدكتاتورية تحكم وتسيطر ظاهريا، أما التوتاليتارية فإنها تتوجه أيضا صوب الباطن. بمعنى محاولتها بسط سيطرتها وحكمها على ظاهر الفرد والمجتمع وبواطنهم، أي على أرواحهم وأجسادهم. وليس ذلك معزولا عن العناصر الأساسية في الفكرة التوتاليتارية، وبالأخص عنصر العندية والإرادة المطلقة وضمور العقلانية. إذ لا تعني فكرة قدرة القائد على صياغة شعبه كما يريد سوى الوجه الفعلي لتفريغ الفرد والمجتمع من كل مقوماته الخاصة، أي صنع تجمع مستعبد قابل للتدجين. وهذا شيء لا علاقة له بالشعب والقومية والأمة، بقدر ما يعكس طبيعة وحجم الانفصام والانحطاط الروحي والأخلاقي والذهني لقائله.

- **إن القاسم المشترك بين ثالوث العسكرتارية والعشائرية والجماهيرية يقوم في صناعة الزعيم التوتاليتاري. هل خرج صدام حسين من هذا الثالوث؟**

إن هذا الثالوث لا يصنع زعيما توتاليتاريا، بقدر ما يقدر على صنع دكتاتورية شرسة و"قائد" يناسبها. وقد ترافقت هذه الحالة في العراق مع صعود صدام للسلطة وتثبيت سطوته الفردية. وبالتالي لا معنى لاستعمال كلمة القائد والزعيم على صدام. انه لم يكن كذلك. إن القادة والزعماء

عادة ما ترتبط بالشخصيات المؤثرة في تاريخ صعود الأمم. أو على الأقل أنهم يتميزون بكاريزما تاريخية ومعنوية في زمنها. وعادة ما تستثمر تاريخها الشخصي أو تاريخ الحركة الفعلية التي تنتمي إليها. وكلاهما لا وجود له بالنسبة للبعث في العراق.

فقد كان صدام أنموذجا لمغامرة الحثالة الاجتماعية. من هنا استعمالي لكلمة دكتاتور ومستبد ومغامر. ولهذا السبب أيضا استعمل عبارة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. فالتوتاليتارية بالمعنى الدقيق للكلمة هي حصيلة تطور اجتماعي كبير لكنه متأزم. ولا اثر فيها للبنية التقليدية لما قبل الدولة الحديثة. أما العشائرية فإنها بنية تقليدية. من هنا أثرها الهائل بالنسبة لتثبيت بنية الدكتاتورية. فقد كان صدام نتاجا تاما وخالصا للبنية العائلية والقبلية والجهوية والفئوية الضيقة. من هنا تلازم اغلب معالم الانحطاط والهامشية في شخصيته.

أما العسكرتارية فهي أيضا بنية قبلية في عراق الصدامية. إنها اقرب إلى عصابة مرتزقة. ومن ثم لا ترتقي عن مستوى كتائب قبلية. ولعل الحرب الأخيرة تكشف بجلاء عن ذلك. إذ كشفت بصورة مرعبة عن انعدام الشخصية الوطنية سواء في التصدي للغزو الأمريكي أو كيفية الاستسلام أمامه. لقد كانت ردود فعله جزئية منحسرة خائفة جبانة بل ومخجلة. وانحلاله بالطريقة المشهورة هي الأخرى صيغة لا يمكنها أن تكون شيئا غير استسلام قوات قبلية لأخرى. بمعنى خلوها من أي بعد وطني واجتماعي. لقد كان جيشا فئويا جهويا طائفيا. فقد كان في كل حروبه

الدموية بما ذلك ضد غيره (ولا يمكنني استعمال كلمة شعبه. فهو نفسه كان يحبذ استعمال كلمة غوغاء، أي عبيد ومخربين يسعون للاستيلاء على سلطته) يقسّم جيشه إلى حطب الحروب وولاعاته! القادة جهوية فئوية طائفية، والجنود من غيرهم معدّون للقتل والأضحية. إنني لم اسمع بأن جنرالا انتحر بعد كل تلك الهزائم المخجلة. بل نرى اغلبهم سرق ويسرق ويهرب إلى الخارج!! إلى جانب الفئات العليا من العائلة والقبيلة الصدامية والبعث المتهالكين على شراء القصور في الأحياء "الراقية" في مختلف الدول!

أما الجماهيرية، فإنها الحالة الوحيدة المصطنعة في الحكم الصدامي. وقد تناولت إشكالاتها العديدة في معرض إجابتي على الأسئلة المتخصصة بهذا الشأن.

وعموما يمكنني القول، بأن كل ما في الصدامية لا يحتوي على مقومات تلقائية باستثناء نفسية وذهنية الحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية، التي استولت على السلطة بأثر انتشار وسيطرة تقاليد المغامرة السياسية، أي كل ما أدى إلى استفحال احد أتفه الأشكال الدكتاتورية. من هنا الطابع المصطنع للتوتاليتارية البعثية في العراق الصدامي. ومن هنا أيضا غياب صفة الزعامة أو القيادة التوتاليتارية بالمعنى "الكلاسيكي" لهذه الكلمة. وقد تكون الطريقة والنتيجة التي جرى بها الإمساك به ومحاكمته وإعدامه تكشف عن انه لا قيادة فيه ولا زعامة. إن أقصى ما يمكن قوله بهذا الصدد إنه رئيس عصابة مخذولة!

- **عادة ما تستعمل مقولة "التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية" في مختلف كتاباتك وبحوثك.؟ كيف يمكننا قراءة هذه المقولة المركبة؟**

إن الصدامية دكتاتورية وليست توتاليتارية. بمعنى إنها لم تؤسس لمنظومتها الأيديولوجية التوتاليتارية الخاصة. لكنها طوعت الكمون التوتاليتاري في الفكرة البعثية. فالعقيدة البعثية هي عقيدة البدائل القومية الكبرى (الأيديولوجية) وليست الفلسفية. أما الصدامية فإنها النموذج الكلاسيكي للحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية المعجونة براديكالية الانحطاط السياسي.

وقد أشرت مرارا إلى أن استتباب الصدامية بوصفها دكتاتورية حزبية فردية عائلية قبلية جهوية فئوية طائفية قد أغراها بتنظيم مستوى السيطرة بحيث يبلغ أيضا باطن الفرد والمجتمع، أي السيطرة على الروح والجسد بعد أن جرى مصادرة الدولة والثروة والقضاء على كل معارضة أيا كان شكلها وحجمها. من هنا تطويع الأيديولوجية البعثية بالشكل الذي جعل منها فكرة توتاليتارية بحتة مع أن أصولها وغايتها مرتبطة بتأسيس الفكرة القومية الحديثة.

بعبارة أخرى، إن التوتاليتارية البعثية لا تعني الأيديولوجية البعثية، مع أن هناك ترابط جلي وعضوي لحد ما بينهما. أما التغيرات التي طرأت على الأيديولوجية البعثية فإنها لم تمس جوهرها، بقدر ما كانت تمس كيفية توظيفها في إرساء أسس الدكتاتورية الصدامية. ذلك يعني أن هذه

التحولات هي مجرد مظاهر أو حلقات أو أجزاء من صيرورة السلطة الدكتاتورية الصدامية، بوصفها سلطة الحثالة والهامشية والمغامرة والمقامرة. وهنا يكمن سبب القوة الفاعلة في هذا التغير والتبدل.

لقد صنعت الصدامية دكتاتورية جرى تغليفها أو إلباس التوتاليتارية عليها أو تطويع التوتاليتارية لخدمة دكتاتورية العائلة والقبيلة والجهة والفئة والطائفة. من هنا اختلافها الكبير والجوهري عن التوتاليتاريات الكلاسيكية. إنها توتاليتارية الحثالة الاجتماعية والهامشية الثقافية المتربية في تقاليد المؤامرة والمغامرة للراديكالية السياسية (البعثية).

- **"الراديكالية السياسية" احد المفاهيم التأسيسية فيما تتناوله بالشرح والتحليل والنقد حالما تتناول التاريخ الاجتماعي والسياسي في العراق. ما هي الراديكالية السياسية؟ وظهورها كممارسة في تاريخ السياسة العراقية؟ وما هو المعنى الأيديولوجي لهذا المفهوم؟ وهل ترتبط الراديكالية بالغلو السياسي؟**

الراديكالية السياسية هي أحد الأنماط السياسية "الجذرية"، أي تلك التي تتعامل مع الواقع والبدائل بمعايير ومفاهيم التغيير الجذري. ومن ثم فهي أحد النماذج السياسية الداعية إلى القطع المباشر والتام مع تقاليد الماضي. ومن الناحية التاريخية والنظرية ليس في الراديكالية ما هو معيب بحد ذاته. كما أنها بحد ذاتها ليست رذيلة أو فضيلة. مما يجعل منها كيانا متقلبا يصعب إطلاق الحكم السلبي أو الايجابي عليه بصورة مجردة. إذ

ليست الراديكالية سوى النزوع الهائج للتغيير الجذري، وبالتالي السعي الحاسم لتغيير الواقع والمؤسسات والأفكار والقيم بصورة جذرية وسريعة. من هنا تحول أسلوب التغيير الشامل إلى نموذجها الأمثل في العمل. وعادة ما يؤدي هذا الأسلوب إلى تدمير تجارب الماضي وخزين الذاكرة التاريخية ومرتكزات التقاليد الكبرى والقيم والمؤسسات. مما يجعل منها الطرف النقيض للإصلاح الحقيقي.

فمن الناحية الواقعية لا يمكن للدولة والحضارة والحركات الفكرية والسياسية الكبرى أن تظهر دون أن تتعايش معها مختلف أصناف الراديكالية. فصعلكة الجاهلية وأوائل الخوارج وفرق الغلاة الشيعة والسنّة و"حلاج" المتصوفة هي نماذج متميزة ورفيعة للراديكاليات الإسلامية الكلاسيكية. إلا أن نشوءها وتطورها ودورها الفكري والسياسي والثقافي كان يظهر على خلفية الثبات الهائل في التقاليد والمنظومات الفكرية والمؤسسات والقيم والمفاهيم.

فالإبداع الراديكالي يصب عموما في اتجاه تحسين وترسيخ وتوسيع المدى الثقافي للتقاليد العقلانية الكبرى ونماذج الاعتدال فيها. وذلك لأن الراديكالية عادة ما تلعب دور المستفز الدائم والعقل النقاد والنزوع الشكاك تجاه ما هو موجود من قيم ومفاهيم وما يجري من أحداث. كل ذلك يعطي لنا إمكانية القول، بأنه كلما كانت منظومة العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية أكثر سعة وعمقا وثباتا من حيث تقاليدها، كلما كانت الراديكالية أشد فاعلية وأسرع زوالا. وهي سمة

يمكن ملاحظتها في تاريخ جميع الحضارات الكبرى القديمة منها والمعاصرة.

فالحركات اليمينية واليسارية المتطرفة في التاريخ الأوربي المعاصر من قومية وإرهابية وفوضوية وغيرها، كانت تظهر بصورة مستمرة وتزول سريعا على خلفية الثبات الكبير في منظومة العلاقات البرجوازية وتقاليد الدولة ومؤسساتها والنظام الديمقراطي والحقوق. وإذا كانت الحركات الراديكالية اليسارية تركز اهتمامها النظري والعملي على جوهرية وأولوية فكرة الحرية والتحرر، فإن نقيضها اليميني كان يركز على جوهرية وأولوية فكرة النظام. وهما الوجهان الضروريان للاعتدال. من هنا اضمحلالهما مع انتهاء كل مرحلة حادة في الصراع ليصنعا بدورهما عناصر الاعتدال والعقلانية في الفكر السياسي. ولعل ظهور وترسخ تقاليد الفكر الاجتماعي الديمقراطي (الأوربي) هو أحد نماذجه الرفيعة. ذلك يعني، أن التيارات الراديكالية تظهر على ضفاف التيار الحي للحياة السياسية والفكرية والثقافية. إنها تعطي للتيار العام إمكانية توليف الحرية والنظام بالطريقة التي تهذب تقاليد العقلانية والاعتدال.

أما في العراق، فإنها تحولت بسبب غياب تاريخ الدولة وتقاليدها السياسية لقرون عديدة في ظل السيطرة التركية، والانكسار المفاجئ للتقاليد المتراكمة في أواخر المرحلة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، إلى صعود النفس السياسية فقط. وبالتالي تحول السياسة إلى الميدان الأوسع واليومي لتقييم مفاهيم الدولة والحق والجمال والأخلاق. وبهذا تكون قد اختزلت كل الأبعاد المتنوعة وغير المتناهية للوجود الاجتماعي إلى ميدان

هو نفسه ليس إلا إحدى وسائل تجسيدها. وعوضا عن أن تتحول السياسة إلى ميدان تختبر فيه مفاهيم الدولة والحق والجمال والأخلاق، تحولت إلى معيار شبه شامل وأوحد لحياة الفرد والمجتمع. مما أفرغ حياة الفرد والمجتمع والدولة من أهميتها وقيمتها، بوصفها غاية الفعل العقلاني للسياسة. ومن ثم افقد السياسة نفسها من معاييرها الاجتماعية. وفسح بالتالي المجال لظهور مختلف أشكال وأصناف الراديكالية. بحيث أصبحت الراديكالية نفسها أسلوبا لامتصاص الحثالة الاجتماعية ورميها إلى "مدن" السياسة. الأمر الذي جعل من القبيلة (العشيرة) قوة "ثورية" في العشرينيات، ومن شيوخ العشائر "إمعات" سياسية في الثلاثينيات، ومن جهلة "الدنيويين" و"رجال الدين" قيادات سياسية في الأربعينيات، ومن "الضباط والجنود" زعماء في الخمسينيات، ومن خليطها رؤساء في الستينيات، ومن أنصاف المتعلمين وأنصاف الكادحين وعرفاء الجيش والشرطة "قيادات الضرورة". وأصبح مألوفا كون أغلبية هؤلاء "القادة"، إن لم يكن جميعهم، لم يقرأ مقالا أو كتابا عن "نظرياتهم" الجاهزة. أما النتيجة "التاريخية" لذلك فهي تربع "أبناء العوجة" على سدة الحكم وما ترتب عليه من كارثة بالنسبة للدولة والحق والمجتمع والأخلاق والجمال.

بعبارة أخرى، لقد تحولت الراديكالية السياسية بمختلف أطيافها وما تزال إلى التيار الساري في تاريخ العراق المعاصر، والعنصر المكون لأغلب الرؤى السياسية "اليسارية" و"اليمينية"، "الدينية" و"الدنيوية" (العلمانية)، والفاعل المؤثر في تركيبة الحركات السياسية ومواقفها من النفس

والآخرين. كل ذلك جعل ويجعل منها ظاهرة تاريخية سياسية وثقافية غاية في الخطورة والتخريب.

فالتجربة التاريخية للعراق المعاصر تبرهن بصورة قاطعة على أن خطورة الراديكالية تقوم في رفعها قطع العلاقة بالتاريخ والتقاليد إلى مصاف العقيدة المقدسة. بينما يفترض المقدس هوية الثبات. وهو فرض تمارسه الراديكالية بحمية بالغة عبر مطابقته مع التجريب الخشن المبني على احتقار الشكوك والاعتراض. كما أنها تطابق بين فكرة الثابت — المقدس ويقينها الخاص عن أن الفعل التجريبي هو المطلق الوحيد. مما يجعل منها في الأغلب قوة مدمرة لا تنتج في نهاية المطاف سوى الخراب والتوغل الدائم فيه. وفي هذا يكمن ترابطها العضوي مع الغلو واللاعقلانية.

كل ذلك يجعل من الضروري تحويل العقلانية إلى فلسفة الاعتدال العام والسياسي منه بالأخص، أي قطع الطريق على الراديكالية، بحيث لا يؤدي حتى ظهور مختلف أشكالها وأصنافها وأطيافها، إلا إلى ترسيخ الرؤية العقلانية وفكرة الحقوق والدولة الاجتماعية. وهي غاية يستحيل بلوغها دون تذليل الراديكالية بشكل عام والسياسية بشكل خاص.

- **ما هي الهوية؟ وكيف نحدد البنية الفلسفية للهوية العراقية؟ وهل الهوية العراقية في طور التكوين؟ أم في مرحلة الانحلال والتفكك؟**

الهوية هي مضمون الشيء أو حقيقته. وبالتالي فإنها تحتوي على

وحدة الثبات والتغير. والثابت فيها هو تراكم حقائقها، أما المتغير فيها فهو أشكالها ووظائفها التاريخية. وينطبق هذا الحد بالقدر نفسه على الشجر والحجر والإنسان والآلهة والدولة والأمة والثقافة.

وليس مصادفة أن تتحول قضية الهوية الوطنية العراقية إلى إحدى الإشكاليات الكبرى، بل الأكثر جوهرية بعد سقوط الدكتاتورية الصدامية والتوتاليتارية البعثية. فقد وقف العراق أمام نفسه للمرة الأولى بعد عقود عديدة كما لو أنه عار من ذاته الحقيقية. بمعنى وقوفه أمام عمق وانحطاط وحدته الذاتية. ويشير هذا الواقع إلى افتقاد العراق إلى ذاته الأصلية أو هويته الخاصة، بسبب الانتهاك السافر لمكوناتها من جانب التوتاليتارية والدكتاتورية. وليس المقصود بالذات الأصلية والهوية الخاصة كيانا مستقلا قائما بذاته، بقدر ما هي الكينونة المتراكمة تلقائيا من مجرى معاناة الأمم حل إشكاليات وجودها الطبيعي (الاجتماعي والسياسي والاقتصادي) والماوراطبيعي (الروحي). وبالتالي، ليست الذات الأصلية والهوية الذاتية سوى التاريخ المتجسد في صيغ معقولة وعملية لوعي الذات التاريخي والثقافي للأمم في الدولة والثقافة. كما إنها صيغ وثيقة الارتباط بكيفية تجسيد المكونات الجوهرية لوعي الذات التاريخي عند الأقوام والأمم. وليس مصادفة أن تسعى الأنظمة التوتاليتارية والدكتاتورية على الدوام إلى عزل الأمة عن تاريخها عبر صنع "تاريخ مقدس" للاستبداد والإرهاب، هو تاريخ مزيف بحد ذاته سرعان ما يتهدم ويندثر مع أول خرق لجدران سجونها ومعتقلاتها.

غير أن هذا الاستنتاج العام يفترض تدقيقه الملموس فيما يتعلق بفكرة الهوية العراقية. ولعل الصيغة المعقولة والواقعية بالنسبة للعراق في الظرف الراهن تقوم في تأسيس رؤية بديلة يمكن أن نطلق عليها اسم "حكمة الاستعراق". وهي فلسفة حاولت التأسيس لها بإسهاب في (ثلاثية العراق والمستقبل) الذي يحتوي على كتاب (العراق ومعاصرة المستقبل) و(العراق ورهان المستقبل) و(العراق والمستقبل ـ زمن الانحطاط وتاريخ البدائل) وغيرها من الأعمال الفكرية. لهذا سوف اكتفي هنا باستعراض مكثف لأهم الأفكار والمرتكزات التي تقوم عليها فكرة الاستعراق.

إن المقصود بفكرة الاستعراق هنا هي الفلسفة التي تستمد مقوماتها من التاريخ الذاتي للأقوام والأمم العراقية، من خلال جعل العراقية أسلوبا لتذليل العرقية، وبالتالي رفع الجميع إلى مصاف القومية الثقافية. ذلك يعني أن مضمون الاستعراق يتطابق مع فلسفة الفكرة الوطنية، التي تشكل غايتها الكبرى تمثل مضمون الارتقاء من مختلف الأشكال والصيغ التقليدية (العرقية والطائفية وأمثالها) إلى مصاف العراقية.

ولا تهدف فكرة الاستعراق إلى تصنيع عقيدة أو إيديولوجية صارمة، بقدر ما تسعى إلى تأسيس المبادئ العامة للرؤية الثقافية للفكرة الوطنية بشكل عام والعراقية بشكل خاص. ومن بين أهم مبادئها:

١. العراق ليس تجمع أعراق،
٢. العراق هوية ثقافية سياسية،
٣. العراق غير معقول ولا مقبول خارج وحدة مكوناته الرافدينية العربية الإسلامية،

٤. العربية ـ الإسلامية هي جوهر ثقافي،
٥. الهوية الثقافية المفترضة للعراق والعراقية هي الاستعراق،
٦. الاستعراق هو الحد الأقصى للقومية في العراق،
٧. الاستعراق هو البيت الذي تتعايش فيه جميع القوميات في العراق بصورة متساوية ومنسجمة،
٨. الاستعراق هو ضمانة البقاء ضمن الهوية التاريخية الثقافية للعراق والاحتفاظ بالأصول القومية الذاتية له،
٩. الخروج على الاستعراق هو رجوع إلى العرقية، ومن ثم فهو خروج على منطق الهوية الثقافية للعراق والعراقية وعلى مكونات وجودهما الجوهرية،
١٠. الخروج على الاستعراق هو خروج على الحكمة الثقافية والسياسية لتاريخ العراق، ومن ثم فهو خروج على القانون أيضا.

وليس المقصود بأن العراق ليس تجمع أعراق، نفي التمايز العرقي والقومي فيه، بقدر ما يعني الإشارة إلى خصوصية تكون الأقوام والأمم فيه. فالعراق هو موطن التاريخ المدني العريق، وصاحب التراث الحضاري الهائل. ومن ثم فهو قادر على صهر مختلف الأقوام في بوتقة كينونته الثقافية. أما مضمون الهوية الثقافية للعراق، فإنه تراكم تاريخي من حضارات سومرية وبابلية وآشورية وعربية، إضافة إلى مكونات جزئية عديدة شارك فيها مختلف الأقوام والشعوب قديما ومعاصرة من عبرانيين

وإيرانيين وتركمان وأكراد، وكذلك مساهمات تنوعت من حيث مداها ونوعيتها من جانب أقوام وأمم وثقافات اضمحلت مكوناتها المباشرة كما هو الحال بالنسبة للحيثيين والإغريق والتتر المغول والأتراك العثمانيين وكثير غيرهم. كل ذلك يشير إلى تنوع وتداخل مختلف المكونات في نسيج وعيه الذاتي. مما أدى إلى أن تتبلور في مزاجه الاجتماعي وعقائده الكبرى نظرة ثقافية إلى جميع مكوناته، باعتبارها أجزاء منه، وفي نفس الوقت لكل منها قيمته التاريخية والوجدانية.

إلا أن الحلقة الرابطة لسلسلة تصيره التاريخي بوصفه كينونة ثقافية هي الحلقة العربية الإسلامية. إذ استطاعت هذه الحلقة أن تتمثل تقاليد العراق القديمة عن أولوية وجوهرية المكوّن الثقافي على المكونات الأخرى أيا كان نوعها. وهو مضمون المبدأ المشار إليه أعلاه من أنه من غير المعقول ومن غير المقبول إدراك ماهيته وحقيقته خارج أو بدون وحدة مكوناته الرافدينية العربية الإسلامية. فهي هو وهو هي! فهي المكونات التي صنعت خصوصية العراق الجوهرية، التي جعلت من العربية الإسلامية جوهرا ثقافيا نعثر على أثره في كل مكونات الدولة والمجتمع والتاريخ.

إن التجربة العراقية في كل مجرى النصف الثاني للقرن العشرين تبرهن بشكل قاطع على أن الخروج عن هذه المرجعية التاريخية الثقافية يؤدي بالضرورة إلى الخراب والموت الفاضح.



إصدارات دار ميزوبوتاميا

١. أشجان وأوزان الهوية العراقية / د. ميثم الجنابي
٢. فلسفة الثقافة البديلة في العراق / د. ميثم الجنابي
٣. الدنيا في أعين الملائكة / محمود سعيد / رواية
٤. فييرا العراقي / د.علي الحسناوي
٥. أغنية صياد السمك وقصائد من نيويورك / سعدي يوسف / شعر
٦. العراق والمستقبل / د. ميثم الجنابي
٧. حزن منفى / عبد الكريم هداد / شعر شعبي
٨. العراق ما بين الحربين ـ رسائل ضابط انكليزي / امل بورتر
٩. نبوءة متأخرة / الفريد سمعان / مجموعة قصصية
١٠. الثقافة القانونية للمهندسين والمقاولين / د. حميد لطيف الدليمي
١١. المثقف التابع / مازن لطيف
١٢. هادي العلوي.. المثقف المتمرد / د. ميثم الجنابي
١٣. براثن الليل / حميد كشكولي / شعر
١٤. تركواز / عادل حمود / مجموعة قصصية
١٥. مرايات ونده / عادل حمود كعيد / شعر شعبي
١٦. عرس الماي / كاظم غيلان / شعر شعبي

١٧. العراق ــ حوار البدائل / د. ميثم الجنابي "حوار اجراه مع مازن لطيف"

١٨. ثورة وزعيم / د. عبد الخالق حسين

١٩. الألسنية العراقية / د. علي ثويني

٢٠. تسوية المنازعات في عقود التشييد / د. حميد لطيف الدليمي

٢١. ثلاث مدن، ثلاثة أسابيع في الصين / سعدي يوسف

٢٢. الإمام علي ـ القوة والمثال / ميثم الجنابي

٢٣. لون الليالي صعب / كاظم غيلان

٢٤. مثقفون عراقيون / مازن لطيف

٢٥. تشريح الظاهرة الصدامية / ميثم الجنابي

٢٦. هادي العلوي ـ المثقف المتمرد (طبعة ثانية) / ميثم الجنابي

٢٧. مدخل الى الشعر الشعبي / عبد الكريم هداد



دار ميزوبوتاميا ـ نشر ـ طبع ـ توزيع
العراق / بغداد / شارع المتنبي
ايميل: mazinlateef_2005@yahoo.com
Mazin774@yahoo.com
mazinboox@yahoo.com
موبايل: ٠٧٩٠٥١٣٩٩٤١
دار ميزوبوتاميا بإدارة: مازن لطيف